

مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر

(2012.1988)

The Concept of State in the Contemporary Palestinian Political Thought (1988 - 2012)

إعداد الباحث **خالد خليل الشيخ عبد اللّه**

إشراف

الدكتور/ فاروق موسى دواس أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية المساعد الدكتور/ كمال محمد الأسطل أستاذ العلوم السياسية المشارك جامعة الأزهر غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر- غزة. 1433 هـ - 2013م

الإستهلال



﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِن بُطُونِ أَمَّهَا تِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ اللَّهُ أَخْرَجَكُم مِن بُطُونِ أَمَّهَا تِكُمُ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الل



(سورة النحل/ الآية 78)

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله واسكنه فسيح جناته

﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كُمَا رَّبِّيانِي صَغِيرًا ﴾ الله

كذلك اهدي هذا العمل إلى روح الشهيد الرئيس القائد ياسر عرفات

وإلى روح عمي/ الشهيد محمد الشيخ عبد الله "أبو بشير"

وإلى جميع شهداء الثورة الفلسطينية

رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته



الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده وأشكره أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، وصلوات الله وسلامه على سيدي وحبيبي محمد، عليه أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبع هديه إلى يوم الدين.

فالشكر لله الذي أكرمني بأستاذي الدكتور/ كمال محمد الأسطل، أستاذاً ومعلماً ومشرفاً، كما أتوجه بجزيل الشكر والامتتان إلى أصالة الفكر، أستاذي ومعلمي الفاضل الدكتور/ فاروق موسى دواس، اللهم اجزهما خير الجزاء من فيض نعمك وكرمك، واجعلهما دوما نبراساً لكل من يهتدي العلم طريقاً.

ولا يفوتني أن أتقدم بعميق الشكر والتقدير للأستاذين الكريمين، الأستاذ الدكتور/ رياض علي العيلة، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الأزهر، والدكتور/ خالد رجب شعبان، عضوي لجنة المناقشة على تكرمهما الفاضل بقبول مناقشة رسالتي، داعياً الله عز وجل أن يجزل لهم المثوبة والعطاء.

وأتقدم بالشكر والتقدير لهيئة التدريس في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، في جامعة الأزهر بغزة، الذين أمدوني بالعلم والمعرفة، جزاهم الله عن طلبة العلم خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل والثناء العطر لمن قضي الله في محكم تنزيله لها بخفض جناح الذل، للوالدة الكريمة على حسن التربية والتوجيه، جزاها الله عني ما جزى به والداً عن ولده. كما أتوجه بالشكر لزوجتي العزيزة، على دعمها ومساندتها الدائمة لي، ولأبنائي الأحبة أدامهم الله ورعاهم.

واحترازاً من النسيان، أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم لي المساعدة والمشورة.

والله ولى التوفيق

قائمةالمحتــويات

الصفحة	الموضوع
ĺ	قرار لجنة المناقشة والحكم
ب	الإستهلال
ح	الإهداء
٦	الشكر والتقدير
ھ	قائمة المحتويات
ن	ملخص الدراسة باللغة العربية
س	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
21 - 1	الفصل الأول مقدمة منهاجية وخطة الدراسية
2	1.1 مقدمة
2 4	1.1 مقدمة 2.1 مشكلة الدراسة
4	2.1 مشكلة الدراسة
4	2.1 مشكلة الدراسة 3.1 تساؤلات الدراسة
4 4 4	2.1 مشكلة الدراسة 3.1 تساؤلات الدراسة 4.1 فرضيات الدراسة
4 4 4 5	2.1 مشكلة الدراسة 3.1 تساؤلات الدراسة 4.1 فرضيات الدراسة 5.1 أهمية الدراسة
4 4 4 5 5	 2.1 مشكلة الدراسة 3.1 تساؤلات الدراسة 4.1 فرضيات الدراسة 5.1 أهمية الدراسة 6.1 أهداف الدراسة

٥

الصفحة	الموضوع
13	10.1 الدراسات السابقة
21	11.1 تقسيمات الدراسة
53 - 22	الفصل الثاني تبلور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني
23	1.2 تمهید
24	2.2 مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني بعد قرار التقسيم (181)
24	1.2.2 مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني 1947م- 1957م
25	1.1.2.2 مفهوم الدولة في الفكر السياسي لدى الهيئة العربية العليا
27	2.1.2.2 مفهوم الدولة في الفكر السياسي لدى حكومة عموم فلسطين
29	3.1.2.2 أثر حرب عام 1956م على الفكر السياسي الفلسطيني
30	2.2.2 مرحلة إبراز الكيان في الفكر السياسي الفلسطيني 1958م- 1963م
30	1.2.2.2 الدور المصري في إبراز الكيان الفلسطيني
32	2.2.2.2 الكيان في الفكر السياسي الفلسطيني
33	3.2.2.2 المشروع العربي للكيان الفلسطيني
36	3.2 مفهوم الدولة لدى الحركات والأحزاب الفلسطينية قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية
37	1.3.2 العمل السياسي في المجال الفلسطيني
37	1.1.3.2 الاتحاد العام لطلبة فلسطين
39	2.1.3.2 حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"
41	3.1.3.2 حركة الأرض
43	2.3.2 العمل السياسي الفلسطيني في المجال العربي

الصفحة	الموضوع
43	1.2.3.2 حزب البعث العربي الاشتراكي
45	2.2.3.2 حركة القوميين العرب
47	3.2.3.2 حركة الإخوان المسلمين
48	4.2 إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وبروز الكيان الفلسطيني
49	1.4.2 قرارات مؤتمر القمة العربي الأول عام 1964م
50	2.4.2 المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م
52	5.2 الخاتمة
94 - 54	الفصل الثالث مفهوم الدولة في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية
	-
55	1.3 تمهید
55 56	1.3 تمهيد 2.3 تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني
56	2.3 تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني
56 56	 2.3 تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني 1.2.3 مفهوم الدولة في الميثاق القومي الفلسطيني عام 1964م
56 56 58	 2.3 تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني 1.2.3 مفهوم الدولة في الميثاق القومي الفلسطيني عام 1964م 1.1.2.3 دور الوحدة العربية في تحرير فلسطين
56 56 58 59	2.3 تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني الميثاق القومي الفلسطيني عام 1964م 1.2.3 دور الوحدة العربية في تحرير فلسطين 2.1.2.3 دور منظمة التحرير الفلسطينية في تحرير فلسطين
56 56 58 59 61	2.3 تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المهوم الدولة في الميثاق القومي الفلسطيني عام 1964م 1.2.3 دور الوحدة العربية في تحرير فلسطين 2.1.2.3 دور منظمة التحرير الفلسطينية في تحرير فلسطين 2.2.3 مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني عام 1967م 2.2.3
56 56 58 59 61 62	2.3 تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المهوم الدولة في الميثاق القومي الفلسطيني عام 1964م 1.2.3 دور الوحدة العربية في تحرير فلسطين 2.1.2.3 دور منظمة التحرير الفلسطينية في تحرير فلسطين 2.2.2 مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني عام 1967م 1.2.2.3 التحولات السياسية الفلسطينية قبل هزيمة حرب عام 1967م

الصفحة	الموضوع
66	3.3 منظمة التحرير الفلسطينية والفكر السياسي الجديد
67	1.3.3 دخول المنظمات الفدائية في منظمة التحرير الفلسطينية
68	1.1.3.3 أثر معركة الكرامة على الفكر السياسي الفلسطيني
69	2.1.3.3 مقررات الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1968م
70	2.3.3 الدولة الفلسطينية في الميثاق الوطني والنظام الأساسي عام 1968م
70	1.2.3.3 تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح
71	2.2.3.3 الوحدة العربية وتحرير فلسطين
73	3.2.3.3 دور الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في تحرير فلسطين
74	4.2.3.3 تعديل النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية
75	4.3 التطورات السياسية وأثرها على الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية 1967م- 1974م
76	1.4.3 إنهاء وجود منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن
76	1.1.4.3 تولي ياسر عرفات رئاسة اللجنة التتفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
77	2.1.4.3 خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن
79	3.1.4.3 أثر خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن على الفكر السياسي الفلسطيني
81	2.4.3 حرب عام 1973م وإصدار قرار رقم (338)
82	1.2.4.3 حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م
82	2.2.4.3 أثر إصدار قرار رقم (338) على الفكر السياسي الفلسطيني
85	3.4.3 المرحلية في إقامة الدولة الفلسطينية

الصفحة	الموضوع
85	1.3.4.3 التحول في الفكر السياسي في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني
87	2.3.4.3 الدولة الفلسطينية في مقررات البرنامج السياسي المرحلي
89	4.4.3 أثر البرنامج السياسي المرحلي على الفكر السياسي الفلسطيني
89	1.4.4.3 أثر البرنامج السياسي المرحلي على تدويل مشروع الدولة الفلسطينية
91	2.4.4.3 انقسام الفكر السياسي الفلسطيني بعد البرنامج السياسي المرحلي
93	5.3 الخاتمة
137 - 95	الفصل الرابع تطور الفكر السياسي للمنظمة تجاه التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية
96	1.4 تمهید
96	2.4 التطورات السياسية ومشاريع التسوية وأثرها على مفهوم الدولة في الفكر
	السياسي الفلسطيني
97	السياسي الفلسطيني 1.2.4 اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م
97 97	<u>" "</u>
	1.2.4 اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م
97	1.2.4 اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م 1.1.2.4 أثر اتفاقية كامب ديفيد على الفكر السياسي الفلسطيني
97	1.2.4 اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م 1.1.2.4 أثر اتفاقية كامب ديفيد على الفكر السياسي الفلسطيني 2.1.2.4 الإجماع الوطني الفلسطيني على البرنامج السياسي المرحلي
97 100 101	1.2.4 اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م 1.1.2.4 أثر اتفاقية كامب ديفيد على الفكر السياسي الفلسطيني 2.1.2.4 الإجماع الوطني الفلسطيني على البرنامج السياسي المرحلي 3.1.2.4 خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان 2.2.4 مشاريع التسوية السياسية بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من
97 100 101 102	1.2.4 اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م 1.1.2.4 أثر اتفاقية كامب ديفيد على الفكر السياسي الفلسطيني 2.1.2.4 الإجماع الوطني الفلسطيني على البرنامج السياسي المرحلي 3.1.2.4 خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان 2.2.4 مشاريع التسوية السياسية بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان

الصفحة	الموضوع
105	4.2.2.4 أثر مشاريع التسوية السياسية على انقسام الفكر السياسي الفلسطيني
106	5.2.2.4 الكونفدرالية الأردنية – الفلسطينية (اتفاق عمان)
109	3.4 الآثار المترتبة على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني بعد إعلان الاستقلال عام 1988م
109	1.3.4 الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م وأثرها على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني
112	2.3.4 أثر إعلان الاستقلال عام 1988م على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني
113	1.2.3.4 البيان السياسي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني
114	2.2.3.4 وثيقة إعلان الاستقلال
115	3.2.3.4 إعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة
116	4.2.3.4 التأبيد العالمي لإعلان الدولة الفلسطينية عام 1988م
118	4.4 الخطوات الإجرائية للمنظمة باتجاه التسوية السياسية وإقامة الدولة الفاسطينية
119	1.4.4 أثر عملية التسوية السياسية على الفكر السياسي الفلسطيني
119	1.1.4.4 الدولة الفلسطينية في مقررات الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني
123	2.1.4.4 الدولة الفلسطينية في مؤتمرات التسوية السياسية
123	1.2.1.4.4 مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م
124	2.2.1.4.4 اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) عام 1993م
125	2.4.4 الخطوات السياسية باتجاه الوصول إلى الدولة الفلسطينية
125	1.2.4.4 الدولة الفلسطينية في مقررات الدورة الحادية والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني

الصفحة	الموضوع
128	2.2.4.4 الدولة الفلسطينية في مشروع مسودة الدستور عام 2003م "المسودة الثالثة"
130	3.2.4.4 مفهوم الدولة في القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية عام 2003م
132	المرى" مفهوم الدولة في وثيقة الوفاق الوطني عام 2006م "وثيقة الأسرى"
134	5.2.4.4 استحقاق الدولة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر عام 2011م
137	5.4 الخاتمة
	الفصل الخامس
180 - 138	مفهوم الدولة في الفكر السياسي للحركات والأحزاب الفلسطينية
	المعاصرة
139	5.5 تمهید
139	2.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"
140	1.2.5 البنية السياسية والفكرية لحركة فتح
141	2.2.5 مراحل تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح
142	1.2.2.5 الدولة الفلسطينية الكاملة
143	2.2.2.5 الدولة الفلسطينية الديمقراطية
147	3.2.2.5 الدولة المرحلية
148	4.2.2.5 دولة فلسطينية بحدود عام 1967م "مرحلة التسوية السياسية"
150	5.2.2.5 مفهوم الدولة في المؤتمر السادس لحركة فتح
152	3.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي للتيار اليساري داخل منظمة التحرير الفلسطينية
153	1.3.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الصفحة	الموضوع
153	1.1.3.5 مرتكزات الفكر السياسي للجبهة الشعبية
154	2.1.3.5 رؤية الجبهة الشعبية لمفهوم الدولة
155	1.2.1.3.5 الرؤية الإستراتيجية للدولة الفلسطينية
156	2.2.1.3.5 الرؤية المرحلية للدولة الفلسطينية
158	3.1.3.5 رؤية الجبهة الشعبية من موضوع التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية
160	2.3.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
160	1.2.3.5 الدولة الفلسطينية في البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية
161	2.2.3.5 الدولة الفلسطينية الديمقراطية
164	3.2.3.5 البرنامج السياسي المرحلي في الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية
164	4.2.3.5 رؤية الجبهة الديمقراطية من موضوع التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية
166	4.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي للحركات الإسلامية الفلسطينية
166	1.4.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة حماس
167	1.1.4.5 مفهوم الدولة في أهداف حركة حماس
168	2.1.4.5 الدولة في الفكر السياسي لحركة حماس
169	1.2.1.4.5 الهدف الاستراتيجي المتمثل في إقامة دولة فلسطين الإسلامية
171	2.2.1.4.5 رؤية حركة حماس للحل المرحلي للدولة الفلسطينية
173	3.2.1.4.5 الحل المرحلي (الهدنة) في الفكر السياسي لحركة حماس
175	2.4.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي
175	1.2.4.5 المبادئ العامة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

الصفحة	الموضوع
176	2.2.4.5 الدولة الإسلامية في الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي
179	3.2.4.5 ثوابت دولة فلسطين في فكر حركة الجهاد الإسلامي
180	5.5 الخاتمة
186 - 181	نتائج وتوصيات الدراسة
182	نتائج الدراسة
185	توصيات الدراسة
199 – 187	مراجع الدراسة العربية والأجنبية
188	المقابلات
188	المراجع العربية
196	المراجع الأجنبية
196	المواقع الالكترونية

ملخص الدراسة باللغة العربية مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر (2012 - 2012)

تخصصت هذه الرسالة في دراسة مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر خلال الفترة الممتدة من عام 1988م – 2012م. وبينت مراحل تطور الشخصية الوطنية الفلسطينية، والعوامل الذاتية والموضوعية التي أثرت فيها. جاء تطور الفكر السياسي الفلسطيني لمفهوم الدولة ابتداء من الدولة الكاملة ورفض قرار التقسيم رقم (181) عام 1947م، مروراً بالدولة الديمقراطية متعددة القوميات والديانات، ثم البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1974م، وإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين، ثم جاء التحول السياسي الآخر بإعلان الاستقلال عام 1988م، وإعلان دولة المنفى، وأخيراً مشروع التسوية السياسية ورؤية حل الدولتين.

استندت الدراسة في معالجة الموضوع على الأدبيات السابقة، والبرامج والوثائق السياسية والتنظيمية، والأدلة التاريخية ذات الصلة ومعطيات الواقع وتحليلها إلى تداعيات حالة التغيير والتطور السياسي للشخصية الوطنية الفلسطينية، ولمفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر.

تكمن أهمية الدراسة بأنها قدمت بحثاً علمياً متميزاً بالتحليل والتفسير، بحيث يتم الاستفادة منها، خاصة وان موضوع الدراسة مرتبط بمستقبل الدولة الفلسطينية، وذلك لتناولها فترة زمنية معاصرة ومهمة للفكر السياسي الفلسطيني، وهي ما بين عامي 1988م- 2012م، كما وتكمن أهمية هذه الدراسة في استخدام المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون، وذلك بالرجوع إلى الوثائق والبرامج السياسية للمؤسسات الوطنية والحركات والأحزاب الفلسطينية وتناولها بالتحليل والتفسير.

حاولت الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس الذي يتعلق بعنوان ومحتوى الدراسة، ما هو مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر؟ وقدمت الدراسة تحليلاً معمقاً للإجابة على أسئلة الدراسة الفرعية في الفكر والإيديولوجية الفلسطينية لدى في خمسة فصول والتي تتعلق بالتطور التاريخي لمفهوم الدولة في الفكر والإيديولوجية الفلسطينية لدى المؤسسات الوطنية والحركات والأحزاب الفلسطينية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك علاقة بين التعددية الفصائلية والبرامج السياسية الفلسطينية وبين تعدد مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني الذي لم يبق على وتيرة واحدة طوال سنين النضال الفلسطيني، بل شهد تطورات مختلفة عبر مسيرة النضال الفلسطيني، كانت هذه التطورات انعكاس طبيعي لمجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية التي عصفت بالقضية الفلسطينية.

Abstract

The concept of state in the contemporary Palestinian political thought

(1988-2012)

This study specialized in studying the concept of the state in the contemporary Palestinian political thought between 1988 – 2012. It sheds a light on the stages of the development of the Palestinian national character, and the self and impartial factors affect it. The development of the Palestinian political thought has come to the concept of the state starting from complete state and the rejection of the Partition resolution (181) in 1947, moving to the democratic ,multi- religions and multi-national state, then the political interim programme to the Palestine Liberation Organisation (PLO) in 1974, and the establishment of the Palestinian state on any liberated part of the land of Palestine. Then the other political transition has come to declare the independence and the exile's state in 1988. Finally, this paper studies the political process and negotiation and the two-state vision.

This paper deals with this subject based on the previous literature, programmes and political and organizational documents, historical evidences, reality facts which are analysed into signs of the state of change and the political development to the Palestinian national character, and to the concept of the state in the contemporary Palestinian political thought.

The importance of this study lies to give a scientific research characterized by analysis and interpretation. Thus, we can benefit from it in a way the subject of the study is linked to the future of the Palestinian state, because it studies an important contemporary period of the Palestinian political thought between 1988 – 2012. Also the importance of this study lies in using the the historical approach, analytical descriptive approach, and content analysis approach by going back to documents and political programmes of Palestinian national institutions and factions.

The paper tries to answer the main question of the title and content of the study. What is the concept of the state in the contemporary Palestinian political thought? The study gives a deep analysis to answer the study sub-questions in five chapters, which are dealing with the historic development to the concept of the state in the Palestinian national institutions and factions.

The study concluded with set of results, for instance; there is a link between factional pluralism and Palestinian political programmes, and between the pluralism of the concept of the state in the Palestinian political thought, which did not last in the same way during Palestinian struggle years, but it has witnessed different developments over the Palestinian struggle. These developments as a natural reflection to a set of subjective and objective factors stormed the Palestine question.

الفصل الأول مقدمة منهاجية وخطة الدراسة

1.1 مقدمة

احتلت مسألة بناء الدولة الحديثة حيزاً واسعاً في الفكر والممارسة، في الكفاح من اجل الاستقلال الوطني وتقرير المصير، والبحث عن الهوية والظهور على المسرح العالمي، وتأدية الدور الحضاري والثقافي المتخيل لكل امة وشعب (طالب، 1999، ص9).

تعتبر القضية الفلسطينية من أهم واعقد القضايا الدولية والتي ما تزال تبحث عن حل، وهي في ذات الوقت أهم مسببات الصراع العربي الإسرائيلي، بل يمكن اعتبارها جوهرها أيضاً، والتي سعت اتفاقية أوسلو إلى محاولة وضع حل لهذا الصراع وإقامة دولة فلسطينية مستقلة بجانب دولة إسرائيل، إلا أن تتابع الأحداث بالوتيرة السريعة التي شهدتها بعد توقيع تلك الاتفاقية استوجب دراسة مراحل وتطورات إقامة الدولة الفلسطينية في ضوء الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، لذلك كان على الفكر السياسي الفلسطيني أن يحمل منذ نشأته خصوصية القضية الفلسطينية وتفردها، وان يتصدى لمشكلاتها واشكالياتها.

تظهر المراجعة التاريخية إلى أن المرحلة الأولى من نضال الفلسطينيين ضد المشروع الصهيوني بدأت مع نهاية القرن التاسع عشر، واستمرت حتى نكبة عام 1948م، وهذه المرحلة يمكن نعتها بمرحلة تبلور الوطنية الفلسطينية، ورسم ملامح صورة الكيان الفلسطيني، وبداية تشكل نظام سياسي فلسطيني موحد (نوفل، 2000، ص17).

لم يشهد المجتمع الدولي شعباً تعرضت قضيته للظلم كما شهد الشعب الفلسطيني، فمنذ وعد بلفور عملت بريطانيا على عدم تطبيق مبدأ تقرير المصير لهذا الشعب، حيث تضمن الدعوة إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين دون استشارة رأي السكان العرب في فلسطين في هذه القضية المصيرية (السيد حسين، 1990، ص195:264).

أدى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (181) الصادر عام 1947م، والمعروف باسم قرار التقسيم، والذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين فلسطينية والأخرى يهودية، إلى تبلور مفهوم الدولة في الفكر الفلسطيني المعاصر، حيث كانت البدايات الأولى التي رفض فيها الفلسطينيون قرار التقسيم، وأعلنوا هدفهم عن قيام الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني.

شهدت أواسط الستينيات مرحلة البناء الفعلي للكيان الفلسطيني، الممثل بقيام منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، إيذاناً ببدء هذه المرحلة الهامة والأساسية في الحياة السياسية للشعب الفلسطيني (الشعيبي، 1979، ص99).

وصل النزاع في الشرق الأوسط إلى ذروته المتفجرة بالعدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية في 5 حزيران/ يونيو عام 1967م، واحتلال كامل فلسطين وأجزاء كبيرة من أراضي الدول العربية، والتي هي أعضاء في هيئة الأمم المتحدة (الشاعري، 2006، ص169)، وقد نتج عن هذا إصدار مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة قرار رقم (242)، والذي مما لا شك فيه يعتبر اعترافاً واضحاً من قبل هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجود أرض عربية فلسطينية قد احتلت من قبل إسرائيل، على الرغم من عدم اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار في بادئ الأمر.

عادت فكرة الدولة الديمقراطية الفلسطينية إلى الظهور في الفكر الفلسطيني المعاصر من جديد منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، حيث تكرر الإعلان عن فكرة الدولة الديمقراطية كهدف نهائي للنضال الفلسطيني في كثير من الكتابات والوثائق الفلسطينية (عبد المجيد، 1994، ص101). ولكن فكرة الدولة الديمقراطية هذه لم تلق قبولاً من قبل المجتمع الدولي وخصوصاً إسرائيل والولايات المتحدة، وبعد حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م طرحت منظمة التحرير الفلسطينية البرنامج السياسي المرحلي في العام 1974م، والذي يقضي بإقامة سلطة وطنية على أي جزء من فلسطين يتم تحريره، والذي أوضحه ياسر عرفات بان مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة سيكون بإقامة سلطة فلسطينية عليها.

إن مرحلة ما بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973م، وبالأحرى الانجازات الدبلوماسية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة على اثر خطاب ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تعتبر عصراً ذهبياً للمشاركة الوطنية الفلسطينية، وهنا يمكن الحديث عن بدايات حقيقة لتبلور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني على أسس واقعية.

قرر المجلس الوطني الفلسطيني "إعلان الاستقلال" في دورته التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في 15 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1988م، نتيجة قيام الانتفاضة الشعبية داخل الأراضي الفلسطينية في كانون أول/ ديسمبر عام 1987م، حيث قوبل هذا الإعلان بتأييد واسع النطاق من قبل المجتمع الدولي، خاصة على ضوء موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على جميع قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إلا أن نشوب حرب الخليج الثانية في كانون ثاني/ يناير عام 1991م، والمتغيرات الدولية والإقليمية، كانهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، أدت بالنتيجة إلى توقيع اتفاق أوسلو وقيام سلطة وطنية فلسطينية محدودة الصلاحيات السيادية، كتمهيد للمفاوضات النهائية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على جزء من الأرض الفلسطينية.

تأسيساً عما سبق، ركزت الدراسة على إثبات فرضياتها، كما ركزت أيضاً على تطور مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، وشكل ومضمون وحدود الدولة المنشودة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، والأحزاب والحركات الفلسطينية داخل المجتمع الفلسطيني.

2.1 مشكلة الدراسة

تطور الفكر السياسي الفلسطيني من مرحلة الكفاح المسلح إلى مرحلة النضال السياسي، نتيجة للعديد من العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية، وخاصة بعد هزيمة عام 1967م، وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية، وتبنيها هدف إقامة الدولة الديمقراطية، ومن ثم إقامة سلطة وطنية على أي ارض يتم تحريرها، وتتبع مشكلة الدراسة في شكل ومضمون وسيادة الدولة الفلسطينية المنشودة، خاصة بعد قيام سلطة وطنية على جزء من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م، في انتظار مفاوضات الحل الدائم وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، وبعبارة أخرى، أن جوهر المشكلة يكمن في إمكانية الوصول إلى مرحلة حق تقرير المصير مجسداً بالدولة، وكذلك الخلافات ووجهات النظر الفلسطينية المتعلقة بإقامة الدولة والالتزامات الدولية المترتبة عليها.

3.1 تساؤلات الدراسة

يمكن صبياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية:

- 1. كيف تبلور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر؟
- 2. ما هو مفهوم الدولة في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية؟
- 3. ما مدى تأثير البرنامج السياسي المرحلي على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني؟
 - 4. كيف تحول الفكر السياسي للمنظمة نحو التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية؟
- 5. ما هو مفهوم الدولة في الفكر السياسي للحركات والأحزاب الفلسطينية الوطنية والإسلامية؟

4.1 فرضيات الدراسة

يرى الباحث أن هناك جملة من الفرضيات ذات علاقة بموضوع هذه الدراسة، ولذلك تم اقتراحها لتكون مداراً للبحث والدرس والتحليل واستخلاص النتائج الضرورية، وهي على النحو التالي:

- شهد مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني تطورات وتحولات مختلفة عبر مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، جاءت انعكاساً طبيعياً لمجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية التي عصفت بالقضية الفلسطينية.

- هناك علاقة بين التعددية الفصائلية والبرامج السياسية الفلسطينية وبين تعدد مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني.
- جاء مفهوم الدولة في الفكر السياسي للأحزاب والحركات الفلسطينية ضمن رؤى مختلفة أهمها، الرؤية الإستراتيجية، والتي تعبر عن مفهوم الدولة على كامل التراب الوطني الفلسطيني، والرؤية المرحلية في إقامة الدولة على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين.

5.1 أهمية الدراسة

- لهذه الدراسة أهمية علمية وأكاديمية بحيث يتم الاستفادة منها، خاصة وان موضوع الدراسة مرتبط بمستقبل الدولة الفلسطينية، وذلك لتناولها فترة زمنية معاصرة ومهمة للفكر السياسي الفلسطيني وهي ما بين عامي 1988م- 2012م.
- تكمن أهمية هذه الدراسة في استخدام منهج تحليل المضمون بالرجوع إلى مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والى الوثائق والبرامج السياسية للمؤسسات الوطنية والحركات والأحزاب الفلسطينية وتناولها بالتحليل والتفسير. وعرض وتحليل موقف النخب السياسية وصناع القرار الفلسطيني لمفهوم الدولة، وذلك عن طريق استخدام أسلوب المقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي، والتي أجراها الباحث مع تلك النخب السياسية، بهدف التعرف على اتجاهاتهم لمحاولة رسم صورة استشرافية للدولة الفلسطينية.
- تكمن أهمية الدراسة أيضاً في أنها تشكل إسهاماً وإضافة جديدة للمكتبات العربية التي تفتقر إلى مثل هذه الأبحاث، فهي تغطي فترة تاريخية حديثة لم تفرد بالدراسة من قبل.

6.1 أهداف الدراسة

يمكن تحديد أهداف الدراسة من خلال النقاط التالية:

- تتبع تبلور مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني من خلال الدراسات التحليلية المعمقة، بهدف الوقوف على العلامات الفارقة والتغير التدريجي لهذا المفهوم.
 - تسليط الضوء على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- دراسة اثر التغيرات والتحولات السياسية على الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتحولها نحو التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية.
- الكشف والتعرف على مدى التوافق والاختلاف لمفهوم الدولة في البرامج السياسية للحركات والأحزاب الفلسطينية.

- التعرف على مفهوم الدولة في الفكر السياسي لدى الحركات والأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية، وصناع القرار السياسي الفلسطيني.

7.1 منهجية الدراسة

إن طبيعة الدراسة القائمة تعتبر من الدراسات التي تعتمد على أسلوب التحليل لمعرفة آراء النخب السياسية الفلسطينية وصناع القرار الفلسطيني، في ظل وجود العديد من المتغيرات والتطورات على الساحة الداخلية الفلسطينية وبالتالى فان الدراسة ركزت بشكل اكبر على المناهج التالية:

المنهج التاريخي

يركز المنهج التاريخي على دراسة الماضي من أجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ويستخدم كذلك في دراسة الحاضر من خلال دراسة الأحداث والحقائق الماضية، وتفسيرها وفحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها، والعوامل والأسباب المسئولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية، لذا تمت دراسة مراحل تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني، من خلال دورات المجلس الوطني الفلسطيني ومواثيق منظمة التحرير الفلسطينية والبرامج السياسية للأحزاب والحركات الفلسطينية، وخاصة بعد إعلان الاستقلال في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في 15 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1988م، وحتى العام 2012م.

المنهج الوصفي التحليلي

يستخدم المنهج الوصفي لرصد ومتابعة دقيقة للأحداث في فترة زمنية معينة، أو عدة فترات، من اجل التعرف على موضوع محدد من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتحليله، وقد استخدم الباحث هذا المنهج لتوصيف وتحليل مكونات الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر لمفهوم الدولة الفلسطينية المنشودة، من خلال جمع البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة حول هذا المفهوم، وذلك عن طريق استخدام الباحث لكم كبير من مقررات الميثاق الوطني الفلسطيني والبرامج السياسية للحركات والأحزاب الفلسطينية المعاصرة، ولأسلوب المقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي، مع صناع القرار والنخب السياسية وقادة الحركات والأحزاب الفلسطينية، من اجل التعرف على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، ومن ثم الحصول على حقائق ونتائج عملية يتم تحليلها وتفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية، وتوضيح اثر المتغيرات الإقليمية والدولية على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر.

منهج تحليل المضمون

استخدم الباحث منهج تحليل المضمون، وذلك من خلال إجراء المقابلات ودراسة وتحليل آراء النخب السياسية الفلسطينية وصناع القرار ورؤساء الحركات والأحزاب الفلسطينية حول مفهوم الدولة الفلسطينية، والرجوع إلى الوثائق ومقررات المجالس الوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والبرامج السياسية للأحزاب والحركات السياسية الفلسطينية، من أجل الوصول إلى المواقف والآراء الفعلية، والتعرف على اتجاهاتهم وأفكارهم ومفهومهم للدولة الفلسطينية من حيث المحتوى والمضمون، والعمل على تحليلها وتفسيرها بشكل موضوعي وواضح، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره.

8.1 مصطلحات الدراسة

الدولة: هيئة قانونية تتكون من ثلاث عناصر أساسية هي: الأرض والناس والحكومة إلى جانب تمتع كل دولة بالسيطرة الكاملة على قراراتها وتطبيقها داخل حدودها وكما تتمتع بعض السلطات التي تسمح لها بممارسة بعض الأعمال الدولية (العيلة، 1997، ص25). وتعتبر الدولة الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع، والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه، بحيث تعلو إرادة الدولة شرعاً فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين وتطبيقها بهدف ضبط حركة المجتمع وتأمين السلم والنظام وتحقيق التقدم في الداخل، والأمن من العدوان في الخارج، فهي تعبر عن الجسم السياسي للمجتمع وعن مؤسسات الحكم (الكيالي، ج2، 1979، ص702).

الفكر السياسي: هو ذلك البنيان الفكري المجرد المرتبط بتصوير وتفسير الوجود السياسي وبذلك تكون الأفكار السياسية عبارة عن تصور عقلاني للظاهرة السياسية، وتمثل صورة الظاهرة السياسية كما يتخيلها الإنسان في مختلف الأزمنة والأمكنة، وأنها تقوم على التأمل سواء كان فردياً أم جماعياً، وتختلف عن كونها واقع قائم (باور، 2008، ص76). كما يعتبر الفكر السياسي بمثابة إطار نظري شامل لدراسة وتصور ماضي وحاضر ومستقبل الظاهرة السياسية، يتناول مختلف قضايا الفكر السياسي، وتندرج الفلسفة السياسية تحت إطار موضوعات الفكر السياسي (علي، 2005، ص15).

السيادة: هي السلطة المطلقة غير المحدودة التي تمارسها الدولة على رعاياها، وعلى جميع المنظمات التي يكونها الرعايا داخل الدولة (غالي وعيسى، 1998، 185).

الهيئة العربية العليا: تم الإعلان عن تشكيل هذه الهيئة في 12 حزيران/ يونيو 1946م، من جمال الحسيني واحمد حلمي عبد الباقي وحسين فخري الخالدي وايميل الخوري، واحتفظ بمركز رئيس الهيئة للحاج أمين الحسيني، وأسندت نيابة الرئاسة إلى جمال الحسيني، وقد قادت هذه الهيئة النضال الوطني الفلسطيني في مرحلة خطيرة من تاريخ الشعب الفلسطيني (حمدان وآخرون، 2007، ص487).

حكومة عموم فلسطين: تم الإعلان عن تشكيل حكومة عموم فلسطين في 23 أيلول/ سبتمبر عام 1948م في مدينة غزة، وقام رئيسها احمد حلمي عبد الباقي بإبلاغ ذلك إلى الحكومات العربية والى الأمين العام لجامعة الدول العربية (حمدان وآخرون، 2007، ص486).

الحزب السياسي: تنظيم سياسي يجمع بين مصالح الناس السياسية وأهدافهم وأيدلوجياتهم ونظرياتهم، وبين نضالهم وممارساتهم سلما وحربا لتحقيقها أو لبلوغ السلطة (خليل، 1999، ص71).

حركات التحرر: ظاهرة سياسية وعسكرية شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، متمثلة في كفاح ونضال الشعوب المستعمرة ضد الوجود الاستعماري على أراضيها (محمودي، 2010، ص20).

الحركة الصهيونية: اسم لحركة وأيديولوجيا تقدم نفسها على أنها تعبر عن رغبات وطموحات الشعب اليهودي في العصر الحديث، وفي مقدمتها "العودة إلى ارض إسرائيل"، على حد تعبير هذه الحركة، والحركة في أسسها العملية من الحركات الاستعمارية التي انتشرت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين (منصور، 2009، ص292).

الامبريالية: هي سياسة هدفها الاستيلاء أو السيطرة على شعوب وأراض غريبة، وهي بذلك تسعى إلى الحصول على مكاسب من تلك الدول والشعوب العاجزة عن الدفاع عن أنفسها ضد تفوق الدولة الامبريالية العسكري أو الاقتصادي (غريفيش وأوكالاهان، 2008، ص69).

تصريح بلفور: هو تصريح بريطاني أصدره وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور في 2 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1917م، إلى يهودي غني هو اللورد روتشيلد، يقضي بإعطاء اليهود الحق في إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين (حمدان وآخرون، 2007، ص268).

الانتداب البريطاني على فلسطين: هو صك الانتداب على فلسطين الذي منحه الحلفاء وعصبة الأمم لبريطانيا عام 1922م، بموجب المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم، ولكن دون الرجوع إلى الشعب العربي الفلسطيني، أي سكان البلاد (الكيالي ج1، 1979، ص343).

لجنة بيل: لجنة تحقيق ملكية بريطانية أوفدتها الحكومة البريطانية على أثر اندلاع ثورة فلسطين عام 1936م، للوقوف على أسبابها وتقديم الحلول لمعالجة الموقف برئاسة اللورد روبرت بيل، وهو سياسي ورجل دولة بريطاني، وكان مشروع "لجنة بيل" ينص على تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق رئيسية، دولة عربية، ودولة يهودية، ومنطقة القدس التي أخضعت إلى سلطة دولة الانتداب البريطاني، ورفض العرب هذا المشروع، أما اليهود فقبلوه بتحفظ (الكيالي ج1، 1979، ص654).

مبادئ القانون الدولي العام: مجموعة القواعد التي تحدد مفهوم وموقع القانون الدولي في النظام القانوني والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية، وتاريخ نشوء القانون الدولي وتطوره عبر المراحل التاريخية، وما يتميز به من قواعد قانونية ومدى إلزامه (الفتلاوي، 2010، ص23).

قرار (181) "قرار التقسيم": وهو قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين وبدعم من أغلبية الأمم المتحدة، حيث وافق الثلثان على هذا القرار بدعم أمريكي وروسي قوي جدا، ورسمت خريطة التقسيم لتجعل لليهود 54% من ارض فلسطين، و 46% للعرب، بينما كان نسبة اليهود سكانيا لا تتجاوز في ذلك الوقت لليهود 54%، أما العرب فكانوا يشكلون 68% من السكان، وكان الفلسطينيين وقتها يملكون 93.5% من ارض فلسطين (السويدان، 2004، ص260).

قرار (242): قرار أصدره مجلس الأمن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22 تشرين ثاني/ نوفمبر 1967، وجاء تعبيرا عن الخلل الخطير في ميزان القوى في الصراع العربي- الإسرائيلي، وهو الذي لا شك انه كان نتيجة الهزيمة التي مني بها العرب في الحرب العربية- الإسرائيلية الثالثة (حزيران/ يونيو 1967م) (الكيالي ج4، 1979، ص773).

حق العودة: هو حق أساسي من حقوق الشعب الفلسطيني، وفي الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، وهو شرط لقبول عضوية إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة عام 1948م، ومن مبادئ القرار رقم (194) (المسيري، 2003، ص240).

ثورة: يستخدم مصطلح الثورة للإشارة إلى التغيرات الجذرية المفاجئة التي تحدث في الظروف الاجتماعية والسياسية، وبخاصة حينما يتغير فيها نظام حكومي أو سياسي معين ويحل محله نظام آخر (إسماعيل، 2002، ص 13).

مبادرة روجرز: مبادرة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي في عهد ريتشارد نيكسون في 19 حزيران/ يونيو عام 1970م، وقد دعت هذه المبادرة لوقف إطلاق النار بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية ولو لفترة ثلاثة أشهر، بعدما شن المصريون حرب الاستنزاف ضد الجيش الإسرائيلي في قناة السويس، بغية التوصل إلى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار (242) (السيد حسين، 1990، ص68).

البرنامج السياسي المرحلي: هو البرنامج السياسي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1974م، ويتضمن عشر نقاط، أهمها ضرورة تأسيس سلطة وطنية فلسطينية على أية ارض فلسطينية يندحر عنها الاحتلال الصهيوني (حمدان وآخرون، 2007، ص486).

الاتحاد الكونفدرالي (الدولة الكونفدرالية): هو اتحاد ينشأ بين دولتين أو أكثر بموجب معاهدة دولية، ولكن تحتفظ كل دول هذا الاتحاد باستقلالها الخارجي وشخصيتها الدولية، وينشأ بموجب هذا الاتحاد هيئة اتحادية مشتركة تمثل كل الدول التي تدخل في هذا الاتحاد، وتتولى مسئولية رسم السياسيات العامة والإشراف على سياسيات الدول الأعضاء عن طريق التوصيات التي تصدرها (أبو سعدة، 2009، ص93).

اتفاق دولية وتحديد القواعد التي تخضع التقاق تعقده الدول فيما بينها بغرض تنظيم علاقات قانونية دولية وتحديد القواعد التي تخضع لها هذه العلاقة (سعيفان، 2004، ص13).

اتفاقية كامب ديفيد: اتفاقية وقعت بين مصر وإسرائيل (السادات وبيجن) في 5 أيلول/ سبتمبر 1978م، في منتجع كامب ديفيد بالولايات المتحدة تحت رعاية الرئيس الأمريكي كارتر، وتضمنت اتفاقيتين وإطار عمل، الاتفاقية الأولى كانت بخصوص الحكم الذاتي الفلسطيني، والثانية كانت باستعادة مصر الكاملة لسيناء (وان كانت منزوعة السلاح) وإطار العمل لإقرار السلام في الشرق الأوسط (عبد الكافي، 2005، ص18:17).

اتفاقية أوسلو: هي أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس، التي تم توقيعها في 13 أيلول/ سبتمبر عام 1993م، وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات (المبحوح، 2010، ص14).

الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م: شكل من أشكال المقاومة الشعبية التي ابتكرها الفلسطينيون ضد الوجود الإسرائيلي في 8 كانون أول/ ديسمبر عام 1987م، وتقوم على المظاهرات والمقاطعة للبضائع الإسرائيلية والعصيان المدني والمواجهة اليومية مع الجيش الإسرائيلي داخل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة (محمودي، 2010، ص29). وقد حاول بعض الكتاب إسقاطها وإحلال كلمة ثورة محلها، إلا أنها بقيت الوصف المناسب لما حدث في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1987م (المسيري، 2003، ص258).

الحكم الذاتي: حق الدولة أو منطقة رئيسية منها في إدارة شئونها الداخلية بكل حرية ودون الخضوع لتوجيهات أو أمر أي دولة خارجية، وهو خطوة أولى وطبيعية نحو الاستقلال الكامل (الكيالي، ج2، 1979، ص562).

السلطة: مفهوم أساسي في العلوم الاجتماعية، ولاسيما في علم الاجتماع السياسي، وتتعدد في المعاني التي يعود إلى استخدامها، فتدل كلمة سلطة على الدولة مقابلة مع المواطنين أو المجتمع المدنى، وتدل

أيضاً على مجموعة المؤسسات الدستورية في العبارة "السلطات العامة"، وتأتي أيضاً ضمن المنظور الإمتلاكي "امتلاك السلطة" (هرميه وآخرون، 2005، ص235:234).

النظام السياسي: مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها التي تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منها وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها (عثمان، 2008، ص8).

المعارضة السياسية: كل الجماعات التي لها أهداف سياسية، والتي تملك في الإطار الحقوقي القائم، القدرة على إعلان وجهات نظر ومواقف مغايرة لوجهات نظر ومواقف الحكومة، وعلى التعبير العملي عن أفكارها، عبر العمل السياسي (سليمان، 1989، ص258).

النخبة السياسية: يعني المصطلح في الأصل الأقلية المنتخبة أو المنتقاة من مجموعة اجتماعية (مجتمع أو دولة أو حزب سياسي) تمارس نفوذاً غالباً في تلك المجموعة عادة بفضل مواهبها الفعلية أو الخاصة المفترضة، وتدعى النخبة التي تمارس نفوذاً سياسياً غالباً النخبة الحاكمة أو النخبة السياسية (باور، 2008).

التسوية السياسية: هي التوفيق بين مواقف أطراف الصراع كليا أو جزئيا طبقا لميزان القوى لحظة التوفيق هذه، فالتسوية السياسية بين طرفين أو دولتين، تعني ببساطة أن النزاع قد يسوى، وذلك عندما تقبل الأطراف المتنازعة سلما أو قصرا حلاتم التوصل إليه وتتوقف هذه الأطراف عن تقديم وجهات النظر المتعارضة (عبد الكافي، 2005، ص102).

الأمن القومي العربي: الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية، وبهذا المعني فإن الأمن القومي يشمل الأمن العسكري (الاصبحي وآخرون، 2001، ص40).

المجتمع الدولي: ذلك المجتمع الذي يضم مجموعة من الوحدات السياسية التي يطلق عليها وصف الدولة، وهو مجتمع منظم بكل ما يعنيه التنظيم من وجود تضامن بين أعضائه، يحكمهم فيه قانون يحمي الصالح العام للمجتمع، وتتوافر فيه من التنظيمات ما يناط بها السهر على تحقيق الأهداف الاجتماعية المشتركة (الدقاق، ب. ت، ص11).

الاشتراكية: نظام اجتماعي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، والاشتراكية تظهر إلى حيز الوجود نتيجة إلغاء النمط الرأسمالي للإنتاج وإقامة دكتاتورية البروليتاريا، وتبني الاشتراكية على شكلين من الملكية، هما، ملكية الدولة (العامة)، والملكية التعاونية والجماعية، وتقتضى الملكية العامة انعدام وجود

الطبقات المستغلة واستغلال الإنسان للإنسان، وتقتضي وجود علاقات التعاون الرفاقية، والمساعدة المتبادلة بين العمال المشتركين في الإنتاج، وفي ظل الاشتراكية لا يوجد اضطهاد اجتماعي وعدم مساواة بين القوميات (باور، 2008، ص66).

الشوفونية: مصطلح من أصل فرنسي يرمز إلى المغالاة في التعصب، والى التعصب القومي المتطرف (الكيالي ج3، 1979، ص503).

البروليتاريا: هي الطبقة العمالية المنتجة التي لا تمتلك نصيباً من الثروة، ولا تتمتع بأي ضمانات في الحياة، وتعاني من الفقر نتيجة الاستغلال الرأسمالي لها (عبد الكافي، 2005، ص77).

الراديكالية: نسبة إلى جذور الشيء، ويطلق لفظ راديكالي على كل من ينادي بالتغيير الجذري أو الأساسي (عبد الكافي، 2005، ص221).

البراغماتية: مذهب فلسفي – سياسي، يعتبر نجاح العمل هو المعيار الوحيد للحقيقة، فالسياسي البراغماتي (الذرائعي) يدَّعي دائماً أنه يتصرف ويعمل من خلال النظر إلى النتائج العملية المثمرة التي قد يؤدي إليها قراره، وهو لا يتخذ قراره بوحي من فكرة أو أيديولوجية سياسية محددة، بل من خلال أخذه بعين الاعتبار للنتيجة العملية المنشودة (الكيالي، ج2، 1979، ص767).

9.1 حدود الدراسة

تمت الدراسة في سياق ثلاثة حدود هي:

الحد الزماني: دراسة الفترة منذ إعلان استقلال دولة فلسطين في الجزائر في 15 تشرين ثاني/ نوفمبر 1988م، وحتى عام 2012م، مروراً بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

الحد المكاني: فلسطين وحدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967م، وفق قرارات الشرعية الدولية ومقررات المجالس الوطنية والبرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

الحد الموضوعي: دراسة شكل ومحددات الدولة الفلسطينية المنشودة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر بعد إعلان استقلال دولة فلسطين في الجزائر في 15 تشرين ثاني/ نوفمبر 1988م، وحتى العام 2012م، ورؤى الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية للدولة الفلسطينية.

10.1 الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة، والتي استفاد الطالب منها، في البحث في الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني، والتي كانت مرشداً هاماً للاستفادة، وقد جاء بعضها كالتالى:

1. دراسة سامي احمد، الموسومة بـ "المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع التسوية الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية 1967–1993"، بحث منشور، مجلة جامعة الأزهر بغزة، العدد 1 (C)، غزة 2011.

ركز الكاتب في هذه الدراسة على تعدد المواقف والآراء الفلسطينية والعربية، والأطراف المعنية حيال مسألة إقامة الدولة الفلسطينية، وأساليب تحقيق الحل السياسي لإقامتها، حيث تراوحت تلك المواقف ما بين الرفض والقبول تجاه أساليب وتحقيقات التسوية لهذه القضية المصيرية؛ التي تشكل قضية محورية للأمتين العربية والإسلامية معاً. وتهدف الدراسة إلى محاولة إظهار حقيقة أن النظام العربي، والنظام السياسي الفلسطيني منذ نشأته يتحملان جزءً من مسئولية الفشل في تحقيق أهداف المشروع الوطني الفلسطيني، وبأن الانقسامات والتجاذبات السياسية التي مر فيها النظام السياسي الفلسطيني كان لها انعكاساتها السلبية على مجمل مشاريع الدولة التي طرحت في مختلف المراحل. ويلاحظ الكاتب أن الدولة الفلسطينية تمثل الهدف النهائي للعمل الوطني الفلسطيني، وأن التراجع عن الإستراتيجيات لإقامة الدولة جاء تحت ضغط تردي واقع العالم العربي والنظام السياسي الفلسطيني المأزوم؛ الذي ساد في معظم مراحله السياسية تردي واقع العالم العربي والنظام السياسي الفلسطيني المأزوم؛ الذي ساد في معظم مراحله السياسية الانتسام والتشرذم حول كيفية التحرك في اتجاه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

- 2. Study of Rajnaara Akhtar. The Palestinian Nakba 1948 2008, 60 Years of Catastrophe, Puplished by Friends of Al-Aqsa, Leicester, United Kingdom, 2008.
- 2. دراسة راجنارا أختار. الموسومة بـ "النكبة الفلسطينية 1948- 2008 (60 عاماً من النكبة)" أصدقاء الأقصى، ليستر، بريطانيا، 2008.

تناولت الدراسة شرح عن قرار تقسيم فلسطين رقم (181) لعام 1947م، والمذابح التي تعرض لها الشعب الفلسطيني عام 1948م، وحق عودة اللاجئين، وميلاد الحركات السياسية الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأثر حرب عام 1967م، وقرارات هيئة الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية، واجتياح إسرائيل للبنان وخروج قوات منظمة التحرير من لبنان التي أدت إلى تشتت الثورة الفلسطينية خارج فلسطين، ثم ركزت الدراسة على الانتفاضة الفلسطينية التي أدت إلى ظهور حركة المقاومة الإسلامية حماس، وانتهت بتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية لاتفاق أوسلو، وخلصت الدراسة إلى

أن الدولة الفلسطينية ستكون دولة غير قابلة للحياة بسبب الموانع والحواجز الإسرائيلية والجدار العازل، وأن الحل يكمن في حل الدولة الواحدة وعيش المواطنين الفلسطينية والإسرائيليين جنباً إلى جنب في سلام، في دولة ديمقراطية مع تطبيق المساواة في الحقوق، فعلى الرغم من أن إسرائيل تفتخر بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أننا نجد خلال السنوات الستون الماضية قد أساءت بحق الشعب الفلسطيني، وانتهكت حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي العام، وحجتها في ذلك بأن الشعب الفلسطيني لا يريد السلام ويسعى إلى تدمير إسرائيل، وأكدت الدراسة على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالضغط على الجانبين على قدم المساواة وبحيادية مطلقة من أجل حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وتحقيق السلام في نهاية المطاف لجميع دول المنطقة.

3. دراسة زهير إبراهيم المصري. الموسومة بـ "اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية"، مكتبة اليازجي، غزة، 2008.

تناول الكاتب في هذه الدراسة كل الظروف الموضوعية المؤثرة في تطور الفكر السياسي الفلسطيني وتحوله من الكفاح المسلح إلى النضال السياسي، ومراحل هذا التحول الذي طرأ على مسار النضال الفلسطيني، كما رصدت الدراسة التطور الذي حدث في الفكر السياسي الفلسطيني من خلال قرارات المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة، ومناقشة هذا التطور، وتبدأ الدراسة من عام 1978، حيث شهد الفكر السياسي الفلسطيني استمرار الكفاح المسلح، ثم مزاوجة هذا الكفاح مع النضال السياسي، وتنتهي الدراسة عند عام 1991م، عندما حدث منعطف تاريخي خطير في الفكر السياسي الفلسطيني في مشاركة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر مدريد للسلام، ووضحت الدراسة الجذور التاريخية لاتجاهات الفكر السياسي الفلسطينية بعد توقيع الفكر السياسي الفلسطيني حتى عام 1977م، وتطور المواقف والخلافات السياسية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1978، واتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان على الفكر السياسي الفلسطيني على الفلسطيني على الفكر السياسي الفلسطينية وقطاع غزة، واثر انتفاضة عام 1987م على الفكر السياسي الفلسطينية بعيد كل الأرض المحتلة عام 1967م إلى أصحابها سيولد رفضاً فلسطينياً وعربياً.

4. دراسة عصام عدوان، الموسومة ب "الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات"، (بدون دار نشر)، 2008.

ناقش الباحث نشأة حركة فتح والهدف الأساسي لها وهو التحرير الكامل لفلسطين، وبعد عام 1967م تبنت هدف إقامة الدولة الديمقراطية التي يعيش فيها الفلسطينيون واليهود كهدف استراتيجي، والتي لم يكن لها قبول عند الكثير من الأنظمة العربية والمجتمع الدولي، لذا تبنت حركة فتح بعدها فكرة الحل المرحلي،

وإقامة سلطة وطنية على أي أرض يتم تحريرها، كما ناقشت الدراسة استبدال عبارة تحرير فلسطين بعبارة تحرير الأرض الفلسطينية في العام 1974م، كإشارة لإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في مباحثات التسوية، وقد لاقت هذه الفكرة قبولاً عربياً رسمياً باعتبارها حلاً للصراع الإسرائيلي – العربي، وأكد ياسر عرفات في العام 1976م أن هذه الدولة لن تشكل خطراً على إسرائيل، وفي العام 1982م وجه عرفات دعوته إلى الرئيس الأمريكي ريغان بأن يحصل على اعتراف إسرائيل بمشروع قمة فاس، والذي نص على دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وأوضحت الدراسة مسالة طرح الملك حسين مشروع المملكة العربية المتحدة في 14 آذار / مارس عام 1972م، والذي تم رفضه بشدة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، وقد جرى في العام 1985م اتفاق أردني – فلسطيني بإقامة اتحاد كونفدرالي وحضور مؤتمر للسلام بوفد مشترك، والتي نتج عنها تشكيل هذا الوفد للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، ومن ثم الوصول إلى اتفاق أوسلو، وأوصت الدراسة إلى أن هذا الوفد للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، ومن ثم الوصول إلى اتفاق الماضي، ومن تجربتهم أين أصابت وأين أخطأت، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل قد أثرت للماضي، ومن تجربتهم أين أصابت وأين أخطأت، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل قد أثرت في تفكير ياسر عرفات والقيادة الفلسطينية باتجاه مشروع إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

5. دراسة هيثم عبد الرحمن ثابت. الموسومة بـ "التحولات الإستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني (1993 - 2008) قسم العلوم السياسية، جامعة القدس ، 2008، أطروحة ماجستير غير منشورة.

تناولت الدراسة التحولات الإستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، وحتى انتفاضة الأقصى عام 2000م، لما لهذه الفترة من اثر في التطور السريع على الفكر السياسي الفلسطيني، وبروز قوى سياسية فلسطينية لكل منها فكرها الخاص، وإستراتيجيتها ومفاهيمها عن النضال والتحرر، وبناء الوطن مما افرز الكثير من التناقضات في الفكر السياسي الفلسطيني لدى الكثير من قيادات تلك القوى. واعتمدت الدراسة على منهجين، هما المنهج التاريخي، ومنهج التحليل المقارن، والذي يعتمد على مقارنة الدراسات التي تركزت على مراقبة التطورات التي حدثت في مواقف وسلوكيات وتصرفات قيادات وشرائح الشعب الفلسطيني. واستطاع الباحث أن يتعرف على بعض عناصر وأسباب التحول في الفكر السياسي الفلسطيني. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن المتغيرات الدولية والإقليمية لعبت دوراً هاماً في تحول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نحو الحل السلمي، وأن وجود سلطة وطنية فلسطينية ونظام سياسي فلسطيني مستقل أدى إلى نوع من الاستقرار والسيادة الفلسطينية، وبأن حركة حماس لم تستمر في رفضها لمشروع السلطة الوطنية الفلسطينية حينما شاركت في انتخابات عام 2006م، وأوصت الدراسة بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، والذي يجب أن يكون وفق برنامج وطني متفق عليه بين جميع الفصائل الفلسطينية، واعتماد خيار السلام كحل تكتيكي في هذه المرحلة، واسناد الوفد الفلسطيني المفاوض بالخبراء في كافة المجالات.

6. دراسة عمر محمود شلايل، الموسومة بـ "الدولة الفلسطينية في فكر الحركة الوطنية الفلسطينية"، موقع دنيا الرأي، تاريخ النشر: 2006/1/23م.

يرى الكاتب أن مفهوم الدولة الفلسطينية في فكر الحركة الوطنية الفلسطينية تبلور عبر عدة مراحل مختلفة، المرحلة الأولى هي مرحلة الطرح القومي في مواجهة التقسيم، حيث تنادي الحركة الوطنية الفلسطينية بوحدة المصير العربي بين أجزاء الوطن الواحد.

المرحلة الثانية وهي مرحلة الشتات الفلسطيني وهي من أخطر ما تعرضت له الشخصية الفلسطينية بعد عام 1948م، هو هذا الغياب الواضح عن الساحة العربية والدولية. وقد أسهم في غياب تلك الشخصية ضم الضفة الغربية إلى الأردن باسم الوحدة بين الضفتين الشرقية والغربية في إطار المملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك وضع قطاع غزة تحت إشراف الإدارة المصرية. ولقد كان لهذه السياسة الأثر الكبير في تأخير بروز الشخصية الوطنية الفلسطينية لما يقرب من عقدين من الزمان.

المرحلة الثالثة وهي شعار الدولة الديمقراطية، حيث يعتبر الكاتب أن طرح شعار الدولة الديمقراطية كان أفضل من مرحلته السابقة في تركه فارغاً بعد إتمام التحرير، ولم يدم الحال طويلاً بهذا الشعار فسرعان ما داهمته المرحلية بعد حرب أكتوبر 1973، وهو ما مثل المرحلة الرابعة بنظر الكاتب.

المرحلة الخامسة هي مرحلة إعلان الاستقلال، فلم تتبن منظمة التحرير الفلسطينية إستراتيجية سياسية واضحة المعالم تماماً إلا في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة الذي عقد في الجزائر ما بين 12- 15 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1988م، وقد حددت هذه الإستراتيجية الفلسطينية تبني "حل الدولتين" للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني".

المرحلة السادسة هي مرحلة مدريد وأوسلو، حيث أن الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر في هذه المرحلة هو رهان ومخاطرة من ناحية، وتصويب نحو العودة للأرض وابتعاد عن المنفى وإضعاف لفصائل بعينها ربطت نفسها بمراكز القوى العربية وتجميع لوحدة فلسطينية وطنية فوق الأرض غير مسبوقة، والتفاوض المباشر مع العدو في موجات من الهدوء وموجات من الاشتباك، تجربة بكل أبعادها كانت نتيجة للمواقف العربية والدولية أكثر بكثير من كونها نتيجة الخيارات.

7. دراسة ناجي شراب، الموسومة بـ "الدولة الفلسطينية والتداعيات والمكانة الإقليمية رؤية مستقبلية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، 2002.

تتاولت هذه الدراسة التأثيرات المحتملة لقيام دولة فلسطينية في حدود دائرتين، تتعلق الأولى لبعض الدول المجاورة لهذه الدولة جغرافياً، فيما تخص الثانية النظام العربي بمجمله، ومجموعة التفاعلات الإقليمية الأشمل، ومكانة فلسطين الدولة من هذه التفاعلات ومضمون التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل، كما ناقشت الدراسة بأنه ثمة أكثر من ثمانية ملايين فلسطيني يؤيدون إقامة دولة فلسطينية في الضيفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وان هناك أكثر من 80 دولة تعترف بالدولة الفلسطينية على هذا

الأساس وفي مقدمتها الدول الأوروبية، حتى وإن رأت أن تكون منقوصة السيادة ومنزوعة السلاح، الذي يؤيده أيضاً التوجه الأمريكي، وبعض الأطراف اليهودية في الولايات المتحدة وفي داخل إسرائيل، وأشارت الدراسة إلى مفهوم مكانة الدولة الفلسطينية، حيث حددت بأنه لا ينبغي الاستهانة بموقع أي كيان لمجرد كونه يفتقر إلى عنصر السيادة، وبأن قيام دولة فلسطينية من شأنه أن ينهي مصطلح دول المواجهة أو الطوق بالنسبة لإسرائيل. وأشارت الدراسة إلى أن فكرة الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية ستبقى مطروحة للنقاش، وفي حال نشوء دولة فلسطينية فان العلاقة بين هذه الدولة وكل من سوريا ولبنان مرشحة للمضي في دائرة السلبية، أما على الصعيد المصري فإن فلسطين تعتبر جزءً من أمنها القومي، وحلقة الوصل بينها وبين العالم العربي الذي انقطع برياً منذ عام 1948م، أما عربياً فستعمل إسرائيل على جعل الدولة الفلسطينية جسراً نحو العالم العربي.

8. دراسة إبراهيم أبراش، الموسومة بـ "الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية (الميثاق الوطني ومقررات المجالس الوطنية الفلسطينية)"، مجلة رؤية، العدد 5، كانون ثاني/ يناير 2001.

يرى الكاتب أن الميثاق الوطني الفلسطيني لم يتوسع فيما يخص مستقبل فلسطين بعد التحرير، وهو وان اعتبر فلسطين أرض الشعب العربي الفلسطيني ولم يعترف لليهود المقيمين عليها، باستثناء أولئك الذين كانوا يقيمون فيها إقامة عادية متواصلة قبل عام 1948م بأي حقوق؛ فإن ذلك يعود إلى خصوصيات المرحلة وهي مرحلة المد القومي والدعوة للوحدة العربية. كما أن حساسية بعض الحكومات العربية من موضوع الدولة الفلسطينية، بل رفضها القاطع لهذا الأمر، بالإضافة إلى أن بحث موضوع فلسطين ما بعد التحرير بالتفصيل يدخل في إطار المرحلة النهائية للثورة الفلسطينية، وهي مرحلة معركة التحرير الحاسمة. وان تبنى شعار فلسطين الديمقراطية شكل بداية مسلسل التتازلات، بداية سياسة وضع الثوابت محل إعادة النظر، وبداية الصراع الوجداني ما بين الواقعية والطهرية الثورية، وقد سار أصحاب هذا الحل في طريقهم وسط أجواء غير متحمسة كثيراً لهذا الطرح، بل تعرض بعضهم للاعتقال بتهمة الخيانة، وبسبب الرفض القاطع الذي قوبل به شعار (هدف فلسطين الديمقراطية)، تم التحول أو التنازل، وذلك بطرح ما سمى سياسة المرحلية وفكرة السلطة الوطنية مباشرة بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، وقد شرعت هذه الفكرة الهدف المرحلي الطريق أمام وضع مسألة الدولة الفلسطينية موضع التساؤل، سواء من حيث مرتكزات شرعيتها أو من حيث حجمها أو حجم مكوناتها، واليوم ومع نتائج كامب ديفيد الثانى وفي ظل مأزق التسوية وتفكك صلابة الصهيونية المنظرة لمقولة إسرائيل الكبرى وتراجع الفكر القومي العربي وما يعرفه الكفاح المسلح الفلسطيني، يتساءل الكاتب عن مصير فلسطين والدولة الفلسطينية، وهل فلسطين التي يتحدثون عنها اليوم، هي فلسطين المرسومة في عقل ووجدان كل حر فلسطيني وقومي واسلامي. 9. دراسة ممدوح نوفل، الموسومة بـ "البحث عن الدولة"، سلسلة التجربة الفلسطينية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، سلسلة التجربة الفلسطينية، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، رام الله، 2000.

تناولت الدراسة تسجيل تاريخي للوقائع والأحداث لنشوء النظام السياسي الفلسطيني، وتبلور فكرة الدولة الفلسطينية، وبروز فكرة استقلال فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، ورفض الفلسطينيين بقرار التقسيم، وتأثر الفكر السياسي الفلسطيني بكل الأحداث التاريخية منذ العام 1948م وحتى انتفاضة الشعب الفلسطيني عام 1987م، والتي كان لها الأثر البارز على إعلان الاستقلال وقيام دولة فلسطين على الورق بدون حكومة ورئيس، بالرغم من الاعتراف الواسع لها من قبل دول العالم ومعظم الدول الإسلامية، وجميع بدون حكومة ورئيس، بالرغم من الاعتراف الواسع لها من قبل دول العالم ومعظم الدول الإسلامية، وجميع عرفات بشرط الاعتراف بإسرائيل والتفاوض معها، الأمر الذي أدى إلى صدور قرار رقم 176/43 من قبل عرفات بشرط الاعتراف بإسرائيل والتفاوض معها، الأمر الذي أدى إلى سدور قرار رقم 1846م، والذي دعت فيه إلى عقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، ومع الفلسطينية، ومع قبول عرفات في خطابه في الجمعية العامة لهيئة لأمم المتحدة في جنيف عام 1988م، بنبذ العنف وحق دول الشرق الأوسط العيش بأمان ضمن حدود معترف بها، انقسمت الفصائل الفلسطينية بين مؤيد ومعارض للحوار مع الولايات المتحدة بالرغم من معارضة إسرائيل له أيضاً، وخلصت الدراسة إلى أن حرب الخليج الثانية عام 1991م، قد أثرت على توتر العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية، وكل من سوريا، ومصر، ودول الخليج، والولايات المتحدة الأمريكية ودول والسوق الأوروبية، الأمر الذي مهد إلى سوريا، ومصر، ودول الخليج، والولايات المتحدة الأمريكية ودول والسوق الأوروبية، الأمر الذي مهد إلى التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993م.

10. دراسة على فياض، الموسومة ب "الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني"، صامد الاقتصادى، عمان، الأردن، العدد 117، تموز - آب - أيلول، 1999.

نتاول الكاتب الخلفية السياسية لفكرة الدولة، وأثر الحربين العالميتين على التاريخ الفلسطيني، وإقرار الوجود الشرعي الفلسطيني من قبل عصبة الأمم، كأول أساس قانوني دولي للدولة الفلسطينية، وناقشت الدراسة مؤتمر لندن عام 1946م والذي شهد ثلاثة مشاريع تتعلق بمستقبل فلسطين ورفضهم من جميع الأطراف، معلنة بذلك فشل المؤتمر. وتحدثت الدراسة عن الانقسام لدى الفلسطينيين في إقامة الدولة بعد نكبة عام 1948م، والمتمثلة في الاتجاهين الذي يتمثل الأول في إعلان استقلال فلسطين كاملة في المؤتمر الوطني في غزة في عام 1948م، ويتعلق الثاني بالاندماج مع الأردن، كما عرضت الدراسة الكيانية الفلسطينية ضمن الإطار القومي العربي قبل العام 1967م، والدولة في المشروع الثوري الفلسطيني بعد هذا العام، وقدمت الدراسة عرضاً عن الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، وبروز قوى سياسية كحركة حماس والجهاد الإسلامي، واللتان أدخلتا فكراً مختلفاً بإقامة الدولة الإسلامية، ورفض كل

مبادرات السلام، وأشارت الدراسة إلى أن الموافقة على جميع قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، أدى إلى الوصول لتسوية سياسية، مروراً بتوقيع اتفاقية أوسلو وقيام سلطة وطنية كتمهيد للمفاوضات النهائية. وخلصت الدراسة إلى أن إقامة الدولة الفلسطينية يتطلب المزيد من التضحيات والمساومات والتنازلات. وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية هو مكسب للفلسطينين، وعلى الفكر السياسي الفلسطيني السعي لإيجاد صيغة للجسر بين الدولة وبين الشعب الفلسطيني خارج الأرض المحتلة، بحيث لا يتم تصفية قضية اللاجئين وحق العودة.

11. دراسة ماهر الشريف، الموسومة بـ "البحث عن كيان - دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1905 - 1993"، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، قبرص، 1995.

ربطت الدراسة ما بين تبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية وبين الإحساس بالخطر الصهيوني المتمثل في الاستيطان الذي أدى إلى تبلور الفكر السياسي الفلسطيني، فلم تكن المعطيات القائمة قبل الحرب العالمية الأولى تسمح بطرح فكرة تشكيل كيان سياسي فلسطيني، وأوضحت الدراسة بان المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث عام 1920م قد دعا إلى تشكيل حكومة وطنية فلسطينية، وقد صنفت الدراسة التيارات الفكرية الرئيسية في مرحلة الانتداب البريطاني آنذاك، إلى تيار الوطنية القطرية، وتيار القومية العربية، وتيار الشيوعية الأممية، أما عن التيار الإسلامي فانه لم يعبر عن نفسه سياسياً بشكل واضح، وقد رفضت هذه التيارات كل مشاريع الحكم الذاتي التي تقدمت بها حكومة الانتداب. وقدمت الدراسة عرضاً شاملاً للتطورات ما بين أعوام 1948م-1964م، منذ تمزق الكيان الفلسطيني وحتى نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، وتطرقت الدراسة أيضاً إلى مفهوم الثورة مستعرضة مبادئ حركة فتح، وبأن هزيمة حركة المقاومة في الأردن ساهم في تطوير الوعي الكياني الفلسطيني بعد حرب عام 1973م من خلال برنامج السلطة الوطنية وعلاقة الهدف الاستراتيجي بالهدف المرحلي، الذي يعتبر مرحلة جديدة في تطور الوعي الكياني الفلسطيني بعد حرب عام 1973م من خلال برنامج الكياني الفلسطيني، وتحدثت الدراسة عن إعلان الاستقلال عام 1988م الذي قام على مبدأ دولتين الكياني الفلسطيني، وتحدثت الدراسة عن إعلان الاستقلال عام 1988م الذي قام على مبدأ دولتين الكياني الفلسطيني، وتحدثت الدراسة عن إعلان الاستقلال عام 1988م الذي قام على مبدأ دولتين الكياني الفلسطيني، وتحدثت الدراسة عن إعلان الاستقلال عام 1988م الذي قام على مبدأ دولتين الموروقي منها، وحتى توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993م.

تعقيب الباحث على الدراسات السابقة

لم يتناول الباحث الدراسات السابقة بغرض النقد وإظهار النقص، ولكن للاستفادة في التحليل والتعمق في الموضوع، وبعد استعراض هذه الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، فأن الباحث يضع بعض الملاحظات حول هذه الدراسات كالتالي:

- أغلب الدراسات تناولت موضوع إقامة الدولة الفلسطينية وفقا للمتغيرات والعوامل التي أحاطت بالفكر السياسي الفلسطيني.
- تناولت أغلب الدراسات السابقة تسجيل تاريخي للوقائع والأحداث لنشوء النظام السياسي الفلسطيني، وتبلور فكرة الدولة الفلسطينية.
- أن اغلب الدراسات في مجملها اقتصرت على حقب زمنية معينة، وكلما دارت عجلة الزمن جرت خلالها نشاطات سياسية مختلفة من ضمنها اتفاقية كامب ديفيد، وإعلان الاستقلال عام 1988م، واتفاقية أوسلو، وغيرها.
- تحدثت غالبية الدراسات السابقة عن تخلي النخب السياسية الفلسطينية عن إقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الوطني بشكل تدريجي، وذلك بسبب العديد من العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية التي أثرت في تغيير الفكر السياسي الفلسطيني تجاه شكل ومضمون الدولة الفلسطينية.
 - لم يتم تغطية الفترة الزمنية المراد بحثها من قبل الدراسات السابقة.
 - لم تتحدث الدراسات السابقة عن فكرة ومضمون إقامة الدولة الفلسطينية في وقتنا الحاضر.
 - لم تتناول الدراسات السابقة، وضع تصورات حول حدود الدولة الفلسطينية.
- لم تعمل الدراسات السابقة على قياس واستطلاع آراء النخب السياسية الفلسطينية المعاصرة بشأن مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر.

وقد خلص الباحث إلى أنه وإضافة لما تم التوصل إليه في الدراسات السابقة، فإن هذه الدراسة ستركز على فترة زمنية مهمة ومعاصرة وهي منذ إعلان الاستقلال عام 1988م، وحتى العام 2012م، وستناقش هذه الرسالة موقف منظمة التحرير الفلسطينية من إقامة الدولة الفلسطينية، ومفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني لدى الحركات والأحزاب الفلسطينية، ومعرفة حدودها ومكوناتها وعناصرها ومدى سيادتها.

11.1 تقسيمات الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية، ويتبعها نتائج وتوصيات ومراجع الدراسة، أما فصول الدراسة فهي على النحو التالي:

الفصل الأول: عرض الفصل تقديم خطة البحث وأدبياتها بمختلف جوانبها، من أهمية وأهداف وفرضيات وتساؤلات رئيسية وفرعية، بالإضافة إلى مقدمة الدراسة.

الفصل الثاني: ناقش هذا الفصل مرحلة تبلور مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني في الفترة 1948م-1964م، ومفهوم الدولة لدى الحركات والأحزاب السياسية قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م.

الفصل الثالث: وهو الفصل الذي استعرض مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعرض لمفهوم الدولة في كلاً من الميثاق القومي للمنظمة عام 1964م، والميثاق الوطني الذي تم تعديله عام 1968م، وأثر هزيمة حرب عام 1967م على الفكر السياسي الفلسطيني، ومرحلة قبول منظمة التحرير الفلسطينية للبرنامج السياسي المرحلي عام 1974م.

الفصل الرابع: تضمن هذا الفصل تطور الفكر السياسي للمنظمة نحو التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية، والعوامل والتطورات السياسية التي أدت إلى هذا التحول والقبول بالتسوية السياسية للقضية الفلسطينية وتحول الفكر السياسي الفلسطيني تجاه مفهوم الدولة من إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني إلى إقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م.

الفصل الخامس: ناقش هذا الفصل مفهوم الدولة في الفكر السياسي للأحزاب والحركات الفلسطينية، وتفسير مواقف الأحزاب والحركات السياسية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، المكونة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وغير الأعضاء فيها ممثلة بالحركات الإسلامية، من قيام دولة فلسطينية مستقلة، وما هي تبعاتها ومكوناتها، ومعرفة وجهات النظر الخاصة بحدودها وسيادتها، ومن ثم التوصل إلى نتائج وتوصيات الدراسة.

الفصل الثاني تبلور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر

1.2 تمهيد

ظل الفلسطينيون يحلمون بدولة مستقلة لهم، برغم التجارب المؤلمة التي مروا بها، لكنهم لم ييأسوا وقدموا تضحيات كبيرة كي تصبح لهم دولة، وبالرغم من أن مراحل نضالهم من اجل قيام هذه الدولة ظلت متشابكة ومتداخلة، إلا أن لكل واحدة منها حدودها الواضحة التي تبين ظروفها وخصوصيتها (نوفل، 2000، ص17)، فلم يكن من الممكن قبل ظهور الشخصية الفلسطينية، الحديث عن فكر سياسي فلسطيني أو إستراتيجية فلسطينية مستقلة وقائمة بذاتها، وذلك عائد إلى غياب الحركة الوطنية الفلسطينية المستقلة والشخصية الفلسطينية كوجود سياسي وطني على مسرح الحياة عربياً ودولياً (أبراش، 1987، ص179).

ترتب على هزيمة عام 1948م وما صاحبها من ملابسات وظروف، آثار أبرزها قيام إسرائيل على 78% "تقريباً" من مساحة فلسطين، وتغييب الاستقلال الفلسطيني ومنع قيام دولة فلسطينية، وتجزئة فلسطين والبنى والهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين (روبنبرغ، 1985، ص5)، وتغييب قيادته التي لم يبق من آثارها إلا بيانات توزعها الهيئة العربية العليا في المناسبات، كل ذلك أدى إلى تأثيرات عميقة في الفكر السياسي والواقع الفلسطيني، ومنحته نظما جديدة من العقلية والتفكير، بإنشاء كيان فلسطيني متمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية التي علق أبناء فلسطين عليها آمالهم وطموحاتهم بان يعوض هذا الكيان ما أخذته نكبة عام 1948م، ويعيدهم إلى ديارهم، فقد نجم عن ذلك مرحلة تاريخية جديدة في حياة الفلسطينيين اتسمت في الدعوة إلى تجديد بنى الحركة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي مفهوم الدولة والاستقلال.

قسمت الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية تتمحور حول مرحلة نشأة الكيانية الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث سيتاول الفصل في الجزء الأول عرض مرحلة الفكر السياسي الفلسطيني بعد نكبة فلسطين عام 1948م، وتجسيد الشخصية الفلسطينية واستقلاليتها، والصعوبات التي واجهت الفكر السياسي الفلسطيني لإنشاء كيان فلسطيني مستقل متمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، كما يستعرض الفصل في الجزء الثاني مفهوم الدولة لدى الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب وحركة الإخوان المسلمين، قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ومفهوم الدولة في الفكر السياسي لتلك الأحزاب والقوى السياسية، أما الجزء الثالث فيتناول عرض وشرح حول بروز الكيان الفلسطيني ممثلة بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م.

2.2 مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني بعد قرار التقسيم (181)

جاء قرار التقسيم رقم (181) الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1947م، بمثابة إقرار دولي بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وبغض النظر عن الغبن الذي تضمنته تلك الوثيقة الدولية المهمة فإنها أكدت للمرة الأولى، وفي وقت مبكر من تاريخ الحياة الاستقلالية لشعوب المنطقة، مع ختام مرحلة مضطربة وطويلة مرت بفلسطين، حق الفلسطينيين العرب بإقامة دولة مستقلة، في إطار جغرافي محدد، وفي صيغة قانونية حاسمة، لها هوية سكانية واضحة، وتعبيرات سياسية كاملة (الشعيبي، 1979، ص18). وإذا كانت الحركة الصهيونية قد قبلت بقرار التقسيم، وأعلنت عن قيام دولتها ليلة انتهاء الانتداب البريطاني في 15 أيار/ مايو عام 1948م، فان الهيئة العربية العليا التي كانت على رأس العمل الوطني الفلسطيني طوال الفترة السابقة، رفضت قرار التقسيم رقم (181)، وناهضته بكل الوسائل، حيث أعلنت الهيئة الإضراب لمدة ثلاثة أيام بعد صدوره، وصاحب ذلك قيام التظاهرات والاشتباكات مع اليهود في معظم أنحاء فلسطين فكان موقفها بمثابة ثورة على ذلك القرار وبدأت تستعد للدخول في مواجهة عسكرية حتمية مع اليهود (طنوس، ب. ت، ص113).

يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن قرار تقسيم فلسطين، كان بمثابة فاتحة كبرى لكل التطورات الفلسطينية اللحقة، ومن ضمنها تبلور مفهوم الدولة الفلسطينية التي هي موضوع هذا الفصل من الدراسة، هذا بدوره يقودنا إلى البحث في مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني في الفترة 1947م، وحتى عام 1957م، ومرحلة إبراز الكيان في الفكر السياسي الفلسطيني منذ العام 1958م، وحتى العام 1963م، في هذا الجزء من الفصل.

1.2.2 مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني 1947م- 1957م

اتخذت الهيئة العربية العليا العديد من الإجراءات لمواجهة قرار التقسيم، كان أهمها تشكيل فرق "النجادة" وهي فرق شبه عسكرية، ثم شكلت فرقة "الفتوة"، ولكن لم تتح الفرصة لهذه الفرق للقيام بعملها، وما لبث أن تم دمج الفرقتين في فرقة واحدة حملت اسم "منظمة الشباب الفلسطيني" بطلب من الحاج أمين الحسيني* أيضاً ومن الاستعدادات التي اتخذتها الهيئة العربية العليا تكوين قوات الجهاد المقدس، وتولى قيادتها عبد القادر الحسيني في 22 كانون ثاني/ ديسمبر عام 1947م، وقد ضمت هذه القوات في صفوفها مجندين شكلوا القوة المتحركة ومجاهدين رابطوا في مختلف المدن الفلسطينية (حوراني، 1990،

24

^{*} الحاج أمين الحسيني هو زعيم وطني فلسطيني عربي، تخرج من الكلية الحربية باسطنبول، شارك في ثورة القدس عام 1920م، انتخب مفتياً لبيت المقدس عام 1931م، عارض سياسة الوطن القومي اليهودي بفلسطين، ترأس المؤتمر الإسلامي عام 1931م، استطاع الفرار من السلطات البريطانية عام 1937م، ثم إلى العراق، واضطر بعدها إلى الذهاب إلى روما وبرلين أثناء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم اعتقل من قبل جيوش الحلفاء، وتمكن من الهرب إلى مصر ثم إلى لبنان، وترأس الهيئة العربية العليا (الكيالي جزء1، 1979، ص335).

ص442). مع ذلك فان قيادة العمل الوطني لم تدر ظهرها نهائياً لقرار التقسيم، بالرغم من رفضها له. وتدلنا القراءة المتأنية لسياسات ومواقف وأدبيات الهيئة العربية العليا، طوال الفترة التي تلت يوم 15 أيار/ مايو عام 1948م، على تمسكها بصيغة دولة مستقلة، للمناطق العربية التي لم تصلها يد الحركة الصهيونية حتى ذلك التاريخ، والتي كانت تقل مساحة عن تلك التي خصصها قرار التقسيم للدولة العربية الفلسطينية (الشعيبي، 1979، ص18).

خطى الفكر السياسي الفلسطيني عام 1947م، خطوات كبيرة على طريق طرح تصور متكامل لمستقبل فلسطين، وبرز في الحقل السياسي الفلسطيني تياران، الأول رفض التفاهم مع زعماء اليهود، وتمسك بدولة فلسطينية مستقلة على كل الأراضي الفلسطينية، ودعا الآخر إلى التعايش مع اليهود في إطار دولة يهودية عربية ديمقراطية موحدة (نوفل، 2000، ص18)، وبحلول نكبة عام 1948م نتيجة لتقوق قوى التحالف البريطاني الصهيوني؛ انهار مجرى الحياة الوطنية الفلسطينية وانتقل شعب فلسطين من حال إلى حال آخر مختلف تماماً، من حيث التشرد والشتات إلى باقي الأرض الفلسطينية التي لم تحتلها إسرائيل، أو في الدول العربية المجاورة، وفي غضون ذلك، نشأت إسرائيل وتوسعت خارج الحدود التي خصصها قرار التقسيم رقم (181) لليهود، ووطدت أركان قوتها الذاتية، وواصل البريطانيون دعمهم لها، وتزايد الدعم الفرنسي والأميركي والغربي عموماً، فيما غاب اسم فلسطين أو غيب حتى عن مداولات هيئة الأمم المتحدة (حوراني، 2000، ص114). وسيتم التعرف على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني.

1.1.2.2 مفهوم الدولة في الفكر السياسي لدى الهيئة العربية العليا

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 أيار/ مايو عام 1947م تشكيل لجنة خاصة لفلسطين تتكون من ممثلي إحدى عشرة دولة (المصري، 2008، ص27)، وقد اعترفت هيئة الأمم المتحدة بالهيئة العربية العليا كممثل للجانب الفلسطيني، ودعتها إلى حضور مداولاتها عبر اللجنة الخاصة التي تشكلت لدراسة قضية فلسطين، وفي 29 أيلول/ سبتمبر عام 1947م، قدم ممثل الهيئة العربية العليا رجائي الحسيني مشروعاً تضمن رؤية الهيئة العربية العليا للدولة الفلسطينية وحكومتها أمام هيئة الأمم المتحدة، وقوامها:

- إقامة دولة عربية على عموم فلسطين على أسس ديمقراطية.
- احترام الدولة الفلسطينية العربية الحقوق المشروعة والمصالح لجميع الأقليات.
- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين جميع الأشخاص أمام القانون.

قدمت الهيئة العربية العليا المشروع نفسه إلى مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في مدينة عاليه في لبنان في تشرين أول/ أكتوبر عام 1947م، عن طريق رئيس الهيئة الحاج أمين الحسيني، الذي لم يدعى

لحضور اجتماع مجلس جامعة الدول العربية، والذي طالب بتأليف حكومة عربية في فلسطين قبل مغادرة حكومة الانتداب، ولكن هذه الرؤية لم تجد سوى المعارضة من قبل مندوبي القطرين الهاشميين الأردن والعراق، باعتبار أن ذلك العمل من شأنه استفزاز الرأي العام العالمي في هيئة الأمم المتحدة (الأزعر، 1998، ص20:19).

يبدو الباحث أن مثل هذا التصور المبكر "لدولة ديمقراطية موحدة في فلسطين" تضمن حقوق الأقليات وتحترم وتلتزم "بحقوق الإنسان"، يسجل للفلسطينيين في مواجهة الحركة الصهيونية، كما انه يؤثر على امتثال الهيئة العربية العليا لسمات العصر بعد الحرب العالمية الثانية، ويقدم الدلائل على الإمكانية الحقيقية للحركة الفلسطينية على إمكانية إقامة دولة ديمقراطية مدنية وعلمانية تكفل لجميع مواطنيها بغض النظر عن أصولهم القومية والإثنية والعرقية والدينية حقوق المواطنة السوية.

أدت نكبة فلسطين في العام 1948م، إلى تشرد الشعب الفلسطيني وقيادته بين الأقطار العربية، مما جعله يسلم أمر قضيته إلى الدول العربية، على أساس أن تلك الدول كانت تعلن بان القضية الفلسطينية هي قضية العرب الأولى وان قضية فلسطين ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم (ياغي، 2005، ص325)، وتعتبر الفترة التي تلت الانتداب البريطاني على فلسطين الذي انتهى في 15 أيار/ مايو عام 1948م، هي فترة تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أجزاء، فقد تم إعلان تأسيس دولة إسرائيل على 78% من فلسطين، بينما سيطرت القوات الأردنية على مناطق الضفة الغربية من نهر الأردن حتى شرق القدس، لتضمها في 24 نيسان/ ابريل عام 1950م، لتصبح المملكة الأردنية الهاشمية، أما غزة فوقعت تحت الإدارة المصرية، مع الفارق أنها اعتبرت دائماً جسماً منفصلاً عن مصر (خليل، 2005، ص31).

أمام اضطراب الحياة العامة في فلسطين، لانعدام وجود نظام إدارة فلسطينية، استغلت الهيئة العربية العليا الظروف وطالبت مجدداً بإنشاء حكومة مسئولة أمام مجلس وطني يمثل البلاد، وارتأت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية ضرورة وجود كيان فلسطيني يتولى تمثيل عرب فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث قررت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في أيلول/ سبتمبر عام 1948م، الموافقة على إنشاء حكومة فلسطينية تكون مسئولة أمام مجلس تمثيلي فلسطيني، لكن الأردن قد عارض إنشاء تلك الحكومة (المصري، 2008، ص36:35).

يرى الباحث أن معارضة الأردن حيناً والعراق حيناً أخرى كدولتين هاشميتين، تعود ليس فقط لجهة ارتباط إمارة الأردن بوظيفة اقتسام ومصادرة الحقوق الوطنية الفلسطينية كما هو محدد لها من قبل الإستراتيجية البريطانية، ولكن يضاف لذلك الاعتقاد لدى الهاشميين بفكرة الهلال الخصيب وتوحد بلاد سوريا الكبرى. وهكذا فقد أثرت نكبة عام 1948م تأثراً بالغاً على مؤسسات الشعب الفلسطيني الوطنية، بكافة مكوناته وأطيافه (الهيئة العربية العليا واللجان القومية والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية).

2.1.2.2 مفهوم الدولة في الفكر السياسي لدى حكومة عموم فلسطين

كانت الأعوام القليلة التي أعقبت سنة 1948م، أعوام ركود بالنسبة للعمل الوطني الفلسطيني، ولم تشهد نشاطات ملموسة، باستثناء أنشطة الهيئة العربية العليا، التي ظلت، تقيم بعض الصلات مع أبناء الشعب العربي الفلسطيني، وبعض العلاقات مع عدد من الدول العربية والإسلامية، وبقى لها ممثل يحضر اجتماعات اللجنة السياسية للجمعية العامة للأمم المتحدة، بوصفه ممثلا للاجئين الفلسطينيين، وكانت للهيئة العربية مكاتب في بعض العواصم العربية، يتاح لها أن تساهم بقسط ضئيل في تقديم المشورة بشان بعض الشئون الفلسطينية، وتصدر النشرات والمطبوعات كلما تيسر ذلك (حوراني" أ"، 1980، ص15).

وافق المجلس الوطني الفلسطيني "التابع للهيئة العربية العليا" على تشكيل حكومة لعموم فلسطين برئاسة احمد حلمي عبد الباقي* في 15 أيار/ مايو عام 1948م (أبو عفيفة، 1998، ص136)، وفور الاستقرار على الحكومة أذاع احمد حلمي عبد الباقي رئيس وزراءها بيان جاء فيه "قررنا بعد الاتكال على الله تعالى واستناداً إلى حقنا الطبيعي، والى تأييد الحكومات ومؤازرة البلاد العربية والى قرارات الجامعة العربية تأليف حكومة لفلسطين بكامل حدودها المعروفة قبل 15 أيار/ مايو عام 1948م لتضطلع بالمهام التي يطلبها الموقف واستكمال أسباب العمل باعتبارها حكومة ديمقراطية مسئولة أمام مجلس وطني تمثيلي إلى أن يتيسر القيام بانتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور للبلاد، وتقرر نظام الحكم فيها على أن تكون القدس عاصمة البلاد وان تستقر الحكومة مؤقتاً في مدينة غزة" (الأزعر، 1998، ص50).

فور الإعلان عن تشكيل الحكومة أرسل احمد حلمي عبد الباقي إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية والحكومات العربية بالمذكرة التالية: "أتشرف بإحاطة معاليكم علماً أنه بالنظر لما لأهل فلسطين من حق طبيعي في تقرير مصيرهم، واستناداً لمقررات اللجنة السياسية ومباحثاتها، تقرر إعلان فلسطين بأجمعها، وحدودها المعروفة من قبل انتهاء الانتداب البريطاني عليها، دولة مستقلة وإقامة حكومة فيها تعرف بحكومة عموم فلسطين على أسس ديمقراطية، وإنني لانتهز هذه المناسبة للإعراب لمعاليكم عن رغبة حكومتي الأكيدة في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا" (دروزة، 1983، ص 221).

يلاحظ الباحث أن هذا الإعلان يشير إلى ما يبدو إلى الشرعية العربية إلى جانب شرعية تقرير المصير بإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية التي توخاها الشعب الفلسطيني لنفسه منذ بداية الانتداب البريطاني على فلسطين.

27

^{*} احمد حامي عبد الباقي هو اقتصادي وسياسي فلسطيني، ولد في مدينة صيدا بلبنان، وتعلم في مدينة نابلس، عمل في الحكومة السورية الأولى التي تشكلت عام 1918م، واشترك في تأسيس البنك الزراعي العربي، ثم صندوق الأمة العربية عام 1940م، لمقاومة تسريب الأراضي العربية إلى اليهود، وقد اختير من قبل مجلس جامعة الدول العربية رئيسا لحكومة عموم فلسطين، وشغل هذا المنصب لحين وفاته عام 1963م (الكيالي ج1، 1979، ص94).

عملت حكومة عموم فلسطين بهدف تثبيت شرعيتها وعدم التشكيك بها من أي طرف وخاصة الأردن، للإعداد لمؤتمر وطني فلسطيني، بالتشاور مع الهيئة العربية العليا والجامعة العربية، يكون بمثابة جمعية تأسيسية تمنح الثقة للحكومة، وقد تم تشكيل هذا المجلس الوطني من قبل الهيئة العربية العليا، وأعضاء حكومة عموم فلسطين، ورؤساء مجالس بلدية رؤساء مجالس محلية، ورؤساء الغرف التجارية، ومعتمدي لجان قومية، ورؤساء نقابات الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين، ورؤساء القبائل والعشائر، وأعضاء الوفود السياسية التي مثلت البلاد، وممثلي هيئات إسلامية ومسيحية، واعتبر المؤتمر بهذه التركيبة اقرب ما يكون إلى الصفة التمثيلية للشعب الفلسطيني، وافتتح المجلس الوطني أعماله في مدينة غزة في 1 تشرين أول/ أكتوبر عام 1948م، وتمثلت أعمال اليوم الأول بمنح الثقة لحكومة عموم فلسطين على أساس برنامج عمل تقدمت به إلى المجلس تضمنت بعض الأمور، كان أهمها (الأزعر، 1998، ص 41–49):

- إعلان فلسطين بحدودها المعروفة كما كان قبل 15 أيار/ مايو عام 1948م، دولة مستقلة ذات سيادة قومية وعاصمتها القدس.
 - تعبئة قوى الأمة لإنقاذ فلسطين وصد العدوان عنها.
- ضمان الحريات الدينية والمدنية والشخصية، وصيانة الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة لجميع الطوائف.
 - تنظيم جهاز الحكومة واعادة الحياة الطبيعية للبلاد.

اختتم المجلس المنعقد في 1 تشرين أول/ أكتوبر عام 1948م أعماله بإصدار إعلان استقلال فلسطين وقد جاء في إعلان الاستقلال ما يلي، "إننا نحن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في مدينة غزة، نعلن هذا اليوم الواقع في الثامن والعشرين من ذي القعدة لسنة 1367ه الموافق أول تشرين أول/ أكتوبر لعام 1948م، استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالا سوريا ولبنان، وشرقا سوريا وشرق الأردن، وغربا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مصر، استقلالاً تاماً وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم" (سخنيني، 1985، ص222).

تم إعلان الاستقلال في ظل السيطرة الإسرائيلية على الجزء الأكبر من فلسطين، وسيطرة الجيوش العربية على الجزء الذي لم يخضع للسيطرة الإسرائيلية"، وهو شعار يصعب تطبيقه، هذا إلى جانب عدم الاعتراف الكامل من الدول العربية بالحكومة الفلسطينية، وبخاصة الأردن، مما جعل إعلان الاستقلال هذا ليس له قيمة من الناحية الواقعية، فالدولة تحتاج في قيامها إلى ثلاث ركائز أساسية، وهي الشعب، والحكومة، والأرض، وفقدان احدها يسقط الدولة، غير أن هذه الركائز لم تتوفر حتى تاريخ إعلان الاستقلال هذا في غزة، وقد وافقت جامعة الدول العربية على إنشاء حكومة عموم فلسطين، وان يترأس احمد حلمي عبد الباقي هذه الحكومة (المصري، 2008، ص33:3).

3.1.2.2 أثر حرب عام 1956م على الفكر السياسي الفلسطيني

ظل الشعب الفلسطيني متشبثاً بحقه في العودة إلى وطنه، ثم تحول هذا التشبث، إلى فعل وطني ثوري عجلت الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة موعد انطلاقه، حيث شرع في تشكيل وحدات فدائية مقاتلة، وعقب العدوان الثلاثي على قطاع غزة ومصر الذي وقع في العام 1956م، ليسفر عن احتلال إسرائيل قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، ازداد عدد هذه الوحدات الفدائية، واتسع نطاق عملها، وعلت درجة تأثيرها وفاعليتها (بسيسو، 2008)، الأمر الذي أثر على الفكر السياسي الفلسطيني وجعله يتخذ منطلقاً جديداً في توجهاته السياسية والفكرية تجاه مسيرة القضية الفلسطينية، وخصوصاً بعد أن تبين للفلسطينيين أثناء الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة أن باستطاعتهم القتال حتى في أسوأ الظروف، فالشعب الفلسطيني أمام قسوة المواجهة تبلور لديه فكر سياسي جديد تمثل بنشاط مستقل في الميدانيين العسكري الفلسطيني أمام قسوة المواجهة تبلور لديه فكر سياسي جديد تمثل بنشاط مستقل في الميدانيين العسكري المصري، 2008، ص56).

اصطدم الاحتلال الإسرائيلي بمقاومة فلسطينية تواكبت مع حدوث متغيرات سياسية في الوطن العربي، أسهمت في خلق أجواء جديدة أفسحت المجال أمام العمل الفلسطيني، وذلك على نحو دفع الإنسان الفلسطيني إلى التفكير في أفضل السبل التي يجب انتهاجها على طريق تحقيق الهدف الوطني الأسمى، ألا وهو استعادة فلسطين وإعادة شعبها إليها (بسيسو، 2008)، فقد بدأت بشائر تغير جذري في الفكر الفلسطيني، سياسياً وعسكرياً، بشان ترتيب العلاقة ما بين الحركة الوطنية الفدائية الفلسطينية، من الفكر الفلسطيني، العربية وجيوشها، من جهة أخرى، فبدلاً من قيام هذه العلاقة على أساس المتغير العربي المستقل والمتغير الفلسطيني التابع، واعتبار النضال العربي بديلاً للنضال الفلسطيني أو حاوياً له، راح الفلسطينيون يستردون وعيهم الذاتي، ويؤكدون أن تحقيقهم لذاتيتهم يمثل المدخل الأساسي والقاعدة الأولى للتحرير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عليها (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص56).

تمثلت تلك البداية التي أتاحتها تلك المتغيرات في التحاق الفلسطينيين، بالتيارات والقوى السياسية، وعلى الرغم من التعددية الإيديولوجية للحركات والأحزاب، إلا أن الفلسطينيين، لأسباب عديدة، كانوا أقرب إلى التيار القومي، فالتحق أغلبهم بأحزابه وقواه السياسية العاملة على الساحتين الفلسطينية والعربية وتبني مواقفها، وإطلاق الطاقات من أجل تحرير فلسطين (بسيسو، 2008). وقد تركز تطلع الفلسطينيين أساساً في تلك الفترة على أمل العودة إلى ديارهم، ولم يكن ذلك الأمل مقترنا بالضرورة في الوعي الفلسطيني العام، بمعنى العودة إلى الوطن السيد المستقل، بل في أرقى حالاته كان أمل العودة هذا يقترن بفلسطين، دون أية اشتراطات كيانيه نظرية محددة، مثل فلسطين دولة عربية مستقلة، أو دولة مستقلة، أو ثنائية القومية، أو علمانية ديمقراطية، أو أي من التحديدات السياسية والقانونية (الشعيبي، 1979، ص48).

يتبين للباحث أن هناك حراكاً سياسياً فلسطينياً ناجماً عن انتصار الرئيس جمال عبد الناصر في المواجهة مع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في حرب عام 1956م، وان كان هذا الحراك هدفه الرئيس يتمحور حول حق العودة، إلا انه بالإمكان اعتباره نواة أساسية لبلورة الهوية والشخصية الفلسطينية المستقلتين في إطار الهوية العربية الموحدة.

2.2.2 مرحلة إبراز الكيان في الفكر السياسي الفلسطيني 1958م- 1963م

جسدت شعارات حركة التحرر القومي العربية المنتعشة في خمسينيات القرن الماضي في الدعوة إلى الوحدة العربية وتحرير فلسطين، فقد ركن معظم الفلسطينيين إليها وتقدم نشطائهم صفوف نشطائها في الأردن وسوريا ولبنان وغيرها، ورهنوا مصيرهم الوطني بمصيرها. لكن الأمر لم يخل من وجود أقلية فلسطينية تميزت منذ ذلك الوقت بالدعوة إلى نشاط فلسطيني خاص، ولقد استقطبت القوى المتسلحة بالفكر العربي القومي، وأخصها حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، جل النشطاء الفلسطينيين. وعندما ظفر الفكر القومي بأهم مكتسباته قامت الوحدة بين كل من مصر وسوريا في العام والتحاقها بالدولة العربية الواحدة، ولم يتصور هؤلاء فرصة لتحرير فلسطين إلا إذا تم تحريرها بجهد الدولة العربية الواحدة وفي إطارها، وقتها، طغى التفكير العربي الوحدوي، ودوى الشعار "الوحدة هي طريق التحرير" (حوراني، 2000، ص116:116).

كان الفلسطينيون ومعها الجمهورية العربية المتحدة "مصر" بحاجة إلى إبراز كيان فلسطيني وطني، لذا سنتعرف على الدور المصري في نشأة هذا الكيان، ودور هذا الكيان في تطور الفكر السياسي الفلسطيني، والدور العربي وجامعة الدول العربية في إنشاء الكيان السياسي الفلسطيني، كتمهيد لتحرير باقى الأرض الفلسطينية التى احتلت عام 1948م، وإقامة دولة عربية فلسطينية مستقلة.

1.2.2.2 الدور المصري في إبراز الكيان الفلسطيني

طرح مندوب الجمهورية العربية المتحدة، في 29 آذار / مارس عام 1959م، وخلال انعقاد الدورة الحادية والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية، موضوع الكيان الفلسطيني على مجلس الجامعة الذي أصدر قراراً بالغ الأهمية شكل أساساً عربياً لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وهياكلها فيما بعد (المصري، 2008، ص59)، وقد نص هذا القرار على "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه شعباً موحداً لا مجرد لاجئين، شعباً يسمع العالم صوته في المجال القومي وعلى الصعيد الدولي بواسطة ممثلين يختارهم بنفسه، وكذلك نص القرار على إنشاء جيش فلسطيني في الدول العربية المضيفة" (الحمد وآخرون، 1998).

واكبت هذه الدعوة إنشاء الاتحاد القومي الفلسطيني في مصر وغزة وسوريا، دعوة الرئيس عبد الناصر إنشاء كيان فلسطيني، غايته مواجهة نشاط إسرائيل لتصفية المشكلة الفلسطينية، لكن عدم تتفيذ القرارات المتعلقة بالكيان الفلسطيني، دفع القاهرة إلى إعادة تقديم مذكرة إلى الجامعة العربية، تطلب فيها "إبراز الشخصية الفلسطينية"، وذلك خلال اجتماع مجلس الجامعة في مدينة شتورة بلبنان، في آب/ أغسطس عام 1960م (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2011)، غير انه بسبب معارضة الأردن، لم يتخذ قرار بهذا الخصوص، مما دفع المؤتمر لرفع القضية إلى اللجنة السياسية "وزراء الخارجية" لتبت فيها (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص67).

نلاحظ بان الدور المصري كان له دور ايجابي على صعيد إبراز الكيان الفلسطيني والعمل على تنظيم الشعب الفلسطيني بالرغم من معارضة بعض الدول العربية لهذا التنظيم الذي كان بمثابة حجر الأساس لإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد.

كانت قد ظهرت خلافات حادة بين الزعامات العربية على زعامة المنطقة، والتي كانت القضية الفلسطينية محوراً فيها، فقد اهتم عدد من الأنظمة العربية ولأسباب خاصة به، بتنظيم الجماعات الفلسطينية المقيمة على أراضيه والموجودة تحت إدارته، ومن ضمن ذلك دعا الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم، في حزيران/ يونيو عام 1959م إلى تشكيل فوج عسكري من الفلسطينيين المقيمين في العراق وبرعاية كاملة من الهيئة العربية العليا، تحت اسم "فوج التحرير الفلسطيني" (فلسطين تاريخها وقضيتها، 1983، ص157)، كما أطلق الرئيس العراقي أيضاً فكرة إنشاء جمهورية فلسطين العربية، وذلك في كانون أول/ ديسمبر عام 1959م، منتقداً مصر والأردن بأنهما اقتطعا كل منهما لنفسه جزءاً من فلسطين، ووصف الرئيس جمال عبد الناصر الفكرة العراقية بالمناورة الدنيئة، بينما أكد الأردن أن الرئيس العراقي يتآمر ضد القومية العربية وضد فلسطين بالذات عندما يطالب بإنشاء جمهورية فلسطينية في المنطقة الأردنية من فلسطين (شاهين، 1985، ص53:5).

شددت الحكومة الأردنية على أهمية وحدة الكيان الأردني، وقررت في 4 شباط/ فبراير عام 1960م، وكرد على دعوة العراق، بمنح الجنسية الأردنية إلى كل الفلسطينيين الذين يعيشون في الأردن أو في الخارج، الراغبين في الحصول عليها، معلنة في الوقت نفسه استعدادها لإجراء استفتاء تحت إشراف محايد للتعرف على موقف الفلسطينيين المقيمين في الأردن من مستقبل الضفة الغربية، والتأكيد على أن تحرير فلسطين هو مسئولية كل العرب، وانه سيكون بإمكان الفلسطينيين أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم (الشريف، 1995، ص85:84)، كما رد الرئيس جمال عبد الناصر على دعوة الرئيس العراقي، بالإعلان عن إنشاء الاتحاد القومي الفلسطيني ليضم كل اللاجئين الفلسطينيين في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة وقطاع غزة يوفر غزة، كما منح فيما بعد وتحديداً في 9 آذار/ مارس عام 1962م، نظاماً تشريعياً خاصاً لقطاع غزة يوفر نوعاً من الاستقلال الداخلي للقطاع (شاهين، 1985، ص55).

يتضع للباحث بأن ضم الضفة الغربية للأردن كان عاملاً أساسياً في طمس الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية، وعلى النقيض من ذلك فان الإدارة المصرية لقطاع غزة ساهمت في بلورة هذه الكيانية والهوية المستقلة من خلال تأسيسها للاتحاد القومي واقرار المجلس التشريعي بغزة.

2.2.2.2 الكيان في الفكر السياسي الفلسطيني

بدأ الموقف والخطاب السياسي الفلسطيني يتغير منذ العام 1960م، حيث بدأت بعض القوى والفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، بممارسة العمل الثوري، ودعت إلى ضرورة بعث الكيان السياسي الفلسطيني، وتمكينه من ممارسة حقه السياسي على القسم المتبقي من فلسطين، والتي كانت بمثابة دعوة إلى النظام الأردني لفك ارتباطها السياسي بالأرض الفلسطينية، والدعوة إلى إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لحفظ الكيان الفلسطيني، ومركز انطلاق لتحرير بقية الأرض الفلسطينية المحتلة على كامل التراب الفلسطينية الكاملة على كامل التراب الفلسطيني، وان يكون هذا الكيان غير تابع لأي نظام عربي (الأسط، 1999، ص 298:298).

شهدت التجمعات الفلسطينية المختلفة في بداية الستينيات، بروز طروحات وتحركات سياسية جديدة وجدت صدى لها في مختلف الأوساط والتنظيمات السياسية الفاعلة على الساحة العربية، وكان لها أثر وتفاعل واضحين في الأوساط المختلفة، وقد دفعت إلى إسراع تفاعل تلك الطروحات جملة عوامل، وأحداث شهدتها الساحة الفلسطينية والعربية، من أبرزها (الحمد وآخرون، 1998، ص321):

- البحث عن كيفية إعادة تركيب صورة العمل السياسي الفلسطيني، بعد أن خسرت الحركة الوطنية الفلسطينية اثر النكبة إطارها ووحدتها وبرامجها.
- الحاجة إلى التصدي للمحاولات الإسرائيلية المستمرة الرامية إلى طمس الشعب الفلسطيني وإذابته، وعدم اعترافها بأية مؤسسة فلسطينية مهما كان هدفها أو اتجاهها.
- انهيار دولة الوحدة بين مصر وسوريا وتفاقم الخلافات داخل القوى القومية التي علق الفلسطينيون آمالا جساما عليها طريقا للتحرير والعودة.
- تصاعد نجاحات الثورة الجزائرية أواخر الخمسينيات وانتصارها في مطلع الستينيات وإعلان استقلالها عام 1962م، الذي أعطى للفلسطينيين مثالاً على إمكانية انتصار أبناء القطر العربي الواحد اعتماداً على ذاتهم في نضالهم من اجل التحرر.

يتضع لنا بان تلك العوامل أدت إلى ولادة مفاهيم سياسية جديدة محورها قدرة الفلسطينيين للاعتماد على ذاتهم، الأمر الذي أدى إلى تصاعد المد الوطني في الأوساط الفلسطينية من اجل إقامة حركة وطنية فلسطينية مستقلة بذاتها وابراز الكيان الفلسطيني المستقل.

كانت الأنظمة العربية تشعر بما تموج به الساحة الفلسطينية من أنشطة سرية وحركات وتنظيمات، وكان الرئيس جمال عبد الناصر يرغب ألا يفلت الزمام من يده، خاصة في ظروف الخلافات بين الأنظمة العربية، فأصبح هناك اتجاه يريد استيعاب الفلسطينيين في كيان رسمي معتمد، يسهل التحكم فيه (صالح "ب"، 2012، ص80)، ومع تزايد الحاجة إلى إقامة الكيان الفلسطيني، وفي 23 نيسان/ابريل عام 1962م، قام أحمد الشقيري* بزيارة الأردن واجتمع خلالها بالمسئولين الأردنيين وتم البحث في موضوع إقامة الكيان الفلسطيني وصرح بعد مغادرته الأردن أنه متفائل بزيارته هذه وبنتائجها (الأحمد، 1985، ص666).

حددت لجنة الخبراء التابعة لجامعة الدول العربية في تموز/ يوليو عام 1962م، شكلاً للكيان الفلسطيني، يقوم على أساس الدعوة إلى مجلس وطني، يضم التجمعات الفلسطينية، وتتبثق منه جبهة وطنية تقود الشعب الفلسطيني، ويكون لها اختصاصات عسكرية وسياسية وتنظيمية وإعلامية ومالية، إلا أن معارضة الأردن، وتفاقم الخلافات بين بعض الدول العربية، وتباين مواقفها من مسألة إحياء الكيان الفلسطيني، حالت دون تقديم المشروع إلى مجلس الجامعة (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2011)، وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد أشار بصراحة في العام 1962م، في كلمة ألقاها في مدينة غزة، إلى أن مصر لا تملك مخططاً جاهزاً لحل القضية الفلسطينية (الشريف، 1995، ص96).

3.2.2.2 المشروع العربي للكيان الفلسطيني

استمر موضوع إقامة الكيان الفلسطيني قيد التسويف والتأجيل في الدورات اللاحقة لمجلس جامعة الدول العربية، حيث أن هذا الموضوع ظل خارج اهتمام الدول العربية وبعيداً عن متابعتها، إلى أن بحث بشكل أكثر جدية في الدورة الأربعين لمجلس الجامعة التي عقدت في القاهرة في 15 أيلول/ سبتمبر عام 1963م، إثر وفاة ممثل فلسطين في الجامعة العربية أحمد حلمي عبد الباقي، وبروز مسألة تعيين ممثل لفلسطين خلفاً له (الحمد وآخرون، 1998، ص323)، حيث استغل العراق وبدعم من سوريا، فرصة غياب الممثل الفلسطيني ليعيد طرح مسالة هذا الكيان، عبر قيام الفلسطينيين بانتخاب ممثلين عنهم يجتمعون في مجلس وطني، لانتخاب حكومة فلسطينية، نقوم بتشكيل جيش تحرير فلسطين، وتتولى تمثيل الشعب الفلسطيني في كل المحافل والمؤتمرات الدولية (الشريف، 1995، ص84).

-

^{*} أحمد الشقيري هو سياسي عربي فلسطيني، وأول رئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، درس الحقوق وشارك في الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939) ، كتب ضد كل من الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني، انتخب مساعدا للامين العام لجامعة الدول العربية عام 1941م، ومثل الجامعة العربية في مفاوضات رودوس من نفس العام، كما مثل الحكومة السورية في عدة مؤتمرات عالمية، وفي العام 1951م، عين أمينا عاما مساعدا للجامعة العربية، وقد مثل أيضا المملكة العربية السعودية في الأمم المتحدة، أصبح ممثل فلسطين في الجامعة العربية ما بين عامي 1962م- 1963م (الكيالي جزء1، 1979، ص98:97).

وافق مجلس جامعة الدول العربية على توصية لجنة الشئون السياسية وصدر القرار رقم (1909)، في الدورة الأربعين لمجلس جامعة الدول العربية، حيث أوصت بما يأتي (قرارات مجلس جامعة الدول العربية، 1988، 240:239):

أولاً: اختيار السيد احمد الشقيري مندوباً لفلسطين لدى مجلس جامعة الدول العربية، إلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من اختيار ممثليه.

ثانياً: أن يعهد إلى السيد احمد الشقيري بتأليف وفد فلسطيني برئاسته ليتولى الدفاع عن القضية الفلسطينية، وتوصي اللجنة الدول الأعضاء بان تكلف مندوبيها الدائمين لدى هيئة الأمم المتحدة باعتماد هذا الوفد ومعاونته على القيام بمهمته.

ثالثاً: بعد الانتهاء من دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة يزور السيد احمد الشقيري الدول العربية لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والوسائل التي تؤدي إلى دفعها إلى ميدان الحركة والنشاط.

تحفظ كل من الأردن والمملكة العربية السعودية على هذا القرار، الأمر الذي أدى إلى عدم الإجماع العربي عليه، رغم ذلك اعتبر القرار الممهد لقيام منظمة التحرير الفلسطينية، فيما بعد (الحمد وآخرون، 1998، ص324:323)؛ وقد أقر مجلس جامعة الدول العربية في الدورة نفسها الأربعين، الموافقة على توصية لجنة الشئون السياسية بالقرار رقم (1933)، حيث أكد القرار (قرارات مجلس جامعة الدول العربية، 1988، 248:247):

- التأكيد على أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، وأن من حقه أن يسترد وطنه، ويقرر مصيره، ويمارس حقوقه الوطنية الكاملة.
- التأكيد على أن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، وأن من واجب الدول العربية أن تتيح لهم الفرصة وان تمكنهم من ممارسة ذلك بالطرق الديمقراطية.
- تؤيد اللجنة المبادئ العامة التي تضمنتها المذكرة العراقية وتوصي بإحالتها مع جميع المقترحات والمذكرات، المقدمة منذ عام 1959م، من الدول العربية وأهل فلسطين، إلى حكومات الدول الأعضاء لاستيفاء درسها بشمول، تمهيداً لبحثها في اجتماع خاص تعقده اللجنة السياسية على مستوى وزراء الخارجية في شهر شباط/ فبراير عام 1964م.

دعت المذكرة العراقية التي قدمت إلى مجلس جامعة الدول العربية إلى إبراز الكيان الفلسطيني، حيث تضمنت النقاط البارزة التالية (الشعيبي، 1979، ص93:92):

- يقسم الفلسطينيون المقيمون في كل من قطاع غزة والضفة الغربية وسوريا ولبنان والعراق وحيثما توفر عدد كاف منهم إلى دوائر انتخابية تنتخب كل منها ممثلا عنها.
 - يجتمع الممثلون الفلسطينيون في مجلس وطنى فلسطيني وينتخبون حكومة فلسطين.

- تقيم حكومة فلسطين علاقات سياسية مع كافة الأقطار العربية وتنسق العمل مع الحكومات العربية من اجل تحرير فلسطين.
- توضع خطة عربية لاستعادة فلسطين، تشارك فيها الحكومة الفلسطينية وكافة الدول العربية المهتمة بتحرير فلسطين.
- تتولى حكومة فلسطين وممثلوها خارج الوطن العربي الدعوة لقضية فلسطين وتمثيل شعبها في المحافل الدولية والمؤتمرات والمناسبات.
- تقوم حكومة فلسطين بتأليف جيش التحرير الفلسطيني الذي تتعهد الحكومات العربية بمسئولية تدريبه وتسليحه ضمن خطة تعبوية موحدة تستهدف استعادة فلسطين وتحريرها.
 - يكون مقر حكومة فلسطين في أي قطر عربي تراه مناسباً وبموافقة حكومة ذلك القطر.

استمر الأردن على إصراره استبدال عبارة الشعب الفلسطيني "بالشعب العربي في فلسطين"، في حين دافع احمد الشقيري عن الكيان الفلسطيني في أول خطاب له بجامعة الدول العربية بقوله "إن أهل فلسطين قد أصبحوا قوة كاملة في الحقل العربي منذ خمسة عشر عاماً، والكيان الفلسطيني يهدف إلى أن يصبح أهل فلسطين قوة وطنية عاملة تسهم في تحرير فلسطين، إن الكيان الفلسطيني يريد أن يمكن القادرين على حمل السلاح من أبناء فلسطين أن يحملوا السلاح لتحرير فلسطين" (عبد الرحمن آخرون، 1987، ص68)، وأوضح بأن الكيان الفلسطيني، ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني، يتعاون مع جميع الدول العربية، ويهدف إلى تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني عسكرياً وسياسياً وإعلامياً، في المعركة الفلسطينية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2011).

كان احمد الشقيري قد ركز في كلامه أمام مجلس جامعة الدول العربية على أن الهدف من الكيان الفلسطيني هو حمل السلاح وتحرير فلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل ارض فلسطين، فان الدول العربية لم تفكر هذا التفكير، بل أن الرئيس جمال عبد الناصر الذي وقف أكثر من غيره وراء إقامة الكيان، لم يهدف إلى ما هدف إليه الشقيري، إذ أوضح أن الغرض من إنشاء كيان فلسطيني هو مواجهة نشاط إسرائيل لتصفية المشكلة الفلسطينية وإضاعة حقوق الشعب الفلسطيني، كما أن مصر أرادت تشكيل تنظيم فلسطيني يحل محل الهيئة العربية العليا بسبب عدم وجود انسجام بين أمين الحسيني والرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يعتقد بان الزعيم الفلسطيني الهرم يرمز إلى ماضٍ ولى إلى الأبد، وبأن الهيئة العربية العليا لا تمثل الشعب الفلسطيني ويجب إيجاد بديل لها قادر على أن يستقطب الفلسطينيين (عبد الرحمن آخرون، 1987، ص68).

تم تكليف أحمد الشقيري من قبل جامعة الدول العربية على الرغم من معارضة كل من الأردن والمملكة العربية السعودية، ليتصل مع الفلسطينيين في مختلف أماكن تجمعهم لتشكيل وفد فلسطيني برئاسته يمثل جميع الفلسطينيين، في دورة هيئة الأمم المتحدة، فقام بجولة في البلاد العربية لتشكيل الوفد

الفلسطيني، وفي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1963م، شارك الوفد أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، حيث عقدت جلسة خاصة بحثت فيها قضية فلسطين وموضوع اللاجئين الفلسطينيين بصورة رئيسية (الأحمد، 1985، ص667:666).

يخلص الباحث إلى أن الهدف الأساسي للشقيري بإنشاء كيان فلسطيني، كان بمثابة الدعامة الأساسية لتحقيق طموح الشعب الفلسطيني بتحرير كامل التراب الفلسطيني، مع علمه التام بأن هذا الكيان الوليد سوف يكون تحت إشراف جامعة الدول العربية، وانه لن يكون ذو قرار وطني مستقل، نظراً لمصالح الدول العربية في احتواء هذا الكيان، وذلك بالرغم من ظهور حركات وأحزاب عربية وفلسطينية مختلفة قادرة على ممارسة النضال الوطني، والتي كانت زاخرة بالتحرك من اجل إرساء قواعد الكيان الفلسطيني، على أسس تنظيمية فعالة؛ فالعنصر الفلسطيني كان هو الأساس في حركة النضال من اجل تحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية، كما أنه وبرغم التفاوت الواضح بين الدول العربية في المفهوم المتعلق بالكيانية الفلسطينية، ومفاهيم ممارسة السيادة والتحرير، ومناهضة تصفية القضية الفلسطينية، إلا أن نشاطات أحمد الشقيري ومرونته مهدت الإقامة منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يعتبر انجازاً هاماً للغاية في تلك الحقبة التاريخية، لجهة استعادة الشعب الفلسطيني لدوره الأساسي في نضاله من أجل تقرير مصيره ومواصلة النضال من اجل العيش في وطنه بحرية وكرامة.

3.2 مفهوم الدولة لدى الحركات والأحزاب الفلسطينية قبل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية

كان من الطبيعي أن يكون وقع أحداث نكبة عام 1948م، أكثر عمقاً لدى جيل الشباب الحائز على قسط من التعليم، أكثر منه لدى قطاعات الشعب الفلسطيني الأخرى، بحكم قدرته على إدراك الواقع وتحليله، ووعيه لمركبات الضعف الذاتي الفلسطيني خلال سنوات الكفاح السابقة، حيث أدى غياب القيادة الواعية والتنظيم الواسع إلى خسارة فلسطين الوطن والكيان، وعليه، فقد توصل هذا القطاع مبكراً إلى ضرورة تنظيم الشعب الفلسطيني، ورفع درجة وعيه السياسي، في إطار الحث على تغيير الواقع، وإعادة بنائه على أسس تمكن من خوض غمار معركة التحرير (الشعيبي، 1979، ص59)، وقد تميزت الفترة التي سبقت إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، بظهور عدد من التنظيمات والاتحادات الفلسطينية في المجالين السياسيين الفلسطيني والعربي والتي تؤكد بمجموعها الذات الفلسطينية وضرورة إبرازها وتنظيمها، كالاتحاد العام لطلبة فلسطين، وحركة فتح، وحركة الأرض، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، وحركة الإخوان المسلمين، وهذا ما سوف يركز عليه هذا الجزء من الفصل.

1.3.2 العمل السياسي في المجال الفلسطيني

عملت الأحداث المتلاحقة والمتلاصقة على بروز أفكار وأيديولوجيات ذات طابع مستقل في تكوين الفكر السياسي الفلسطيني، وتطوره لدى المجتمع الفلسطيني، قاده مجموعة من النخب السياسية والثقافية والقيادات العسكرية عن طريق تشكيل أحزاب وحركات فلسطينية تتم عن وعي وإدراك بحجم التحديات التي ستواجه الشعب الفلسطيني من اجل إحقاق حقوقه وإبراز شخصيته الفلسطينية المستقلة، والتي وجدت لتعمل على تحقيق آمال الشعب الفلسطيني وطموحاته، وفي هذا المضمار بدأت تظهر مكونات سياسية واجتماعية وحركات وأحزاب سياسية فلسطينية، سيتم عرضها وتحليل مفهومها للدولة الفلسطينية.

1.1.3.2 الاتحاد العام لطلبة فلسطين

تشكلت في القاهرة رابطة الطلبة الفلسطينيين في جامعة الملك فؤاد (جامعة القاهرة حالياً) التي كانت تقوم بالتعريف بظروف الشعب الفلسطيني والمخاطر التي تهدد الأمة، ومنذ العام 1952م، توسعت قاعدة رابطة القاهرة لتشمل أعداداً كبيرة من الجامعيين الفلسطينيين، وأخذت دورها في طرح القضية الفلسطينية والمشكلات الطلابية محلياً وعربياً وعالمياً، وحصلت على اعتراف الجامعة العربية بها، ولقد تشكلت روابط أخرى في الإسكندرية وأسيوط ودمشق وبيروت، وتشكلت هيئة إدارية عام 1958م من رابطتي القاهرة والإسكندرية وأصدرت مجلة "صوت فلسطين"، وقامت بحضور مؤتمر الطلاب العالمي كعضو مراقب في القاهرة عام 1956م، وتم ذلك عند تولي ياسر عرفات لرئاسة الرابطة في الفترة 1952م_ 1957م (الموسوعة الفلسطينية، ج1، 1984، ص63).

مثّل هذا الاتحاد نقطة تجمع للطلاب الفلسطينيين الذين شردهم الاحتلال الإسرائيلي من أراضي عام 1948م، ونظراً للفكرة السابقة والتي كانت تتضخم يوماً بعد يوم في عقول العديد من أبناء الشعب الفلسطيني المهجَّر، خصوصاً المثقفين منهم، والهادفة إلى إنشاء تجمع فلسطيني يكون ناطقاً باسم الفلسطينيين ولاماً لشملهم، فقد وجد هؤلاء الطلبة في الاتحاد ملجأً ومدخلاً لتنفيذ ما كانوا يتطلعون إليه (أحمد، 2007، ص13).

ساهم اتحاد الطلبة الفلسطينيين مساهمة رائدة في تشكيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، حيث وجهت الدعوات لكل من روابط الإسكندرية ودمشق وبيروت وأسيوط لعقد أول مؤتمر طلابي فلسطيني في القاهرة،

الهندسة المدنية، أصبح رئيساً للاتحاد العام لطلبة فلسطين في العام 1952م، ومن ثم شكل مع تسعة من رفاقه أول خلية لحركة فتح، انتخب رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1969م، قام بالتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ مع إسرائيل في واشنطن عام 1993م، التي بموجبها تم إنشاء أول سلطة وطنية فلسطينية، وعاد إلى فلسطين في العام 1994م، وتم انتخابه كأول رئيس للسلطة الفلسطينية عام 1996م، واستشهد متأثراً بالسم في باريس عام 2004م (Palestinian Personalities, 2006, p34:35).

وفي ذكرى تقسيم فلسطين في 29 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1959م، عقد المؤتمر بحضور ممثلي الاتحادات الطلابية العربية والأجنبية بالإضافة لممثلي اتحاد الطلاب العالمي، ووضع المؤتمر دستور الاتحاد ولائحة تنظيمية لعمله، واعتبر أن مهمته الأساسية هي خلق الإنسان الثوري القادر على المشاركة في معركة التحرير والإعداد للمعركة وتوعية الشباب الفلسطيني (أبو بكر، 2012).

لا يعتبر الاتحاد منظمة نقابية فحسب، بل حركة سياسية، فقد نص دستورها التأسيسي على أنها نواة لتنظيم شعبي فلسطيني، يعمل من أجل العودة إلى الوطن السليب، بجميع الوسائل، التي تخولها مواد دستور الاتحاد (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2011)، وقد جاء في مقدمة الدستور والبرنامج الداخلي للاتحاد، نحن طلبة فلسطين إيماناً منا:

- بأن التنظيم الشعبي الديمقراطي هو القاعدة الأساسية للثورة الفلسطينية التي هي الطريق الوحيد للتحرير الكامل.
 - بأن الاعتراف بشخصية فلسطينية مستقلة دعامة أساسية لنضال شعبنا في سبيل التحرير.
- كفاح شعب فلسطين هو طريق الوحدة العربية الجماهيرية وأن وحدة الجماهير العربية هي خطوة أساسية للتحرير.
 - وإيماناً بالدور الطليعي الذي يجب على الطالب الفلسطيني أن يقوم به في نضال شعبه، نعلن:
 - تأسيس اتحاد وطنى لطلبة فلسطين قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية.
 - يعمل هذا الاتحاد من أجل تحرير فلسطين بكافة الوسائل التي تخولها له مواد هذا الدستور.

ويؤكد دستور الاتحاد أن الاتحاد قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية يعمل من أجل تحرير فلسطين بكافة الوسائل، وهو يمثل طلبة فلسطين في جميع أنحاء العالم. أما المقر الدائم للاتحاد فهو مدينة القدس (أبو بكر، 2012).

شهدت مرحلة ما بعد ولادة الاتحاد حالة من المد الوطني لدور القطاع الطلابي الفلسطيني، فقد مثل الاتحاد عملياً الشعب الفلسطيني على الصعيد الدولي في مناسبات عدة، وأخذ على عاتقه مهمة إبراز شخصيته المستقلة، مما ساعد على توسيع إطاراته في مناطق متعددة من العالم (الموسوعة الفلسطينية، ج1، 1984، ص63)، حيث ضم الاتحاد جميع الفلسطينيين من كافة أماكن تجمع الفلسطينيين في البلدان العربية، واستمد أهميته، خلال تلك الفترة، ليس من خلال إفرازه لعدد من القادة الفلسطينيين البارزين في الحركة الوطنية الفلسطينية فيما بعد، بل كذلك من اعتباره احد مقومات الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة (حمدان وآخرون، 2007، ص414).

يرى الباحث أن الاتحاد العام لطلبة فلسطين قد أسهم في إبراز وتظهير القضية الفلسطينية إسهاماً كبيراً، من خلال عقد الندوات والمؤتمرات التي لعبت دوراً ملحوظاً في شرح قضية الشعب الفلسطيني وحركته التحررية، وفي إثبات الوجود الفلسطيني على جميع الأصعدة، الأمر الذي أدى إلى اعتراف العديد

من المؤسسات العربية والعالمية بالاتحاد، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية كأول مؤسسة علنية للشعب الفلسطيني.

2.1.3.2 حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

يمثل العام 1957م نشأة حركة فتح التي أتت في الحقيقة من تلاقي الأفكار الثورية لعدد من البؤر التنظيمية المنتشرة منذ عام 1948م، هذه الأفكار التي مثلت لدى أعضائها، رداً على النكبة وعلى العدوان الثلاثي 1956م، وعلى فقدان مصداقية الأحزاب السياسية، التي كانت منتشرة في الساحة آنذاك، وعلى الرغبة في استقلالية العمل الوطني الفلسطيني، خاصة بعد تجميد عمليات الفدائيين من قبل السلطات المصرية عام 1957م (موقع مفوضية التعبئة والتنظيم لحركة فتح، 2011/10/31).

أيقن الفلسطينيون أهمية الاعتماد على أنفسهم في مقاومة إسرائيل. فتأسست خلايا هذا التيار سرًا في سوريا ولبنان والأردن ودول الخليج العربي حيث يعمل الفلسطينيون، وجرى أول لقاء لهذه المجموعات عام 1957م، في الكويت بقيادة ياسر عرفات، والذي يعد اللقاء الذي رسم طريق حركة فتح من أجل فلسطين وتجسيد الهوية الفلسطينية المستقلة (بدوان، 2008، ص43).

استمرت حركة فتح في إخفاء وجودها رسمياً آنذاك ولكنها أعلنت عن نفسها جزئياً من خلال مجلة "فلسطيننا" التي بدأت بالظهور في بيروت في تشرين أول/ أكتوبر عام 1959م، حيث حفلت صفحاتها بالدعوة إلى بعث الكيان الفلسطيني، وطرحت الثورة سبيلاً لتحقيق ذلك الهدف (فلسطين تاريخها وقضيتها، 1983، ص156)، وقد عرف فيما بعد أن حركة فتح هي التي كانت تشرف على سياستها وإصدارها، وكانت بعض مقالات هذه النشرة تذيل بتوقيع "فتح" أو "ف ت ح" (سخنيني، 1972، ص21). وقد اهتمت المجلة بالدعوة إلى بعث كيان فلسطيني مستقل عن الأنظمة العربية ورفض الوصاية العربية على الشعب الفلسطيني، نافية أن يكون الكيان الخاص شرذمة للعمل العربي ومؤكدة أنه تعبئة لشعب فلسطين المشتت (الموسوعة الفلسطينية، ج2، 1984، ص204).

كان لظروف نشأة فتح أثر في تطور برنامجها السياسي وشكلها التنظيمي، ومنذ البداية استبعد التصنيف على أساس الخلفية الفكرية، وتم التأكيد على ثلاثة مبادئ هي تحرير فلسطين، والكفاح المسلح هو أسلوب التحرير، والاستقلالية التنظيمية عن أي نظام أو تنظيم عربي أو دولي. ولم يحدث فيما بعد أي تغيير جوهري في هذه المبادئ الثلاثة (الموسوعة الفلسطينية ج2، 1984، ص205).

ركزت أهداف حركة فتح في تحريك الوجود الفلسطيني وبعث الشخصية الفلسطينية محلياً وعربياً وعربياً، من خلال المقاتل الفلسطيني، واستقطاب الجماهير الفلسطينية والعربية في طريق الثورة المسلحة لتكون قادرة على تصفية إسرائيل، وبناء الدولة الفلسطينية العربية حرة مستقلة ديمقراطية على كل الأرض

الفلسطينية، وطرحت الحركة شعار "تحرير فلسطين طريق للوحدة العربية" بدلاً من الشعار الذي كان سائداً في حينه والقائل أن "الوحدة العربية طريق لتحرير فلسطين" (الأحمد، 1985، ص687:686).

أشارت فتح بشكل صريح خلال كتاب مفتوح موجه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، نشر في عدد أيار/ مايو عام 1960م، من مجلة "فلسطيننا"، إلى ضرورة قيام كيان فلسطيني ثوري يعيد السيادة الفلسطينية إلى القسم العربي المتبقي من فلسطين، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، متقدمة إلى جامعة الدول العربية بعدة مطالب، كان أهمها (الشريف، 1995، ص90):

- اعتراف دول الجامعة العربية رسما أن شعب فلسطين العربي هو المالك الشرعي لفلسطين كلها بحدودها الجغرافية قبل النكبة.
- تشكيل هيئة من دول الجامعة العربية لتشرف على الأوضاع الداخلية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- تهيئ هذه الهيئة من دول الجامعة الوضع في القسم العربي من فلسطين ليتسنى لشعبنا انتخاب ممثلين عنه يَسْمون بالقضية إلى صعيدها الثوري الوطني.
- تعقد دول الجامعة العربية معاهدات عسكرية مع الوضع الثوري الوطني في القسم العربي المتبقي من فلسطين.
 - تتعهد دول الجامعة العربية بتقديم المساعدات المالية والعسكرية والفنية للكيان الفلسطيني الثوري.
 - تعترف وتحترم دول الجامعة الكيان الفلسطيني العربي الثوري، المنبثق من إرادة شعب فلسطين.

رأت حركة فتح أن تحرير فلسطين لا يتم بحرب تقليدية ضد إسرائيل، وإنما بكفاح طويل الأمد على شكل حرب شعبية، وقد حددت فتح لذلك أربعة مراحل، هي مرحلة عمليات تقتصر على الكر والفر، ومرحلة المواجهات المحدودة، ومرحلة الاحتلال المؤقت للمناطق المحررة، والمرحلة الأخيرة هي مرحلة السيطرة الدائمة على المناطق المحررة ، لذلك استمرت الحركة في الإعداد لإطلاق الكفاح المسلح في ظل أجواء وتحديات عربية صعبة (المصري، 2008، ص55–65).

شكل انطلاق حركة فتح في كانون ثاني/ يناير عام 1965م، ولادة حقيقية لحركة المقاومة الفلسطينية المعاصرة بعد النكبة، لتعيد معه "حركة فتح" الاعتبار لهوية الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية، وتلفت كل الأنظار إلى القضية الفلسطينية وعدالتها ومكانتها بين حركات التحرر في أرجاء العالم (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2011). فكان صدور البيان رقم (1) "بيان الانطلاقة" عام 1965م، منعطفاً هاماً في مسيرة الثورة الفلسطينية حيث عبر عن انطلاق أبناء الشعب الفلسطيني لمسك زمام قضيتهم بأيديهم بعيداً عن انتظار المعجزات العربية التي لا تأتي (كريشان، 1986، 51).

ركزت أهداف الحركة في النظام الأساسي على ضرورة تحرير الأراضي الفلسطينية تحريراً كاملاً وإقامة الدولة على كامل ترابها الوطني، كما استندت الحركة في مبادئها على أن فلسطين أرض للفلسطينيين جميعاً، وهي أرض عربية يجب على كل أبناء العروبة المشاركة في تحريرها، وبلورت برنامجها النضالي الذي اهتم بتعبئة الشعب الفلسطيني بكل فئاته وطبقاته وأماكن تواجده، وتجنب الصراع الطبقي والفئوي والطائفي والإقليمي، وركزت على العمل على استعادة الهوية الفلسطينية للأرض والشعب، وعلى أهمية ترسيخ استقلال الإرادة الفلسطينية، وتعظيم ارتباطها بالأمة العربية، واستقطاب دعمها وحمايتها (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2011)، فقد تركزت مبادئ الحركة في النظام الأساسي لها وكما جاء في المادة الثانية، بأن "الشعب الفلسطيني ذو شخصية مستقلة وصاحب الحق في تقرير مصيره وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه" (النظام الأساسي لحركة فتح، 1971، ص12)، إلا أنها لم تغفل الدور العربي في معركة تحرير فلسطين على انه واجب قومي في مبادئ الحركة الأساسية وذلك في المواد الأولى، والثالثة، والخامسة، والتاسعة، وفي الأسلوب الكفاحي لها في المادة الثامنة عشر.

يتضح من السابق بأن حركة فتح قد أكدت في مبادئها الأساسية بأن تحرير فلسطين هو واجب فلسطيني وعربي، وبأن الأمة العربية شريك للشعب الفلسطيني في معركة التحرير من خلال الجبهة العربية الموحدة، ولكنها في نفس الوقت رفضت احتواء الأنظمة العربية للقضية الفلسطينية، وانفرادها بالتحكم في مصير الشعب الفلسطيني والوصاية الرسمية على قضيته، تماشياً مع أهوائها ومصالحها القطرية، وأكدت الحركة أيضاً على أن الشعب الفلسطيني، هو شعب ذو شخصية مستقلة وصاحب الحق في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة، وان الفلسطينيين وحدهم هم أصحاب القرار الوطني المستقل، وهم الذين لهم حق التحكم في زمام القضية الفلسطينية، وبأن الكفاح المسلح بالتعاون مع الجماهير العربية هو الطريق الوحيد المؤدي إلى تحرير فلسطين، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وأن تحرير فلسطين هو الطريق إلى توحيد الوطن العربي، وليس الوحدة العربية هي الطريق إلى تحرير فلسطين.

3.1.3.2 حركة الأرض

نشأت حركة الأرض في نيسان/ ابريل عام 1959م، وهي أول تنظيم سياسي عربي مستقل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1948م، على أثر المد القومي العربي في ذلك الوقت، حيث قررت مجموعة من الشباب القومي العربي مواصلة نشاطها السياسي، ولكن بصورة مستقلة على شكل تنظيم عرف باسم "جماعة الأرض"، منهم حبيب قهوجي وصالح برانسي وصبري جريس ومنصور كردوش، وقد بادرت السلطات الإسرائيلية إلى محاربة هذه الجماعة بمختلف الوسائل، واعتبرتها غير شرعية (الكيالي، على 1979، ص149).

سميت حركة الأرض بهذا الاسم للدلالة على ارتباط وتمسك الفلسطينيين بأرضهم، وتمثلت أهدافها ومطالبها بإلغاء الحكم العسكري الجائر المفروض على الجماهير العربية الفلسطينية، وإعادة الأراضي العربية المسلوبة والمصادرة إلى أصحابها ووقف عمليات النهب والمصادرة وتهويد الجليل، ورفع مستوى التعليم في المدارس العربية لكي تصبح دوراً للعلم، ومعاملة العامل العربي بالشروط نفسها التي يعامل فيها العامل اليهودي، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم وغيرها من المطالب، وكان صدر عن الاجتماع التأسيسي للحركة بيان سياسي يطالب السلطات الإسرائيلية الحاكمة الاعتراف بالحركة القومية العربية (حسن، 5/16/2012).

رغم انشغال الحركة بالهموم الوطنية والحياتية للشعب الفلسطيني داخل إسرائيل، واتخاذها شكلاً نضالياً يختلف باختلاف الواقعين المادي والسياسي، وعزلتها عن الحركة السياسية الناشطة بين تجمعات الشعب الفلسطيني الأخرى، لاتقاء قمع السلطات الإسرائيلية، فإنها كانت، في كل الأحوال، جزءاً من الحركة السياسية العامة للشعب الفلسطيني، واستجابة ملموسة لحالة نهوض وطنية، فبالرغم من أن أهدافها ومطالبها كانت خاضعة لبرنامج النضال المطلبي اليومي، فان مطالبها كانت مطالب سياسية صرفة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، الذي لم تكن الحركة تشير إليه صراحة، أو تقديمه على غيره من حقوق العرب في إسرائيل، أو إلى مركزية هذا المطلب في نضالاتها اللاحقة، إلا انه كانت المطالبة به كامنة في طبيعة تشكيل الحركة وفي حيوية تحركها السياسي الذي امتد ما يقارب خمس سنوات (عبد الرحمن وآخرون، بصورة خاصة على ضرورة إقامة دولة عربية فلسطينية، وعلى أن العرب في إسرائيل هم جزء من الشعب العربي الفلسطيني الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، ولكن حقهم الشرعي في إقامة دولة عربية فلسطينية سلب منهم بالقوة (الشعيبي، 1979، ص69:6).

يرى الباحث أن حركة الأرض ربما كانت اقرب من غيرها آنذاك للتمثيل الفلسطيني، نظراً لإنشائها على الأرض الفلسطينية، ولاسيما أنها تستمد قوتها من ارتباطها بالمكان، والذي يتمثل بأرض فلسطين التي احتلت عام 1948م. ومع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، أصبحت المنظمة تمثل الكل الفلسطيني في كافة أماكن الداخل والشتات، كما يتضح للباحث مما سبق بان "حركة الأرض" لم تعبر بصورة واضحة عن مفهوم الدولة في أهدافها ومطالبها، حتى وان كانت قد عبرت عن ذلك بطريقة غير مباشرة من خلال الصحف التي كانت تقوم بإصدارها، إلا أنها ونظراً للمد القومي في ذلك الوقت، واستلهام أفكارها من الحركة القومية العربية، فقد كانت مطالبها غير المعلنة بضرورة وجود دولة عربية فلسطينية، دون الخوض في ماهية تلك الدولة، لترعى مصالح الفلسطينيين كافة، وتؤمن بحق المساواة بين جميع المواطنين، بغض النظر عن التوجهات السياسية والفكرية لهم.

2.3.2 العمل السياسي الفلسطيني في المجال العربي

توجهت الأحزاب القومية العربية إلى فرز كوادرها الفلسطينية في فروع خاصة، كي تتولى القيام بدورها في النضال الفلسطيني الخاص، ضمن حركة الجماهير العربية، (فلسطين تاريخها وقضيتها، 1983، ص 157)، حيث أن غالبية نشطاء الشعب الفلسطيني انتموا إلى الأحزاب القومية الصاعدة والشاملة في توجهاتها وتنظيماتها، ونقصد بذلك، تحديداً، كلاً من حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب.

1.2.3.2 حزب البعث العربي الاشتراكي

تشكلت النواة الأولى في فلسطين لحزب البعث العربي الاشتراكي في قطاع غزة عام 1953م، عن طريق بعض الطلاب الفلسطينيين الذين التحقوا بالجامعات المصرية حيث النقوا مع عناصر بعثية قدمت من سوريا والأردن وفتح المجال أمام البعثيين للعمل في قطاع غزة، وقد دعمت العلاقات بين حزب البعث في قطاع غزة والحكومة المصرية مع تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا، حيث عمل الحزب كحلقة وصل بين القيادة المصرية وتنظيم البعث في الأردن، وساهم تنظيم البعث في قطاع غزة بنقل أسلحة إلى تنظيم البعث في الأردن للإطاحة بالنظام الأردني بدعم من الرئيس جمال عبد الناصر (المصري، 2008، ص51).

أدى خضوع قطاع غزة للسيطرة المصرية إلى إلحاق تنظيم البعث في غزة بنتظيم البعث في مصر، الذي كان بدوره يخضع مباشرة للقيادة القومية في دمشق، بينما كان تنظيم البعث في الضفة الغربية ضمن حزب البعث الأردني، الذي تشرف عليه قيادة قطرية (عرار، 2001، ص50). وقد كان حزب البعث العربي الاشتراكي عدة بيانات سنوية تتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث دعا فيها إلى النضال ضد التخلف الاجتماعي والتجزئة السياسية، والعمل للوحدة العربية من أجل تحرير فلسطين، ومنذ عام 1959م، بدأ الحزب برى أن ثمة دوراً خاصاً بالفلسطينيين في إطار المعركة القومية لتحرير فلسطين، فأخذ يردد في بياناته تعابير ذات دلالات سياسية واضحة تؤكد الخصوصية الفلسطينية والدور الفلسطيني الكفاحي المتميز والهوية الفلسطينية، بشكل لم يسبق أن ورد في بيانات الحزب منذ تأسيسه، وقد تبلور هذا الاتجاه رسمياً من خلال قرار تنظيمي اتخذه الحزب بفرز عناصره الفلسطينية في جهاز خاص أسماه "الفرع الفلسطيني" في حزب البعث العربي الاشتراكي (حمدان وآخرون، 2007، ص417).

أكد المبدأ الأساسي الثالث من دستور حزب البعث على أن "الاستعمار وكل ما يمت إليه عمل إجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة وهم يسعون ضمن إمكاناتهم المادية والمعنوية إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها"، كما حدد الدستور في المادة الأولى من المبادئ العامة بأن "حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية، وهو لا

يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا" (دستور حزب البعث العربي الاشتراكي، ب. ت).

يعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي القضية الفلسطينية القضية المركزية بالنسبة للحزب وللأمة، وفي ذلك يقول المفكر والمؤسس للحزب ميشيل عفلق حول القضية الفلسطينية، بأنها خلاصة القضية العربية في محنتها الحاضرة مع الاستعمار والصهيونية والرجعية والتجزئة والتخلف والمرض والفقر، حيث أنه لم يألو جهداً ومنذ التأسيس من دعمه وإسناده ومناصرته للقضية الفلسطينية منذ البداية، لدرجة أن تأسيس الحزب اقترن بأحداث النكبة في فلسطين، ودعم ومناصرة حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي، كما أن من انجازات حزب البعث العربي الاشتراكي التي يشار لها هو تشكيل كتائب التحرير التي شاركت في حرب فلسطين، وتحقيق أول مشروع للوحدة العربية بين مصر وسوريا وتحقيق مشاريع الوحدة العربية، من خلال الجامعة العربية ومنظماتها الإقليمية، ومن خلال العمل العربي المشترك والعمل الشعبي في كل قطر وفي كل مكان (المطري، 2010/7/23).

يرى إبراهيم أبراش بان الحزب وجد قبل نكبة عام 1948م، ولم تكن القضية الفلسطينية تدرج ضمن الهتماماته، بل كانت تعتبر القضية الفلسطينية ضمن قضاياه النضالية المتعددة، وهي جاءت كإفراز لمنطلقاته القومية وتصوراته الوحدوية، وكانت قضايا النضال في سوريا والاهتمامات الفكرية المتعددة تطغى على فكر الحزب وأيديولوجيته (أبراش، 1987، ص94).

يتفق الباحث مع ما ذهب إليه أبراش، حيث أكد أن حزب البعث العربي الاشتراكي وبالرغم من مناصرته للقضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية له وللأمة العربية كافة، وبالرغم أيضا من تصديه للهجرة اليهودية والأطماع الصهيونية في فلسطين قبل نكبة عام 1948م، إلا أن القضية الفلسطينية لم تدرج ضمن اهتمامات الحزب بشكل مستقل، حيث انه لم تتحدث أي من المبادئ الأساسية، أو المبادئ العامة، أو المنهاجية لدستور الحزب عن ذلك، وإنما ركزت المبادئ الأساسية ومواد الدستور على وحدة واستقلال الأمة العربية بشكل عام، وحقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة، وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها، كما أكد الحزب على ضرورة وجود شعور قومي واعي يربط بين الفرد وأمته، وبان الفكرة القومية التي يدعو إليها الحزب هي إرادة الشعب العربي في أن يتحرر، وان يعمل على تحقيق المصلحة العربية العيا، على عكس حركة القوميين العرب التي أعطت أولوياتها على تحرير فلسطين، وأكدت على وجود علاقة متينة بين تحرير فلسطين والوحدة العربية الشاملة، كما سنرى.

يخلص الباحث إلى انه ودون الانتقاص من الدور القومي الشامل والمفصلي لحزب البعث العربي الاشتراكي ودوره أيضاً المتعلق بالقضية الفلسطينية، إلا انه كثيراً ما يلاحظ المحاولة المباشرة للقيادة القطرية للحزب في الهيمنة على القيادة القومية، وبتعبير آخر تغليب مصلحة حزب البعث الحاكم في هذا

البلد أو ذاك (سوريا والعراق) على المصالح القومية، واعتبار فروع الحزب القائمة في البلدان العربية الأخرى مجرد امتداد لسياساته وتكتيكاته اليومية، وليست حسب تبنى الأفكار الواردة في دستور الحزب.

2.2.3.2 حركة القوميين العرب

تبلورت فكرة تأسيس "حركة القوميين العرب" عام 1951م، على يد مجموعة من طلاب الجامعة الأمريكية في بيروت، وكان العنصران المحركان لهذا التجمع هما جورج حبش ، وهاني الهندي (صايغ، 2002، ص132). وتعتبر حركة القوميين العرب واحدة من أهم المؤسسات الحزبية العربية، وتنظيماً على غرار حزب البعث العربي الاشتراكي على صعيدي العقيدة القومية والأهداف السياسية، إلا أنها تميزت عما عداها من سائر التنظيمات العربية، بسمات فلسطينية واضحة ومركزة، سواء من حيث النشأة أو من حيث برنامج العمل والغايات الأساسية (عبد الرحمن آخرون، 1987، ص48)، فقد كان العنصر الفلسطيني غالباً في صفوفها وفي قيادتها، فشكل الفلسطينيون هيكلها، وصبغوا اهتماماتها بهمومهم الأساسية (مركز المعلومات الوطني انفلسطيني وفا، 2011)، فبالرغم من أن برنامج الحركة كان معنوناً بالشعارات القومية العريضة، فقد العربية الفلسطينية الاهتمام الأكبر في عمل الحركة ونشاطها (الشعيبي، 1979، ص84).

تكونت الحلقات السرية لهذه الحركة عام 1951م، وأعلنت عام 1952م باسم "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل"، والتي أصدرت نشرة أسبوعية باسم "الثار"، وصدر عددها الأول في تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1952م، واستمرت في الصدور حتى أواسط عام 1958م، ومثلت هذه الهيئة نواة تنظيمية للحركة في صفوف الطلاب، وكان منهم جورج حبش، الذي شغل منصب نائب الرئيس، ثم تولى رئاسة اللجنة التنفيذية لجمعية "العروة الوثقى"، وأبدى أعضاء الهيئة اهتماماً بشؤون المخيمات وأوضاع اللاجئين وتقديم الخدمات لهم (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2011). وقد كان الدكتور قسطنطين زريق يقوم بدور المرشد للجنة التنفيذية لجمعية العروة الوثقى، خلال العام الدراسي 1950م- 1951م، حيث أنه كان على صلة وثيقة بالقادة المؤسسين لحركة القوميين العرب، ولا شك في أن تأثيره على الشباب القومي العربي في على رأس قائمة الكتب المطلوب قراءتها في الحلقات التثقيفية الخاصة بالقوميين العرب (الكبيسي، 1974). ص59).

^{*} جورج حبش هو قائد عربي فلسطيني وزعيم حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولد في مدينة اللد، التحق بكلية الطب في الجامعة العربية ببيروت عام 1944م، وتخرج منها عام 1951م، اعتبر العنف صيغة وحيدة للعمل الوطني، شارك في تأسيس كتائب الفداء العربي، كان من مؤسسي جمعية العروة الوثقى، وقد اصدر في الأردن جريدة "الرأي"، وقد شكل بمعاونة عدد من رفاقه النواة التأسيسية "للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" التي أنشأت عام 1967م، على اثر هزيمة حرب حزيران/ يونيو من نفس العام. للمزيد انظر (الكيالي جزء2، 1979، ص117:116).

وصفت حركة القوميين العرب أسلوبها التنظيمي بالمركزية المرنة، واعتقد مؤسسو الحركة أنه من الضروري لحركة مقدراً لها إعادة المجتمع العربي بوسائل ثورية أن تخلق تنظيماً سياسياً من نوع جديد، يكون مستعداً لتكييف نفسه مع ظروف النضال المتنوعة والسريعة التغير، وهذا الأسلوب كما وصفه قياديو الحركة تمتاز به الأحزاب الشيوعية في كل من الصين والاتحاد السوفيتي (سابقاً) (أحمد، 2003، ص72).

كانت "حركة القوميين العرب" قد حددت طبيعة الصراع الدائر في المنطقة العربية بمرحلتين من النضال، الأولى وهي مرحلة النضال السياسي، والثانية وهي مرحلة النضال الاجتماعي، ومع إقرار الحركة على تداخل وترابط القضايا السياسية والاجتماعية، وتأثير كل منها على الأخرى، وتأكيدها على خطورة المشكلة السياسية، إذن لابد من التخلص من المشكلة السياسة أولا، للتخلص من جميع المشاكل الأخرى، وقد حددت الحركة مرحلة النضال السياسي بثلاث أهداف رئيسة، وهي (أبراش، 1987، ص96:95):

- القضاء على التجزئة بالوحدة العربية.
 - القضاء على الاستعمار بالتحرر.
- القضاء على إسرائيل بتحرير فلسطين.

تشكلت من بين العناصر القيادية في حركة القوميين العرب لجنة سميت "لجنة فلسطين"، وذلك في العام 1958م، وفي إطار الأبحاث والمناقشات، خلصت هذه اللجنة إلى اعتماد التصور القائل بأن تحرير فلسطين يتم من خلال الفلسطينيين واعتماداً على دولة الوحدة، والذي يلقي على الفلسطينيين مسئولية طليعية وواجبات مباشرة ومهام محددة، وذلك بدعم مباشر من قبل الجمهورية العربية المتحدة (الشعيبي، 1979، ص88). كما تشكلت بعدها "قيادة إقليم فلسطين" في حركة القوميين العرب داخل فلسطين، وذلك في العام 1960م، من عناصر قيادية في الحركة وانبثقت منها منظمة "شباب الثأر" وهي الجناح العسكري للقيادة، وشمل نشاطها في ذلك الحين القيام بعمليات استطلاع واتصالات داخل الأرض المحتلة، وتجنب الصدام المباشر مع العدو (فلسطين تاريخها وقضيتها، 1983، ص157).

يمكن القول أن حركة القوميين العرب كانت أحد النيارات الرئيسية في الحركة القومية العربية التي تمثل هدفها في استقلال الدول العربية، وتتمية الوحدة القومية على الأراضي العربية كافة، حيث اعتبر مؤسسو الحركة بأن خلق دولة عربية موحدة تجمع كافة الأقطار العربية، هو الهدف الأساسي الذي يؤدي إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني، حيث أنها قد وضعت على رأس أولوياتها الوحدة العربية، الذي سيعمل على تحرير فلسطين، في حين نجد انه ليس من السهولة بمكان تحقيق الوحدة العربية في ظروف حداثة استقلال بعض الدول العربية، آنذاك، ورضوخ البعض الأخر تحت الاستعمار، ويبدو للباحث بأن حركة القوميين العرب رغم تصورها القومي الأشمل واعتبار المسألة الفلسطينية مكوناً رئيسياً من مكونات الحركة القومية، إلا أن الحركة لعبت دوراً أساسياً في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية، وحاولت حشد نشاطات كافة فروع الحركة لصالح هذه القضية، علماً بأنه لم يكن لدى الحركة تصوراً واضحاً حول مفهوم الكيانية

والدولة الفلسطينية، باستثناء اعتبار القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع الإسرائيلي- العربي، ومركز النضال العربي الطامح للوحدة وتحرير فلسطين.

3.2.3.2 حركة الإخوان المسلمين

تأسست حركة الإخوان المسلمين في شهر آذار/ مارس عام 1928م في مدينة الإسماعيلية في مصر على يد حسن البنا ومجموعة صغيرة من رفاقه، والحركة عبارة عن هيئة جامعة تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء من اجلها الإسلام الحنيف، ومنها الغرض الوطني والقومي، وهو العمل على تحرير وادي النيل، والبلاد العربية جميعاً، والوطن الإسلامي بكل أجزائه من كل سلطان أجنبي (عدوان، 2005).

كانت القضية الفلسطينية قد شكلت مكانة خاصة لدى حركة الإخوان المسلمين، ونظر الإخوان إلى اليهود والصهيونية كجهة واحدة ليس بينهما فرق، واعتبروا الوجود الصهيوني في فلسطين يمثل تهديداً خطيراً للأمن المصري والعربي والإسلامي (الشريف، 1984، ص48). وحددت الحركة هدفها في السعي من اجل إقامة الدولة الإسلامية كخطوة على طريق عودة الخلافة الإسلامية، وقد اخذ الفكر السياسي لحركة الإخوان المسلمين بالتطور تدريجياً تمشياً مع تطورها الفكري والسياسي، ويعتبر المسلمون في نظر حركة الإخوان أمة واحدة أينما كانوا، وان العرب ليسوا أمة بل هم جزء من الأمة الإسلامية، فطرحوا شعار الأمة الإسلامية كبديل لشعار القوميين العرب "أمة عربية واحدة" وشعار الاشتراكية في الإسلام بدلاً من شعار القومية العربية والشيوعية، واتخذوا مواقف معادية من الاتجاه القومي العلماني معتبرين العلمانية من صادرات الغرب الاستعماري (المصري، 2008، ص46).

أولت حركة الإخوان المسلمين اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية، حتى غدت القضية المركزية الأولى لها، والتي رأت فيها قضية المسلمين الأولى، كونها جزء من عقيدة الأمة الإسلامية، والدفاع عن فلسطين ومقدساتها هو دفاع عن الإسلام (أبو زايدة، 2009، ص5). كما رأت الحركة وجوب الجهاد لتحرير فلسطين ونصرة أهلها، ففلسطين في الفكر السياسي لحركة الإخوان المسلمين هي "أرض وقف إسلامي" على جميع أجيال المسلمين في ماضيهم وحاضرهم ومستقبلهم إلى يوم القيامة، لا يجوز لأحد كائناً من كان أن يفرط أو يتنازل ولو عن جزء صغير جداً منها ولذلك فهي ليست ملكاً للفلسطينيين أو العرب فحسب، بل هي ملك للمسلمين جميعاً، فعلى المسلمين في كلّ مكان أن يساهموا عملياً في تقديم المال والدم للدفاع عنها (صالح "أ"، 2012، ص5:4).

ورد في النظام الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين "أن حركة الإخوان المسلمين في فلسطين هي جزء لا يتجزأ من جماعة الإخوان المسلمين العالمية، وهي تعمل على تطبيق المنهج الإسلامي في كافة نواحي

الحياة؛ لتحقيق أهدافها الدعوية والسياسية"، وقد حدد النظام الداخلي للحركة مجموعة الأهداف الخاصة بتحرير فلسطين التي تسعى الحركة للالتزام بها كالتالي:

- تؤمن حركة الإخوان المسلمين بضرورة قيام الدولة الإسلامية في فلسطين مع تطبيق مبادئ الشريعة، وتحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع إسلامي بالوسائل الشرعية.
 - تحرير كافة الأراضي المحتلة في فلسطين.

أما وسائل حركة الإخوان المسلمين لتحقيق أهدافها المتعلقة بتحرير فلسطين، فقد وردت في النظام الداخلي للجماعة كما يلي:

- المشاركة في العمل السياسي بما يحقق أهداف الحركة.
- اعتبار الجهاد وسيلة مؤدية لتحرير كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة.
- التسيق مع حركات المقاومة والقوى الفلسطينية الفاعلة على الساحة الفلسطينية.
- إقامة علاقات وطيدة مع الدول وحركات التحرر العالمية التي تساند القضية الفلسطينية.

اتخاذ كافة الوسائل المادية والمعنوية المتاحة والمشروعة والتي تنسجم وسياسة الحركة؛ من أجل تحقيق أهدافها (الشيخ خليل، 2012) م 314).

خلص الباحث إلى أن هناك توحيد في الرؤى والأهداف الوطنية للحركات والأحزاب السياسية في المجالين الفلسطيني والعربي في تلك الفترة، والمبنية على وجوب تحرير ما احتلته إسرائيل من أرض فلسطين، والسعى نحو إنشاء كيان فلسطيني يعمل على توحيد الشعب الفلسطيني في مواجهة إسرائيل.

4.2 إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وبروز الكيان الفلسطيني

صدرت قرارات جامعة الدول العربية، التي مهدت لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1963م، فقد اتخذ المجلس في دورته الأربعين التي انعقدت في شهر أيلول من ذلك العام، قرار ينص على "تأكيد حق شعب فلسطين في بلاده، وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه، وممارسة حقوقه الوطنية كاملة" ويعلن "أن الوقت قد حان ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم، ومن واجب الدول العربية أن تتبح لهم الفرص لتمكنهم من ممارسة ذلك الحق بالطريقة الديمقراطية". وفي هذا القرار "يؤيد مجلس الجامعة المبادئ التي يقوم عليها المشروع العراقي بشأن الكيان الفلسطيني، ويعهد إلى وزراء خارجية الدول العربية بدراستها بصورة شاملة. وكانت الحكومة العراقية قد قدمت إلى المجلس مشروعا لبناء الكيان الفلسطيني، يتضمن الدعوة لإجراء انتخابات فلسطينية عامة من أجل إبراز هذا الكيان (حوراني" أ "، 1980، ص23). هذا بدوره يقودنا إلى التعرف على قرارات مؤتمر القمة العربي الأول في كانون ثاني/ يناير عام 1964م، فيما يخص إبراز الكيان الفلسطيني، وردود الفعل العربية والفلسطينية على هذه القرارات، ويستعرض أيضا مقررات المجلس الكيان الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية على هذه القرارات، ويستعرض أيضا مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية على هذه القرارات، ويستعرض أيضا مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية على هذه القرارات، ويستعرض أيضا مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية على هذه القرارات، ويستعرض أيضا مقررات المجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية على هذه القرارات، وبستعرض أيضا مقررات المجلس الوطني الفلسطينية على هذه القرارات الفلسطينية على هذه القرارات الفلسطينية على هذه القرارات الفلسطينية على العربية والفلسطينية على هذه القرارات المؤلمة التحرير الفلسطينية على هذه القرارات الفلسطينية على هذه القرارات المؤلمة التحرير الفلسطينية على العربية والفلسلية على العربية والمؤلمة العربية والمؤلمة العربية والفلسلية والمؤلمة العربية والمؤلم

1.4.2 قرارات مؤتمر القمة العربي الأول عام 1964م

كان الرئيس جمال عبد الناصر قد وجه في خطاب سياسي هام ألقاه في مدينة بورسعيد بمناسبة الاحتفال بعيد النصر في 23 كانون أول/ ديسمبر عام 1963م، الدعوة لملوك ورؤساء الدول العربية لعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة من 13 إلى 17 كانون ثاني/ يناير عام 1964م، لتضع حداً للخلافات العربية، ولبحث تحويل إسرائيل لمجرى نهر الأردن، والموقف الذي ينبغي تبنيه لمواجهة هذا المشروع الإسرائيلي (الشريف، 1995، ص97)، والذي يعد مخالفاً لمبادئ القانون الدولي، وتعدياً صارخاً على الحقوق الوطنية للدول العربية في منبع النهر العربي ومجراه ومصبه، والأضرار البالغة بحقوق العرب المنتفعين بهذه المياه، استهدافاً منها لتحقيق المطامع الإسرائيلية التوسعية (حسين، 1993، ص55:85)، واتخاذ القرارات الواجب تنفيذها للتصدي للأخطار التي تهدد الأمة العربية والقضية الفلسطينية، وباعتبار أن قضية فلسطين يجب "أن تتقدم في الساعات الحرجة ولحظات الحسم المصيري" (الشريف، 1995).

رحبت الدول العربية بالدعوة المصرية وان كانت بشكل متفاوت متجاوزة بذلك بعض العلاقات السيئة بين بعض الزعماء العرب (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص69)؛ وتدارس المجتمعون التهديدات وأعمال العدوان المتصلة التي مارستها إسرائيل منذ إخراج الشعب الفلسطيني من وطنه واحتلال أرضه، وقد اتخذ المؤتمرون القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الإسرائيلي الماثل، سواء في الميدان الدفاعي أو الميدان الفني أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره (الشريف، 1995، ص97).

صدر البياني الختامي المشترك مكتفياً بدعوة الشعب الفلسطيني إلى تنظيم نفسه ليشارك في تحرير وطنه، حيث أن الدول العربية لم تكن متفقة على طبيعة الكيان الفلسطيني وأهدافه. وقد نص البيان على "إن مؤتمر ملوك ورؤساء دول جامعة الدول العربية، قياماً بواجب الدفاع المشترك، وإيماناً بحق الشعب العربي الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره والتحرر من الاستعمار الصهيوني لوطنه قد اتخذ القرارات العملية اللازمة لاتقاء الخطر الصهيوني، سواء في الميدان الدفاعي أو الفني، أو ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره" (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص70). وانتهى البيان إلى مجموعة من القرارات الخاصة بالكيان الفلسطيني كان أهمها هو إنشاء كيان فلسطيني يجمع إرادة شعب فلسطين ويقيم هيئة تطالب بحقوقه العادلة (وثائق فلسطين، 1987، ص1979). وقد طلب المؤتمرون في مؤتمر القمة العربي من الشقيري الاستمرار في مهمته التي أوكلها له مجلس الجامعة في دورته الأربعين، وهي الاتصال بالدول العربية والشعب الفلسطيني، لبحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، بغية الوصول إلى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره (الحمد وآخرون، 1998، ص20).

وافق الزعماء العرب لأول مرة على إنشاء الكيان الفلسطيني، خوفاً من الظهور أمام الرأي العام العربي بمظهر الفاشلين، وقد رفض الملك حسين أن يشير البيان الختامي للقمة إلى الكيان الفلسطيني، غير أن الشقيري سارع إلى إلقاء خطاب أمام الملوك والرؤساء العرب، وجه فيه حديثه للعاهل الأردني قائلا "أريد أن يكون واضحاً، أن الكيان الفلسطيني ليس حكومة ولا يمارس سيادة، ولا يهدف إلى سلخ الضفة الغربية عن الكيان الأردني، وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني يتعاون مع جميع الدول العربية". اعتقد الرأي العام الفلسطيني أن قرار مؤتمر القمة العربية في قيام كيان فلسطيني سيساهم في تحرير وطنه، وإقامة دولته السليبة وان هناك تطورات جديدة برزت على الصعيد الفلسطيني، ولهذا، رحب معظم الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها بالكيان، واعتبروه خطوة مهمة على طريق العودة لفلسطين وإقامة الدولة الفلسطينية (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص69–72).

يتبين للباحث بأنه كان هناك دوراً مصرياً بارزاً في الإسراع في إنشاء الكيان الفلسطيني، وذلك بتكليف الشقيري أن يتابع اتصالاته بالدول الأعضاء في الجامعة، وشعب فلسطين حيثما وجد، ليبحث معهم الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين، وذلك تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بهذا التنظيم. وقد كان الفكر السياسي الفلسطيني في تلك المرحلة غير مستقر نتيجة سيطرة الأنظمة العربية على القرار الفلسطيني والأرض الفلسطينية وعلى الرغم من المواقف الايجابية للنظام المصري، إلا أن سيطرة الأردن على على الضفة الغربية اضعف المواقف العربية بشكل عام والموقف الفلسطيني بشكل خاص، وقضت على أي فرصة للتفكير في شكل ومضمون الدولة الفلسطينية والتي كان من الممكن وضع خطة عربية فلسطينية لو توفرت الإرادة العربية التي أرهقت الشعب والكيان الفلسطيني وأفشلت مخططاته الرامية إلى وضع سيناريو التحرير الإقامة الدولة الفلسطينية.

2.4.2 المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م

انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في 28 أيار / مايو عام 1964م، في فندق الكونتينتال في مدينة القدس، تحت رعاية الملك حسين، وبحضور ممثلين عن سائر الحكومات العربية، وافتتح الملك حسين المؤتمر بخطاب قومي أوضح فيه موقف بلاده من القضية الفلسطينية وتمسكه بوحدة الأردن، وان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الفلسطيني لن يتعارض مع وحدة الضفتين التي ارتضيناها، وقال في خطابه انه التزم مع إخوانه ملوك ورؤساء الدول العربية على تناسي الخلافات بينهم والعمل يداً واحدة لتحرير فلسطين، وأكد انه وملوك ورؤساء الدول العربية بالإجماع قرروا أن يتعاونوا مع الفلسطينيين انتظيم صفوفهم وفق مشيئتهم ولدعمهم لتحرير وطنهم، وقال انه لا حياة ولا حرية ولا وحدة للعرب بدون تحرير فلسطين (الأحمد، 1985، ص671)، كما اعتبر أن انعقاد المؤتمر حدثاً مهماً في تاريخ نضال الفلسطينيين لأنه "يشكل نهاية لمرحلة كان فيها الجهد والعمل بالنسبة لأبناء فلسطين مشتتاً موزعاً، ولأنه يشكل في

الوقت ذاته بداية لمرحلة جديدة، يدخل فيها ذلك الجهد والعمل طور التجمع والتخطيط والتنظيم" (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، 1966، ص77).

اتخذ المؤتمر عدة قرارات أهمها إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حيث نص القرار على انه "إيماناً منا بحق الشعب العربي الفلسطيني في وطنه المقدس فلسطين، وتأكيداً لحتمية معركة تحرير الجزء المغتصب منه، وغرضه وإصراره على إبراز كيانه الثوري الفعال وتعبئة طاقاته وإمكانياته وقواه المادية والعسكرية والروحية، وتحقيقاً لإرادة شعبنا وتصميمه على خوض معركة تحرير وطنه بقوة وصلابة طليعة مقاتلة فعالة للزحف المقدس، وتحقيقاً لأمنية أصيلة عزيزة من أماني الأمة العربية ممثلة في قرارات جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربي الأول، نعلن بعد الاتكال على الله باسم المؤتمر العربي الفلسطيني الأول المنعقد بمدينة القدس في 16 محرم عام 1384ه، الموافق 28 أيار/ مايو عام 1964م، قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادة معبئة لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير ودرعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه، وطريقاً للنصر" (الأحمد، 1985، ص672). كما اتخذ المؤتمر عدة قرارات إضافة إلى إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، أهمها (أبو غربية، 2004). كما اتخذ المؤتمر عدة قرارات

- اعتبار المؤتمر بكامل أعضائه، المجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- إقرار صيغة الميثاق القومي الفلسطيني وعدد بنوده 29 بنداً، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية وعدد بنوده 31 بنداً، واللائحة الداخلية للمجلس الوطني.
- اختيار احمد الشقيري رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مخولاً إياه -بموجب النظام الأساسي- اختيار أعضاء اللجنة التنفيذية وعددهم 14 عضو.

أعلن الشقيري ولادة منظمة التحرير الفلسطينية، في الجلسة الختامية للمؤتمر يوم 2 حزيران/ يونيو عام 1964م، "ممثلة للشعب الفلسطيني وقائدة لكفاحه من أجل تحرير وطنه"، وعلق الشقيري على قيام المنظمة بقوله "كان ذلك اليوم ميلاد الكيان الفلسطيني مؤذناً بانبثاق الشخصية الفلسطينية، يجسدها قيادة فلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني والصندوق القومي الفلسطيني وأجهزة إعلامية، وإدارية وتنظيمية، وهي الآن تولد من العدم وتبدأ من الصفر، وكل إمكاناتها عزم الشعب الفلسطيني على تحرير وطنه وإيمان الأمة العربية بقضيتها المقدسة" (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص76:75).

يتضح من البرنامج الذي وضعه الشقيري أن رؤية المنظمة لمفهوم الدولة الفلسطينية يقوم على أن تتشكل دولة فلسطينية على جميع الأراضي الفلسطينية باستثناء الضفة الغربية، وهذا ما جاء في خطابه السابق عندما قال "إن هدف الكيان الفلسطيني هو تحرير الوطن السليب، وليس سلخ الضفة الغربية عن المملكة الهاشمية، ولكننا نهدف إلى تحرير وطننا المغتصب غرب الضفة الغربية"، ولو إننا نتفهم موقف الشقيري في تلك المرحلة الحساسة، من إرضاء الملك حسين الذي حضر أعمال المؤتمر، وتجنباً للدخول

في المناكفات السياسية بينه وبين الحكومة الأردنية، حيث أن الشقيري حاول استغلال قرار جامعة الدول العربية بإنشاء الكيان الفلسطيني بأسرع وقت، ودون أية عقبات تؤدي إلى إفشال إنشاء هذا الكيان.

يخلص الباحث إلى أن الشعب الفلسطيني قد رفض كل المحاولات الرامية إلى تفتيت كيانه وطمس هويته، وتصفية قضيته فاستمر في مواصلة كفاحه من أجل استرداد أرضه من خلال العمل الفدائي، حتى تحقق له في نهاية المطاف تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، التي حافظت على كيان الشعب الفلسطيني ووحدته (حموده، 1999، ص55). وعلى الرغم من تخوف فئات فلسطينية كثيرة من إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ككيان فلسطيني مستقل، والذي قررت جامعة الدول العربية إنشاؤه، وبدعم ومساندة مصرية واضحة، وخشية تلك الفئات من أن يصبح هذا الكيان تحت سيطرة الإرادة الحكومية للأنظمة العربية عليه وخصوعها الكامل لرقابتها، والمتحكم به حسب أهوائها ومصالحها، وجرها إلى الرضوخ لما تريده تلك الأنظمة، وقدرتها في التحكم في حركة الشعب الفلسطيني، وتطلعاته التحررية، محاولة بذلك توجيه هذه التطلعات إلى ما ينسجم ومصالح تلك الأنظمة إلى حد كبير. إلا أنه وبرغم ذلك، فقد تحمس الشعب الفلسطيني لهذا القرار، الذي جاء تعبيراً عن رغبتهم الصادقة ومطلبهم القديم، منذ النزوح من أرضه عام الفلسطيني لهذا القرار، الذي جاء تعبيراً عن رغبتهم الصادقة ومطلبهم القديم، منذ النزوح من أرضه عام وتمكنهم من القيام بدورهم في تحرير أرضهم وإقامة دولتهم عليها.

5.2 الخاتمة

إن تبلور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني قد مر بمراحل صعبة وبالغة التعقيد، فإبراز كيان فلسطيني وطني مستقل لم يكن بالأمر السهل نظراً للظروف التي أحاطت بالشعب الفلسطيني وبالقيادة الفلسطينية، ووصاية الدول العربية على القضية الفلسطينية وفقاً لمصالحها القطرية.

تأثر الشعب الفلسطيني بالواقع العربي الفكري والسياسي، حيث انه ومن منطلق الترابط بين القضية الفلسطينية والعربية، كان من المنطقي والطبيعي أن يشارك الفلسطينيون في العمل السياسي العربي وفي التيارات السياسية الأخرى (حمدان وآخرون، 2007، ص413)، فقد كان الفلسطينيون الناشطون سياسياً قد توزعوا بعد عام 1948م، على أحزاب وحركات سياسية، تجاوز نشاطها القطر الفلسطيني المحروم أصلاً من كيانه السياسي (الشريف، 1995، ص84)، فظهر عدد من التنظيمات الفلسطينية على امتداد الساحة العربية والتي تؤكد في مجموعها الذات الفلسطينية، وضرورة إبرازها وتنظيمها، وقد كان لبعضها طابعاً فلسطينياً، ولبعضها الآخر طابعا قومياً عربياً، وإسلامياً، حيث كانت هناك تطلعات لتلك الحركات والأحزاب إلى إعادة صياغة الهوية الوطنية الفلسطينية النضالية، والتي تتيح من خلالها للشعب الفلسطيني الاضطلاع بدوره السياسي والعسكري في تحرير وطنه، ولكن تلك الحركات فشلت في تجميع نفسها تحت لواء مؤسسة أو منظمة فلسطينية في الفترة الممتدة ما بين عامي 1956م – 1964م، وذلك نظراً للوصاية

العربية التي كانت مفروضة على القضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني من قبل الأنظمة العربية آنذاك.

كان للدور المصري أثراً واضحاً على تبلور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني وعلى إنشاء الكيان الفلسطيني، حيث أكدت مصر على أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، له أن يعمل لاسترداد وطنه، فكان ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، التي رأى فيها الشعب الفلسطيني الوطن المعنوي لهم، ولواء تمثيل واحد، قادر على رسم السياسات وطرح الأفكار، والسعي لتحقيق الأهداف في نيل الحرية والاستقلال، وصولاً لتحرير كامل التراب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة.

لم يعارض قيام الكيان الفلسطيني، أي تنظيم فلسطيني، بل كانوا جميعاً متحمسين له، رغم وقوع الخلاف على طبيعته وطريقة قيامه، فقد أيد الاتحاد العام لطلبة فلسطين إنشاء المنظمة، ودعا البعثيون الفلسطينيون إلي إرساء الكيان على أسس ثورية، وأيدت حركة القوميين العرب الكيان، بشرط إجراء انتخابات حرة، واتخذت حركة فتح موقف الحذر والترقب، وطالبت بأن يكون الكيان مرتكزاً للثورة المسلحة، وليس بديلاً لها، وقد بقت منظمة التحرير الفلسطينية بميثاقها القومي وبرنامجها السياسي، الجهة الوحيدة التي تمثل فلسطين وتعبر عن وجودها في كل الأحوال والظروف، وذلك حتى هزيمة حرب حزيران/ يونيو عام 1967م، وما آلت إليه من تطورات سياسية أثرت بشكل مباشر على الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي أدت إلى استقالة احمد الشقيري من رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية، ودخول المنظمات الفدائية إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وتغير مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني، وتعديل كل من الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما سيستعرض الفصل التالي.

الفصل الثالث مفهوم الدولة في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

1.3 تمهيد

كان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في مراحلها الأولى إعلاناً بتكوين بنية "دولة" شبيهة بكل الدول الحديثة والمجتمعات الأخرى القائمة، فهي تقاد بسلطات رئيسية ثلاث، أولها هي السلطة التشريعية، والتي تشمل المجلس الوطني الفلسطيني، وثانيها هي السلطة التنفيذية التي تشمل مجالس الوزراء في الدول، وتحت سلطتها دوائر مختلفة متمثلة في الوزارات في الدول، أما السلطة القضائية، فقد تكونت مؤسساتها في سياق تشكيل بنية منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد (مسلم، 1987، ص18)، وقد تمتعت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها بتأييد الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية، واستطاعت على مر الزمن، وبفضل الجهد الدؤوب أن يعترف العالم بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، فقد استطاعت أن تمثل الشعب الفلسطيني سواء في داخل الوطن أو خارجه، وان تنشأ المكاتب والممثليات وإرسال الوفود للمشاركة في النشاطات العربية والعالمية، وعقد اتفاقيات دولية، وممارسة العلاقات الدبلوماسية والعمل القنصلي مما جعلها قادرة على التكيف مع القانون الدولي (أبو عياش، 2009، ص19).

نستطيع القول أن مفهوم الدولة في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال المرحلة 1964م- 1974م يقوم على رؤية الدولة الكاملة على كافة التراب الفلسطيني، وقد فسرت جميع مواد الميثاقين القومي والوطني حدود الدولة وشكلها، فقد جاءت حدود الدولة بأنها الحدود نفسها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، أما شكل الدولة فهي دولة ديمقراطية تحترم المواثيق الدولية يعيش السكان فيها بأمان وسلام مع اختلاف عقائدهم ومشاربهم.

إن منظمة التحرير الفلسطينية كانت معنية بإيجاد حل سياسي عادل ودائم للصراع الإسرائيليالعربي، وفي صلبه قضيتها الوطنية، لذا عمدت إلى الإشارة بوضوح وجلاء في برنامجها السياسي الذي
أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة، إلى أنها ترغب في بناء سلطة وطنية فلسطينية
مستقلة على أي جزء من فلسطين يتم تحريره (بسيسو، 2008). وبأن تناضل منظمة التحرير الفلسطينية
بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة
المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير
في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله (حواتمة وعبد الكريم، 2002، ص88). لذلك سيقوم هذا الفصل من
الدراسة بتوضيح مفهوم الدولة في الميثاق القومي عام 1964م، واثر هزيمة حرب عام 1967م على
مفهوم الدولة، ودخول المنظمات الفدائية في منظمة التحرير الفلسطينية الذي استدعى تغيير الميثاق
القومي والنظام الأساسي للمنظمة، وأثر خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن على الفكر السياسي
الفلسطيني، وأخيراً تحول الفكر السياسي الفلسطيني إلى المرحلية في إقامة الدولة الفلسطينية.

2.3 تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني

يقصد بالفكر السياسي هذا، تلك التصورات التي وضعتها منظمة التحرير الفلسطينية لمواجهة كافة المسائل التي تعترض سبيلها، وكذلك تحديد إستراتيجية المنظمة وبيان الخطوط العامة التي تحكم حركتها على كافة الأصعدة الفلسطينية والعربية والدولية (الريماوي، 2005، ص307)، وقد أقر أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الأول وثيقتين رئيسيتين، أولهما، الميثاق القومي الفلسطيني، الذي وصفه البعض، آنذاك، بأنه إعلان استقلال الشعب الفلسطيني، وثانيهما، النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية التي وصفت بأنها دستور فلسطين (مسلم، 1987، ص18). ويستعرض هذا الجزء من الدراسة تطور مفهوم الدولة ممثلة بالميثاق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، والصعوبات التي حالت دون تحقيق منظمة التحرير الفلسطينية أهدافها المنشودة، والتي قامت لأجلها، وهي تحرير كامل الأرض الفلسطينية واقامة دولته المستقلة عليها.

1.2.3 مفهوم الدولة في الميثاق القومي الفلسطيني عام 1964م

ناقش المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في مدينة القدس في 28 ايار/ مايو عام 1964م مشروع الميثاق القومي الفلسطيني الذي وضعه احمد الشقيري بنفسه، واقروه بصيغته النهائية بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه، وقد حدد الميثاق القومي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة التحرير الفلسطينية، والأهداف العامة للشعب الفلسطيني (المصري، 2008، ص64). حيث ضم الميثاق القومي تسعاً وعشرين مادة موزعة على مقدمة وخمسة أبواب؛ اتضح أن الميثاق يرفض قرار التقسيم لعام 1947م، كما يرفض النتائج التي أسفرت عنها حرب فلسطين في عام 1948م، ويدعو إلى الحق في الدفاع عن النفس واسترداد الوطن السليب بكامله طبقاً لما أقرته الأعراف والمواثيق الدولية وفي مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة، وبأن منظمة التحرير الفلسطينية ستعمل على تحرير فلسطين في إطار الطموح نحو الوحدة العربية، دون أن يحدد شكل النظام المستقبلي وبخاصة علاقته مع الأردن التي ضمت الضفة الغربية، وقطاع غزة التي أدار شؤونها الحكم المصري (توما، 1986، ص129).

تناولت مواد الميثاق القومي الفلسطيني عدداً من المواد المتعلقة بحدود دولة فلسطين ودور الشعب الفلسطيني في تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1948م، فقد تحدثت المادة الأولى عن عروبة فلسطين بأن "فلسطين وطن عربي تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير" (الميثاق القومي الفلسطيني، 1964)، وقد عززت هذه المادة النزعة الفلسطينية إلى التمسك بالشخصية الفلسطينية والاستقلال الفلسطيني (الريماوي، 2005، ص307). نجد هنا أن المادة السابقة ركزت على أن فلسطين هي جزء من الوطن العربي الكبير الذي مزقته الحركة الصهيونية الاستعمارية واقامة دولتها المزعومة عليه.

جاء مفهوم الدولة في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في المادة الثانية من ميثاقها والتي نصت على أن "فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحده إقليمية لا تتجزأ" (الميثاق القومي الفلسطيني، 1964). هذه المادة التي حددت حدود الدولة الفلسطينية، أرسلت في الوقت نفسه أكثر من رسالة فهي من جهة رفضت قرار التقسيم رقم (181) عام 1947م، وأكدت على رفض التجزئة التي أوجدتها قيام إسرائيل على جزء من أرضها، وأن حدود فلسطين هي تلك التي كانت عليه زمن الانتداب البريطاني. كما أكدت على أن الضفة الغربية هي جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية، وهي بذلك رفضت الهيمنة الأردنية على أرض الضفة الغربية.

أكدت المادة الثالثة على أن "الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية يشترك معها في آمالها وآلامها وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة"، وبالتالي فقد نصت المادة الرابعة بأن "شعب فلسطين يقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره"، أما المادة الخامسة فتحدثت عن أن "الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء" (الميثاق القومي الفلسطيني، 1964). إذن الفلسطيني هو الذي يعود تاريخه إلى الحضارة الكنعانية حضارة آباؤه وأجداده وللأرض الفلسطينية الذي عاش عليها حتى عام 1947 م.

بعد تحديد حدود فلسطين وتعريف الشعب الفلسطيني في المواد سالفة الذكر، قررت مواد الميثاق الثامنة والتاسعة والعاشرة بأن تتشئة الجيل الفلسطيني تتشئة عربية قومية واجب قومي، وبان المذاهب العقائدية سياسية كانت أم اجتماعية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم، فعليهم أن يتوحدوا في جبهة وطنية واحدة، كما طرحت ثلاثة شعارات هي الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير، فبعد تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية (توما، 1986، ص130).

نصت المادة الخامسة عشر على "إن تحرير فلسطين من ناحية روحية يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين. ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصرة جميع القوى الروحية في العالم" (الميثاق القومي الفلسطيني، 1964)، وهو ما يعني الناحية الدينية من أهمية وضع فلسطين التي تهتم بها ثلاث ديانات توحيدية عالمية هي اليهودية والمسيحية والإسلام، كما أن هذه المادة تؤكد الحفاظ على الأماكن المقدسة لكافة الديانات الموجودة في فلسطين (حوراني " أ "، 1980، ص60).

يستطيع الباحث أن يتلمس في هذه المادة مفهوم التسامح، بل والحوار الهادف بين الأديان من منطلقات ثقافية وحضارية تتلاءم وروح العصر، ويضاف لذلك عدم ذكر الديانة الرسمية لفلسطين أو لرئيسها، هذه رسالة لطمأنة العالم بأسره بأن الدولة الفلسطينية ستكون دولة مفتوحة لجميع الأديان، يحق في كنفها ممارسة الشعائر الدينية المختلفة دون تفرقة على أساس الدين أو اللون أو الجنس، وهي بذلك دولة ديمقراطية تقدمية حضارية يعيش فيها جميع المواطنين سواسية مسلمين ومسيحيين ويهود.

يلتفت الميثاق إلى الميدان الدولي في المادة السادسة عشر، حيث يعتبر النضال الفلسطيني التحريري عملاً دفاعياً نص عليه ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ويعلن أن الشعب الفلسطيني يتطلع نحو تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية، ومع الاعتماد على ميثاق هيئة الأمم المتحدة في تأكيد حقوق الشعب العربي الفلسطيني يرفض الميثاق في المادة السابعة عشر قرار التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة ويعتبره باطلاً من أساسه لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه وتناقضه للمبادئ العامة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمتها حق تقرير المصير، وينطلق الميثاق في المادة الثامنة عشر، في هذا الموقف من اعتباره الصادق بأن تصريح بلفور وصك الانتداب باطلان، وأن دعوى الروابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح، وأن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها (ترما، 1986، ص131:130).

يلاحظ الباحث بان رفض تصريح بلفور وصك الانتداب هما من المسلمات اللذان رفضهما الشعب العربي الفلسطيني، وبأن وضع نص المادة تلك أمر واجب بالنسبة للميثاق وللفكر السياسي الفلسطيني، وهو تأكيد على حق الشعب الفلسطيني الأصيل في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وتقرير مصيره بنفسه، وما دون ذلك فهو انتقاص من الحق الفلسطيني وهو الأمر الذي كان مرفوضاً رفضاً قاطعاً.

1.1.2.3 دور الوحدة العربية في تحرير فلسطين

نجد بشان العلاقة بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين، بأن المادة الثانية عشر قد نصت على أن "الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب" (الميثاق القومي الفلسطيني، 1964).

يتفق الباحث مع فيصل حوراني بأن نص هذه المادة، هو التعبير المناسب للتوفيق بين موقفين كان الخلاف والجدل بينهما آنذاك على أشده، حيث كان أحد الموقفين ينطلق من أن الوحدة العربية هو الطريق إلى تحرير فلسطين، بينما يتمسك الموقف الآخر بأن التحرير هو الطريق إلى الوحدة (حوراني "أ"، 1980، ص53)، وهكذا فان منظمة التحرير الفلسطينية قد عملت على توحيد الفكر السياسي الفلسطيني حول ما أقرته القوى الوطنية والقومية في مسألة العلاقة بين تحرير فلسطين والوحدة العربية.

نصت المادة الثالثة عشر في معرض تأكيد أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة إلى الوجود العربي، على "إن مصير الأمة العربية، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس" (الميثاق القومي الفلسطيني، 1964)، ولذلك اعتبرت المادة الرابعة عشر بأن تحرير فلسطين، من ناحية عربية، هو واجب قومي تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية بأسرها حكومات وشعوباً وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني، وأن على الأمة العربية أن تعبئ جميع طاقاتها في سبيل تحرير فلسطين (الموسوعة الفلسطينية، ج4، 1984، ص405).

يتضح من المواد السابقة أن الميثاق القومي قد حدد أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة إلى الوجود العربي، والترابط ما بين الأهداف الوطنية والقومية، المتمثلة بالوحدة العربية، وبأن تحرير فلسطين هو واجب عربي وقومي، وأن يقوم الشعب الفلسطيني بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

2.1.2.3 دور منظمة التحرير الفلسطينية في تحرير فلسطين

صاغت المواد السابقة من الميثاق القومي ما يمكن وصفه بالعقيدة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم صاغت المواد المتبقية أسس تحديد مسئوليات منظمة التحرير الفلسطينية تجاه تحرير فلسطين والشعب الفلسطيني على حد سواء، فنصت المادة الثالثة والعشرون على أن "تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين، وفق النظام الأساسي لهذه المنظمة" (الميثاق القومي الفلسطيني، 1964). وقد صادق المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول على النظام الأساسي الذي سوف نناقشه بعد مناقشة الميثاق القومي. وعلى الرغم من عدم ذكر الوسيلة التي يمكن تحرير فلسطين من خلالها ولا حدود الأرض التي يتم تحريرها إلا أننا يمكن أن نفهم في السياق وبناء على المواد السابقة بأن التحرير يكون لكافة الأرض الفلسطينية بهدف إقامة الدولة الفلسطينية على حدودها المعروفة زمن الانتداب البريطاني، أي على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

تمشياً مع شرط الملك حسين جاء في المادة الرابعة والعشرين "لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة وسيكون نشاطها على المستوى القومي الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية" (الميثاق القومي الفلسطيني، 1964)، هذه المادة التي جاءت إرضاء للنظام الأردني للموافقة على إنشاء المنظمة، وليس تنازلاً من المنظمة عن الأراضي الفلسطينية لصالح هذا الطرف أو ذلك. إذ تعتبر هذه المادة حسب الميثاق لاغية بحكم المادة الثانية من الميثاق سالفة الذكر والتي نصت على أن "فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ".

نصت المادة الخامسة والعشرون على أن "تكون هذه المنظمة مسئولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل تحرير وطنه في جميع الميادين التحريرية والتنظيمية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي" (توما، 1986، ص131). أي أن منظمة التحرير الفلسطينية مسئولة عن حركة الشعب الفلسطيني، وليس عن الشعب الفلسطيني، وأن يناضل في جميع الميادين، مع عدم ذكر الميدان العسكري، وقد نصت على الميدان التحرري بدلاً منه، في إشارة واضحة لرضوخ الشقيري لرغبة الأردن بأن لا يكون هناك منظمة عسكرية فلسطينية مستقلة، تخوض معركة التحرر الوطني الفلسطيني.

يستنتج الباحث مما سبق بأن الميثاق القومي الفلسطيني، هو من أهم مقررات المؤتمر الوطني الفلسطينية الأول، والذي أصبح يعرف بالمجلس الوطني الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا أننا حيث أن الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية كان بمثابة إعلان استقلال الشعب الفلسطيني، إلا أننا نجد بأن هذا الميثاق كان ينقصه عاملاً مهماً وعنصراً أساسياً من عناصر الدولة، ألا وهي السيادة على كامل الأرض الفلسطينية، فلم تكن السيادة ذات أهمية في نظر واضعو الميثاق أوفي نظر الذين صادقوا عليه، فعلى الرغم من اعتراض الأردن على السيادة الوطنية الفلسطينية على الضفة الغربية، إلا انه كان من الواجب اعتراض المجتمعون في المؤتمر الأول على عدم ذكر مقومات السيادة داخل الميثاق على الأرض الفلسطينية.

لم يكن أحمد الشقيري مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية على خطأ عندما وضع مشروع الميثاق القومي وأقره المجلس الوطني الأول، وذلك لأنه انطلق من حقائق تاريخية وقانونية وواقعية أكدت على أن فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وجزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وعلى بطلان وعد بلفور وصك الانتداب وتقسيم فلسطين وقيام إسرائيل، ورفض الاعتراف بها والتعايش معها والتمسك بتحرير كامل التراب الفلسطيني المغتصب بالكفاح المسلح ورفض المشاريع الرامية لتصفية قضية فلسطين، واعتبار الصهيونية

^{*} منطقة الحمة تقع على بعد 100 كم إلى الشمال من العاصمة الأردنية عمان.

حركة عنصرية. وقد خلص الباحث إلى أنه في ستينيات القرن العشرين كانت عدة عوامل لإنشاء الكيان الفلسطيني، فكانت منظمة التحرير الفلسطينية، بمثابة إحياء لهذا الكيان السياسي، الذي عصفت به نكبة عام 1948م، والذي كبح النظام الرسمي العربي إعادة إحيائه من جديد، ورغم معارضة من قبل بعض الدول العربية، والحركات والأحزاب الفلسطينية. استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية تأسيس الكيان الذي يستطيع أن يمثل الشعب الفلسطيني في مختلف المجالات العربية والعالمية، وأصبح له لجنة تنفيذية بمثابة "حكومة فلسطينية"، ومؤسسة عسكرية ممثلة بجيش التحرير الفلسطيني، ودستور إن جاز التعبير *، ممثلاً في ميثاقها القومي وبرنامجها الأساسي، وعلم وقسم ونشيد، إلا أن سيطرة بعض الدول العربية على ما تبقى من أرض فلسطين حالت دون إكمال دائرة إنشاء دولة فلسطينية مستقلة. مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية امتلك العربي الفلسطيني بيتاً معنوياً، ولجأ الفلسطيني وقضيته الوطنية إلى طريق جديد، بعد طول مصادرة لهوية الشعب الفلسطيني بذرائع شتى. جاء هذا الكيان ومعه الشعب الفلسطيني ليضع تصوره للدولة الفلسطينية ضمن رؤية فلسطينية وقرار فلسطيني مستقل.

2.2.3 مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني عام 1967م

مثّل شعار الوحدة الوطنية أحد شعارات منظمة التحرير الفلسطينية الثلاثة "وحدة وطنية- تعبئة قومية - تحرير "، ولكن يبدو أن الوحدة الوطنية المذكورة، كانت تعنى أن يتم تسمية أعضاء بعينهم، من التيارات المختلفة، بإشراف من أحمد الشقيري، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، آنذاك، نفسه، للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، والتي ضمت أعضاء غير منتخبين (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص75)؛ فقد كان طبيعياً في مثل هذه الأجواء أن تحدث تغيرات جذرية على بنية الكيان السياسي الفلسطيني، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن يدخل الفكر السياسي الفلسطيني مرحلة جديدة من مراحل تطوره (الشريف، 1995، ص145)، وسيتم التعرف على تطور الفكر السياسي الفلسطيني في تلك المرحلة، والكشف عن الظواهر التي برزت في إطاره، وإصدار القرار رقم (242) من قبل مجلس الأمن الدولي على أثر هزيمة حرب عام 1967م، والتي أدت إلى استقالة احمد الشقيري من رئاسة اللجنة التتفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

^{*} تم استخدام تعبير دستور بالمعنى الاصطلاحي السياسي وليس الفقه القانوني، حيث أن الميثاق القومي والنظام السياسي الفلسطيني اقرب إلى أن يكونا أو يشكلا برنامجاً سياسياً منه إلى أن يكونا دستوراً ناظماً للعلاقات بين مكونات المجتمع والشعب الفلسطيني، وفيما لو تم اعتبارهما دستوراً لصح القول من وجهة نظر الباحث أنه يعتبرهما في حينه من أرقى "الدساتير" العربية من حيث مفاهيمهما المنسجمة على قيم المواطن والمواطنة والدولة المدنية، وفصل المؤسسة السياسية عن المؤسسة الدينية، والشيء نفسه يصح أيضاً على النظام السياسي والذي يقترب في بنيته من النظام البرلماني على حساب النظام الرئاسي، رغم سياسات التعبين والتي تمت على حساب الانتخابات في المجلس الوطني الفلسطيني الأول عام 1964م.

1.2.2.3 التحولات السياسية الفلسطينية قبل هزيمة حرب عام 1967م

شهدت القضية الفلسطينية قبل هزيمة حرب عام 1967م، جملة من التحولات الهامة وعلى كل المستويات، وهذه التحولات والتغيرات كانت نتاج تداخل العوامل الذاتية والموضوعية، وقد لعبت دوراً مهماً في إعادة صياغة الكثير من معالم وملامح الشخصية الوطنية الفلسطينية، كما أسهمت حرب عام 1967م في تطوير المسوغات الفكرية الكفاحية، ومراحل النضال الوطني الفلسطيني. وقد شهدت تلك الفترة الكثير من الأحداث والتطورات بدءً من الخلافات السياسية الأردنية – الفلسطينية، ومروراً بهزيمة حرب حزيران/ يونيو عام 1967م وإصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، والانقسام في النظام العربي، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على الفكر السياسي الفلسطيني.

عقد مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية في الفترة 5- 11 أيلول/ سبتمبر عام 1964م، بمشاركة ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، وتم خلال المؤتمر اتخاذ القرار الذي ينص على أن مهمة الدول العربية والحكومات العربية، هي تحرير الأرض الفلسطينية كهدف عربي قومي، كما أيد المؤتمر فكرة تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية والتي تترأس النضال الفلسطيني من أجل بناء دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة (الخطيب، 1989، ص33:32).

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثانية في القاهرة في الفترة 31 أيار / مايو - 4 حزيران / يونيو عام 1965م، وبعد جلسة الافتتاح التي حضرها الرئيس جمال عبد الناصر، بدأ المجلس أعماله، ودار نقاش داخل المجلس الوطني حول رئاسته، وتقرر في النهاية انتخاب هيئة جديدة برئاسة احمد الشقيري، وأكد المجلس أن مسئولية إغاثة العائدين (اللاجئين الفلسطينيين) تقع على عاتق هيئة الأمم المتحدة، وتظل هذه المسئولية قائمة حتى يتم تحرير كامل الأرض الفلسطينية وإقامة دولته عليها، وأعلن المجلس أن الاستعمار الغربي، وبصورة خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، هم المسئولون عن كارثة فلسطين وتشريد الشعب الفلسطيني، كما أعلن المجلس أن المنظمة تحدد سياستها الخارجية وعلاقاتها بالدول تبعاً لموقفها من قضية فلسطين، وبحث المجلس قبل انتهاء دورته استقالة الشقيري من رئاسة اللجنة التنفيذية، فقبلها وقرر تجديد انتخابه رئيساً لها، وقد استمرت هذه اللجنة في عملها حتى الدورة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني (وثائق فلسطين، 1987، ص353–356).

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثالثة في مدينة غزة في الفترة 20- 24 أيار / مايو عام 1966م، في جو متوتر نتج عن الحملات الإعلامية المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، بسبب عدة عوامل، منها رفض الأردن السماح للمنظمة بتسليح قرى الخطوط الأمامية في الضفة الغربية وتدريبها، وعدم موافقة الأردن على طلب المنظمة فرض ضريبة التحرير على أبناء فلسطين المقيمين في الأردن، كما تم في غزة ومصر وسورية وأقطار عربية أخرى، وجرت مناقشة هامة حول ضرورية الفصل

بين رئاسة المجلس ورئاسة اللجنة التنفيذية لهذه الدورة فقط، على أن يتم الفصل ابتداء من الدورات اللاحقة، وناقش المجلس وجود عدد من المنظمات الثورية الفدائية الفلسطينية، وأكد ضرورة توحيد جميع هذه المنظمات في إطار المنظمة، وطلب المجلس من رئيس اللجنة التنفيذية أن يتعاون مع هذه المنظمات والقوى الثورية حتى يتحقق الهدف المرسوم، وبعد انتهاء أعمال الدورة الثالثة للمجلس الوطني الفلسطيني، قام الشقيري بتأليف اللجنة التنفيذية الثالثة لمنظمة التحرير الفلسطينية(وثائق فلسطين، 1987، ص357:356).

يرى الباحث أن المعوق الأساس في قضية بلورة رؤية عربية فلسطينية واضحة حول ماهية الدولة الفلسطينية، أو محاولة وضع سيناريو عربي فلسطيني لإنشاء دولة فلسطينية على أراضي قطاع غزة والضفة الغربية التي كانتا تخضع للحكم المصري والأردني على التوالي آنذاك، وتشكيل حكومة فلسطينية عليها، كان المعوق الأساس في كل ذلك هو الأردن، وكان الهدف الرئيس للأردن من وراء ذلك هو الأطماع في توسيع أراضي المملكة الأردنية على حساب الأرض الفلسطينية، وزيادة عدد سكان الأردن التي كانت تعاني نقص في العامل البشري، على حساب الإنسان الفلسطيني، وهذا ما ترجمته عملياً بخروجها عن الإجماع العربي في عدم تجنيس الفلسطينيين فكانت الأردن هي الدولة العربية الوحيدة التي منحت الفلسطينيين حق المواطنة الكاملة فيها.

2.2.2.3 أثر هزيمة حرب عام 1967م على مفهوم الدولة

ظلت العلاقات جيدة بين الأردن والمنظمة، حتى قيام حرب حزيران/ يونيو عام 1967م، إلا أن الخلافات عادت، وتجددت، بعد الهزيمة التي منيت بها الدول العربية في حرب عام 1967م (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ، 1968م س 180، ص 180)، حيث شنت إسرائيل عدوانها على الدول العربية، في 5 حزيران/ يونيو عام 1967م، وخلال ستة أيام، فقط، فقدت مصر شبه جزيرة سيناء، وفقدت سوريا هضبة الجولان، فضلاً عن سقوط الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية في يد إسرائيل، لتسقط فلسطين كلها تحت الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي صدم منظمة التحرير الفلسطينية، فبدلاً من النضال لتحرير الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1948م، أصبح عليها النضال لتحرير كامل فلسطين (ياسين، 2006، ص 238:238)، وقد لام الشقيري الحكام العرب على أن أوضاع الأمة العربية السياسية والعسكرية والاقتصادية في حرب عام 1967م لا تصلح لا للدفاع ولا للهجوم، ولكنها تصلح فقط للهزيمة التي منيت بها الدول العربية (قاسمية، 1987، ص 400).

إن إسرائيل باحتلالها للأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وقطاع غزة)، بالإضافة الى احتلالها أراضي عربية أخرى، قد ساهم بشكل أو بآخر بمد الجسور من جديد بين أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1948م، كما ساهم في تبلور

وارتقاء الشخصية الوطنية الفلسطينية بشكل جاد وأكثر وضوحاً وبروزاً من ذي قبل عن طريق الاعتماد على النفس بالمقاومة المسلحة (الغول، 1992، ص28).

يتبين للباحث من هذا الجانب بأن هزيمة حرب حزيران/ يونيو عام 1967م، أثرت بشكل مباشر على الفكر السياسي الفلسطيني، فقد سقط الرهان على دور الجيوش والأنظمة العربية في خوض معركة التحرير، وتحرر العمل الكفاحي الفلسطيني من قيود الوصاية العربية من خلال الثورة الفلسطينية المسلحة. من جهة أخرى أثرت هزيمة حرب عام 1967م على وجود أي محاولة فلسطينية في إنشاء دولة فلسطينية مرحلية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت ممكنة في حال وجود إرادة عربية آنذاك.

3.2.2.3 أثر قرار رقم (242) على الفكر السياسي الفلسطيني

اجتمع مجلس الأمن الدولي في 9 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1967م، بناءً على طلب من مصر للنظر بالوضع الخطير الذي آلت له المنطقة العربية جراء العدوان الإسرائيلي عام 1967م، وقدمت عدة مشاريع لحل الأزمة والتي ووجهت بالرفض إما من العرب أو من إسرائيل، إلى أن تقدمت بريطانيا بمشروع قرار صاغه اللورد كرادون مندوب بريطانيا في هيئة الأمم المتحدة، وأقره مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 22 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1967م، والذي عرف بقرار (242) (جبارة، 1998، ص351)، وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وكل المنظمات الفدائية الفلسطينية قرار (242)، لأنه يعني "تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية". كما رفضت سوريا والعراق والجزائر هذا القرار، أما الأردن ومصر فقد وافقتا على القرار (صالح، 2003، ص449).

عمل قرار (242) على إلغاء قرار التقسيم (181)، وقد برز النزاع كما لو كان بين العرب وإسرائيل وحدهما، وبأن الفلسطينيين هم الضحية، ولا وجود لهم إلا باعتبارهم لاجئين بلا حقوق وطنية وسياسية (كتن، 1999، ص267:266). وذلك لأنه يضمن إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل وفتح الممرات المائية العربية أمام الملاحة الإسرائيلية، وتصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية (جبارة، 1998).

أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) في بيانٍ أصدرته في 23 تشرين ثاني عام 1973م (العيلة، 1998، ص214)، وذلك لأنه يضمن إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل وفتح الممرات المائية العربية أمام الملاحة الإسرائيلية، وتصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية (جبارة، 1998، ص352). وقد ورد في المادة الثانية فقرة (ب) من القرار، بضرورة البحث عن حل عادل لمشكلة اللاجئين، ولم يتعاط أي قرار من قرارات الأمم المتحدة مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من القرار رقم (194) الصادر عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، والذي ينص على التعويض لمن

لا يرغب بالعودة، وهذا القرار يعني أن حق العودة أولاً ومن لا يرغب يمكنه أن يطالب بالتعويض (عباس، 2011، ص26).

يتبين للباحث بأن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) لا يضع في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني أو تقرير مصيره إلا في البند الذي أشار إلى مشكلة اللاجئين فقط، أي أنه لم يتعرض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن القرار لم يشمل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1948م، وأن واضعوا القرار قد استثنوا عملية الضم القسري للأراضي العربية التي قامت بها إسرائيل في حرب عام 1948م، وحرب عام 1967م، مع علمهم التام بأن إسرائيل لا تعمل على تنفيذ أي من قرارات هيئة الأمم المتحدة، وذلك للنفوذ التي تتمتع به عند حكومات الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن مفهوم الدولة في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، يقر بضرورة تحرير الأرض الفلسطينية كاملة، وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة عليها، وبأن التحرير الكامل لفلسطين هو الهدف الاستراتيجي لجميع القوى والحركات السياسية الفلسطينية وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن بالرغم من هذا كله إلا أن القرار رقم (242) أصبح فيما بعد من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية إلى الآن.

4.2.2.3 استقالة احمد الشقيري من رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عقد مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم في 29 آب/ أغسطس عام 1967م، تلا فيه الشقيري مذكرة باسم المنظمة، تتلخص أنه لا صلح، ولا تعايش مع إسرائيل، ورفض المفاوضات مع إسرائيل، وعدم الموافقة على أي تسوية سياسية تؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية، وعدم التخلي عن الأراضي التي احتلتها إسرائيل، وأن لا تنفرد أي دولة عربية بقبول أي حلول لقضية فلسطين، وبأن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الأول في وطنه، الذي يقرر مصيره، ورفع أحمد الشقيري بذلك أربع لاءات وهي "لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بإسرائيل، ولا انفراد لدولة عربية بقبول أية تسوية للقضية الفلسطينية"، بيد أن المؤتمر لم يقرر سوى الثلاث الأولى فقط (فروانه، 2009)، كما انتقد الأردن خلال المؤتمر العمل الفدائي، بعد الحرب، بحجة أنه يعطي "العدو حجة ليقوم بمزيد من البطش، والإرهاب" (الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، 1968، ص180).

أصدرت حركة فتح بياناً طالبت فيه الشقيري بالاستقالة، وحذت حذوها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والاتحادات الشعبية الفلسطينية، إلا أن الشقيري حاول أن ينظم مؤيديه من جديد فأصدر بيانه قبل الأخير معلناً فيه رفضه الاستقالة، ثم حدث تطور جديد، إذ انضم رئيس الصندوق القومي الفلسطيني عبد المجيد شومان إلى المطالبين باستقالة الشقيري، وبذلك أصبح عدد هؤلاء ثمانية مقابل ستة أعضاء مع صوت الشقيري، وقد دفع هذا الشقيري إلى الاستقالة (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص99).

انتهت تجربة الشقيري مع أنظمة الحكم العربية أثناء مؤتمر الخرطوم، وما تلاه من تقديم استقالته بتاريخ 24 كانون أول/ ديسمبر عام 1967م (ياسين، 2006، ص179). وعلى الرغم من أن الشقيري قد عزا في مذكراته إخفاقه إلى الصراعات العربية الداخلية، فإن الواقع الفلسطيني لعب الدور الحاسم في إزاحته، خصوصاً إبان نشوء وتطور المنظمات الفدائية التي أخذت تزاحمه على موقع منظمة التحرير الفلسطينية (shemesh, 1988, p62).

يتبين للباحث أن منظمة التحرير الفلسطينية قد تمكنت وبشكل لاحق من استرداد الشخصية الفلسطينية من واقع التشتت واللجوء وتحرير هذه الشخصية من الوصاية العربية والدولية وتأكيد حضورها على الأرض الفلسطينية، وتحويل الشعب الفلسطيني من مجرد لاجئين، إلى شعب له حقوق وطنية مشروعة، وبالتالي بقيت منظمة التحرير هي الإطار الجبهوي الموحد لقوى الشعب الفلسطيني القادر على انتزاع حريته واستقلاله، على الرغم من معارضة بعض القوى والحركات الوطنية والقومية لبعض قرارات منظمة التحرير الفلسطينية، والتي كان أهمها تفرد احمد الشقيري باختيار أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وهيمنته على مؤسسات المنظمة، وقد أدت حرب حزيران/ يونيو عام 1967م، إلى احتلال ما تبقى من ارض فلسطين، الأمر الذي أدى إلى إصدار مجلس الأمن الدولي القرار رقم (242) والتي أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها القاطع له آنذاك. ومن ثم تقديم احمد الشقيري استقالته من رئاسة المنظمة التحرير الفلسطينية خلال مرحلة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وحتى حرب حزيران/ يونيو عام 1967م، يقوم على رؤية الدولة الكاملة على كافة التراب الفلسطيني، وقد فسرت مواد الميثاق القومي حدود الدولة وشكلها، فقد جاءت حدود الدولة فهي دولة ديمقراطية تحترم المواثيق الدولية يعيش السكان فيها عهد الانتداب البريطاني، أما شكل الدولة فهي دولة ديمقراطية تحترم المواثيق الدولية يعيش السكان فيها بأمان وسلام مع اختلاف عقائدهم ومشاربهم.

3.3 منظمة التحرير الفلسطينية والفكر السياسي الجديد

عزرت هزيمة عام 1967م مكانة المنظمات الفدائية، وحطت من مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، ولقيت المقاومة الفلسطينية تأييداً جماهيرياً، بل اكتسبت "صفة تمثيلية" للشعب الفلسطيني في إطار ترجيح فكرة الحرب الشعبية لمواجهة إسرائيل، ولاسيما أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية، وقطاع غزة، وستع خطوط مواجهتها (فروانه، 2009). الأمر الذي أدى لدخول المنظمات الفدائية إلى منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الحزبية والسياسية، وقد عدلت منظمة التحرير الفلسطينية الميثاق القومي وأصبح هناك إجماع وطني داخل منظمة التحرير الفلسطينية بجعل الكفاح المسلح هو الطريق الوحيدة المؤدية إلى تحرير فلسطين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما سيتم عرضه في هذا الجزء من الفصل.

1.3.3 دخول المنظمات الفدائية في منظمة التحرير الفلسطينية

أسدل الستار على فترة مهمة من تاريخ المنظمة، بعد استقالة الشقيري من رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدأت مرحلة جديدة، بتسليم يحيى حمودة * رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة، ودخول المنظمات الفدائية إلى المنظمة، وقيادتها للعمل الفلسطيني، إلا أن انخراط هذه المنظمات في إطار المنظمة رافقته توجهات أخرى، عبرت عن نفسها بأشكال من التسيق والاندماج، وسلسلة من الانشقاقات، والتحالفات (ياسين، 2006، ص 263).

أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في 25 كانون أول/ ديسمبر عام 1967م، بياناً علنت فيه أنها ستعمل بالتعاون مع جميع القوى الفلسطينية المقاتلة على إقامة مجلس وطني لمنظمة التحرير تنبثق عنه قيادة جماعية مسئولة، تعمل على تصعيد النضال المسلح وتوحيد وتحقيق الوحدة الوطنية، وتعبئة الجهود القومية، وتطوير أجهزة المنظمة بما تتطلبه المرحلة الراهنة، وخاصة بعد حرب عام 1967م (وثائق فلسطين، 1987، ص358)، كما أعلن يحيى حمودة أمام الوفود العربية، المشاركة في دورة انعقاد مجلس جامعة الدول العربية العادية، الثامنة والأربعين "أن المنظمة أداة للتحرير وليس من أهدافها محاربة الحكم في الضفة الغربية، أو أي جزء من فلسطين، وهي لا تؤمن بوحدة الضفتين فحسب، وإنما تؤمن بوحدة الوطن العربي كله. كما تؤكد المنظمة تمسكها بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره" (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، 2011).

كان عام 1968م بمثابة مرحلة انتقال المنظمة من العمل السياسي إلى العمل العسكري، وهو العام الذي شهد أيضاً محاولة المنظمات الفدائية لجعل منظمة التحرير الفلسطينية منظمة ثورية شبه عسكرية تعمل من اجل توحيد جميع فصائل المقاومة في تنظيم واحد لحرب تحرير شعبية طويلة الأمد، وفي مطلع عام 1968م استقبل الملك حسين يحيى حمودة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، بالوكالة، وجرى بينهما البحث في استئناف المنظمة نشاطها في الأردن، بعد التغيرات التي حدثت فيها (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص 100-112). وسيتم التعرف على أثر معركة الكرامة على الفكر السياسي الفلسطيني، وبداية دخول المنظمات الفدائية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في العام 1968م.

^{*} ولد يحيى حمودة سنة 1909م في قرية لفتا بالقرب من مدينة القدس، واعتقل أيام الانتداب البريطاني عدة مرات أصبح رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1967م- 1969م، وتم انتخابه رئيساً للمجلس الوطني في الدورة الخامسة التي عقدت في القاهرة في 1 شباط/ فبراير عام 2006م، وتوفي في عمان عام 2006م (موقع المجلس الوطني الفلسطيني، 2010).

1.1.3.3 أثر معركة الكرامة على الفكر السياسي الفلسطيني

تحركت حركة فتح ودعت في بيان لها في 15 كانون الثاني/ يناير عام 1968م إلى مؤتمر يضم المنظمات الفدائية، وعقد الاجتماع فعلاً في القاهرة في 17- 19 كانون الثاني/ يناير عام 1968م، ولبى الدعوة ثمانية فصائل، وتغييت كل من منظمة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقوات التحرير الشعبية، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير الفلسطينية – طريق العودة (ياسين، 2006، ص 264:263)، وتضمن جدول أعمال المؤتمر ثلاث نقاط، هي أصول العمل الفدائي، والوحدة والتنسيق، ومستقبل منظمة التحرير كما قرر المؤتمر تشكيل مجلس عسكري للمنظمات، وخرجت حركة فتح منه أقوى مما كانت عليه قبل التحرك على الساحة الفلسطينية (حسين، 1993، ص 160).

استطاعت المقاومة المسلحة أن تشق طريقها وسط رعاية وحماية الجماهير الفلسطينية والعربية، فضلاً عن القدرات المتنامية التي أثبتتها في ميدان القتال مع إسرائيل، وخاصة معركة الكرامة في 21 آذار / مارس عام 1968م، والتي يمكن اعتبارها نقطة تحول إضافية لرفع الستار كلياً عن الظاهرة العلنية للمقاومة الفلسطينية (الغول، 1992، ص28). حيث هاجمت إسرائيل منطقة "الكرامة" في الأغوار الأردنية في 21 آذار / مارس عام 1968م، وجرت المعركة التي اشترك فيها مقاتلون من "حركة فتح" و"قوات التحرير الشعبية"، ووحدات من الجيش الأردني كانت موجودة في المنطقة، وشكلت هذه المعركة منعطفاً أساسياً في حركة المقاومة الفلسطينية، وكرست وجود الثورة الفلسطينية عربياً، وعالمياً، ومثلت ذروة الانتصارات العسكرية، التي كان لها تأثير معنوي كبير في الوطن العربي، ولدى الرأي العام العالمي (ياسين، 2006، ص131).

كان لمعركة الكرامة آثار بعيدة المدى على الفكر السياسي الفلسطيني، وعلى الواقع الذي كانت تعيشه حركة المقاومة الفلسطينية التي تحولت من العمل السري إلى قوة جماهيرية علنية (المصري، 2008، ص72)، وأخذت قواعد الثورة الفلسطينية في التمدد والاتساع، حيث أقيمت قواعد ومعسكرات جديدة في سوريا ولبنان، وأصبحت هاتان الساحتان، إضافة إلى الساحة الأردنية، مجالاً حيوياً لانطلاق العمل الوطني والثوري الفلسطيني ضد إسرائيل (بسيسو، 2008).

لعل ما سبق يوضح بأنه كان لمعركة الكرامة اثر كبير الفكر السياسي الفلسطيني، وعلى الصراع الإسرائيلي – العربي، وجسدت تلاحم الأردنيين والفلسطينيين، إضافة إلى الصدى الكبير الذي أحدثته على مستوى العالم، وأدت إلى شعور المنظمات الفلسطينية الفدائية بان المقاتل الفلسطيني قادر على تحرير وطنه، وبالتالي بدأت مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني الفلسطيني الذاهب نحو تحقيق أهدافه الإستراتيجية في التحرير، وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة ذات السيادة الكاملة.

2.1.3.3 مقررات الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1968م

شهدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطينية في الفترة 10- 17 تموز/ يوليو عام 1968م، تعديلات بنيوية أساسية في منظمة التحرير الفلسطينية، كانت نتيجة وانعكاساً لتزايد نفوذ التنظيمات الفدائية على الصعيد الفلسطيني (مسلم، 1987، ص19)، واعتبرت نقطة تحول في مسار منظمة التحرير الفلسطينية، حيث شكلت هذه الدورة خطوة انتقالية في منظمات العمل الفدائي التي دخلت المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدأت بفرض حضورها وتأثيرها السياسي والتنظيمي والعسكري، وقد ظهرت تعديلات تنظيمية وسياسية هامة لمنظمة التحرير الفلسطينية في تلك الدورة، أبرزها:

- فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية، ومثل هذا القرار كان يعني الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص159).
- تعديل الميثاق والنظام الأساسي، بحيث أصبح المجلس الوطني هو الذي يختار اللجنة التنفيذية ويمنحها الثقة أو يسحبها منها (كريشان، 1986، ص30).
 - رفض قرار (242) الصادر من قبل مجلس الأمن الدولي.
 - المحافظة على الشخصية الفلسطينية المتمثلة بمنظمة التحرير والدور الموكول إليها.
- لما كان تحديد هدف النضال الفلسطيني وأسلوبه وإدارته شرطاً مهما لتوحيد هذا النضال في مسيرة واحدة وتحت قيادة واحدة فقد بحث المجلس في تحديد هذه المفاهيم وأقر ما يلي:

أولاً: الهدف: هو تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب الفلسطيني عليها، وتأكيد الشخصية العربية الفلسطينية والوقوف في وجه أية محاولة لإذابتها أو الوصاية عليها.

ثانياً: الأسلوب: هو الكفاح المسلح والنضال لاسترداد الأرض والحقوق المغتصبة. وهذا يدعو إلى الإعلان بصراحة بأن هذا الكفاح يتجاوز ما اصطلح على تسميته "إزالة آثار العدوان".

ثالثاً: الأداة: إن أداة الثورة هي الجماهير العربية الفلسطينية، داخل الأرض المحتلة أو خارجها، ملتحمة التحاماً عضوياً وثيقاً فيما بينها وملتفة حول ميثاق الثورة الفلسطينية ومعبرة عن إرادتها من خلال قيادة فلسطينية واحدة، تسندها وتشترك معها في النضال الجماهير العربية المؤمنة بأن ثورة الشعب العربي الفلسطيني هي التعبير الحي عن الإرادة العربية المتحررة، وتؤمن بأن تحرير فلسطين وجه من وجوه الثورة العالمية ضد الإمبريالية ومؤامراتها (وثائق فلسطين، 1987، ص350–362).

يلاحظ الباحث بان المجلس الوطني قد استطاع في دورته الرابعة، أن يحقق عدة نتائج إيجابية متمثلة في دخول المنظمات الفدائية واشتراكها في أعمال المجلس وموافقتها على مقرراته في جميع المجالات، وهي بذلك عملت على التقاء الأفكار والآراء المشتركة بين المنظمات الفدائية والتزمت بها، وأكد المجلس أن حقيقة القضية الفلسطينية هي أنها قضية تحرير، وأن الكفاح المسلح هو وحده طريق التحرير، وبان أداة الثورة هي الجماهير العربية الفلسطينية، وإجماع المنظمات الفدائية ومنظمة التحرير الفلسطينية على

هدف واحد وهو تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وإقامة الدولة الفلسطينية عليها، وممارسة سيادة الشعب الفلسطيني عليها، كما سيتم عرضه في الميثاق الوطني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

2.3.3 الدولة الفلسطينية في الميثاق الوطني والنظام الأساسي عام 1968م

ظهرت الحاجة جلية لتعديل الميثاق القومي والنظام الأساسي تعديلاً جوهرياً بعد أربع سنوات فقط من وضعهما، وهذا ما فعلته الدورة الرابعة للمجلس الوطني، فقد غيرت التعديلات التي أدخلت على الميثاق القومي العديد من مضامينه واتجاهاته في عدد من نواحيه الهامة (حوراني " أ "، 1980، ص136:136)، وقد نال التعديل، أول ما نال، اسم الميثاق فصار الميثاق الوطني الفلسطيني بدلاً من الميثاق القومي الفلسطيني. وجاء هذا التعديل بذريعة الدقة في المعنى والمضمون؛ فالميثاق خاص بالشعب الفلسطيني ومنطلقاته وأهدافه، لا بالأمة العربية كلها لكي يسمى "الميثاق القومي" (فاخوري، 2012، ص20). فقد جاءت التعديلات على الميثاق القومي الفلسطيني السابق واسعة، حيث أن الميثاق الوطني الفلسطيني كان خالياً من المقدمة التي اشتمل عليها الميثاق القومي، وضم ثلاثة وثلاثين مادة أدرجت مسلسلة من غير تبويب، وزاد بذلك عدد مواده بمقدار أربع مواد عن عدد مواد الميثاق القومي السابق، وتم حذف بعض المواد وإضافة مواد جديدة مع تغيير أرقام مواد أخرى (حمدان وآخرون، 2007، ص449).

شكل الميثاق الوطني الفلسطيني القاعدة الأساسية للمنطلقات الفكرية للكفاح المسلح من أجل تحرير كامل الأرض الفلسطينية، والانتقال من مرحلة المد القومي العربي إلى مرحلة الوطنية الفلسطينية المستقلة، حيث أن مواد الميثاق الوطني الفلسطيني ناقشت موضوع تحرير الأرض الفلسطينية عن طريق الكفاح المسلح، والعلاقة ما بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين، وفي حق الشعب الفلسطيني لتقرير مصيره وإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على أرضه، كما سنرى.

1.2.3.3 تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح

تحدثت المادة الأولى على أن "فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية" (الميثاق الوطني الفلسطيني، 1968)، فخلافاً للميثاق القديم، الذي عرف فلسطين بأنها "وطن عربي"، شدد الميثاق الوطني على أن فلسطين "وطن الشعب العربي الفلسطيني"، وإن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه، وهو يرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية، وتجاوباً مع هذا التوجه الجديد تم حذف المادة الرابعة والعشرين من "الميثاق القومي" والتي كانت بمثابة شرط من قبل الملك حسين ملك الأردن، إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية "لا تمارس أية سيادة إقليمية على الضفة الغربية في المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة" (الشريف، 1995، ص148).

تطابق نص المادة الثانية مع نص مثيلتها في الميثاق القومي السابق وهو أن "فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحده إقليمية لا تتجزأ"، إلا أن مدلولات هذا النص اختلفت بتبدل سياقها بين المادتين التي سبقتها والتي تبعتها، فقد نصت المادة الثالثة بأن "الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره" وهكذا اقترن الحق في الوطن بالحق في تقرير المصير (الميثاق الوطني الفلسطيني، 1968)، (حوراني أ "، 1980، ص136).

حددت المادة الثامنة طبيعة المرحلة النضالية وطبيعة الوحدة الوطنية الفلسطينية بعبارات واضحة وتحليل دقيق للواقع النضالي الفلسطيني، وهو ما لم يتطرق له الميثاق السابق، ودعت إلى انتهاج أسلوب الكفاح المسلح، والى تشكيل جبهة وطنية واحدة من المنظمات والأفراد تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح (حمدان وآخرون، 2007، ص449). وقدمت المادة التاسعة نصاً جديداً، فقد قررت أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً، حيث يلاحظ الباحث بان هذه الصيغة وضعت لسببين، أولهما هو التعبير عن رفض منظمة التحرير الفلسطينية للتسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي (حسين، 1993، ص122)، والثاني هو تأثير الكفاح المسلح الذي بدأت منظمات المقاومة الفلسطينية تمارسه قبل وضع الميثاق الوطني بعدة سنوات (حمدان وآخرون، 2007، ص449)، وهكذا يكون الميثاق الوطني قد نص على أسلوب الكفاح المسلح من اجل تحرير الأراضي الفلسطينية (حسين، 1993، ص129).

يتبين للباحث من مواد الميثاق الوطني، بأنها ربطت بين تحرير فلسطين والكفاح المسلح، حيث أن الكفاح المسلح أصبح هدفاً استراتيجياً في تلك الفترة لتحرير الأرض الفلسطينية، كاملة، وفي ممارسة حق تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره فيه وإقامة دولته المستقلة والسيادة عليها.

2.2.3.3 الوحدة العربية وتحرير فلسطين

أقرت المادة الحادية عشرة على أن يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات هي الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير، وقد أتى هذا النص متطابقاً مع مطلع المادة العاشرة من الميثاق القومي السابق، وذلك بعد حذف العبارة التي تنص على أن الشعب الفلسطيني سوف يختار بعد تحرير وطنه ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الكيالي، ج6، 1979، ص505)، ويقصد التحرير هنا تحرير كافة الأرض الفلسطينية ليست فقط التي احتلت من قبل إسرائيل بعد حرب حزيران/ يونيو عام 1967م فقط، بل وأيضاً التي احتلت عام 1948م.

جاء نص المادة الثالثة عشرة مطابقاً لنص مثيلتها المادة الثانية عشرة في الميثاق القومي السابق، وقرر أن "الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية، والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب" (الميثاق الوطني الفلسطيني، 1968)، وأكدت إعادة المادة على هذا النحو للحد بين الجدل القائم حول أسبقية أي منهما.

أدخلت المادة الخامسة عشرة من الميثاق تعديلاً جوهرياً آخر انطوى على رؤية جديدة لدور الشعب الفلسطيني، والأمة العربية في تحرير فلسطين، إذ جعلت تحرير فلسطين واجباً قومياً ربطته بالخطر الصهيوني الذي يتهدد الوطن العربي بأسره، لا فلسطين وحدها (حمدان وآخرون، 2007، ص450)، فالميثاق الوطني عمل على تعديل نص المادة الرابعة عشرة من الميثاق القومي السابق، ونقله من الحديث الفضفاض، عن العون والتأييد الذي يجب على الأمة العربية، حكومات وشعوباً، أن تقدمه للشعب العربي الفلسطيني لتمكينه "من القيام بدوره في تحرير وطنه"، إلى الحديث الملموس وبشكل أساسي عن دور الأمة العربية في دعم الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من "القيام بدوره الطليعي في متابعة ثوره المسلحة حتى تحرير وطنه" (الشريف، 1995، ص148).

تطابقت المادة السادسة عشرة مع المادة الخامسة عشرة من الميثاق القومي السابق، فأكدت على أن تحرير فلسطين من ناحية روحية، يهيئ للبلاد الظروف المناسبة لحرية العبادة للجميع دون تفريق بسبب الدين أو اللون أو العنصر أو اللغة، في حين أن المادة السابعة عشرة تضمنت نصاً جديداً يتحدث عن الدافع الإنساني وراء تحرير فلسطين، على اعتبار أن التحرير يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته، وفي المادة الثامنة عشرة تم إدراج النص ذاته المذكور في المادة السادسة عشرة من الميثاق القومي السابق، في الحديث عن تطلع الشعب الفلسطيني إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية، ولكن تم إسقاط عبارة كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة (الكيالي، ج6، 1979، ص505).

يلاحظ الباحث بأنه تم إسقاط عبارة "كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة" (مثلما نص عليه الميثاق القومي السابق) يرجع سببه لرفض منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الفلسطينية "آنذاك" قرار رقم (242) الذي أصدره مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 22 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1967م، أي قبل انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، كما يستتج الباحث بأن تحرير فلسطين والوحدة العربية هدفان متكاملان ومتلازمان في الفكر السياسي الفلسطيني بغض النظر عن الأسبقية بينهما.

3.2.3.3 دور الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في تحرير فلسطين

نص الميثاق الوطني الفلسطيني على دور الشعب العربي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة، وذلك برفضهما لتصريح بلفور ولقرار التقسيم وكل الحلول البديلة عن تحرير كامل فلسطين، كما يلي:

تطابقت المواد التاسعة عشرة والعشرين على ما نص عليه في الميثاق القومي السابق، فقد رفضتا كلاً من قرار التقسيم وتصريح بلفور وصك الانتداب، حيث جاء نص المادة التاسعة عشرة متطابقاً مع نص المادة السابعة عشرة في الميثاق القومي السابق، فأكدت على أن تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن، وبهذا التطابق ظل الموقف الفلسطيني من قرار التقسيم على حاله، منذ صدور قرار التقسيم رقم (181) عام 1947م، وتطابق أيضاً نص المادة العشرين مع مثيلتها من المادة الثامنة عشرة من الميثاق القومي السابق، مع فارق بسيط وهو أن النص الجديد سمي "تصريح بلفور"، ما سماه النص السابق "وعد بلفور" (حوراني " أ "، 1980، ص145).

أضاف الميثاق الوطني مادة جديدة لم ترد في الميثاق القومي السابق، وهي المادة الحادية والعشرون التي أكدت أن "الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها" (الميثاق الوطني الفلسطيني، 1968)، وذلك في رد واضح على مشاريع التسوية السياسية التي كانت مطروحة "آنذاك" على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242).

حلت المادة السادسة والعشرون محل مثيلتها الخامسة والعشرين من الميثاق القومي السابق، مع بعض الإضافات لها التي كان لها معاني جديدة هامة عكست التطورات التي استجدت على الساحة الفلسطينية والعربية أولها أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار "الممثل" لقوى الثورة الفلسطينية بما يشتمل عليه من تثبيت لشرعية الثورة، وإقرار بشرعية وجود القوى الفلسطينية، وثانيها هو تثبيت ارتباط حق العودة وحق تقرير المصير بتحرير كافة الأرض الفلسطينية، وثالثها هو تثبيت مسئولية منظمة التحرير الفلسطينية وحدها عن حركة الشعب الفلسطيني في اتجاه هذه الحقوق في كافة الميادين، بما فيها الميدان العسكري أيضاً (حوراني " أ "، 1980، ص151:150).

أضاف الميثاق الوطني مادتين جديدتين هما المادة الثامنة والعشرون والتي نصت على ما يلي "يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية". والمادة التاسعة والعشرون والتي قررت أن "الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له

في ثورته لتحقيق أهدافه" (الميثاق الوطني الفلسطيني، 1968)، وجرى إضافة المادتين كتعبير عن موقف حركة فتح من استقلالية العمل الفلسطيني ورفض ما تسميه التدخل والوصاية والتبعية للأنظمة العربية (حسين، 1993، ص124).

4.2.3.3 تعديل النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية

أدخلت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني تعديلات وإضافات على النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لتجعله ينسجم مع الصياغة الجديدة للميثاق، ومع التطورات المستجدة على الساحة الفلسطينية والعربية، فقد كان أهمها هو فصل رئاسة المجلس الوطني عن رئاسة اللجنة التنفيذية، وانتخاب المجلس لجميع أعضاء اللجنة التنفيذية من قبل أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وليس فقط رئيس اللجنة التنفيذية كما في النظام الأساسي السابق، كتعزيز صلاحيات المجلس الوطني، وعكس طبيعة التحالف الجبهوي القائم في منظمة التحرير الفلسطينية، والمتمثل في وجود مندوبي القوى السياسية كافة، كأعضاء في المجلس الوطني (حوراني " أ "، 1980، ص154–156).

حددت المادة العشرون من النظام الأساسي للمنظمة مدة ولاية اللجنة التنفيذية وقيامها بمهامها فهي "تستمر في ممارسة صلاحياتها واختصاصاتها مادامت متمتعة بثقة المجلس الوطني وعلى اللجنة التنفيذية أن تقدم استقالتها للمجلس الوطني الجديد في أول اجتماع يعقده ويجوز إعادة انتخابها، ووضعت الدورة الرابعة أيضاً "اللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني" (النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1960). كما عدلت المادة الثامنة والعشرون من النظام الأساسي تعديلاً جوهرياً تمثل بربط جيش التحرير الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية وبان يعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية (حوراني " أ "، 1980).

أوصت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في مقرراتها السياسية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على "العمل على وضع مخطط متكامل لإحباط أي حل سياسي للقضية الفلسطينية." وأن إزالة آثار العدوان يجب أن تعني "إزالة جميع الآثار التي تحققت منذ بداية الغزو الصهيوني وداعية إلى استبدال شعار إزالة آثار العدوان إلى شعار "القضاء على أداة العدوان" (شلايل، 2006/1/23)، وقد حصل الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني على إجماع الفلسطينيين كافة ودون أية معارضة. وهكذا صار الميثاق هو البرنامج الإستراتيجي الشرعي الوحيد لنضال الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين كل فلسطين (موقع جامعة الاستقلال، 2010/12/23).

يستنتج الباحث بان مواد الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي للمنظمة في التعديلات التي أجريت عليها في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1968م، قد تحدثت عن تحرير كامل فلسطين، وان الدولة التي تحدث عنها الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي هي دولة فلسطينية كاملة السيادة على أرض فلسطين التي احتلت عام 1948م، والتي انعكست بالتطورات التي حصلت على الساحة الفلسطينية والعربية من احتلال إسرائيل عام 1967م لكامل الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأراضي العربية، وبأن مواد الميثاق الوطني قد ربطت الكفاح المسلح بتحرير كامل فلسطين، وذلك ببروز الثورة الفلسطينية وتبني منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الفلسطينية للكفاح المسلح واستقلال القرار الوطني الفلسطيني، اللذان أصبحا العاملين الرئيسيين في كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير واسترداد أرضه المحتلة كاملة من قبل إسرائيل، وحقه في تقرير مصيره دون وصاية الدول العربية على قضيته، مع تأكيده على رفض التسوية على أساس قرار رقم (242).

خلص الباحث إلى أن فكر الوطنية القطرية الفلسطينية قد ظهر بوضوح اكبر في القرارات السياسية الصادرة عن الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي حددت هذه القرارات الهدف من "تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب العربي الفلسطيني عليها"، بما يضمن حق هذا الشعب "في أن يقيم على أرضه المجتمع الذي يرتضيه، أما الأسلوب النضال من اجل تحقيق هذا الهدف، فقد تحدد في الكفاح المسلح الذي "يتجاوز ما اصطلح على تسميته إزالة أثار العدوان" على أن تكون الجماهير العربية الفلسطينية هي "أداة الثورة" وتكون منظمة التحرير "تجميعاً" للقوى الفلسطينية في جبهة وطنية من اجل ثورة مسلحة تحرر الأرض الفلسطينية وإقامة دولته المستقلة، وقد قررت الدورة الرابعة للمجلس إبقاء اللجنة التتفيذية القديمة نفسها، التي كان يترأسها بالوكالة يحيى حمودة إلى حين انعقاد الدورة الخامسة.

4.3 التطورات السياسية وأثرها على الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية 1967م- 1974م

شهدت الفترة 1967م- 1974م من مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية ونشاطها في المجال الفلسطيني، مجموعة من التطورات السياسية الهامة والخطيرة التي انعكست بحدة على الساحة الفلسطينية، وخروج وابرز هذه التطورات هي تولي ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن، وحرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، وإصدار قرار رقم (338) من قبل مجلس الأمن الدولي، والتحول في الفكر السياسي في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في حزيران/ يونيو عام 1974م، وتبني منظمة التحرير الفلسطينية للبرنامج السياسي المرحلي، وأثر هذا البرنامج على الفكر السياسي الفلسطيني.

هذا بدوره يقودنا إلى استعراض التطورات السياسية على القضية الفلسطينية والفكر السياسي الفلسطيني الذي عكس رؤية منظمة التحرير الفلسطينية فيما يخص الدولة الفلسطينية، مروراً بخروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن، وأثر حرب عام 1973م على الفكر السياسي الفلسطيني، الذي انتقل إلى الرؤية المرحلية في إقامة سلطة وطنية فلسطينية مقاتلة على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين، وذلك في مقررات الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي عرف باسم البرنامج السياسي المرحلي "برنامج النقاط العشر".

1.4.3 إنهاء وجود منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن

كان للواقع الجديد الناجم عن تولي منظمات المقاومة المسلحة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن يكرس حقيقة ساطعة مؤداها أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي هو التعبير الحقيقي عن وجود الشعب الفلسطيني وإصراره على استعادة وطنه ونيل حريته وبناء دولته وتقرير مصيره بنفسه، وهي لذلك تجسد أبرز مكونات هويته الوطنية القائمة على إصراره على التمتع بجميع بحقوقه الإنسانية الأصيلة، المتأصلة فيه على تعدد مجالاتها وترابطها، والمكفولة بموجب شرعة حقوق الإنسان والقانون الدولي (بسيسو، 2008).

1.1.4.3 تولى ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

انعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في الفترة 1- 4 شباط/ فبراير عام 1969م، لتحسم بصورة قاطعة سيطرة منظمات العمل الفدائي، وعلى رأسها حركة فتح، على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث جرى فيها انتخاب لجنة تنفيذية ضمت ممثلين عن حركة فتح وعن منظمة الصاعقة وعن المستقلين، وانتخب المجلس لجنة تنفيذية جديدة، وتولى ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن رفع شعار "منظمة التحرير الفلسطينية لحملة البنادق وليست لنزلاء الفنادق" (حسين، 2012/7/2).

صدرت عدة قرارات سياسية في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، كان أهمها التصدي بحزم إلى كافة الحلول السلمية والاستسلامية، ورفض القرار رقم (242)، وكافة الاتفاقات والقرارات والمشاريع التي تتعارض مع حق الشعب الفلسطيني الكامل في تحرير وطنه بما في ذلك قرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، وبأن الثورة الفلسطينية جزء من حركات التحرر الوطني في العالم (الهيئة العامة للاستعلامات، 1999)، كما صدر القرار الخاص بتشكيل "قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني"، بهدف توحيد العمل الفدائي، ثم توالي دخول بقية المنظمات الفدائية هذه المؤسسة الجبهوية (ياسين، 2006).

عقدت في القاهرة الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني في الفترة 1- 6 أيلول/ سبتمبر عام 1969م، بعد مضي نحو سبعة أشهر من انتهاء الدورة الخامسة، والتي ناقشت التوصيات المتعلقة بالوحدة الوطنية، والظروف المستجدة على الساحتين الأردنية واللبنانية، والمحاولات التي تجري لتصفية القضية الفلسطينية، وقد صدرت مجموعة من القرارات والتوصيات كان أهمها هو بذل الجهود لجعل جيش التحرير الفلسطيني حر الإرادة والقيادة، وتدعيم أسس الوحدة الوطنية ووضع السبل للحد من ظاهرة التعدد والانقسام، والتأكيد على مبدأ الكفاح المسلح كأسلوب لتحرير فلسطين، ورفض الحلول الاستسلامية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص166:165).

أوصت اللجنة السياسية والإعلامية للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة إصرار الشعب الفلسطيني على رفض كافة الحلول للقضية الفلسطينية، وبشكل خاص قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، وبأن هدف الثورة هو التحرير الشامل والكامل للتراب الفلسطيني كله من الاحتلال الإسرائيلي، وأن أسلوبها هو الكفاح بجميع صوره وأشكاله وفي مقدمتها الكفاح المسلح لاسترداد الأرض والحق، وأن أداتها هي الجماهير العربية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخارجها، وطلائعها المناضلة، وإصرار على القول بأن معركة فلسطين هي معركة الوجود والمصير للأمة العربية كلها، وبأن الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العالمي كله، كما أقر المجلس الوطني الفلسطيني، انطلاقاً من إستراتيجية الثورة الفلسطينية من اعتماد الحرب الطويلة الأمد، وبأن الكفاح الفلسطيني يهدف إلى إعادة الشعب الفلسطيني الفلسطيني على "المضي في ثورته إلى أن يتم تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب على "المضي في ثورته إلى أن يتم تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، البعيدة عن كل أشكال التمييز الديني العنصري" (أبراش، 2001، و100).

يتبين للباحث بأن دورات المجلس الوطني الفلسطيني بعد حرب حزيران/ يونيو عام 1967م، قد أكدت على أن هدف الثورة الفلسطينية هو تحرير كامل التراب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة، وبأن أسلوب الثورة هو الكفاح المسلح فقط، ورفض كافة مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية.

2.1.4.3 خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن

بدأت ملامح مرحلة جديدة من المراحل التي واجهتها حركة المقاومة الفلسطينية، فرضتها الظروف المتأزمة في الساحة الأردنية، وذلك بعد انتهاء الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني، إثر توجيه السلطة الأردنية، ضربتها القاسية إلى حركة المقاومة والثورة الفلسطينية التي شكلت ظاهرة تتحرك وتتمو خارج إطار توجهاتها وسيطرتها، بإعلان الأردن قراره الصادر في الفترة 10 شباط/ فبراير عام 1970م، والذي تضمن أحد عشر بنداً، "لتنظيم الإجراءات المتعلقة بشئون الأمن الداخلي" في الأردن، وقد رأت

منظمة التحرير الفلسطينية أن هذا القرار يهدف إلى التشدد مع حركة المقاومة، والحد من حركتها وفاعليتها، واجتمعت التنظيمات الفدائية في اليوم التالي لإصدار القرار، وأعلنت عن تشكيل "القيادة الموحدة للحركة الفدائية الفلسطينية"، وهنا بدأت اشتباكات متقطعة بين الجيش الأردني والمقاومة، فاضطرت الحكومة الأردنية للتراجع، وصدر إعلان الملك حسين في الفترة 14 شباط/ فبراير عام 1970م، والذي أمر بتجميد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة. ومع ذلك بقيت الأجواء متوترة وقابلة للانفجار، وفي 6 أيار/ مايو من العام نفسه، أصدرت "القيادة الموحدة" بيانها المعروف باسم "بيان السادس من أيار "، والذي اعترف بمنظمة التحرير أرضية للوحدة الوطنية الفلسطينية، ودعا إلى تشكيل لجنة مركزية لقيادة المنظمات الفدائية كافة، وشدد على ضرورة الالتزام بالقضايا التي يتفق عليها داخل اللجنة المقترحة (ياسين، 2006، ص265:265).

أنهت الأسس التي أرساها هذا البيان بصورة عملية مقاطعة أي فصيل من فصائل المقاومة للمجلس الوطني الفلسطيني أو لمنظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات والهيئات المتفرعة عنها؛ وأثبتت لدى الجميع أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار للوحدة الوطنية، وانعقدت الدورة السابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في الفترة 30 أيار / مايو – 4 حزيران / يونيو عام 1970م، بحضور جميع فصائل المقاومة، بما فيها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والتي دأبت على اتخاذ مواقف المعارضة في العمل الفلسطيني، وقاطعت المجالس الوطنية السابقة (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص168)، واتخذت الدورة عدة قرارات هامة منها التأكيد على وحدة وتلاحم الشعب الفلسطيني في الساحة الأردنية – الفلسطينية، ورفض الحلول السلمية ومواصلة الكفاح المسلح كحل وحيد للصراع (جبارة، 1998، ص357)، كما بحث المجلس الوطني موضوع "الدولة الديمقراطية" في كل فلسطين، وقرر إحالته على اللجنة التنفيذية لتضع حوله دراسة كاملة تتقدم بها إلى المجلس الوطني في دورته المقبلة فيقرر ما يراه مناسباً وثائق فلسطين، 1987، ص370).

بعد انتهاء الدورة السابعة للمجلس بدأت مرحلة هامة وصعبة من العمل الوطني الفلسطيني نجمت عن تصاعد الأزمة بين المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية. وقد زاد من حدة الوضع موافقة الأردن والجمهورية العربية المتحدة على المقترحات الأمريكية بشأن "تسوية أزمة الشرق الأوسط"، والتي عرفت باسم "مبادرة روجرز"، واتخذت المقاومة الفلسطينية منها موقفاً رافضاً (ياسين، 2006، ص266)،

قبلت مصر هذه المبادرة في 23 تموز/ يوليو 1970م، ثم وافقت عليها كل من الأردن وإسرائيل في نفس الشهر، والتي تضمنت وقف حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، لفترة ثلاثة أشهر (السيد حسين، 1990، ص68)، وتتشيط مهمة الأمم المتحدة، للوصول إلى حل، على أساس قرار مجلس الأمن رقم (242). كان الرئيس جمال عبد الناصر قد رأي قبول هذه المبادرة، وفي حسابه أنها تعطيه فرصة لإكمال بناء حائط الصواريخ، غرب قناة السويس، ومن ثم تعطيه فرصة أكثر كفاءة لعمليات أوسع في القتال، وبان الاتحاد السوفييتي سيدعم مصر بالمعدات اللازمة لاستكمال حائط الصواريخ اللازم لحماية القوات

المصرية حال عبورها لقناة السويس (ياسين، 2000، ص52). رفضت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المتمركزة بقواتها بالأردن تلك المبادرة، وسارعت باتهام الرئيس جمال عبد الناصر والملك حسين بالخيانة، وتوترت العلاقة بين القوى الفلسطينية والأردن حيث أكدت القوى الفلسطينية على وحدة الشعب في الساحة الأردنية الفلسطينية (هلال، 2010/11/30).

أطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دعوة إلى حركة المقاومة الفلسطينية لحسم ازدواجية السلطة للصالحها، ورفعت شعار "كل السلطة للمقاومة"، وقامت بخطف ثلاث طائرات بركابها كما قامت الجبهة الديمقراطية بمحاولة فاشلة لاغتيال الملك حسين في 1 أيلول/ سبتمبر عام 1970م، وقد جاء ذلك في الوقت الذي فقدت فيه الثورة الفلسطينية الغطاء العربي بسبب الخلاف الذي حدث مع الرئيس جمال عبد الناصر إثر قبوله لمبادرة روجرز (المصري، 2008، 74:73). حيث انتزع الملك حسين من الرئيس جمال عبد الناصر موافقة على "ضبط الأوضاع في الأردن"، فكانت أحداث في أيلول/ سبتمبر عام 1970م الشهيرة، ضد الوجود الفلسطيني المسلح في الأردن (ياسين، 2000، ص52). الأمر الذي أدى إلى خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن إلى لبنان، الذي كان أشبه بالرمال المتحركة، بسبب تركيبته السكانية المعقدة، فضلاً عن التربص الإسرائيلي بقوات الثورة، ويبدو أن قيادة المنظمة كانت تدرك جيداً، بأن بقاءها في لبنان مسألة وقت، لا أكثر (ياسين، 2006، ص64)، وظهرت مرحلة النضال السياسي والعسكري للمنظمة من لبنان، مع الاهتمام المتزايد بالساحة الفلسطينية، وعكست نفسها على الفكر السياسي الفلسطيني، حيث برز الترابط بين الكفاح المسلح والنضال السياسي في التعامل مع المناطق الفلسطينية المحتلة (عودة، 2009، ص66).

3.1.4.3 أثر خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن على الفكر السياسي الفلسطيني

أقرت الدورة الثامنة للمجلس الوطني التي عقدت في القاهرة في الفترة 28 شباط /فبراير – 5 آذار / مارس عام 1971م، بعد خروجها من الأردن، والتي كان من ابرز قراراتها أن الهدف الأساسي والمركزي للثورة هو تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، أما الهدف المرحلي هو حماية الثورة من أعدائها، والسير نحو تحقيق الهدف الأساسي (المصري، 2008، ص77)، كما أكدت الدورة بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد لجماهير الشعب الفلسطيني بمختلف منظماته المقاتلة والسياسية، وبجميع هيئاته واتحاداته وجمعياته مهما تكن اتجاهاتها وأفكارها، شرط التزامها التام بمبادئ الميثاق الوطني، وبأن الكفاح المسلح هو الشكل الرئيسي للنضال من أجل تحرير فلسطين، وأن الحل الوحيد للقضية الفلسطينية هو تحرير التراب الفلسطيني كاملاً بقوة الكفاح المسلح، الذي لا يعتبر كفاحاً عرقياً أو مذهبياً ضد اليهود، وأن دولة المستقبل في فلسطين المتحررة من الاستعمار الصهيوني هي "الدولة الديمقراطية الفلسطينية" (وثائق فلسطين، 1987، ص374).

عقد المجلس الوطني دورته التاسعة في القاهرة في الفترة 7- 12 تموز/ يوليو عام 1971م، التي كانت أهم قراراتها هو التمسك الكامل بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في تحرير أرضه عن طريق الكفاح الشعبي المسلح، وتجديد الرفض الحاسم لجميع الحلول السلمية والمشاريع التي تتعرض للحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم (242) ومبادرة روجرز، والتصدي بحزم لجميع المخططات التآمرية ومساعي القوى المضادة لعرقلة مسيرة الثورة وحرفها عن أهدافها في تحرير التراب الفلسطيني كاملاً (حسين، 2013/1/7).

عقدت الدورة التاسعة في ظل تردي الأوضاع بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، وقد استغل الملك حسين تلك الظروف، وقدم مشروعاً حمل اسم "المملكة العربية المتحدة" في 15 آذار/ مارس 1972م، ويشمل ذلك إقامة قطرين يتمتع كل منهما باستقلال ذاتي احدهما أردني في الضفة الشرقية لنهر الأردن، والثاني فلسطيني في الضفة الغربية تربطهما وحدة فيدرالية تحت سلطة الملك حسين، الذي رفضته منظمة التحرير الفلسطينية (المصري، 2008، ص77). وقد توافق هذا الطرح مع المشروع الإسرائيلي الداعي لإجراء انتخابات بلدية عام 1972م، ومشروع الإدارة المدنية الإسرائيلية، اللذان جاء طرحهما بعد أن تمكنت إسرائيل من تقليص المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، كما اعتقد الملك حسين، بأن الظروف باتت مهيأة لتطبيق مشروع "المملكة العربية المتحدة"، بعد أن هدأت جبهة الحدود الأردنية من عمليات المقاومة، إضافة إلى الاعتقاد بأن الثورة الفلسطينية في اضعف حالاتها من حرب حزيران/ يونيو عام 1967م (الغول، 1992، ص103).

لم يكتب لهذا المشروع النجاح، فالضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يرغب بالانسحاب؛ كما كان لمنظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الفدائية تواجد وتأييد قوي في الساحة الفلسطينية يمكن أن يعطّل هذا المشروع. وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية وكافة فصائلها المشروع الأردني، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته العاشرة "الاستثنائية"، رداً على مشروع الملك حسين، في القاهرة في الفترة 6- 10 نيسان/ ابريل عام 1972م، وانعقد بموازاته مؤتمر شعبي حضره نحو خمسمائة شخص يمثلون بشكل واسع الأوساط الفلسطينية (صالح، 2003، ص451)، حيث كان جل اهتمام الدورة هو الإعلان بالإجماع عن الرفض المطلق لمشروع الملك حسين، الأمر الذي وضع النهاية المحتمة لمشروع المملكة المتحدة (الغول، 1992، ص104:103). فقد أكدت الدورة العاشرة على البرنامج السياسي الذي قدمته اللجنة السياسية إلى المؤتمر الشعبي الفلسطيني حول مهام المنظمة على الساحة الفلسطينية، وفي الساحة الفلسطينية، ولي التحرير في العالم والموقف من مشروع "المملكة العربية المتحدة" الذي تبنته الأربن رسمياً بعد أزمة علاقاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورفض نتائج الانتخابات للمجالس البلدية والقروية والمحلية في لواء الضفة الغربية التحرير الفلسطينية، ورفض نتائج الانتخابات للمجالس البلدية والقروية والمحلية في لواء الضفة الغربية (المجلس الوطني الفلسطينية، ورفض نتائج الانتخابات للمجالس البلدية والقروية والمحلية في لواء الضفة الغربية (المجلس الوطني الفلسطينية، ورفض نتائج الانتخابات للمجالس البلدية والقروية والمحلية في لواء الضفة الغربية (المجلس الوطني الفلسطينية، ورفض نتائج الانتخابات للمجالس البلدية والقروية والمحلية في لواء الضفة الغربية (المجلس الوطني الفلسطينية).

انعقدت الدورة الحادية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في الفترة 6- 12 كانون ثاني/ يناير عام 1973م، والتي تم فيها صياغة برنامج سياسي وخطة للعمل المرحلي، حيث أكد البرنامج السياسي في الساحة الفلسطينية على مواصلة النضال والكفاح المسلح لتحرير كامل تراب الوطن الفلسطيني (حميد، 1975، ص229)، وعلى مواصلة تعبئة وتنظيم كل طاقات الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه في حرب شعبية طويلة المدى من أجل التحرير الشامل وإقامة المجتمع والدولة الفلسطينية الديمقراطية المستقلة (المصري، 2008، ص77)، وتعزيز روابط الوحدة الوطنية بين مختلف الفصائل السياسية الفلسطينية، عن طريق تحقيق صيغة جبهوبة للعلاقة ما بين فصائل المقاومة في مختلف مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية القيادية والوظيفية (حمدان وآخرون، 2007، ص470)، وعلى الترابط بين الكفاح المسلح والنضال السياسي من خلال تعزيز الوحدة الوطنية والنضالية بين أبناء الشعب الفلسطيني أينما وجد، إلى جانب المقاومة السياسية بتثبيت الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الساحة الفلسطينية والعربية والعربية والدولية (عودة، 2009، ص68).

تقرر في الدورة الحادية عشرة على تشكيل مجلس مركزي بحيث يكون هيئة وسيطة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية. وذلك لسد الفراغ التشريعي والتوجيهي بسبب تباعد المدى الزمني للقاءات المجلس، ويتولى اتخاذ القرارات في القضايا التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية، ويقر خططها التنفيذية، ويتابع تنفيذها لقرارات المجلس (صالح، 2003، ص370)، ولقد حازت نتائج أعمال الدورة الحادية عشرة على رضى فصائل المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية كافة (حمدان وآخرون، 2007، ص470).

يستنتج الباحث بان الفكر السياسي الفلسطيني بعد خروج قوات الثورة الفلسطينية من الأردن، قد زاد من عزيمته وإصراره على الهدف الأساسي من الثورة وهو تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وإقامة دولته الفلسطينية عليها، وبأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني وبان الكفاح المسلح هو الشكل الرئيسي للنضال من أجل تحرير فلسطين، ورفض الحلول السلمية بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم (242) ومبادرة روجرز. كما يلاحظ الباحث بان قرارات دورات المجلس الوطني الفلسطيني، بعد الخروج من الأردن، جاءت من خلال برنامج سياسي فعال أشتمل على تحديد مهام منظمة التحرير في الساحة النضالية من خلال مواصلة الكفاح المسلح لتحرير كامل التراب الفلسطيني، والنضال ضد عقلية التسوية وتعزيز روابط الوحدة الوطنية، والعلاقة مع الجماهير والقوى الثورية العربية، وقوى وحركات التحرر في العالم، وإقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية كاملة السيادة.

2.4.3 حرب عام 1973م وإصدار قرار رقم (338)

اجتاز التطور الكياني الفلسطيني واحدة من أهم حلقات تطوره الأساسية، خلال المرحلة التي تلت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973م. وعبر سنوات هذه المرحلة تحقق من الانجازات الكيانية الفلسطينية

ما يفوق كل ما أنجزه الفلسطينيون على هذا الصعيد، خلال سنوات نضالهم السابقة. ورغم أن النضال الفلسطيني لم يفز بالاستقلال الوطني في غضون هذه المرحلة، كما انه لم يستطع إقامة السلطة السياسية الفلسطينية أو يؤسس الدولة المستقلة، إلا أنه استطاع بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، وأرسى دعائم حضورها الدائم، وبلور أهدافاً كيانية أكثر وضوحاً وتحديداً من ذي قبل، واقتربت مفاهيمه الكيانية من محددات الكيان الأساسية، ونعني بذلك السلطة والأرض والشعب (الشعيبي، 1979، ص179).

1.2.4.3 حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م

اندلعت حرب 6 تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، على الجبهتين المصرية والسورية، فاخترق الجيش المصري "خط بارليف" وعبر قناة السويس، وتقدم الجيش السوري في هضبة الجولان، ونهضت قوات منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل خلف خطوط العدو وبأداء مهمات خاصة على خطوط القتال، وقد كان للنصر الذي حققه الجيشان المصري والسوري أن يسجل أول هزيمة رسمية للجيش الإسرائيلي (بسيسو، 2008). حيث تميزت حرب تشرين عن غيرها من مظاهر الصراع العربي الإسرائيلي باستخدام النفط العربي سلاحاً ضاغطاً شديداً فعالاً يسهم مع أدوات الحرب الأخرى في تحقيق الأهداف العربية من القتال (عبد الوهاب، 1995، ص45).

وجه الرئيس المصري أنور السادات أثناء القتال يوم 16 تشرين الأول 1973م رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي نيكسون ضمنها مشروعاً للسلام يتضمن النقاط الخمس التالية (الهور والموسى، 1986، ص136:135):

أولاً: انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967م وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ثانياً: إيقاف إطلاق النار على أن تنسحب إسرائيل فوراً من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام 1967م.

ثالثاً: الاستعداد لحضور مؤتمر سلام دولي.

رابعاً: تطهير قناة السويس وفتحها أمام الملاحة العالمية.

خامساً: عدم استعداده لقبول وعود مبهمة وعبارات مطاطة تقبل كل تفسير وتأويل.

2.2.4.3 أثر إصدار قرار رقم (338) على الفكر السياسي الفلسطيني

طرأت تحولات هامة في الوضع الفلسطيني، وبشكل خاص على الصعيد السياسي، وذلك نتيجة للمعطيات السياسية والعسكرية التي أفرزتها حرب عام 1973م، إذ تصاعد الحديث بعد انتهاء الحرب عن المباحثات الدبلوماسية والحلول السياسية لإنهاء الصراع الإسرائيلي – العربي على الصعيد الدولي (حمدان وآخرون، 2007، ص470)، بعد أن كان يمر قبل ذلك بحالة ركود اصطلح تسميته "حالة اللاحرب واللاسلم".

وصدر عن مجلس الأمن الدولي القرار رقم (338) في 22 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1973م، الذي جاء يؤكد القرار رقم (242) (موقع البريج، 2008/1/21).

دعا القرار رقم (338) جميع الأطراف في القتال الدائر إلى وقف إطلاق النار وإنهاء جميع الاعمال العسكرية في موعد أقصاه 12 ساعة من لحظة إقرار مجلس الأمن الدولي لهذا القرار، كما دعا القرار إلى البدء فوراً في تنفيذ قرار المجلس رقم (242) حيث أشار إلى ضرورة أن تبدأ المفاوضات فوراً وفي وقت واحد مع وقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية تحت إشراف ملائم لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط (قرارات الأمم المتحدة، 1975، ص69). ولتنفيذ هذا القرار دعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقاً) والأمين العام لهيئة الأمم المتحدة دول المنطقة للحضور والمشاركة في مؤتمر سلام يعقد في مدينة جنيف بسويسرا، لحل الصراع الإسرائيلي – العربي في 21 كانون أول/ ديسمبر عام 1973م، والذي عرف باسم مؤتمر جنيف للسلام (العيلة، 1998، ص222).

يرى الباحث في هذا الصدد بان قرار مجلس الأمن الدولي رقم (338) يعتبر تأكيداً لقرار (242)، ولا يعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبأن القضية الفلسطينية لا تحل إلا عن طريق المفاوضات العربية – الإسرائيلية لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط بين إسرائيل والدول العربية، وليس مع منظمة التحرير الفلسطينية.

عقد مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في الفترة 26- 28 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1973م، وأكد المؤتمر على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني (وقد أعربت الأردن عن تحفظها على هذا القرار)، كما تم تفويض دولتي المواجهة، سوريا ومصر، بعدم تفويت أية فرصة للتوصل إلى حل عادل ودائم للمشكلة بشرط عدم المساس بأي حق عربي، ولاسيما بشأن الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وعدم التفريط بالحقوق الوطنية الثابتة لشعب فلسطين (وثائق فلسطين، 1987، ص425:424).

وافقت كل من مصر وسوريا والأردن على القرار (338)، كما وافقت عليه إسرائيل بشيء من التحفظ، بينما رفضته منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدة أنها ليست معنية به (صالح، 2003، ص 451)، حيث عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً برئاسة ياسر عرفات، أصدرت في نهايته بياناً أعلنت فيه "أن منظمة التحرير الفلسطينية ليست معنية بهذا القرار وهي تؤكد أنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري ضد الكيان الصهيوني من اجل تحرير الوطن وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه" (الهور والموسى، 1986، ص137–139).

تم بالفعل عقد مؤتمر جنيف في 21- 22 كانون أول/ ديسمبر عام 1973م، بمشاركة كل من مصر والأردن وإسرائيل، وبمقاطعة سوريا، ولم يتمخض عن هذا المؤتمر شيء عملي سوى تشكيل لجنة عسكرية، تولت فك الاشتباك بين القوات المصرية والصهيونية على جانبي قناة السويس، في حين لم تتخذ منظمة التحرير الفلسطينية موقفاً محدداً بشأن رفض المشاركة في المؤتمر أو قبولها (صالح، 2003) منظمة انقسمت الفصائل الفلسطينية في اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: الذي لا يعارض التسوية السياسية والحلول الدبلوماسية كسبيل لإقامة كيان فلسطيني على الأراضي التي يتم انتزاعها من إسرائيل، ولتكون قاعدة انطلاق نحو تحرير باقي الأراضي المحتلة. الاتجاه الثاني: الذي رفض الحلول السياسية كافة ورفض مؤتمر جنيف وقرارات مجلس الأمن الدولي التي يقوم عليها، وقد ترسخ هذا الرفض لاحقاً في تشكيل جبهة الرفض الفلسطينية (حمدان وآخرون، 2007).

رفعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين شعار المرحلية في النضال قبل حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م بقليل، وقد جاء هذا التحول بعد أن أيقنت الجبهة الديمقراطية صعوبة إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن يضمن وحدة الضفتين على أسس جديدة، أما حركة فتح فقد قادت تيار القبول نحو المرحلية في النضال، لكنها لم تعلن عن موافقتها بصورة حاسمة، إنما تدرجت في الإعلان محافظة على وحدة الصف الفلسطيني (المصري، 2008، ص80). أما تيار الرفض فقد تزعمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي عارضت بشدة الدولة المرحلية واعتبرتها "استسلاماً مستتراً".

يستنتج الباحث إلى أن عوامل عديدة تم ذكرها أدت إلى تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني، كان أهمها تولي ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومرحلة تصادم الثورة الفلسطينية مع الأردن والتي أدت إلى أحداث أيلول/ سبتمبر عام 1970م، وبالتالي خروج القوات الفلسطينية إلى لبنان، ونشوب حرب عام 1973م، التي بموجبها تم إصدار قرار رقم (338)، الذي رفضته منظمة التحرير الفلسطينية، ووافقت عليه كل من مصر وسوريا والأردن، وبناءً عليه عقد مؤتمر جنيف الذي أدى إلى انقسام الفكر السياسي الفلسطيني إلى اتجاهين أولهما يقبل بالتسوية السياسية لإقامة دولة فلسطينية على الأجزاء التي ستتسحب منها إسرائيل، والاتجاه الثاني يرفض مبدأ التسوية السياسية للقضية الفلسطينية والداعي إلى إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني.

جاءت بعدها الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ببرنامج سياسي مرحلي ينص على إقامة سلطة فلسطينية مستقلة على أي جزء من الأراضي الفلسطينية يتم تحريره، مما أدى إلى تشتت الفكر السياسي الفلسطيني، وانقسامه ما بين مؤيد بعض الفصائل الفلسطينية له ومعارضة البعض الآخر، وزعزعة الوحدة الوطنية.

3.4.3 المرحلية في إقامة الدولة الفلسطينية

كانت بداية الرحلة نحو البرنامج السياسي المرحلي في مطلع السبعينات بعد خروج القوات الفلسطينية من الأردن، كان البرنامج السياسي المرحلي هو بمثابة إعادة صياغة للفكر السياسي الفلسطيني المتمحور حتى ذلك الحين، حول تلازم المسارين الكفاح المسلح والعمل السلمي باعتباره احد أشكال المقاومة، وتلك أيضاً كانت بداية الرحلة نحو إعادة النظر في تعريف الذات الوطنية وفي رؤية العلاقة مع سائر مكونات الحركة الوطنية، التي انقسم فكرها السياسي بين مؤيد ورافض للمشروع المرحلي. فقد أدرك واضعو البرنامج خاصة بعد خروجهم من الأردن أن بقاء الثورة خارج الأرض الفلسطينية، والمطالبة بتحرير فلسطين كاملة وقامة الدولة الفلسطينية أمر صعب المنال في ظل التوسع والهيمنة الإسرائيلية وحالة التشرذم والضعف العربي، وأن وضع موطئ قدم لهم داخل الأرض الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية عليها، سيحررهم من الوصاية العربية وسيمكنهم للانطلاق لتحرير كامل الأرض الفلسطينية. لذا سيتم التعرف على هذا التحول في الفكر السياسي في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ومقررات البرنامج السياسي في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطينية.

1.3.4.3 التحول في الفكر السياسي في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني

تبلور نهج المرحلية في النضال داخل حركة المقاومة الفلسطينية، ولاسيما في أوساط الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قبل أشهر من اندلاع حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، وبعد انتهاء هذه الحرب ساهم موقف القطاعات الواسعة من سكان المناطق الفلسطينية المحتلة المؤيد لتحمل منظمة التحرير الفلسطينية مسئوليتها عن مصير الأراضي المحتلة التي تتسحب عنها إسرائيل والداعم لفكرة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة (الشريف، 1995، ص35)، حيث شهدت تلك الفترة سجالاً فكرياً وسياسياً بين الفصائل الفلسطينية، حيث احتدم النقاش الفلسطيني حول تداعيات الحرب، وأبعادها والخطوات الواجب اتخاذها تجاه المتغيرات السياسية الجديدة، الأمر الذي ترتب عليه توتر العلاقات الداخلية بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (المصري، 2008، ص81).

عقدت القمة العربية في الجزائر في الفترة 26- 28 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1973م، والتي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" (مع تحفظ الأردن على هذا القرار)، وبصدور هذا القرار بدأ يطرأ تغير على موقف حركة فتح، التي صارت تؤكد على لسان عدد من قيادييها، إن كل الثورات تواجه "موضوع المرحلية" وإن الواقعية السياسية "ليست عيبا" وإنما هي "الأسلوب الثوري في العمل"، وإن المرحلية، فيما يتعلق بالثورة الفلسطينية، يجب أن تتمثل في النضال من اجل انتزاع الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي واقامة قاعدة "ثورية وطنية" عليهما، شريطة

"أن لا يكون ثمن هذه القاعدة التنازل عن الحق التاريخي" (الشريف، 1995، ص239:238)، وبعد هذا الخلاف الحاد في الفكر السياسي الفلسطيني، ظهرت حاجة ماسة لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، من اجل تحديد ووضع برنامج سياسي لمواجهة التطورات المتلاحقة، ولتحديد موقف فلسطيني موحد تجاه تلك التطورات (حمدان وآخرون، 2007، ص471:470).

تم تأجيل عقد الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، تجنباً لحدوث انقسام في الصف الفلسطيني، والتي كان مقرراً عقدها في كانون ثاني/ يناير عام 1974م، وتم عقدها في القاهرة في الفترة 1-8 حزيران/ يونيو عام 1974م (المصري، 2008، ص81)، والتي تعتبر نقطة انعطاف في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية وتوجهاتها نحو التسوية السياسية، وذلك بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، واحتمالات التسوية السياسية، وقرار القمة العربية السادسة في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1973م، الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (حسين، 1973م، الذي اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية عشر تحولاً للفكر السياسي الفلسطيني، ليس في مجمل مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية فقط، بل في نوع الدور الذي غدت تلعبه دورات المجلس الوطني مسيرة منظمة التحرير والممارسة في هذه المسيرة (حوراني "ب"، 1980، ص55).

جرت في المجلس الوطني الفلسطيني مناقشات جادة مطولة لهذه الأوضاع المستجدة وتم التشديد على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأنه لا يجوز لأية دولة عربية أو حاكم عربي التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني وممثلة الحقيقي الوحيد منظمة التحرير (موقع البريج، 2008/1/21). تبين منذ بدء مداولات الدورة، أن هدفها يتمثل في تبني برنامج سياسي مرحلي، يؤهل منظمة التحرير الفلسطينية كي تكون طرفاً فاعلاً في التسوية السياسية، وفي جلستها الختامية التي انعقدت في 8 حزيران/ يونيو عام 1974م، أقرت الدورة البرنامج السياسي المرحلي "برنامج النقاط العشر"، بموافقة كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، الذي أنهي مرحلة تاريخية طويلة من عمر الفكر السياسي الفلسطيني، تميزت برفض تبني منهج المرحلية في النضال. وقد عبرت صياغة البرنامج عن رغبة واضعيه في الحفاظ على حد أدنى سياسي من الاتفاق الوطني (ياسين، 2006، ص269).

قبل البرنامج السياسي المرحلي بفكرة قيام سلطة فلسطينية مستقلة فوق جزء من الأراضي الفلسطينية، وأي ارض يتم تحريرها أو تتسحب إسرائيل منها، أي القبول بالممكن والنضال من اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي (الحمد وآخرون، 1998، ص341)، مع استمرار رفض أي مشروع كيان فلسطيني يكون ثمنه الاعتراف بإسرائيل والصلح معها والحدود الآمنة.

يمكن القول أنه طرأ تطور ملحوظ على القضية الفلسطينية بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، فقد برزت قضية الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في حقه بإقامة سلطته

الوطنية المستقلة على أي جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها أو تتسحب منها، كما سنرى في مقررات البرنامج السياسي المرحلي.

2.3.4.3 الدولة الفلسطينية في مقررات البرنامج السياسي المرحلي

ينطلق البرنامج السياسي المرحلي في حيثياته التي صاغتها عبارات قليلة من الميثاق الوطني الفلسطيني، مسترضياً بهذا المنطلق الذين أبدوا تخوفهم من وجود اتجاه لتعديل الميثاق، حتى يستوعب الموقف الجديد المعبر عنه في البرنامج ويخول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية القبول بتسوية سياسية، بعض شروطها يتعارض مع نصوص في الميثاق الوطني الفلسطيني، وهو ينطلق أيضاً من البرنامج السياسي المقر في الدورة الحادية عشرة (حوراني "ب"، 1980، ص55).

تضمن البرنامج السياسي المرحلي عشر نقاط، وما يهم الدراسة هو توضيح النقاط الرئيسية التي تحدثت عن الدولة الفلسطينية، وكانت كالتالي:

ترفض النقطة الأولى من النقاط العشر قرار مجلس الأمن رقم (242) لأنه يطمس الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ويتعامل مع قضيته كقضية لاجئين، ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف، كما تنص النقطة الثانية على "أن منظمة التحرير الفلسطينية تناضل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله" (حميد، 1975، ص247).

يتفق الباحث مع وجهة نظر كل من غازي حسين، وفيصل حوراني من تحليلهما للنقطة الثانية، بأن عبارة "بكافة الوسائل" تشمل الوسائل السياسية والدبلوماسية، خلافاً لما كان عليه في الماضي باعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وبأن عبارة "الأرض الفلسطينية" الواردة، ليست فلسطين بأسرها كما ينص الميثاق الوطني الفلسطيني، وإنما الأراضي الفلسطينية بحسب قرار هيئة الأمم المتحدة رقم (181) أو الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م (الضفة الغربية وقطاع غزة) (حسين، 1993، ص162)، وذلك لتسهيل الطريق والجهود أمام الجانب الفلسطيني التي كانت مبذولة لإشراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف متساوٍ في الحقوق مع الأطراف الأخرى في مباحثات التسوية السياسية التسوية السياسية (حوراني "ب"، 1980، ص57:56)، بل أن الكفاح المسلح هو الأساس القائم لتحرير الأرض المحتلة، فعبارة كافة الوسائل المذكورة تدل أيضاً على الوسائل النضالية التحررية وبعدم الاعتراف بإسرائيل.

تضمنت النقطة الثانية أيضاً عبارة "إن المنظمة تناضل من أجل إقامة السلطة الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها"، وتعنى هذه العبارة أن قيادة منظمة

التحرير الفلسطينية قبلت بأقل من هدف تحرير فلسطين، مما يجعل هذه العبارة من أخطر العبارات التي وذلك وردت في النقاط العشر رسختها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بعد أن رفضها المجلس الوطني وذلك بإضافة كلمة "المقاتلة" عليها، لترضي الفصائل المتمسكة بالميثاق الوطني وتحرير كامل التراب الفلسطيني (حسين، 1993، ص162).

تحدثت النقطة الثالثة على أن "تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني"، ونصت النقطة الرابعة على أن "منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر أي خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق إستراتيجيها في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة" (حميد، 1975، ص 248).

يرى غازي حسين أن منظمة التحرير الفلسطينية في النقطة الرابعة قد تخلت عن تحرير كامل التراب الفلسطيني ونصت على إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية. وبالتالي نجحت هذه النقطة من النقاط العشر في تكريس شعار "الدولة الفلسطينية الديمقراطية" كأهم شعار من شعارات منظمة التحرير الفلسطينية بدلاً من "تحرير كامل التراب الفلسطيني". ووضعت الأساس لفكرة التعايش بين العرب واليهود (حسين، 1993).

يتعارض هنا الباحث لتحليل غازي حسين بأن منظمة التحرير الفلسطينية من خلال النقطتين الثالثة والرابعة، أنها سعت لعدم الاعتراف والصلح مع الكيان الإسرائيلي ثمناً لإقامة كيان فلسطيني، أي أن إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية هو أمر غير مشروط بالاعتراف بإسرائيل أو الدخول في تسوية سياسية لهذا الغرض.

أكدت النقطة الثامنة على استكمال تحرير فلسطين بأن "تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة" (حواتمة وعبد الكريم، 2002، ص69)، من هنا ثبتت الدعوة لوحدتها مع دول المواجهة العربية الأخرى وجاءت في سياقها تماماً، حتى تتوفر لتلك السلطة وللدولة الفلسطينية التي ستقوم فيها، الحماية العربية التي تمكن من استمرار المجابهة مع إسرائيل، وبهذا يصبح البرنامج السياسي المرحلي منطقياً مع نفسه، حين يؤكد استمرار النضال لتحقيق الطموحات الكبيرة التي صاغها بعد تحقق مطلب السلطة الوطنية على جزء من ارض فلسطين (حوراني "ب"، 1980، ص61).

من هذا الجانب يلحظ الباحث بان البرنامج المرحلي هو القرار الأول من نوعه على مستوى الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في تلك الفترة، من ناحية التراجع الواضح عن إستراتيجية الثورة

الفلسطينية من اعتماد الحرب الطويلة الأمد، وإعادة الشعب الفلسطيني إلى كامل وطنه، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، بهدف مرحلي وهو إقامة سلطة فلسطينية على أي جزء من الأرض الفلسطينية التي تتسحب منها إسرائيل أو يتم تحريرها.

4.4.3 أثر البرنامج السياسي المرحلي على الفكر السياسي الفلسطيني

شكلت القرارات التي اتخذتها الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني قاسماً مشتركاً للفصائل الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية، ساهمت إلى حد بعيد في ترسيخ الحضور السياسي لمنظمة التحرير عربياً ودولياً، أما على الصعيد العربي فقد تم في 20 –21 أيلول/ سبتمبر 1974م، عقد اجتماع ثلاثي مصري —سوري — فلسطيني، صدر على أثره بيان مشترك أكد على عدة قرارات كان أهمها تأكيد إقامة السلطة الفلسطينية المستقلة، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أرضه (حمدان وآخرون، 2007، ص471). لذا سيتم معرفة أثر البرنامج السياسي المرحلي على تدويل مشروع الدولة الفلسطينية، رغم أنه عمل على انقسام الفكر السياسي الفلسطيني في تلك المرحلة.

1.4.4.3 أثر البرنامج السياسي المرحلي على تدويل مشروع الدولة الفلسطينية

توجهت منظمة التحرير الفلسطينية بعد الموافقة على النقاط العشر إلى مؤتمر القمة العربي السابع الذي انعقد في الرباط في الفترة 26– 30 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1974م، فقد أسقطت مقررات مؤتمر الرباط إمكان إيجاد حل للقضية الفلسطينية، دون مشاركة منظمة التحرير بدور أساسي، واعترفت القمة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني (حمدان وآخرون، 2007، ص471)، كما اتخذ القرار "تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها"، وهكذا اعترفت جميع الدول العربية (ومن بينها الأردن)، بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأعربت عن استعدادها القبول بما تراه المنظمة بالنسبة لقضية فلسطين، لأنها هي المسئولة الوحيدة عن نضال الشعب الفلسطيني والوسائل التي يراها مناسبة للوصول إلى هذا الهدف (حسين، 1993، ص163).

توجه ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1974م إلى الدورة التاسعة والعشرين للأمم المتحدة، متسلحاً بموافقة المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة على البرنامج السياسي المرحلي، وباعتراف جميع الدول العربية في قمة الرباط أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وطرح أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فكرة

إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية لليهود والعرب في كل فلسطين (حسين، 2/1/2012). حيث شرح في خطابه جذور القضية الفلسطينية ، وطالب دول العالم بالوقوف مع نضال الشعب الفلسطيني من اجل تطبيق حقه في تقرير مصيره، وإن يمكنه العالم من "إقامة سلطته الوطنية المستقلة، وتأسيس كيانه الوطني على أرضه"، وقد تجاهل أي ذكر لقراري (242) و (338)، ولقرار (181) الخاص بتقسيم فلسطين، وأكد على أن قضية الشعب الفلسطيني ليست قضية لاجئين، بقدر ما هي قضية شعب يريد العودة إلى وطنه على أن قضية الشعب الفلسطيني ليست قضية لاجئين، بقدر ما هي قضية شعب يريد العودة إلى وطنه (السيد حسين، 1990، ص 283:282)، وخاطب الدول الأعضاء بعبارته المشهورة "لقد جئتكم يا سيادة الرئيس بغصن الزيتون مع بندقية الثائر فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي" (حسين، 2/1/2012)، ليكون بذلك أول مندوب منظمة ليست بدولة يتحدث إلى الأمم المتحدة، ومن دون أن يكون ممثلاً لإحدى الدول المتمتعة بالعضوية الكاملة فيها (بسيسو، 2008).

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1974م، بعد مناقشة قضية فلسطين، على القرارين الهامين (3236) و (3237)، وينص القرار الأول على "أن الجمعية العامة تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، هذه الحقوق غير القابلة للتصرف وخاصة:

- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
 - والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.
- وتؤكد من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي تشردوا منها وتطالب بإعادتهم.

وقد أكد القرار أيضاً بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة السلام العادل والدائم، وحقه في المساعدة وفي استخدام كافة الطرق المشروعة لاستعادة حقوقه، كما يؤكد أن المنظمة هي ممثل هذا الشعب الشرعي والوحيد. كما جاء في القرار (3237) دعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب ودعوتها إلى الاشتراك في دورات وأعمال كل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعايتها (أبو عياش، 2009، ص115:114).

أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية بموجب القرارين، حركة التحرير الوطنية الأولى التي تحظى بوضع المراقب الدائم في تاريخ هيئة الأمم المتحدة، حيث لم يكن يعترف لممثل منظمة التحرير الفلسطينية قبل صدور هذا القرار بأي وجودي سياسي مستقل، إلا حين كان يسمح له بالتحدث أمام اللجنة السياسية الخاصة عندما يبحث تقرير المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ومنذ صدور القرارين أصبحت المنظمة لها حق حضور الدورات العادية والاستثنائية والمشاركة في مداولات الجمعية العامة دون الحاجة إلى قرار أو دعوة خاصة بكل دورة (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص254:253).

أحرزت بذلك منظمة التحرير الفلسطينية على صعيد الأمم المتحدة انتصاراً دبلوماسياً كبيراً، بعد أن وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين عام 1974م على إدراج القضية

الفلسطينية كبند مستقل، وبالتالي عدم مناقشتها تحت بند الشرق الأوسط (حمدان وآخرون، 2007، ص472). وأبدت الحكومة الإسرائيلية رفضها للقرارين (3236) و (3237)، وصرحت "أن أحداً لا يقرر أن يتوقع منا الاعتراف بالمنظمة الإرهابية التي تسمى منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للفلسطينيين، أن أحداً منا لا يتوقع مفاوضة قادة عصابات إرهابية، كما رفضت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بإقامة دولة فلسطينية (الهور والموسى، 1986، ص143:142).

يتبين للباحث نجاح منظمة التحرير الفلسطينية باستصدار قرار عربي، ولأول مرة، بان تصبح منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وباستصدار قرار أممي من الجمعية العامة للأمم المتحدة في حق الشعب الفلسطيني تقرير مصيره، وفي الاستقلال والسيادة الوطنيين، ودعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في جميع دورات وأعمال الجمعية العامة والمؤتمرات الدولية التي تعقد برعايتها بصفة مراقب.

2.4.4.3 انقسام الفكر السياسي الفلسطيني بعد البرنامج السياسي المرحلي

شكل البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، نهاية مرحلة تاريخية من الفكر السياسي الفلسطيني كانت ترفض "المرحلية النضالية" رفضاً قاطعاً، وبداية مرحلة جديدة تؤسس لبناء سلطة الشعب الوطنية المستقلة على قاعدة الحفاظ على الحد الأدنى السياسي، ووجدت المنظمة نفسها أمام مقتضيات التمثيل وضرورة تولي مهمة المشاركة الفلسطينية في مؤتمر جنيف للتسوية السياسية وبخاصة مع إقرار القمة العربية بوحدانية التمثيل الفلسطيني للمنظمة، في مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط في الفترة القمة العربي السابع أول عام 1974م، التي أطلق معها شعار القرار الوطني الفلسطيني المستقل (عودة، 2009، ص27:71).

لم يدم الإجماع الذي تحقق في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني، أكثر من شهر، عاد بعده ممثلو اتجاه الرفض إلي مواقفهم، حيث أعلنت الجبهة الشعبية، في أكثر من مرة، أن تعاطيها مع البرنامج السياسي، رغم أن صيغته لا تمثل وجهة نظرها، بشكل واضح كان هدفه "منع أي تفجر في الساحة الفلسطينية ولمنع العدو من الاستفادة من أي انقسام يصيب حركة المقاومة في هذه المرحلة" (ياسين، 2006، ص270)، حيث كان سبب تفجير هذه الخلافات هي تصريحات بعض قادة المنظمة عن استعدادهم لحضور مؤتمر جنيف (حين انعقاده)، ولقاء الملك حسين بشروط، فقد اعتبرت الجبهة الشعبية تلك التصريحات خروجاً عن الميثاق الوطني الفلسطيني، وتجاوزاً للبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم اتسع الخلاف ووجهت جبهة الرفض مذكرة في 18 تموز / يوليو عام 1974م، إلى اللجنة النتفيذية للمنظمة تطالبها فيها "تصحيح مسار المنظمة والرجوع عن السير في ركاب التسوية السياسية"، وفي 26 أيلول/ سبتمبر عام 1974م، (عشية انعقاد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط)، أعلنت

الجبهة الشعبية انسحاب ممثلها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اعتراضاً على "الخط السياسي" المستسلم الذي تسير على أساسه قيادة المنظمة (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص217).

أصدرت جبهة الرفض بياناً أشارت فيه إلى أن "الطرف الفلسطيني المنحرف والمشكل من اليمين الرجعي واليسار الانتهازي، بات يسبق بخطواته الاستسلامية الأنظمة العربية التي تقود التسوية" (ياسين، 2006، ص270)، لذلك شهد الفكر السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة تفاعلاً حاداً بين التيارين الفلسطينيين وهما (فياض، 1999، ص30):

- التيار الرسمي المتمثل في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتزعمته حركة فتح، وضم الجبهة الديمقراطية ومنظمة الصاعقة (البعثية).
- التيار المعارض لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، تيار الرفض او ما عرف "بجبهة الرفض الفلسطينية" الذي تزعمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وضم الجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي، وجبهة التحرير العربية، التي انسحبت من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

يتضح للباحث بأن العام 1974م قد شهد توتراً وانقساماً في الفكر السياسي الفلسطيني، وبين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وبأن "جبهة الرفض" قد رفضت مشروع البرنامج السياسي المرحلي وإقامة السلطة الفلسطينية، إلى أن ثمن قيام هذه السلطة على بعض أراضي فلسطين سيكون تتازلاً عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني في فلسطين، وقبولاً للتسوية السياسية وبالتالي الاعتراف بشرعية إسرائيل على الأرض الفلسطينية.

وردت إشارة إلى هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة حيث يطرح ذلك لأول مرة، في البيان الختامي الصادر عن اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي عقد في مدينة دمشق في منتصف شهر كانون أول/ ديسمبر عام 1976م، ولم تتحدث حركة فتح بوضوح عن هذا الهدف إلا في نهاية عام 1976م، لتجئ بعدها الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في القاهرة في الفترة 12- 20 آذار /مارس عام 1977م، لتتبنى هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (شلابل،

تضمن الإعلان السياسي في الدورة الثالثة عشرة برنامجاً من خمسة عشرة نقطة، وقد أكدت هذه النقاط على مواصلة الكفاح المسلح وما يترافق معه من أشكال النضال السياسي والجماهيري لتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وعلى هذا الأساس تناضل منظمة التحرير الفلسطينية من أجل تصعيد الكفاح المسلح في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقديم جميع أشكال الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة وتعزيز صموده لدحر الاحتلال الإسرائيلي وتصفيته،

ورفض جميع أشكال التسويات السياسية، وتصميم منظمة التحرير الفلسطينية على التصدي لإحباط أية تسوية تتم على حساب حقوق شعبنا الوطنية والثابتة، وأهمية وضرورة الوحدة الوطنية عسكرياً وسياسياً بين جميع فصائل الثورة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية لكونها شرطاً أساسياً من شروط الانتصار (وثائق فلسطين، 1987، ص1986).

تبنى المجلس الوطني هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك حين أشار في النقطة الحادية عشرة من الإعلان السياسي الذي تبناه إلى ضرورة "مواصلة النضال من أجل استعادة الحقوق الوطنية لشعبنا وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني"، وهذا الإعلان هو غير الإعلان الذي أقرته الدورة الثانية عشرة، كما جاء في النقطة الثانية من البرنامج السياسي المرحلي، وهي "إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها" (الشريف، 1995، ص259).

في هذا الصدد يرى الباحث مدى الانقسام والتفاوت في الفكر السياسي الفلسطيني حول الرؤى للدولة الفلسطينية، فالبعض وافق على تبنى البرنامج المرحلي، وإقامة سلطة وطنية مستقلة فوق جزء من الأراضي الفلسطينية، كتمهيد لإقامة الدولة الفلسطينية، والبعض الآخر رفض مبدأ المرحلية في التحرير والذي عرف هذا التيار باسم "جبهة الرفض الفلسطينية"، ومن وجهة نظر الباحث أن تبني منظمة التحرير الفلسطينية للبرنامج السياسي المرحلي لا يتعارض مع إستراتيجية المنظمة المتمثل بحرب طويلة الأمد حتى تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، حيث اتخذت المنظمة مبدأ التدرج في تطبيق هذه الإستراتجية. كما ويخلص الباحث الى أن الفكر السياسي الفلسطيني اتسم في تلك المرحلة بالواقعية السياسية، ورغم التباين والاختلاف في المواقف والآراء بين القوى السياسية الفلسطينية "فصائل منظمة التحرير الفلسطينية"، إلا أن هذه المرحلة تعتبر نقلة نوعية في الفكر والممارسة، باعتبار أنها أسست لمرحلة جديدة من الفعل السياسي ترجم عملياً بعملية التسوية السياسية، فإذا افترضنا أن انطلاقة الكفاح المسلح ضد اسرائيل منذ المرحلة بني منظمة التحرير من عام 1974م، أي منذ تبني منظمة التحرير من فلسطينية للبرنامج السياسي المرحلي، القائم على إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين.

5.3 الخاتمة

مرت منظمة التحرير الفلسطينية بمنعطفات خطيرة، رغم ذلك استمرت المنظمة على مواقفها السياسية في رؤيتها لمفهوم الدولة الفلسطينية، ولم تغير خطابها السياسي بشكل جوهري، ورغم تغير نبرة هذا الخطاب دون أن يمس هذا التغيير روح الخطاب أو أساسه. لقد نادت منظمة التحرير الفلسطينية عبر ميثاقها القومي عام 1968م، لإقامة الدولة الفلسطينية

الكاملة بحدودها المعروفة على كامل التراب الوطني الفلسطيني "فلسطين التاريخية". هذا الفهم للدولة الفلسطينية طرأ عليه في هذه المرحلة بعض التغير في الشكل لا في الجوهر والمضمون لدى بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها حركة فتح، حيث طرحت فتح مفهوم الدولة الديمقراطية على كافة الأراضي الفلسطينية يعيش فيها جميع المواطنين داخل الدولة سواسية مسلمين ويهود ومسيحيين وغيرهم، أي دولة متعددة القوميات والإثنيات. دولة ديمقراطية حضارية تقدمية، الأمر الذي سوف يستعرضه الفصل الخامس والأخير من هذه الدراسة.

كانت أخطر المنعطفات التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية تتمثل في تمسك الأردن بالضفة الغربية واعتبارها جزء لا يتجزأ من أراضيها، الأمر الذي أدى إلى تشرذم الجهد العربي والإرادة العربية، والقضاء على أي تعقل أو تصور عملي محتمل لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كمركز للانطلاق إلى تحرير باقي الأرض الفلسطينية التي تم احتلالها من قبل إسرائيل عام 1948م، ثم جاءت حرب عام 1967م، لتحتل إسرائيل ما تبقى من أرض فلسطين، الأمر الذي أثر على الفكر السياسي الفلسطيني بشكل مباشر، فبعد أن كان على منظمة التحرير كامل الأرض الفلسطينية، أصبح الآن عليها أن تستعيد فلسطين كاملة، الأمر الذي ساعد دخول المنظمات الفدائية الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية، والذي كانت أهم مقرراته هو تحرير كامل التراب الفلسطيني، ثم كان أخطر المنعطفات في تاريخ العلاقات الفلسطينية الأردنية الرتكاب الأردن مجازر ضد القوات الفلسطينية في الأردن في أيلول/ سبتمبر عام 1970م، وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من أراضيها. بعدها جاءت حرب عام 1973م، ومؤتمر جنيف عام 1973م.

يستتج الباحث من تلك العوامل والتطورات السياسية التي خلقت انقسام في المنظومة العربية إلى تيارين، تيار ينادي بالتسوية السياسية، وتيار آخر ينادى بالمقاومة الوطنية والقومية، بأنها خدمت إسرائيل التي نمت وتوسعت على الخلافات والتناقضات العربية والفلسطينية وعملت على تغذيتها، وقد كانت الضحية هي القضية الفلسطينية، والتي ساهم العرب بشكل أو بآخر في تراجعها، كما أدت هذه العوامل والتطورات السياسية بشكل أو بآخر إلى تحولات جوهرية في الفكر السياسي الفلسطيني، وخاصة في الفكر السياسي لحركة فتح والجبهة الديمقراطية التي طرحت البرنامج السياسي المرحلي المبني على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء من ارض فلسطين يتم تحريره، فيما رفضته الجبهة الشعبية وباقي الفصائل، وشكلت ما يعرف بجبهة الرفض، قبل أن توافق عليه في العام 1978م، الأمر الذي مهد إلى تحول الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية نحو التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية، فيما بعد، كما سنرى في الفصل اللاحق.

الفصل الرابع

تطور الفكر السياسي للمنظمة تجاه التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية

1.4 تمهيد

لم تحظ فكرة إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بموافقة وقبول القيادة الفلسطينية في بادئ الأمر؛ لكن التطورات التي عصفت بالساحة السياسية العربية جعلت المنظمة تطور موقفها وإستراتيجيتها حيال إمكانية قبول سلطة وطنية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في إطار البرنامج المرحلي الذي أقره المجلس الوطني في دورته الثانية عشرة في حزيران /يونيو عام 1974م، تحت شعار "إنشاء سلطة وطنية فلسطينية مستقلة "في أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين. ومع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية في كانون أول /ديسمبر عام 1987 م تصاعدت الجهود المتعلقة بالتسوية السياسية؛ كما تزايدت الآراء والمقترحات المطالبة بإقامة الدولة الفلسطينية، حيث انتقل الوعي السياسي من برنامج "سلطة وطنية على أرض محررة" إلى برنامج دولة فلسطينية مستقلة في أراضي الضفة والقطاع وعاصمتها القدس. ومن برنامج دولة مستقلة إلى برنامج "حكم ذاتي انتقالي" كمقدمة نحو إقامة دولة فلسطينية. وفي نهاية الأمر وصلت القضية الفلسطينية برمتها طور التسوية (أحمد، 2011، ص1255:1254).

قسمت الدراسة في هذا الفصل إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، يتمحور الجزء الأول حول التطورات السياسية التي حدثت على الساحة الدولية والعربية في المرحلة التالية للبرنامج المرحلي وجاءت أهم هذه التطورات في اتفاقية كامب ديفيد 1978م، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، والمشاريع السياسية المقترحة لحل القضية الفلسطينية. أما الجزء الثاني فنتناول الآثار التي ترتبت على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني بعد إعلان الاستقلال عام 1988م، وفي الجزء الثالث والأخير سوف نتناول الإجراءات والخطوات العملية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي تمحورت حول عملية التسوية السياسية، وإقامة سلطة وطنية على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، على أساس قرارات الشرعية الدولية (242) و (338).

2.4 التطورات السياسية ومشاريع التسوية وأثرها على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني

لم تأتي مشاريع التسوية السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بدون مقدمات تاريخية، ولكن جاءت نتيجة مجموعة من التطورات السياسية عصفت بالقضية الفلسطينية التي جاءت بهدف تطويع الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكان أهمها اتفاقية كامب ديفيد التي رفضتها المنظمة وجميع الدول العربية، التي فرضت مقاطعة على مصر وجمدت عضويتها في جامعة الدول العربية. فلم يكن في أدبيات منظمة التحرير الفلسطينية في تلك المرحلة الموافقة على إنشاء حكم ذاتي على الضفة وغزة، والتعايش السلمي والاعتراف المتبادل مع إسرائيل، والتتازل عن باقي الأرض الفلسطينية، الأمر الذي وحد القوى السياسية الفلسطينية بعد سنين من الفرقة والاختلاف، في برنامج يرفض كل الحلول السلمية.

كان لخروج المنظمة من لبنان ضربة قاسمة للعمل المسلح بعد أن أصبحت في منفاها في تونس بعيدة عن خطوط المواجهة مع العدو، الأمر الذي أثر بشكل كبير على الفكر السياسي الفلسطيني، ودفعه للتفكير ملياً للبحث عن مشاريع التسوية السياسية مع إسرائيل وتحول الفكر من الرفض والتخوين إلى البحث عن الخلاص السلمي. وتأسيساً عما سبق سيستعرض هذا الجزء من الفصل أثر اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م على الفكر السياسي الفلسطيني وعرض مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية والتي رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية.

1.2.4 اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م

جاءت مشاريع التسوية لتؤسس لمرحلة جديدة، من مراحل التحول في الفكر السياسي الفلسطيني، فالبرنامج السياسي المرحلي كان قد تمحور حول ثنائية التضاد بين المقاومة وبين التسوية، بين الكفاح المسلح وبين الحل السلمي، لبناء الذات الوطنية بعيداً عن التخاذل العربي، وقد جاءت اتفاقية كامب ديفيد لتتمحور حول الحل السلمي القائم على التعايش بين الشعوب والحكومات في المنطقة، وإنهاء حالة العداء والحرب مع إسرائيل. وعلى أثر هذه الاتفاقية تراجع الدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، مما أدى إلى تبلور موقف سياسي فلسطيني موحد على البرنامج السياسي المرحلي وذلك في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، حيث كانت اتفاقية كامب ديفيد قد أضعفت الموقف الفلسطيني والعربي الأمر الذي جعل إسرائيل تستفرد بهجومها المتواصل على قوات الثورة الفلسطينية في لبنان، أدت في نهاية المطاف إلى قيام القوات الإسرائيلية بحرب ضد قوات الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان عام 1982م، كانت نتيجتها خروج القوات الفلسطينية من لبنان، والقضاء على مشروع الثورة الفلسطينية القائم على تحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، وجر منظمة التحرير الفلسطينية إلى مشاريع التسوية السياسية.

1.1.2.4 أثر اتفاقية كامب ديفيد على الفكر السياسي الفلسطيني

كانت زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس في 19 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1977م، فاتحة لتطورات كبيرة شهدتها بلدان الشرق الأوسط، وأبرز تأثيراتها وأكبرها كانت على منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك عندما تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد (المنفردة) في 17 أيلول/ سبتمبر عام 1978م، ومعاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية، حيث خرجت مصر من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، وتتازلت عن 78% من ارض فلسطين لصالح إسرائيل، والاعتراف بشرعية وجودها فوق هذه النسبة، وأدت كذلك إلى انقسام حاد في العالم العربي، وكل هذا عاد بالأضرار البالغة والجسيمة على صعيد السياسة الفلسطينية في مستوياتها العربية والإقليمية والدولية (شلايل، 2006/1/23).

لم يتأخر الرد الرسمي العربي والفلسطيني على هذه الاتفاقية، وشكلت جبهة عرفت "بجبهة الصمود والتصدي"، والتي كانت من أهمها سوريا والعراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي انتقدت خطوة الرئيس المصري أنور السادات المنفردة، وعدم تسيقه مع جميع الدول العربية (Hart, 1984, p36).

جاءت اتفاقية كامب ديفيد لتضع المبادئ الأساسية لعملية سلام شاملة وكاملة بين مصر وإسرائيل من جهة وبين الفلسطينيين وإسرائيل من جهة أخرى. حيث جاءت بنود الاتفاقية الخاصة بالوضع الفلسطيني على النحو التالى:

أولاً: ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها. ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

- تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة، مع الأخذ في الاعتبار لاهتمامات الأمن من جانب كل الأطراف، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترات لا تتجاوز خمس سنوات"، وستتاقش الترتيبات الانتقالية بين ممثلي مصر والأردن وإسرائيل. ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة، فان الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي كامل من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية، وأن تشرف هيئة الأمم المتحدة على إجراء هذه الانتخابات.
- أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تضم وفداً يضم مصر والأردن ووفداً من الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين وفقاً لما يتفق عليه، وقد أوضح الأردن منذ اللحظة الأولى أنه غير ملزم قانونياً ولا سياسياً بالانضمام إلى هذه المفاوضات (السيد حسين، 1990، ص306).
- ستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن من دون أن تتأخر عن السنة الثالثة بعد بداية الفترة الانتقالية. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقاتها مع جيرانها ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية (عبد السلام وداود، 2006، ص91-99).

ثانياً: سيتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان امن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قوية من الشرطة المحلية. وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثالثاً: خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967م مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق.

رابعاً: ستعمل مصر وإسرائيل بعضهما مع البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين (السيد حسين، 1990، ص308:307).

من الواضح أن إشارة "ممثلي سكان الضفة الغربية وغزة" في اتفاقية كامب ديفيد، بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية، يخالف قرارات القمم العربية، التي اعتبرت المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقرارات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي جعلت المنظمة ممثلة كمراقب في اجتماعات الجمعية العامة.

قامت إسرائيل باجتياح جنوب لبنان في شهر آذار / مارس عام 1978م، بهدف تحطيم البنية العسكرية والسياسية للثورة الفلسطينية، ولكن قوات الثورة الفلسطينية تمكنت من مواجهة القوات العسكرية الإسرائيلية، ومن صد هذا الهجوم بأسلوب قتالي يتكافأ وضراوة المعركة، مما أدى إلى إنزال الخسائر بالقوات الإسرائيلية، وأصدر مجلس الأمن الدولي في 19 آذار / مارس عام 1978م قراراً يقضي بوقف القتال فوراً وانسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان، وأدى ذلك إلى بروز الثورة الفلسطينية كحقيقة سياسية وعسكرية لا يمكن تجاهلها (حمدان وآخرون، 2007، ص474).

ضمن هذه الظروف والأحداث، تحركت القيادة الفلسطينية لتحقيق مزيداً من وحدة الصف الفلسطيني، فاجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق في 22 آب/ أغسطس عام 1978م، وناقش قضية الوحدة الوطنية وآخر التطورات السياسية، وأصدر المجلس بياناً عبر فيه عن ارتياحه للقاءات والحوارات البناءة التي دارت بين فصائل الثورة الفلسطينية من اجل انجاز موضوع الوحدة الوطنية، واستكمالاً لهذه الخطوات عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سلسلة من الاجتماعات بالإضافة لمثلي فصائل المقاومة في شهر تشرين أول/ أكتوبر عام 1978م، وأصدرت بياناً باسم "لجنة الوحدة الوطنية الفلسطينية"، وذلك تمهيداً لعقد دورة المجلس الوطني الرابعة عشرة، وفي 27 تشرين أول/ أكتوبر عام 1978م؛ أعلن ممثلو الفصائل كافة "البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية"، وكان أهم ما نص عليه البرنامج هو رفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي في المناطق المحتلة الذي يلغي وكان أهم ما نص عليه البرنامج هو رفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي في المناطق المحتلة الذي يلغي وأقامة دولته الوطني الشعب الفلسطيني، والحق في تقرير مصيره على أرضه دون تدخل خارجي وإقامة دولته الوطني المستقلة فوق ترابه الوطني دون قيد أو شرط (عبد الرحمن وآخرون، 1987م).

يتبين للباحث أنه بموجب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، تم التوصل إلى حل منفرد بين مصر وإسرائيل، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء المصرية، وذلك دون تحرير الأرض الفلسطينية والعربية التي احتلتها إسرائيل في العام 1967م، ودون إيجاد حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي – العربي وللقضية الفلسطينية، وأن الرئيس المصري أنور السادات قام بتوقيع الاتفاقية دون المطالبة باعتراف إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كما أن المجلس الفلسطيني لممثلي سكان الضفة الغربية وغزة، (الذي نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد)، لا يرتقي لقيام دولة فلسطينية مستقلة، إذ أنه سيمارس دوراً إدارياً فقط لتسيير الأمور المدنية للمناطق الفلسطينية المنصوص عليها في الاتفاقية، ولن يكون لدى هذا المجلس أي طابع سياسي مستقل، الأمر الذي رفضته منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1979م، وفي الدورات اللاحقة.

2.1.2.4 الإجماع الوطني الفلسطيني على البرنامج السياسي المرحلي

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الرابعة عشرة في دمشق في الفترة 15- 22 كانون ثاني/ يناير عام 1979م (وثائق فلسطين، 1987، ص388). أسفرت الدورة التي شاركت فيها جبهة الرفض بعد قطيعة دامت خمسة سنوات، عن اتخاذ عدد من القرارات، من بينها إقرار المجلس الوطني لمشروع "البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية" الذي سبق للمجلس المركزي أن وضعه في اجتماعاته في أواخر تشرين أول/ أكتوبر عام 1978م (عبد الرحمن وآخرون، 1987، ص274)، والذي وافقت عليه جميع فصائل المقاومة، وشكل أرضية لأوسع لقاء عرفته منظمة التحرير الفلسطينية منذ مطلع السبعينيات (الشريف، 1995، ص284).

أقر البرنامج السياسي التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين، وحقه في العودة إليه وتقرير مصيره على أرضة دون تدخل خارجي، وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني دون قيد أو شرط، والدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية والتمسك بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وقائداً لنضاله الوطني وناطقاً باسمه في كافة المحافل العربية والدولية، والتصميم الثابت على مواصلة وتصعيد الكفاح المسلح وكافة أشكال النضال السياسي والجماهيري، ورفض جميع القرارات والاتفاقيات والتسويات التي لا تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في وطنه فلسطين أو تتنقص منها، ورفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي في الوطن المحتل، الذي نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد، لأنه يكرس الاستعمار الاستيطاني الصهيوني (الهيئة العامة للاستعلامات، 1999).

انعقدت الدورة الخامسة عشرة في دمشق في الفترة 11- 19 نيسان/ ابريل عام 1981م، وقد انعقدت هذه الدورة متأخرة عن موعدها المقرر في شهر كانون ثاني/ نوفمبر عام 1980م، بسبب الأحوال الصعبة التي عاشها الوطن العربي عامة ولبنان خاصة نتيجة سياسة كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية-

الإسرائيلية، وأصدر المجلس الوطني عدة قرارات كان أهمها، التأكيد على حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وتعبئة وحشد كافة طاقات الجماهير الفلسطينية في الوطن المحتل لتصعيد الكفاح المسلح وتوفير مستلزماته وتعزيز كل أشكال النضال، والتشديد على أن منظمة التحرير هي الجهة الوحيدة المسئولة عن قضايا دعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، كما جدد المجلس الوطني تبنيه البرنامجين السياسي والتنظيمي المقررين في الدورة السابقة، مع ضرورة الارتقاء بالوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية (وثائق فلسطين، 1987، ص394:393).

يلاحظ الباحث تمسك منظمة التحرير الفلسطينية بوحدة الصف الفلسطيني بعد اتفاقية كامب ديفيد، وبالإنجازات التي تحققت للنضال الفلسطيني من اعتراف دولي واسع بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبحق الشعب الفلسطيني الثابت في وطنه فلسطين والعودة إليه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، ومواصلة الكفاح المسلح لنيل تلك المطالب، وتوافق جميع الفصائل المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، ولأول مرة، على إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره، ضمن قرارات البرنامج السياسي المرحلي.

3.1.2.4 خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان

واجهت منظمة التحرير الفلسطينية بعد انتهاء الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني تصعيد حرب المتفجرات التي استهدفت القوى اللبنانية في منتصف عام 1981م، وتصعيد إسرائيل لاعتداءاتها في جنوب لبنان، ولكن المنظمة استطاعت نقل المعركة إلى شمال فلسطين بقصف صاروخي ومدفعي مركز، وصمدت منظمة التحرير وقواتها العسكرية، مما أدى إلى ارتفاع مكانتها العربية والدولية (حسين، 1993).

قامت القوات الإسرائيلية بحرب جديدة ضد قوات الثورة الفلسطينية في جنوب لبنان في الفترة 10-24 تموز/يوليو عام 1981م، ولكن هذه الحرب لم تنجح وحسب في تحقيق نفس الهدف الرئيس باجتياحها عام 1978م، المتمثل في تحطيم البنية العسكرية والسياسية للثورة الفلسطينية في لبنان، ولكن حرب عام 1982م، كانت الأكثر خطورة على منظمة التحرير الفلسطينية، ففي 6 حزيران/يونيو عام 1982م، قررت الحكومة الإسرائيلية شن حرب ضد منظمة التحرير الفلسطينية، وقد أطلقت على هذه العملية اسم "سلامة الجليل" (حمدان وآخرون، 2007، ص474). حيث اجتاحت إسرائيل لبنان وحاصرت قوات الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية في بيروت، ولكن القوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة ظلت تقاوم طوال ثمانية وثمانين يوماً، وذلك منذ بدء العدوان في 6 حزيران/يونيو عام 1982م، إلى اكتمال مغادرة قوات منظمة التحرير الفلسطينية بيروت في 31 آب/ أغسطس عام 1982م، حيث تم إبرام اتفاق بين إسرائيل والحكومة اللبنانية على انسحاب القوات الفلسطينية من لبنان، وقد بدأت هذه القوات في مغادرة

بيروت اعتباراً من 21 آب/ أغسطس عام 1982م، وهكذا رحلت قوات الثورة الفلسطينية، عبر البحر، إلى العديد من الدول العربية بعيداً عن خطوط التماس مع إسرائيل (بسيسو، 2008).

يرى الباحث بأن إسرائيل قد نجحت في عقد اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م، وتلقت بعدها منظمة التحرير الفلسطينية ضربة قاسية بفقدانها قاعدة عسكرية أساسية من قواعد الصراع في لبنان وعلى خطوط التماس ضد إسرائيل عام 1982م على أثر خروج قوات منظمة التحرير من لبنان، وأدت هذه الحرب أيضاً إلى تشريد مئات الألوف من الفلسطينيين واللبنانيين، الأمر الذي أثر على عمل الكفاح المسلح الفلسطيني الذي ترى فيه منظمة التحرير الفلسطينية هدفاً أساسياً للعمل على تحرير الأرض الفلسطينية، الذي نص عليه الميثاق القومي عام 1964م، والميثاق الوطني عام 1968م، والبرنامج السياسي المرحلي عام 1974م. وكان مقدمة إلى طرح العديد من مشاريع التسوية السياسية.

2.2.4 مشاريع التسوية السياسية بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان

وجدت القيادة الفلسطينية نفسها في تونس معزولة عن فلسطين، محرومة من أي قاعدة إستراتيجية في دول المواجهة مع إسرائيل، وساعد هذا الوضع على إيجاد أجواء عربية وفلسطينية جديدة تسير باتجاه متابعة منحنى التسوية الذي اختطته مصر، وأسهمت حالة العجز العربي وعدم جدية أو فاعلية برامج المقاومة والتحرير التي تُعلنها في طرح مشاريع تسوية تلقى قبولاً وتبنياً رسمياً عربياً، وتتضمن التنازل عن أرض فلسطين المحتلة عام 1948م، والتعايش السلمي مع إسرائيل (صالح، 2003، ص461).

نشطت في هذه الفترة مساعي الجهات المختلفة السوفيتية والأمريكية إضافة للعربية لفتح مسار التسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، حيث كان من نتائج تلك الحرب تكريس الدور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها طرفاً أساسياً في أزمة "الشرق الأوسط"، بل وكسبت اعترافاً غير مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وإن كان من خلال طرف ثالث (Avner, 1987, p89). وكان أبرز مشاريع التسوية التي طرحت آنذاك هما مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، ومشروع السلام العربي "مشروع فاس"، ومشروع بريجينيف للسلام.

1.2.2.4 مشروع ريغان

تلقت منظمة التحرير الفلسطينية ضربة سياسية تمثلت في مبادرة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق رونالد ريغان التي أعلنها في 2 أيلول/ سبتمبر عام 1982م، بعد مغادرة آخر المقاتلين الفلسطينيين لبنان (المصري، 2008، ص179)، كانت مبادرة ريجان من أوائل المشاريع التي طرحت إثر "الاجتياح الإسرائيلي" للبنان. وقد دعا إلى عدم تقسيم مدينة القدس والاتفاق على مستقبلها عن طريق

المفاوضات. وتعهد بحماية أمن إسرائيل، ويبدو أن هذا المشروع كان مقدمة لاستثمار الظروف السياسية التي نتجت عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان (صالح، 2003، ص462:461).

تضمنت مبادرة ريغان عدة بنود، أهمها تحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الأردن، كما تضمنت المبادرة سبع لاءات لأهم عناصر القضية الفلسطينية، حيث تقول المبادرة لا لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، ولا لحق تقرير المصير، ولا لحق العودة، ولا لإزالة المستوطنات، ولا لعودة القدس للسيادة العربية، ولا لانسحاب إسرائيل الكامل، واعتبار أن حل القضية الفلسطينية يكون بالتعاون بين الأردن وإسرائيل، مع عدم ذكر منظمة التحرير الفلسطينية كطرف في المفاوضات (المصري، 2008، ص186)، وقد رفضت إسرائيل تلك المبادرة لأنها تعرض كيانها وأمنها للخطر (الهور والموسى، 1986، ص198)، كما رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية.

2.2.2.4 مشروع السلام العربي (مشروع فاس)

طرح الأمير فهد بن عبد العزيز (قبل أن يصبح ملكاً على المملكة العربية السعودية)، مشروع المبادئ الثمانية، كأساس لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، الذي عرف بمشروع الأمير فهد بن عبد العزيز، وفي مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في مدينة فاس بالمغرب في الفترة 6– 9 أيلول/ سبتمبر عام 1982م، إثر خروج القوات الفلسطينية من بيروت (صالح، 2003، ص462)، كما قدمت تونس مشروع "الحبيب بورقيبة" رئيس الجمهورية التونسية، واستند مشروعها إلى اعتماد الشرعية الدولية أساساً لحل القضية الفلسطينية، والى القرار رقم (181) الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م، بشأن تقسيم فلسطين، الذي "يمثل النص القانوني الدولي الوحيد الذي يعترف بالدولة الفلسطينية كدولة ذات سيادة كاملة متجاوزاً بذلك قضية تقرير المصير"، ورأى أن القرار "إذ قرر تقسيم فلسطين فقد رسم للدولة الفلسطينية محتوى ترابياً محدداً ضمن الأرض التي كانت واقعة تحت الانتداب البريطاني"، وبعد دراسة المؤتمر عدة أوراق عمل قدمتها بعض الوفود العربية، اكتفى الملوك والرؤساء في بيانهم الذي أصدروه بعد انتهاء أعمال المؤتمر بالإشارة إلى "مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز" و "مشروع الرئيس الحبيب بورقيبة" انتهاء أعمال المؤتمر بالإشارة إلى "مشروع الأمير فهد بن عبد العزيز" و "مشروع الرئيس الحبيب بورقيبة" دون غيرهما من أوراق العمل الأخرى (وثائق فلسطين، 1987، ص438).

انتهى مؤتمر القمة العربي وقد تبنى في بيانه الختامي مشروع أطلق عليه "مشروع السلام العربي" الذي اعتمد على المبادئ التالية في البيان الختامي (الهور والموسى، 1986، ص218):

- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967م، بما فيها مدينة القدس العربية.
 - إزالة المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967م.
 - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.

- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، وتعويض من لا يرغب في العودة.
- إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة، ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
 - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدول الفلسطينية المستقلة.
 - يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ.

مثل مشروع فاس الخط السياسي العربي العام الذي ساد حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، والذي يجمع بين الاعتراف الضمني بإسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة (صالح، 2003، ص462)، وقرر المؤتمر تشكيل لجنة من سبعة ممثلين، وهم منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة العربية السعودية وسوريا والمملكة المغربية والأردن والجزائر وتونس، مهمتها "إجراء اتصالات بالأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي لشرح قرارات المؤتمر المتعلقة بالصراع الإسرائيلي – العربي، وللتعرف على مواقفها وموقف الولايات المتحدة الأمريكية الذي أعلنت عنه مؤخراً فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – العربي، على أن تعرض اللجنة نتائج اتصالاتها على الملوك والرؤساء بكيفية منتظمة" (وثائق فلسطين، 1987، ص439).

3.2.2.4 مشروع بريجينيف للسلام

إقترح الرئيس الأسبق للاتحاد السوفيتي ليونيد بريجينيف عقد مؤتمر دولي لبحث تسوية النزاع في الشرق الأوسط، تحضره كل من الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، والولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل، وقال بريجينيف "لقد حان الوقت لإخراج القضية الفلسطينية من جمودها، وحان وقت العودة إلى البحث الجماعي النزيه عن التسوية الشاملة على أساس واقعي عادل" (الهور والموسى، 1986، ص204)، وقد طرح بريجينيف مشروعه في 16 أيلول/ سبتمبر عام 1982م، وركز على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وحق إقامة دولة فلسطينية مستقلة له في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية. وأكد على حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والأمنيين، وعلى إنهاء حالة الحرب، وإحلال السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وعلى إيجاد ضمانات دولية للتسوية، (صالح، 2003، ص463)، وأكدت المبادرة أن مثل هذه التسوية الشاملة لا يمكن أن تتم إلا من خلال الجهود الجماعية لجميع الأطراف المعنية، ومن ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل من خلال الجهود الجماعية لجميع الأطراف المعنية، ومن ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطيني (المصري، 2008، ص187).

رحبت كل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وسوريا ولبنان بالمبادرة التي تم وصفها بأنها مبادرة بناءة، وقال عنها ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنها تشكل قاعدة جيدة ومقبولة لوضع أساس سلام عادل ودائم، أما إسرائيل فقد رفضت المبادرة لأنها تدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967م، ورفضها أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية (الهور والموسى، 1986، ص206:205).

4.2.2.4 أثر مشاريع التسوية السياسية على انقسام الفكر السياسي الفلسطيني

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السادسة عشرة في الجزائر في الفترة 14- 22 شباط/ فبراير عام 1983م، حيث كان مناخ وحدوي قد ساد في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها في لبنان، وأجواء التعاطف التي رافقت رحيل المقاتلين الفلسطينيين عن لبنان، التي ساعدت على عقد الدورة بمشاركة جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بالرغم من بروز خلافات جدية حول مشاريع التسوية العربية والدولية التي طرحت في أعقاب حرب بيروت، وكذلك حول العلاقة مع الأردن، ولذلك تم التوصل إلى حل توفيقي بين الأطراف المختلفة، وظهر ذلك بوضوح من خلال الإعلان السياسي الذي صدر عن الدورة، حيث تبنت برنامجاً سياسياً وتنظيمياً حصلت فيه على إجماع فصائل منظمة التحرير كافة (المصري، 2008، ص193:192).

اتخذ المجلس الوطنية السابقة، حيث ركز على الصعيد الفلسطيني على قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية المجالس الوطنية السابقة، حيث ركز على الصعيد الفلسطيني على قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية وحماية القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وعلى ضرورة تطوير وتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني، وعلى الصعيد العربي أكد الإعلان السياسي بأن على الدول العربية التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وهي الحقوق التي أكدتها قرارات القمم العربية، ورفض كل المشاريع الرامية إلى المساس بحق منظمة التحرير الفلسطينية في التمثيل الوحيد للشعب الفلسطيني عبر أية صيغة كالتفويض أو الإنابة أو المشاركة في حق التمثيل (وثائق فلسطين، 1987، ص398-400).

تطرق الإعلان السياسي إلى مشاريع التسوية السلمية، حيث اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني قرارات قمة فاس "مشروع السلام العربي" الحد الأدنى للتحرك السياسي للدول العربية الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستازماته من أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية والعربية، كما عبر المجلس الوطني الفلسطيني عن التقدير والتأييد للمقترحات التي تضمنها مشروع برجينيف، والتي تؤكد على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (الهيئة

العامة للاستعلامات، 1999). وأعلن المجلس الوطني رفضه لمشروع ريغان، لأنه في نهجه ومضمونه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ويتنكر لحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولا يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ويتناقض مع الشرعية الدولية، وعدم اعتباره أساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع الإسرائيلي – العربي، (الهور والموسى، 1986، ص226).

يتفق الباحث مع زهير المصري بأن الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني تعد دورة فاصلة ومهمة، إذ أن القرارات المنبثقة عنها نقلت منظمة التحرير الفلسطينية وبشكل رسمي من موقفها السابق الثوري الداعي إلى تحرير كامل الأرض الفلسطينية، إلى صيغة أكثر قبولاً في الوسط الدبلوماسي، والى هدف أكثر قدرة على التحقيق استراتيجياً وهو تعايش دولة فلسطين مع إسرائيل في فلسطين التاريخية، وأن المجلس الوطني الفلسطيني قد أكد رسمياً من خلال قراراته في الدورة السادسة عشرة انتقال الفكر السياسي الفلسطيني من التحرير الوطني لكامل فلسطين إلى هدف يقتضي بإقامة دولة مستقلة على حدود عام 1967م، المتمثلة في مدينة القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة (المصري، 2008، ص197).

حدث انشقاق داخل حركة فتح في 9 أيار/ مايو عام 1983م، أي بعد انعقاد دورة المجلس الوطني السادسة عشرة بثلاثة أشهر، وتصاعدت الخلافات حول التحالفات الفلسطينية - العربية، وحول مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، فأدى هذا الأمر إلى انقسامات في مؤسسات المنظمة، واتحاداتها وتنظيماتها الشعبية، وهو ما أدى إلى التشابك والاقتتال الذي وصل ذروته عام 1983م، وأدى إلى رحيل ثاني لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبعض قواتها من لبنان وسوريا، تبعتها الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان عام 1985م (حمدان وآخرون، 2007، ص477).

يتبين للباحث أن خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان قد افقد الثورة الفلسطينية مقومات الوجود والتحرك المستقل الأمر الذي أدى إلى تزايد الضغوط العربية عليها، وزيادة المصاعب التي أثرت بالسلب على هدف منظمة التحرير الفلسطينية الأساسي المتمثل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، لذلك وبعد انتهاء الدورة السادسة عشرة، تبين أنه لم يكن لها إجماع وطني على قراراتها من قبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالى أدى إلى ظهور انقسامات وخلافات سياسية وتتظيمية عميقة بين الفصائل الفلسطينية.

5.2.2.4 الكونفدرالية الأردنية - الفلسطينية (اتفاق عمان)

عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السابعة عشرة في عمان في الفترة 22- 29 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1984م، كانت أهم قراراته هي حق الشعب الفلسطيني في ممارسة الكفاح المسلح ضد العدوان الصهيوني، كما أكد المجلس أن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين وأزمة الشرق الأوسط لا بد أن

يقوم على أساس ضمان حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة فوق التراب الوطني الفلسطيني، كما يرى أن الإطار المناسب للوصول إلى هذا الحل هو عقد مؤتمر دولي تحت راية الأمم المتحدة، بالتشاور مع مجلس الأمن أو عبره، وذلك بمشاركة كافة الأطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين (الهيئة العامة للاستعلامات، 1999)، ويؤكد في هذا الصدد رفضه لقرار مجلس الأمن (242)، ولاتفاقيتي "كامب ديفيد" ومشروع الحكم الذاتي ومبادرة ريغان، وأية مشاريع وقرارات لا تضمن حقنا بالعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة (وثائق فلسطين، 1987، ص406).

طرح الملك حسين لدى افتتاحه الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الخطوط العريضة لمبادرة أردنية – فلسطينية مشتركة مبنية على قرار رقم (242) كأساس للتسوية السياسية، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، لذا جرت مباحثات أردنية – فلسطينية مشتركة تم في ختامها إقرار الاتفاق الأردني – الفلسطيني في 11 شباط/ فبراير عام 1985م، والذي عرف "باتفاق عمان" (صالح، 2003، ص463).

كان من أبرز أفكار "اتفاق عمان" أن اتفقت حكومة المملكة الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معا نحو تحقيق تسوية عادلة لقضية الشرق الأوسط وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس (وثائق فلسطين، 1987، ص409)، وإن الاتفاق جاء بناءً على قرارات مؤتمر قمة فاس ومن الشرعية الدولية، كما ورد في مقدمته، وكان أهم ما تضمنه موافقة منظمة التحرير الفلسطينية، موافقة غير مباشرة، على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)، وقبولها مبدأ تشكيل وفد مشترك إلى مفاوضات السلام مع الحكومة الأردنية، وطرح خمسة أسس ومبادئ هي (الشريف، 1995).

- الأرض مقابل السلام، كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.
- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بحيث يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.
 - حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرار الأمم المتحدة.
 - حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.
- وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك.

عكس هذا الاتفاق تحسن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن، والتي شابها التوتر الحاد معظم فترة السبعينيات من القرن العشرين. كما عكس استجابة أكثر من منظمة التحرير الفلسطينية للتعامل مع الضغوط الدولية (الأمريكية والإسرائيلية بالذات) التي تفضل التعامل مع قضية فلسطين من خلال البوابة الأردنية، ولم يكتب لهذا المشروع النجاح إذ لقي معارضة فلسطينية داخلية من الفصائل الفلسطينية، وقام الملك حسين بإيقاف المشروع في 19 شباط/ فبراير عام 1986م (صالح، 2003، ص464)، قامت بعدها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإصدار بيان أكدت فيه بان "اتفاق عمان" لم يعد قائماً بالفعل على ارض الواقع، وأنها تعتبره لاغياً (وثائق فلسطين، 1987، ص410).

قادت حالة الانقسام والخلافات بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وحرب المخيمات الفلسطينية، واليد وناعة لدى قادة الفصائل بضرورة تجاوز هذه المرحلة، والبدء بحوار وطني من اجل تجاوز هذه الحالة الخطيرة، وقد كانت العاصمة الجزائرية وعواصم أخرى مكاناً لهذا الحوار، الذي تم تتويجه بانعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر العاصمة في الفترة 20- 25 نيسان/ ابريل عام 1987م، وهي الدورة التي نجحت في طي صفحة الخلافات والانقسامات في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، وعادت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لعضوية منظمة التحرير وتركت "جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية" التي كانت قد أنشئت في 25 آذار/ مارس عام 1985م، في أعقاب التوقيع على "اتفاق عمان"، وضمت عدداً من الفصائل الصغيرة، المدعومة من الحكومة السورية (حمدان وآخرون، 2007).

سارت أعمال الدورة الثامنة عشرة في جو وحدوي أصيل وشعور عميق بالمسئولية الوطنية وتتاول شامل ومسئول لكافة القضايا والمشاكل المطروحة على الشعب الفلسطيني في كافة تواجده والمتعلقة بقضيته الوطنية وكفاحه الوطني، مع تأكيد المجلس برغبة الشعب الفلسطيني في تحقيق سلام دائم وعادل يستند إلى حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق التراب الوطني، ورفض قراري مجلس الأمن رقمي (242) و (338) (الهيئة العامة للاستعلامات، 1999)، واعتبر المجلس الوطني الفلسطيني قرارات قمة فاس "مشروع السلام العربي" أساساً للتحرك العربي على الصعيد الدولي، وتأبيد منظمة التحرير الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي في إطار هيئة الأمم المتحدة وتحت إشرافها، وتشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك مشاركة الأطراف المعنية بالنزاع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى (الشريف، 1955، 1954).

يلاحظ الباحث تراجع فكرة إقامة الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني على أساس مبدأ التحرير والنضال عن طريق الكفاح المسلح، وقبوله مبدأ التسوية السياسية لقضيته الوطنية على أسس الشرعية الدولية، ولكنه مشروط برفض قراري مجلس الأمن رقمي (242) و (338)، الأمر الذي كان فيما

سبق يعتبر خيانة وطنية، أصبحت الآن بادرة وطنية وبموافقة جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها فصائل جبهة الرفض، وذلك تبعاً للمعطيات الدولية الجديدة ومشاريع التسوية للقضية الفلسطينية، التي تم ذكرها لتبدأ المنظمة مرحلة جديدة من مراحل الصراع من اجل إقامة الدولة الفلسطينية، خاصة بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في نهاية عام 1987م. وخلص الباحث إلى أن البرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية يعتبر بداية انكماش مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني، من الدولة الكاملة إلى الدولة المرحلية، رغم ذلك تمسكت الفصائل الوطنية الفلسطينية بالكفاح المسلح كوسيلة رئيسية لتحرير الأرض الفلسطينية، ورغم أن مشروع كامب ديفيد اعتبر خروج عن الصف العربي ورفضته الدول العربية والفصائل الفلسطينية التي توحدت على برنامج وطني يرفض كل الحلول العربي ورفضته الدول العربية والفصائل الفلسطينية من لبنان أدى إلى تراجع مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني، وإن تبحث عن خلاصها في ثنايا المشاريع السياسية المطروحة.

3.4 الآثار المترتبة على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني بعد إعلان الاستقلال عام 1988م

كان خروج القوات الفلسطينية من لبنان عام 1982م، وبُعدها عن خطوط التماس مع إسرائيل وتشتتها في العديد من الدول العربية اثر كبير على الفكر السياسي الفلسطيني، إلا أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، كانت بداية التحول في الفكر السياسي الفلسطيني باتجاه حل الدولتين وقبول قراري مجلس الأمن (242) و(338)، حيث جاء الإعلان لأول مرة في الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1988م، عن التوجه السلمي للمنظمة لتسوية قضية فلسطين، وذلك في البيان السياسي للدورة، كما جاءت وثيقة إعلان الاستقلال لتؤكد حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، والتي لاقت التأبيد العالمي الواسع لإعلان هذه الدولة من قبل المجتمع الدولي. هذا بدوره يقودنا للتطرق إلى أثر الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، وأثر إعلان الاستقلال عام 1988م على الفكر السياسي الفلسطينية.

1.3.4 الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م وأثرها على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني

عاش الفكر السياسي الفلسطيني حالة من التصادم والانقسام على أثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وقد ترك ذلك أثراً سلبياً على الشعب الفلسطيني بشكل عام، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص، حيث زاد ذلك في إضعافها وتهميشها على المستوى الدولي والعربي، وبدأ الفكر السياسي الفلسطيني يبحث عن خروج من حالة الانكفاء على الذات، فوجد ضالته في داخل الأرض المحتلة، من خلال الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م (المصري، 2008، ص259). والتي انفجرت في 9 كانون أول/ ديسمبر عام 1987م في قطاع غزة، كردة فعل من الشعب الفلسطيني عندما قام سائق شاحنة إسرائيلي بضرب سيارة

وقتل أربعة فلسطينيين، وفي غضون ساعات عمت المظاهرات كافة الأراضي والمخيمات والمدن الفلسطينية المحتلة، وكان ذلك من خلال الحراك الشعبي الفلسطيني ضد السياسة الإسرائيلية الاحتلالية، فقد تحدى الشباب الفلسطيني القوة العسكرية الإسرائيلية بالحجارة، وتصرف جموع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كأمة واحدة، حيث كانت هذه هي اللحظة السياسية الحاسمة والمنتظرة للشعب الفلسطيني (McDowall, 1994, p99).

أثبت الشعب الفلسطيني طيلة المراحل السياسية التي تعاقبت عليه وعلى قضيته مقدرة فاعلة على "تكييف" أوضاعه، وفقاً لتقلب الظروف والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية (الديك، 1999، ص180)، فقد تجمع سخط الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة أساساً بسبب الاحتلال في حد ذاته، وبسبب ما ترتب عليه من إلحاق اقتصادي، والعديد من الإجراءات التعسفية بحق الشعب الفلسطيني وبسبب ما ترتب عليه من إلحاق اقتصادي، والعديد من الإجراءات التعسفية التي احتلت عام 1967م، وتشبث حكام إسرائيل برفض تقديم أي مشروع تسوية للصراع الإسرائيلي – العربي، وتعديات إسرائيلية متوالية على الأماكن المقدسة، الإسلامية والمسيحية على السواء، ومصادرة الحريات الديمقراطية والثقافية، مما أدى إلى فزع الشعب الفلسطيني على مستقبله ومستقبل الدولة الفلسطينية الذي يحلم بإقامتها (ياسين، 1992، ص16).

حققت الانتفاضة الفلسطينية أوسع مشاركة وطنية في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 1967م، على نحو يجعل من إستراتيجية العصيان المدني أمراً متاحاً لأول مرة (الطاهري، 1955م ص 155)، كما شهدت القضية الفلسطينية الكثير من المتغيرات مع استمرار الانتفاضة الفلسطينية، التي جعلت العالم اجمع يرى إسرائيل على حقيقتها العدوانية، ونجحت في وضع إسرائيل في حالة استنفار دائم (الدجاني، 1989م ص 153). فقد سارعت قوى منظمة التحرير الفلسطينية في كانون ثاني/ يناير عام 1988م، بعد شهر واحد من اندلاع الانتفاضة لتشكيل ما عرف بالقيادة الوطنية الموحدة، من حركة فتح، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني "حزب الشعب" (البابا، 2010، ص 58)، كما أثرت الانتفاضة على الوضع العربي في القرار السياسي الذي أعلنه الملك حسين ملك الأردن في 31 تموز/ أيلول عام 1988م، في إعلان "فك العلاقة القانونية والإدارية مع الضفة الغربية المحتلة"، والذي لم يأت ذلك القرار معزولاً عن التأثير المباشر للانتفاضة الفلسطينية، ورغبة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتوجه العربي العام المنسجم مع هذه الرغبة لتأكيد الهوية الفلسطينية (النشاش، 1994، ص 173:172).

كرست الانتفاضة انتقال مركز الثقل في النضال الوطني الفلسطيني نهائياً من الخارج إلى الداخل، فاتحة أمام منظمة التحرير الفلسطينية أفق التحرر من ضغط المحاور العربية المختلفة، وأعادت الانتفاضة تسليط الأضواء على منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها السياسي (الشريف، 1995، ص357)،

فالانتفاضة الفلسطينية شكلت مخرجاً حيوياً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وللمشروع الوطني الفلسطيني ككل، فقد أعادت فلسطين إلى قلب الاهتمامات العربية والدولية (نافع، 1991، ص161). وقد ساهمت الانتفاضة في ظهور حركات إسلامية جديدة على الساحة السياسية الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وهي حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، أما على الصعيد الدولي، فقد زادت الانتفاضة من تعاطف الرأي العام العالمي تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وكشف زيف دعاوي الديمقراطية الإسرائيلية بشكل واضح أمام العالم (ثابت، 2008، ص42).

أصدر المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية "التزام منظمة التحرير الفلسطينية، وتحملها لكل المسؤوليات الوطنية والقومية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بكل ما يترتب على ذلك (قرار فك الارتباط) من التزامات تؤكد الهوية الفلسطينية للشعب الفلسطينية طبقا لقرارات المجالس الوطنية، ولقرارات القمم العربية". وفي 22 آب/ أغسطس عام 1988م، صدر عن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قرار يقضى بأن تظل القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتى إعلان الأردن فك الارتباط عن الضفة الغربية في 31 تموز/ أيلول عام 1988م، نافذة المفعول إلى أن تعدل أو تلغى من قبل السلطات التشريعية الفلسطينية المختصة، وقد شكل هذا القرار نقلة نوعية في مسؤولية وصلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية تجاه الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة (حمدان وتحرون، 2007، ص200، 481:480).

كان الحوار الفلسطيني- الفلسطيني متوافقاً جنباً إلى جنب مع تصاعد الانتفاضة، بعمق ورحاب صدر على نحو لم تشهده الساحة الفلسطينية قبل الانتفاضة، ويرى لطفي الخولي بأن هذه الآلية للحوار الفلسطيني- الفلسطيني الجديد على أرضية الانتفاضة، قد نجحت في بلورة الاتفاق الجماعي على سبعة خطوط أساسية تحكم الحركة السياسية الفلسطينية، فيما يتعلق بمستقبل الدولة الفلسطينية، والتي تستند إلى قوة فعل الانتفاضة المتواصلة ، وهي كالتالي (الخولي، 1988، ص137-137):

- اعتبار أن الانتفاضة تتحول فعلياً إلى حرب استقلال، هدفها إعلان الدولة الفلسطينية بإرادة الشعب، ووضع أراضي الدولة الفلسطينية تحت إشراف وإدارة هيئة الأمم المتحدة لفترة محدودة، يتم خلالها إنهاء الاحتلال، وتسليم السلطة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.
- إعلان الدولة الفلسطينية من خلال الشرعية الدولية التي يمثلها القرار رقم (181)، والقاضي بإنشاء دولتين في فلسطين، دولة عربية وأخرى يهودية، وان الحد الأدنى لأرض دولة فلسطين يشمل قطاع غزة والضفة الغربية والقدس العربية عاصمة الدولة.
- أن التعامل الفلسطيني السياسي مع الشرعية الدولية ككل لا يتجزأ في إطار هدف الانتفاضة، لا يتناقض أو ينفي الالتزام بكامل الشرعية التاريخية للشعب الفلسطيني، وأن هذا ما قامت به وتمارسه إسرائيل منذ وثيقة إعلان استقلالها في 14 أيار/مايو عام 1948م.

- أن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من فلسطين، يضع الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية أمام المعضلة التي لم يعد من الممكن الهروب منها، بل التعامل معها فيما أصبح يسمى بالتسوية السياسية من خلال المؤتمر الدولي مع الضمانات الدولية له، وتعني هذه المعضلة أن الدولة الفلسطينية وليدة الانتفاضة، تتشأ جغرافياً وسياسياً في جوار مع إسرائيل.
- أنه في سبيل إنضاج ظروف التسوية السياسية الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية، يتوجب عدم الخلط بين استمرار الالتزام بالثوابت الفلسطينية وبين الضرورات الإقليمية والدولية، بمعنى التزام الحركة السياسية الفلسطينية في ظروف محددة، أما ثوابت النضال فهي التزام استراتيجي، وأن مرحلة الانتفاضة ستؤدي إلى إقامة الدولة المستقلة على جزء من فلسطين، واستخدام آلية المؤتمر الدولي كجزء لا يتجزأ من مجمل الحركة النضالية.
- إن التخطيط القائم على التصاعد بالانتفاضة إلى درجة العصيان المدني مازال سلمياً، ولكن يتوجب أن يواكب ذلك حركة سياسية واسعة النطاق في كل من الساحة العربية والساحة الدولية، للتمهيد لإعلان الاستقلال الوطنى الفلسطيني، وتهيئة المناخ العربي والعالمي للتعامل معه ايجابياً.
- أنه لا بديل عن الوحدة الوطنية الفلسطينية، في حركة الانتفاضة ميدانياً، وداخل منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع العراقيل أمام الفلسطينية، وبالتالي عدم الخروج أو الانشقاق عن منظمة التحرير الفلسطينية، ووضع العراقيل أمام ممارسة المنظمة لقرار الأغلبية.

يعتقد الباحث بأن إشراك الشعب الفلسطيني في الداخل والقيادة الموحدة للانتفاضة بشكل مباشر في الحركة السياسية الفلسطينية قد ساهم إلى حد كبير في توحيد فكر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال إصرار الشعب الفلسطيني بمسك زمام مبادرة شغل الرأي العام العالمي حول وجود شعب يتوق للحرية وإقامة دولة فلسطينية له، وهذا ما أقره المجلس الوطني الفلسطيني في مقررات البيان السياسي ووثيقة إعلان الاستقلال في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر.

2.3.4 أثر إعلان الاستقلال عام 1988م على مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني

شكلت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة بالجزائر في الفترة 12– 15 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1988م، والتي عرفت باسم "دورة الانتفاضة"، منعطفاً واضحاً في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية تجاه القضية الفلسطينية، حيث صدرت عنها ثلاث وثائق أساسية، وهي البيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني، ووثيقة إعلان الاستقلال التي تضمنت إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والتأييد العالمي لها، وإعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة (الغول، 1988، ص66)، حيث تضمنت تلك الوثائق تحولات هامة في الفكر السياسي الفلسطيني والرؤية العامة للدولة الفلسطينية، كما سيتم عرضه.

1.2.3.4 البيان السياسي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني

جرى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، في مناخ سياسي يتسم بالوضوح فيما هو موضع اتفاق جماعي، وما هو موضع خلاف محدد بين الأعضاء والتنظيمات التي ينتمون إليها، يتطلب المناقشة الديمقراطية المسئولة التي تؤدي إلى اتخاذ ما سمي "بالقرارات الصعبة" في شأنها، وذلك بإعمال مبدأ الأغلبية والأقلية في إطار الوحدة الوطنية الفلسطينية (الخولي، 1988، ص239).

تضمنت مقدمة البيان السياسي التوجه السلمي للمنظمة لتسوية قضية فلسطين، وحدد البيان الخطوات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المرحلة القادمة (حسين، 1993، ص383)، وقد أيده غالبية أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وحمل هذا البيان مواقف جديدة، وفتح الباب واسعاً أمام قرارات أكثر أهمية ومصيرية (السيد حسين، 1990، ص728)، وبرز اتجاهان عند قراءة البيان السياسي في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، الأول يطالب بالاعتراف في القرارين (242) و (338)، وإضافة ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والثاني يرفض الاعتراف بالقرارين، وكانت الجبهة الشعبية في طليعة هذا الاتجاه، وبرر أصحاب هذا الاتجاه رفضهم للقرار رقم (242)، لأنه يتعامل مع الفلسطينيين كلاجئين والقبول به مؤشراً للقوى المعادية لممارسة المزيد من الضغوط وتقديم المزيد من النتازلات (حسين، 1993)، وكان أهم قرارات البيان السياسي:

- الإشارة إلى وجود إسرائيل، والاستعداد لوضع ترتيبات أمنية تشمل دول المنطقة بما فيها إسرائيل، وذلك لأول مرة، وأعلن البيان عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع الإسرائيلي العربي (السيد حسين، 1990، ص278).
- الدعوة إلى انعقاد المؤتمر الدولي على قاعدة قراري مجلس الأمن الدولي (242) و (338)، بحضور الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير (عبد الرحمن، 1999، ص30).
- السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ موات وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي (الهيئة العامة للاستعلامات، 1999).

يلاحظ الباحث بأن مقررات المجلس الوطني الفلسطيني قد صرحت ولأول مرة موافقتها على القرارين (242) و (338)، دون أي تعديل عليهما بما يخص الهوية الفلسطينية وبأن القضية الفلسطينية ليست قضية لاجئين فحسب، وفي المجال فإن هذا يعتبر تحول هام في الفكر السياسي الفلسطيني نحو التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، لذا فقد تم موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على عقد مؤتمر دولي لإقرار

سلام عادل وشامل بالمنطقة، مع ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي تمت احتلالها من قبل إسرائيل عام 1967م.

2.2.3.4 وثيقة إعلان الاستقلال

لم تتبن منظمة التحرير الفلسطينية إستراتيجية سياسية واضحة المعالم تماماً إلا في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وقد حددت هذه الإستراتيجية الفلسطينية تبني "حل الدولتين" للصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، فقد تلا ياسر عرفات وثيقة إعلان الاستقلال للدولة الفلسطينية في ختام الدورة (شلايل، 2006/1/23).

طرحت وثيقة إعلان الاستقلال المشكلة الخاصة بالقرار رقم (181)، حيث جاء في الوثيقة "ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، أثر قرار الجمعية العامة رقم (181) عام 1947م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني" (وثيقة إعلان الاستقلال، 1988)، ومن الواضح هنا قبول منظمة التحرير الفلسطينية بالقرار رقم (181)، الذي أنشأ الدولتين العربية واليهودية.

تتبع هذه المشكلة من أن النص على هذا القرار كأساس لإقامة الدولة الفلسطينية، يعني إسقاط الشرعية التاريخية للشعب الفلسطيني، في حين أن عدم الإشارة إلى هذا القرار، يسقط مبدأ الشرعية الدولية، الذي يعترف به العالم كله ونظامه الدولي الراهن المتجسد في هيئة الأمم المتحدة، كأساس سياسي لإقامة الدولة الفلسطينية، لذا جرى الاتفاق الجماعي على حل هذه الإشكالية، من خلال صياغة دقيقة زاوجت بين الحق التاريخي الثابت للشعب الفلسطيني في وطنه، وبين ما يتيحه القرار رقم (181)، من مفتاح عملي في الواقع الراهن لتطابق الشرعية الدولية، مع حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال (الخولي، 1988، ص240:239).

جاء أيضاً في الوثيقة إعلان قيام دولة فلسطين على النحو التالي "واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات هيئة الأمم المتحدة منذ عام 1947م، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه، فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف" (وثيقة إعلان الاستقلال، 1988)، وذلك يعد خلافاً لرفض الشعب الفلسطيني، والدول العربية لقرار (181) حين صدوره آنذاك في

29 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1947م، لأنه أباح قيام دولة يهودية فوق جزء من أرض فلسطين، واعتبروا أن هذا القرار لا يتصف بالشرعية الدولية، غير أن وثيقة الاستقلال عادت لتتبنى هذا القرار، بغية التمسك بشرعية إقامة الدولة الفلسطينية، ولو على جزء من فلسطين مما يؤدي إلى التخلي عن الجزء الآخر من فلسطين المحتلة، بقبول قيام إسرائيل عليه، وبالتالي التخلي عن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني على كامل الأراضي الفلسطينية (السيد حسين، 1990، ص280:289).

يتبين للباحث بأن وثيقة إعلان الاستقلال، ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني، قد وافقت على دخول منظمة التحرير الفلسطينية في مرحلة التسوية السياسية لإقامة دولة فلسطينية، من خلال مؤتمر دولي مبني على الاعتراف بقراري مجلس الأمن الدولي (242) و (338)، مما يعني أن هناك تطوراً ملحوظاً في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية نحو الشروع في الموافقة على مشروع تسوية للقضية الفلسطينية قائم على اعتراف المنظمة بوجود إسرائيل فوق جزء من أرض فلسطين.

3.2.3.4 إعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة

قرر المجلس الوطني الفلسطيني تشكيل حكومة مؤقتة لدولة فلسطين وفق القرارات التالية (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2011):

- تشكيل حكومة مؤقتة لدولة فلسطين في أقرب وقت ممكن، وطبقاً للظروف وتطور الأحداث.
- يفوض المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحديد موعد تشكيل الحكومة المؤقتة، وتكلف اللجنة التنفيذية بتشكيلها، وتعرض على المجلس المركزي لنيل ثقته. ويعتمد المجلس المركزي النظام المؤقت، للحكم إلى حين ممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الكاملة على الأرض الفلسطينية.
- يتم تشكيل الحكومة المؤقتة من القيادات والشخصيات والكفاءات الفلسطينية، من داخل الوطن المحتل وخارجه، وعلى أساس التعددية السياسية، وبما يجسد الوحدة الوطنية.
- تحدد الحكومة المؤقتة برنامجها على قاعدة وثيقة الاستقلال والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقرارات المجالس الوطنية.
- يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بصلاحيات ومسئوليات الحكومة.

استوجبت هذه المتغيرات من منظمة التحرير الفلسطينية اتخاذ إجراءات مراسمية "بروتوكولية" مهمة، مثل اعتماد سفراء لدى الدول الأخرى وقبول أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى لدى دولة فلسطين. وأن وفادة واستقبال السفراء هما من صلاحيات رئيس الدولة في أي بلد، وبالتالي، لا بد أن يكون لدولة فلسطين التي أعلنت مؤخراً ولحكومتها المؤقتة رئيس. وبما أن المجلس الوطنى أناط بالمجلس المركزي

ترتيب ومتابعة هذا الأمر مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فكان من البديهي أن يطرح هذا الموضوع في أقرب اجتماع للمجلس المركزي الذي انعقد فعلاً في آذار/ مارس عام 1989م (مسلم، 2005/10/18)، إلا أن التنفيذ الفعلي لمضمون قرار تشكيل الحكومة المؤقتة لم يتحقق نظراً للخلافات التي حدثت داخل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية حول القرار، ومن سيكون رئيس تلك الحكومة الفلسطينية (فرج، 1998، ص83).

في هذا الصدد يرى الباحث بأن الخلافات الفلسطينية – الفلسطينية قد حالت دون إعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة، لعدة أسباب أهمها عدم الرؤية الجادة لبعض الفصائل الفلسطينية في إبداء موافقتها على تلك الحكومة، وعدم توحيد الآراء حول عمل تلك الحكومة في المنفى، ومن سيرأس هذه الحكومة الفلسطينية، لذلك فقد تم إلغاء هذه الفكرة، ومن وجهة نظر الباحث بأنه لو تمت الموافقة على هذه الحكومة فسيصبح هناك ثنائية السلطة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية متمثلة في اللجنة التنفيذية للمنظمة، ووزراء تلك الحكومة، مما سيعمل على زيادة الخلافات لدى الفصائل الفلسطينية.

4.2.3.4 التأييد العالمي لإعلان الدولة الفلسطينية عام 1988م

أطلقت منظمة التحرير الفلسطينية على البرنامج السياسي، الذي اقره المجلس الوطني الفلسطيني، وعلى وثيقة الاستقلال، مصطلح "المشروع الفلسطيني للسلام"، أي القبول بمبدأ دولتين في فلسطين، وقبول قراري مجلس الأمن الدولي (242) و (338)، وبضرورة عقد مؤتمر دولي لتطبيق قرارات الشرعية الدولية (حمدان وآخرون، 2007، ص84). وانطلقت موجة تأييد واسعة لإقامة الدولة الفلسطينية، من عدد كبير من دول العالم، وكسبت القضية الفلسطينية دعماً جديداً في أن يقيم الشعب الفلسطيني دولته المستقلة فوق جزء من أرضه، وتوالت الاعترافات والتأييد من كافة دول العالم، واستعداد هذه الدول لإقامة سفارات للدولة الفلسطينية بدلاً من مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية، فضلاً عن التأييد العربي لمقررات المجلس الوطني الفلسطينية، ولإعلان قيام الدولة الفلسطينية (السيد حسين، 1990، ص286:285).

اعترفت بالدولة الفلسطينية أكثر من سبعة وسبعين دولة اعترافاً قانونياً صريحاً وكاملاً، من ضمنها الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، والصين، أما المجموعة الأوروبية فقد اقتصرت على الإشارة إلى أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تحتوي على خطوات ايجابية تجاه تسوية سلمية، وعلى وجه الخصوص نبذ الإرهاب، والاعتراف بقراري (242) و (338)، بما يتضمنه ذلك اعتراف بوجود إسرائيل، وأن المجموعة الأوروبية ترى أن المبدأ المتعلق بحق إسرائيل في الوجود يمثل الشرط الأساسي لقيام السلام، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أعربت عن الترحيب بالأنباء التي حملت اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية لقبول قرارات الأمم المتحدة، بما يتضمنه "الاعتراف بوجود إسرائيل"، أما عن إعلان دولة فلسطين المستقلة فقد عارضته الولايات المتحدة الأمريكية لأنه قرار من جانب واحد (سرحان، 1989، ص 79:79).

عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها السنوية في 13 كانون أول/ ديسمبر عام 1988م، مدرجة المسألة الفلسطينية على جدول أعمالها، وكان ياسر عرفات يهيئ نفسه للمشاركة في أعمال هذه الدورة المهمة، غير أن الإدارة الأمريكية لم تمنحه تأشيرة تتيح له دخول الولايات المتحدة الأمريكية "نيويورك"، مما اضطر الجمعية العامة للأمم إلى الانتقال كاملة إلى مقر هيئة الأمم المتحدة الأوروبي في مدينة جنيف، في سابقة هي الأولى من نوعها، والتي تعتبر انتصاراً للإجماع الدولي والقضية الفلسطينية، وليتسنى لها مناقشة المسألة الفلسطينية (حجازي، 1999، ص44).

ألقى ياسر عرفات خطاباً سياسياً بالغ الأهمية أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، أوضح فيه تفاصيل مبادئ خطة السلام الفلسطينية والمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، وأيدت الجمعية العامة في أثناء هذه الدورة في قرارها رقم (176/43) عقد هذا المؤتمر وذلك بأغلبية أعضائها ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، كما اعترفت في اليوم نفسه بإعلان الاستقلال الفلسطيني في قرارها رقم (177/43) (بسيسو، 2008)، وقررت الجمعية العامة استخدام اسم فلسطين في هيئة الأمم المتحدة تشجيعاً منها لإعلان الدولة الفلسطينية (السيد حسين، 1990، ص285). ولاستعداد منظمة التحرير الفلسطينية الأمريكية في فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك عبر سفيرها في تونس، إلا أن هذا الحوار قد جمد (بسيسو، 2008).

لم تمكن هذه الإستراتيجية التي تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية في السنوات التي تلت إعلانها من تحقيق مكاسب فعليه بسبب عوامل موضوعية حيث خلف انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) آثاراً سلبية على مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك تركت حرب الخليج الثانية آثاراً سلبية على الواقع العربي الذي انقسم على ذاته، وموقفاً خليجياً أقرب إلى المعاداة منه إلى التصالح وخاصة دولة الكويت، مما جعل ميزان القوى يميل ضد منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامجها لمصلحة دولة إسرائيل وأهدافها (شلايل، 2006/1/23).

يستنتج الباحث بأن الدورة التاسعة عشرة شكلت انطلاقة جديدة للفكر السياسي الفلسطيني، ونقلة نوعية باتجاه الحلول السياسية، والاعتراف لأول مرة بحل الدولتين، وبذلك تكون الدورة التاسعة عشرة هي الانطلاقة الحقيقة لعملية التسوية السياسية، بعد العديد من المقدمات في التحول الفكري والتي بدأتها منظمة التحرير الفلسطينية بإعلان البرنامج السياسي المرحلي، وقد فتحت مقررات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، آفاقاً دولية مهمة أمام النضال الفلسطيني منها الموافقة على فتح الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة بشكل علني ورسمي، وكذلك استدعى ذلك رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول الأخرى التي اعترفت بقيام دولة فلسطين، وأن الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت عام 1987م قد أثرت بشكل مباشر على الفكر السياسي الفلسطيني وعلى الرؤية السياسية للدولة الفلسطينية، والتي كانت قد تبلورت بعد مجموعة من التحولات في الفكر

السياسي الفلسطيني، في البرنامج السياسي المرحلي، بعد التنازل عن مشروع الدولة الفلسطينية الديمقراطية، فقد شكلت الانتفاضة الفلسطينية ضغطاً سياسياً إضافياً على القيادة الفلسطينية، فكانت الانتفاضة الفلسطينية بمثابة المحراك السياسي، وكان لا بد من البحث عن حلول عملية. وقد شكلت الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني نقطة الانفتاح على العالم بإعلان منظمة التحرير الفلسطينية موافقتها على حل الدولتين، وإعلانها عن قيام دولة فلسطين، الأمر الذي لاقى ترحيباً واعترافاً دولياً من معظم دول العالم، وإعلان المبادرات السياسية لذا يمكن القول أن الانتفاضة الفلسطينية هي الدافع الأساسى لعملية التسوية السياسية فيما بعد.

4.4 الخطوات الإجرائية للمنظمة باتجاه التسوية السياسية وإقامة الدولة الفلسطينية

طرأت العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية، التي أثرت بمجملها على الفكر السياسي الفلسطيني ورؤيته للدولة الفلسطينية، فقد كان لانهيار الاتحاد السوفيتي (سابقاً) عام 1991م، وتحول العالم من ثنائية القطبية إلى أحادي القطبية وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادته، إلى جانب الغزو العراقي للكويت، وما ترتب عليه من انقسام في الواقع العربي، حيث أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية في عزلة عربية، بعد حرب الخليج الثانية، (صالح "ب"، 2012، ص11:110)، كل هذه العوامل أدت إلى قبول منظمة التحرير الفلسطينية للدخول في عملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، والتي قال في حينها أبو عمار "التسوية السياسية أفضل ما يمكن في ظل الوضع العربي المزري"، كان من نتيجتها التحول أولاً عن الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كأسلوب للتحرير، إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل كأسلوب للتسوية السياسية. والتحول ثانياً عن هدف إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، إلى القبول بسلطة وطنية على جزء من أرض فلسطين، كنواة لدولة فلسطينية منتظرة على الأراضي المحتلة عام 1967م، وفق قرارات الشرعية الدولية (242) و (338)، بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي يستمر التفاوض خلالها على قرارات الشرعية الدولية (242) و (338)، بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي يستمر التفاوض خلالها على قضايا الوضع النهائي.

كان لاستمرار الجانب الإسرائيلي في رفض التقدم في حل قضايا الوضع النهائي، واستمرار سياسة التعنت والتسويف وفرض وقائع على الأرض وبناء الاستيطان، وغيرها من الممارسات والاستفزازات الإسرائيلية، اندلاع انتفاضة الأقصى حيث اتخذتها إسرائيل ذريعة للاستمرار في التملص من استحقاقات الحل النهائي متمثلة في إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967م، وفي ظل هذه المتغيرات توجهت القيادة الفلسطينية لهيئة الأمم المتحدة للإعلان عن الدولة الفلسطينية وحصولها على "العضوية المراقبة" في هيئة الأمم المتحدة. ويعرض هذا الجزء من الفصل أثر عملية التسوية السياسية على الفكر السياسي الفلسطيني، والتطورات الدولية واستحقاقات التسوية السياسية، والتي أدت إلى الدولة الفلسطينية.

1.4.4 أثر عملية التسوية السياسية على الفكر السياسي الفلسطيني

سبقت التسوية السياسية مجموعة من الخطوات العملية تمهيداً للموافقة على عملية التسوية، والتي جاءت نتيجة للتحولات والتغيرات في الفكر السياسي الفلسطيني، وقد تبلورت هذه الخطوات في انعقاد الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني الذي وافق على دخول منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي على أساس قراراي مجلس الأمن الدولي (242) و (338). ثم انعقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية وأعلن أيضاً موافقته على عملية التسوية والمفاوضات، كما سيتم عرضه.

1.1.4.4 الدولة الفلسطينية في مقررات الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني

عقدت الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في الفترة 23- 28 أيلول/ سبتمبر عام 1991م، في أجواء دولية وعربية متغيرة، وفي أجواء من الانقسام والفرقة السياسية الفلسطينية، حيث تغيب عنها ممثلو الفصائل الفلسطينية، التي تتخذ من دمشق مقراً لها. رأت أوساط سياسية فلسطينية أن تلك المقاطعة، لم تعكس موقفاً سياسياً، بقدر ما عكست إفلاساً تنظيمياً كاملاً، وذلك بعد أن تخلت سوريا عنها، حين وافقت على حضور مؤتمر السلام، وقد كان الموضوع الأساس ومحور النقاش والحوار في هذه الدورة يدور حول عملية التسوية في الشرق الأوسط، وعقد مؤتمر دولي للسلام، وعلى وجه التحديد مقترحات جيمس بيكر "وزير الخارجية الأمريكي" للسلام، حيث أبدت الفصائل الفلسطينية مواقفهم المختلفة في أجواء عاصفة من عملية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية (س. ش، 1991، ص101:100).

تلا رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطيني فاروق القدومي بعدها التقرير السياسي، فأكد "أن منظمة التحرير الفلسطينية مع عقد المؤتمر الدولي للسلام على أساس الشرعية الدولية"، وجاء في التقرير أيضاً أنه انسجاماً مع مبادرة السلام الفلسطينية سنة 1988م والشرعية الدولية والعربية، تعاملت منظمة التحرير الفلسطينية بشكل إيجابي وفعال مع الأفكار والمقترحات والمبادرات الدولية السلمية التي استمدت الشرعية الدولية، إن منظمة التحرير الفلسطينية التي رحبت بالجهود والمساعي السلمية الجارية، وتعاملت معها بإيجابية، بما في ذلك الدعوة التي أعلنها الرئيسان بوش وغورباتشوف لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية الصراع القائم في الشرق الأوسط، وترى أن نجاح المساعي لعقد مؤتمر السلام يتطلب مواصلة العمل مع الأطراف الأخرى لتحقيق الأسس التالية:

أولاً: استناد مؤتمر السلام إلى الشرعية الدولية وقراراتها، بما فيها قراري مجلس الأمن (242) و (338)، والالتزام بتطبيقها، والتي تكفل الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف، وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام، والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني.

ثانياً: تأكيد اعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة، عملاً بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

ثالثاً: وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشريف كضرورة لا غنى عنها لهدوء عملية السلام، مع وجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.

رابعاً: حق منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في تشكيل الوفد الفلسطيني من داخل وخارج الوطن بما في ذلك القدس، وتحديد صبيغة مشاركته في عملية السلام على أساس متكافئ، وبما يؤكد مرجعيتها في هذا المجال.

خامساً: تنسيق المواقف العربية بما يضمن تحقيق الحل الشامل، واستبعاد الحلول المنفردة وفقاً لقرارات القمم العربية (القاسم، 2011).

سادساً: ضمان ترابط مراحل الحل وصولاً إلى الحل النهائي الشامل، طبقاً لقرارات كلاً من الشرعية الدولية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهي تنطلق من هذه الأسس والمنطلقات تجاه مساعى السلام، فإنها تهدف إلى تحقيق ما يلى (مجلة الدراسات الفلسطينية، 1991، ص248):

- تأمين حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني، وبما يضمن حقه في الحرية والاستقلال الوطني.
- الانسحاب الإسرائيلي التام من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عام 1967م، بما فيها القدس الشريف.
- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من وطنهم بالقوة والإكراه، وفق قرارات الأمم المتحدة، وخاصة القرار رقم (194).
 - توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تمهيداً لممارسة حق تقرير المصير.
- توفير الضمانات الكاملة للعمل على إزالة المستوطنات القائمة، باعتبارها غير شرعية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية بما فيها قرار مجلس الأمن رقم (465)*.

^{*} أصدر مجلس الأمن الدولي بتاريخ 1 آذار/ مارس عام 1980م، قرار رقم (465) طالبت فيه إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن تخطيط وبناء المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة بما فيه القدس.

أعلن الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش، عن رفضه الكامل والحاسم لمقترحات وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر، للتسوية في الشرق الأوسط، مهدداً بالانسحاب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في حال مشاركة وفد فلسطيني في مؤتمر السلام. وتلاه الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نايف حواتمة ، حيث دعا أيضاً، إلى رفض المقترحات الأمريكية، وإلى ضرورة بلورة رد وطني فلسطيني من خلال وضع شروط منظمة التحرير الفلسطينية (س. ش، 1991).

حاول المجلس وخاصة اللجنة السياسية بعد موجة من التجاذبات السياسية بين جميع الأطراف أن يصل إلى صيغة تفاهم تمثل القاسم المشترك بين جميع الفصائل من عملية التسوية السياسية، فتقدمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بصيغة أكثر واقعية من الخطابين السابقين لأمناءهم العامون، تدعو إلى الاستمرار في التعاطي الايجابي مع العملية السياسية على قاعدة المقتضيات التالية (الطيراوي، 2013):

- أن يعقد مؤتمر السلام على أساس مقررات الشرعية الدولية، وخصوصاً قراري مجلس الأمن الدولي (242) و (338).
- أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً مشاركاً، وان تشكل الوفد الفلسطيني بشكل متكافئ مع سائر الأطراف.
 - أن تعتبر القدس جزءاً من الأراضي المحتلة، وأن تتمثل بالتالي في الوفد الفلسطيني.
 - ضرورة إيقاف الاستيطان الإسرائيلي.

يرى الباحث أن الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ومن خلال الإعلان السابق لهما قد وافقتا على عملية التسوية السياسية على أساس قرارات الشرعية الدولية، وبذلك يكون حل الدولتين يشكل القاسم المشترك في الفكر السياسي بين جميع فصائل منظمة التحرير الفلسطيني في تلك المرحلة رغم التباين النسبي في السلوك والممارسة السياسية وطريقة التعاطي مع التفاصيل.

شهدت اللجنة السياسية مداخلات لأطراف متشددة، رافضة مبادرة السلام، جملة وتفصيلا. وعلى ذلك يمكن رصد أربعة اتجاهات داخل المجلس (س. ش، 1991، ص102):

الأردنية، عاد إلى الأردن بعد عام 1967؛ أسهم في تأسيس الجبهة الشعبية، وأسس بعدها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في 22 شباط/ فبراير عام 1960ء والمستمبر عام 1970م ضد القوات الأردنية (Palestinian Personalities, 2006, p86).

^{*} نايف حواتمة هو الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي أسسها سنة 1969م. يعتبر من أشد المناهضين لاتفاقية أوسلو، انتمى إلى حركة القوميين العرب التي نشأت كرد فعل مباشر على هزيمة العرب ونكبة فلسطين، درس الطب في جامعة القاهرة، ولكن لأسباب سياسية توقفت أسباب دراسته في الجامعة عمل مدرساً وكاتباً لمدة 10 أعوام، حصل على درجة الدكتوراه من موسكو، حكم عليه بالإعدام غيابيا من قبل السلطات

أولاً: رفض مطلق للتعامل مع مؤتمر السلام المقترح، والاعتماد، في هذا المجال، على الأجيال المقبلة للحفاظ على الحق التاريخي للفلسطينيين في وطنهم.

ثانياً: رفض غير مباشر، بالتقدم بطلبات غير قابلة للتحقيق، كالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للشرق الأوسط، ورفض المشاركة في مؤتمر السلام المقترح.

ثالثاً: القبول بما هو مطروح ومحاولة تحسين الشروط من الداخل.

رابعاً: الترحيب بجهود السلام المطروحة، والوحيدة المتاحة حالياً، مع العمل على الحصول على ضمانات عربية ودولية بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية في المشاركة في المؤتمر.

ركزت الدورة العشرين في الإجمال، حسب بعض المراقبين على أربع نقاط، هي (الطيراوي، 2013):

- التشديد على الثوابت الفلسطينية، المستندة إلى الشرعية الدولية (الانسحاب الإسرائيلي من على الأراضي العربية التي احتلت عام 1967، وتقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني).
- تفويض اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالتعامل ايجابياً مع مساعي السلام بناء على هذه الثوابت.
- في حال حدوث مستجدات سياسية، فان الكلمة الفصل في أمر البت فيها تكون للمجلس المركزي الفلسطيني، الذي هو هيئة وسيطة بين اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني.
- إذا تم التوصل إلى اتفاق نهائي للسلام بمشاركة فلسطينية، فلا بد من اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني لمناقشة بنوده.

يستنتج الباحث بأن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته العشرين استطاع أن يصل إلى صيغة مشتركة لكل الفصائل. إذ انه جمع بين قبول مبادرة السلام، من جهة، وبين طرح المطالب الفلسطينية، من جهة أخرى، مع الإبقاء على وحدة العمل السياسي الفلسطيني داخل منظمة التحرير الفلسطينية. ورغم ما شابها من خلافات وتجاذبات سياسية بين جميع القوى السياسية المشاركة إلا أنها استطاعت الوصول إلى صيغة توافقية ترضي جميع الأطراف، جاءت هذه الصيغة متوافقة مع قرارات الشرعية الدولية والتي تنص في مجملها على حل الدولتين دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، على أساس قراري مجلس الأمن (242) و (338). وعلى الرغم من إعطاء اللجنة التنفيذية الضوء الأخضر للتعامل بايجابية مع عملية التسوية إلا أن التوصل لصيغة اتفاق مع الجانب الإسرائيلي لن يرى النور قبل موافقة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية عليه، وبالتالي يكون المجلس المركزي قد منح سلطات تشريعية وأخرى تنفيذية، وذلك من خلال تكليفه في الدورة التاسعة عشر بإعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة، ثم منح المجلس المركزي مجرد هيئة استشارية للجنة المتفيذية فحسب، بل أصبح يتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية في آن واحد. الأمر الذي يعبر عن درجة التنفيذية من العمل المؤسساتي والممارسة الديمقراطية.

2.1.4.4 الدولة الفلسطينية في مؤتمرات التسوية السياسية

جاءت عملية التسوية السياسية استجابة لظروف ذاتية وموضوعية، كان من نتيجتها التحول أولا عن الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كأسلوب للتحرير الكامل، إلى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل كأسلوب للتسوية السياسية. والتحول ثانيا عن هدف إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، إلى سلطة وطنية على جزء من فلسطين، والتحول رابعا من رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة محتلة لفلسطين، إلى الاعتراف الفلسطيني الرسمي بوجودها وبكيانها. والتحول خامسا من رفض الاعتراف بقراري مجلس الأمن الدولي رقم (242) و (338)، إلى الاعتراف الصريح بهما، وإلى ما هنالك من تحولات، كانت في مجموعها تحولاً في المنطلقات السياسية، والعقائدية، للميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي طالته هذه التغيرات أيضاً.

1.2.1.4.4 مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م

افتتح مؤتمر مدريد في 30 تشرين أول/ أكتوبر عام 1991م، بمشاركة وفد أردني – فلسطيني مشترك برئاسة كامل أبو جابر وزير خارجية الأردن، وتشكيل الفريق الفلسطيني من ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء مدينة القدس الشرقية، وقد اختارتهم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكان على رأسهم حيدر عبد الشافي*، وجاء في الخطاب الذي ألقاه عبد الشافي في اليوم الثاني للمؤتمر، أن القرارات التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر قد غيرت مجرى التاريخ من المواجهة والصراع الحتمي إلى اتجاه السلام والاعتراف المتبادل، وأكد عبد الشافي على أنه لا بد لدولة فلسطين أن تولد على أرض فلسطين، تكفيراً عن الظلم الناشئ من تدمير حقيقتها التاريخية، ولتحرير شعب فلسطين من معاناته أرض فلسطين، تكفيراً عن الظلم الناشئ من تدمير حقيقتها عام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف بتميزها ومكانتها التي لا تقبل التفرد (المصري، 2008، ص469).

يبدو للباحث بأن خطاب حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني لمفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية في مدريد، عكس الرؤية الفلسطينية للدولة الفلسطينية خلال مرحلة التسوية السياسية، وبذلك يكون مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني قد تراجع إلى حد القبول بمبدأ التفاوض على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، والقبول بدولة مجتزئة وعلى مراحل.

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة، وشارك في الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد عام 1991م (Palestinian Personalities, 2006, p8:9).

^{*} حيدر عبد الشافي مواليد غزة عام 1919م، درس الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت وتخرج منها عام 1943م، وفي العام 1953م، أكمل تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية وعاد إلى قطاع غزة عام 1954م، شارك في المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي أسست فيه منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م، وبعد حرب عام 1967م عمل كطبيب متطوع في مستشفى الشفاء بالقطاع، واعتقلته السلطات الإسرائيلية في نفس العام، ونفته إلى وسط شبه جزيرة سيناء لمدة ثلاثة أشهر عام 1969م، ومن ثم إلى لبنان عام 1970م لمدة شهرين، وفي عام 1972 أسس وأدار

2.2.1.4.4 اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) عام 1993م

تعتبر عملية السلام التي بدأتها منظمة التحرير الفلسطينية مع عدد من زعماء المناطق المحتلة عام 1991م في مؤتمر مدريد هي نقطة تحول في تاريخ فلسطين، فبعد عامين من مفاوضات علنية لا طائل منها بين إسرائيل ووفد من المناطق الفلسطينية المحتلة "الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية"، جرت مفاوضات سرية على مستوى عال بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل برعاية الحكومة النرويجية أسفرت فجأة عن اتفاق بين الطرفين أواخر شهر آب/ أغسطس عام 1993م. أعلنت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عن مجموعة من المبادئ، لحل الصراع بين الشعبين، وجرى التوقيع بالأحرف الأولى في أوسلو؛ لأنها تضمنت وثائق الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير، ثم وقعت رسمياً في 13 أيلول/ سبتمبر 1993م، في حديقة البيت الأبيض في واشنطن (ثابت، 2008، ص55-60).

تألف "إعلان المبادئ الفلسطيني- الإسرائيلي" من سبع عشرة مادة وأربعة ملاحق، وينص على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات. ومن المفترض، وفقاً للاتفاقية، أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس، مفاوضات بين الجانبين، بهدف التوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن (242) و (338). ووفقاً للاتفاقية، فإن الفترة الانتقالية تبدأ عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني، في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية. ونصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود (الشريف، 1995، 1996).

يرى الباحث بأن اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) قد شكلت تطوراً استراتيجياً هاماً في تاريخ الفكر السياسي الفلسطيني، لما جاءت به من تغيرات على مسار النضال الوطني الفلسطيني، وقبول الحركة الوطنية الفلسطينية بالتسوية السياسية، وبمبدأ التفاوض على قرارات الشرعية الدولية (242) و (338)، وإنهاء حالة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الذي دام حوالي قرن من الزمن. والانتقال بالتالي من الفكر إلى الممارسة العملية، ذلك الفكر الذي تبخر أدراج الرياح خلال السلوك والممارسة، حيث تراجع مفهوم الدولة من الدولة المرحلية باتجاه قبول سلطة وطنية على جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م ومرحلة انتقالية لمدة خمس سنوات تتمخض عنها بعد مفاوضات على القضايا العالقة أو ما يسمى (بقضايا الحل النهائي)، دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م. وهو في البداية والنهاية متروك إلى حسن النوايا الإسرائيلية، وفرض سياسة الأمر الواقع وخلق وقائع جديدة على الأرض وسياسة المماطلة والتسويف والاستفزازات، التي تتبعها إسرائيل، الأمر الذي أخر ميلاد الدولة الفلسطينية حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة. كما يخلص الباحث بأن الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطينية تعتبر

إنطلاقة عملية التسوية السياسية والمفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، بعد أن مرت المنظمة بالعديد من التحولات والتطورات الفكرية والسياسية نتيجة عوامل ذاتية وموضوعية تم الحديث فيها سابقاً، وقد جاءت عملية التسوية السياسية واتفاق المبادئ أوسلو لتنهي حالة التجاذب السياسي بين القوى السياسية الفلسطينية والتي استمرت لعقود حول ماهية الدولة الفلسطينية والتحولات والتغيرات التي تطرأ عليها، ولتشكل اللبنة الأساسية بشكل عملي على الأرض الفلسطينية (السلطة الوطنية الفلسطينية)، كنواة الفلسطينية.

2.4.4 الخطوات السياسية باتجاه الوصول إلى الدولة الفلسطينية

جاءت السلطة الوطنية الفلسطينية، نتيجة اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" والاستحقاقات مع الجانب الإسرائيلي، وكان من أهم هذه الاستحقاقات هو تغيير في الفكر السياسي الفلسطيني، وقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بمجموعة من الخطوات السياسية العملية، التي تهدف إلى استكمال مؤسسات الدولة من جهة، وسحب الذرائع الإسرائيلية والضغط على إسرائيل من جهة ثانية، ولمطالبة العالم بتطبيق وعوده بإقامة الدولة الفلسطينية، فبعد أن قامت ببناء مؤسسات الدولة (المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية) ومؤسسات المجتمع المدني، وصياغة دستور للدولة الفلسطينية الديمقراطية الوطنية المنشودة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967م، ثم توجهت لهيئة الأمم المتحدة للحصول على دولة كعضو مراقب في الأمم المتحدة. وذلك بهدف الوصول إلى الدولة الفلسطينية، لذا سيتم التعرف مقررات الدورة الحادية والعشرين التي أكدت على ضرورة استكمال المسيرة السياسية للوصول إلى الدولة الفلسطينية، ووثيقة الوفاق وكذلك مسودة الدستور الثالثة لعام 2003، والقانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، ووثيقة الوفاق الوطني "وثيقة الأسري" عام 2016م،

1.2.4.4 الدولة الفلسطينية في مقررات الدورة الحادية والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني

عقدت الدورة الحادية والعشرين في الفترة 22- 25 نيسان/ ابريل عام 1996م، على أرض مدينة غزة، وجاءت هذه الدورة بعد ثلاثة عقود تقريباً من انعقاد الدورة الثالثة للمجلس التي عقدت في نفس المكان على أرض غزة. جاء في البيان السياسي للمؤتمر أنه "بعد واحد وثلاثين عاماً يعود المجلس الوطني الفلسطيني إلى أرض الوطن المحررة ليعقد دورته الحادية والعشرين، فاتحاً بذلك صفحة جديدة ومشرقة في تاريخ الشعب الفلسطيني، صفحة بناء السلطة الوطنية على أرض فلسطين، باعتبارها النواة الصلبة والقاعدة الراسخة لدولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف" (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2011).

اتسمت جلسات المجلس الوطني الفلسطيني بحركية سياسية فريدة، وناقشت مسألتين أساسيتين وقرارهما، الأولى هي تشريع السياسة التي رسمتها ومارستها قيادة المنظمة خلال الخمس سنوات الماضية، وتشريع الاتفاقات التي وقعتها القيادة السياسية للشعب الفلسطيني مع الحكومة الإسرائيلية، والثانية هي أخذ الضوء الأخضر لاستكمال العملية السياسية التي بدأت علانية منذ مؤتمر مدريد، والتي تمخض عنها النشاء السلطة الوطنية الفلسطينية (المصري، 1996، ص7)، حيث جاء في البيان السياسي "يؤكد المجلس الوطني أن بناء وترسيخ السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها الحلقة المركزية في برنامج الاستقلال الوطني هو المهمة الأولى والرئيسية لشعبنا الفلسطينية، ولمجموع القوى والفصائل والأحزاب المنضوية الغربية عن قطاع غزة، والتحديات الجسام والصعوبات والعراقيل والأحداث المفتعلة التي توضع في وجه العربية الفلسطينية يقصد منها ضرب هدفنا في الاستقلال وإقامة الدولة المستقلة، إن نجاح الشعب الفلسطيني وقواه في بناء وترسيخ السلطة الوطنية هو الشرط الموضوعي والمسبق؛ لاستكمال مهمة إجلاء القوات الإسرائيلية واستكمال العمل لتعزيز الكيان الوطني الفلسطيني الوليد وتطويره، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف" (الهيئة العامة للاستعلامات، 1999).

جاء في البيان السياسي "إن المجلس الوطني الذي وافق على اتفاق إعلان المبادئ في حينه لفتح الطريق أمام عملية السلام يؤكد أن المفاوضات القادمة لحل قضايا الوضع النهائي وهي القدس والمستوطنات واللاجئون، والحدود، والعلاقات مع الجوار والسيادة والمياه، يجب أن تقوم على أساس التطبيق التام لقراري مجلس الأمن الدولي (242) و (338) ولقرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين المحتلة في عام 1967، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية وإقامة دولته المستقلة والتمتع بالسيادة الكاملة على أرض الوطن" (الطيراوي، 2013).

كانت المسألة الثانية، التي ناقشتها الدورة الحادية والعشرين للمجلس، هي تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع استحقاقات العملية السلمية وما التزمت به القيادة السياسية، والحفاظ على المصداقية الفلسطينية واستكمال ما بدأته القيادة الفلسطينية على أرض الواقع. وقد جاء في نص إعلان التعديل الذي آثرنا أن ننقله كاملا لأنه يلخص بشكل دقيق مفهوم الدولة في الفكر السياسي في تلك المرحلة لمنظمة التحرير الفلسطينية:

"إن المجلس الوطني إذ ينعقد في دورته الحادية والعشرين، وإذ ينطلق من وثيقة إعلان الاستقلال والبيان السياسي المعتمدين في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في 15 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1988م والتي نصت على اعتماد حل الدولتين وأكدت مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، وإذ يستند إلى مقدمة اتفاق إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في 13 أيلول/ سبتمبر 1993م، والتي تضمنت اتفاق الطرفين على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما السياسية المشروعة المتبادلة والسعي إلى العيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، وإذ يستند إلى الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين، بما فيها المتعلقة بالمستوطنات والقدس واللاجئين وبقية قضايا

المرحلة النهائية وتطبيق القرارين (242) و (338)، وإذ يؤكد التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو، والاتفاق الموقع في القاهرة ورسائل الاعتراف الموقعة في 9 و 10 أيلول/ سبتمبر عام 1993م والاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو2) الموقع في واشنطن في 28 أيلول/ سبتمبر عام 1995م، وقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في تشرين أول/ أكتوبر 1993م الذي وافق على اتفاق أوسلو وجميع ملحقاته، وإذ يستند إلى المبادئ التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد للسلام ومفاوضات واشنطن، يقرر:

أولاً: تعديل الميثاق الوطني وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومي 9 و 10 أيلول/ سبتمبر 1993م .

ثانيًا: يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة القانونية إعادة صوغ الميثاق الوطني الفلسطيني، ويتم عرضه على المجلس المركزي في أول اجتماع له" (مجلة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص249).

جاءت الآراء متباينة حول تعديل الميثاق حيث برزت ثلاثة آراء واجتهادات حوله تبلورت في التالي (الحسن، 1996، ص51):

الرأي الأول: اقتراح بوضع ميثاق جديد دون إلغاء الميثاق القديم.

الرأي الثاني: اقتراح بوضع دستور فلسطيني يحل محل الميثاق دون إلغائه.

الرأي الثالث: يدعو إلى وضع برنامج سياسي للمرحلة الحالية دون المساس بالميثاق.

يبدو ذلك وكأنه استجابة لإبتزازات وإملاءات إسرائيلية وليس استحقاقاً لعملية سلام جادة. انطلاقاً من الاعتقاد أن المواد المطلوب حذفها أو إلغاؤها قد جرى خرقها تباعاً من قبل على أيدي الفلسطينيين أنفسهم قبل أن تكون إسرائيل قد اعترفت أساساً بوجود الشعب الفلسطيني أو بوجود منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثله (حوراني، 1996، ص47)؛ وتبلور الموقف الفلسطيني بذلك بين مؤيد ومعارض وممتنع في نتيجة التصويت التي جاءت على النحو التالي: (504) موافق، و(54) ضد التعديل، عدا عن المقاطعين اللجلسة، و(14) عضو ممتنع، وينطلق قرار المجلس الوطني لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني من عدة ضوابط أساسية يجب التقيد بها ومراعاتها حين قراءة القرار، وهذه الضوابط هي (المصري، 1996، ص9): أولاً: يجب الالتزام بما نصت عليه وثيقة الاستقلال الفلسطيني عام 1988م، التي أكدت على الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

ثانياً: يجب أن يستند إلى ضرورة إيجاد تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، وذلك بتحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة في العودة وتقرير المصير وقبلها الدولة المستقلة.

ثالثاً: تستند الصياغة الجديدة لمشروع القرار إلى الشرعية الدولية التي تعطي الشعب الفلسطيني الحق كل الحق في بناء دولته وعاصمتها القدس بناءً على قراري مجلس الأمن (242) و (338)، وتؤكد على ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم عبر قرار هيئة الأمم المتحدة رقم (194).

يرى الباحث أن مشروع قرار تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني يأتي منسجماً مع منطلبات المرحلة واستحقاقات والتزامات عملية السلام وتماشياً مع الظروف والمعطيات الدولية، ويهدف إلى سحب البساط

من أمام أي مماطلة إسرائيلية تهدف للتملص من استحقاقات عملية السلام المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية بناءً على قراري مجلس الأمن الدولي (242) و (338)، كل ذلك يجب فهمه على أنه جزء من ديناميكية الفكر السياسي الفلسطيني المتمثل في البراغماتية السياسية وفي ديناميكية الواقع وحركته الجدلية.

2.2.4.4 الدولة الفلسطينية في مشروع مسودة الدستور عام 2003م "المسودة الثالثة"

أعلن المجلس الوطني الفلسطيني قيام دولة فلسطين في العام 1988م، وكلف لجنة بالشروع في العمل على صياغة الدستور، وقد بدأ ذلك المشروع بخطى بطيئة، إلا انه اكتسب بعض الحماس عقب إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو، ونصت هذه الاتفاقيات على إقامة هيئة منتخبة، حيث بدأت عملها بعد انتخابات عام 1996م، وتولت تلك الهيئة المعروفة باسم المجلس التشريعي الفلسطيني، المسئولية عن عملية الصياغة، وفي العام 1999م، كلف المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية لجنة جديدة ومنفصلة، ولكن هذه المرة ليس من أجل صياغة دستور مؤقت، بل دستور دائم يترافق وإعلان الدولة، وقد عين ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخب مجموعة من الشخصيات القانونية للبدء في العمل. وفي العام 2001م، قدمت اللجنة المسودة الأولى، لكنها لم تحظى الشخصيات القانونية للبدء في العمل. وفي العام 2001م، قدمت على الخبرات الفلسطينية والدولية، مسودة دستور الدولة الفلسطينية من خلال عملية مطولة اعتمدت على الخبرات الفلسطينية والدولية، وأطهرت إشارات قوية على التفاعل مع الخبرات الفلسطينية في مجال الوثائق الدستورية (براون، 2003).

تأسيساً عما سبق، جاء في مقدمة دستور دولة فلسطين عام 2003م "المسودة الثالثة"، أنه بناءً على التكليف الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيل لجنة خاصة بإعداد دستور دولة فلسطين، وبعد أن جددت اللجنة التتفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هذا التكليف، باشرت لجنة الدستور بالعمل لإكمال ما كانت قد بدأته في العام 1999م. تم إعداد المسودة الأولى لمشروع دستور دولة فلسطين في أواخر شهر كانون ثاني/ ديسمبر عام 2000م، وتم نشرها في شهر شباط/ فبراير عام 2001م، والتي جاءت بعد جهد قامت به لجنة إعداد الدستور بالتعاون مع المجتمع المدني وشخصيات أكاديمية وسياسية، وبعد عقد أكثر من مائتي اجتماع وورشة عمل ونقاش. وكانت هذه هي المسودة الثالثة "المنقحة"، وقد جاءت نتيجة لعملية إعادة صياغة وتعديل أجريت على المسودة الأولى والثانية والثالثة، وتأخذ في الاعتبار

الفلسطينية في 11 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 2004م.

128

^{*} اندلعت انتفاضة الأقصى، في 28 أيلول/ سبتمبر عام 2000م، وقد كانت شرارة اندلاعها دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون إلى باحة المسجد الأقصى برفقة حراسه، الأمر الذي دفع جموع المصلين إلى التجمهر ومحاولة التصدي له، فكان من نتائجه اندلاع أول أعمال العنف في هذه الانتفاضة، وتم على أثر هذه الانتفاضة اغتيال ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية

تعليقات وملاحظات الخبراء القانونيين الفلسطينيين والعرب والدوليين بالإضافة إلى أكاديميين وشخصيات من المجتمع المدنى في فلسطين والشتات (مشروع مسودة الدستور، 2003، ص5).

جاء هذا الدستور لدولة فلسطين في 190 مادة مقسمة على أربعة أبواب رئيسية ونحن بدورنا سنتناول المواد المتعلقة بوصف الدولة الفلسطينية موضوع الدراسة، كما يلى (عبد الكريم وآخرون، 2004، ص210):

- نصت المادة الأولى بأن "فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة. نظامها جمهوري، وإقليمها وحدة لا تتجزأ بحدودها عشية الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، دون إخلال بالحقوق التي أكدتها القرارات الدولية الخاصة بفلسطين، ويخضع جميع المقيمين على هذا الإقليم للقانون الفلسطيني وحده دون سواه".
- جاء في المادة الثانية أن "فلسطين جزء من الوطن العربي، وتلتزم دولة فلسطين بميثاق جامعة الدول العربية، والشعب الفلسطيني جزء من الأمتين العربية والإسلامية، والوحدة العربية هدف يعمل الشعب الفلسطيني من اجل تحقيقه".
- قررت المادة الثالثة أن "فلسطين دولة محبة للسلام، تدين الإرهاب والاحتلال والعدوان، وتدعو لحل المشكلات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، وتلتزم بميثاق الأمم المتحدة".
 - أكدت المادة الرابعة بأن "القدس عاصمة دولة فلسطين ومقر سلطاتها العامة".

قدم مسودة دستور دولة فلسطين عام 2003م المحاور والقضايا الرئيسية التالية (عبد الكريم وآخرون، 2004، 151–155):

- الدولة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية وحقوق اللاجئين.
- حدود الدولة. والتي تم تحديدها على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م.
 - الهوية الديمقراطية للدولة الفلسطينية.
- النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة. والذي يقوم على أساس مبادئ الاقتصاد الحر (الرأسمالية).
- التزام دولة فلسطين بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتسعى للانضمام إلى المواثيق والعهود الدولية الأخرى التي تحمي حقوق الإنسان.
 - مرونة الدستور.

تعاملت مسودة الدستور صراحة مع ثلاث من أربع مجالات محددة بموجب اتفاقات أوسلو، كقضايا الوضع الدائم ممثلة باللاجئين والحدود ومدينة القدس، وتتعامل ضمناً مع القضية الرابعة وهي المستوطنات، كالتالي (براون، 2003، ص3):

- أعطى اللاجئين حق العودة، وذلك في المادة الثالثة عشرة من مسودة الدستور، وبهذا الشأن، تتحمل الدولة الفلسطينية السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى الدولة الفلسطينية ومتابعة عودتهم

- والتعويض لهم من خلال المفاوضات والسبل السياسية والقضائية لمن جاءوا من المناطق التي احتلت عام 1948م. وفقاً لقرار هيئة الأمم المتحدة رقم (194).
- تم تعریف الحدود ضمن حدود الرابع من حزیران/ یونیو عام 1967م، ویمکن إجراء تعدیل علیها من خلال استفتاء دستوري، ویمکن القول أیضاً من خلال معاهدة، وتحتاج أي خطوة على الأغلب إلى استفتاء شعبي.
- القدس عاصمة دولة فلسطين، ومقر سلطاتها العامة، لكن القدس غير معرفة، وبالاستناد إلى أحكام بند الحدود، فإنها ستقتصر على القدس الشرقية.
- المستوطنات غير مذكورة، لكن سيخضع جميع المقيمين على إقليم فلسطين للقانون الفلسطيني وحده دون سواه، بناءً على ذلك، ومع عدم وجود أي دعوة لإزالة المستوطنات، سوف يكون من الصعب (إن لم يكن مستحيلاً في الحقيقة دون إجراء تعديل على الحدود) عدم إخضاعها للقانون الفلسطيني.

يستنج الباحث أن هذه المواد من مسودة دستور دولة فلسطين عام 2003م جاءت لتبين شكل الدولة الفلسطينية ونظامها السياسي وحدودها التي ستقام في حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، وهويتها السياسية، ومصادر التشريع، وعمقها القومي والعربي. وبأن مسودة الدستور هذه، هي الوثيقة الرسمية الأولى الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية (باستثناء البيانات السياسية) التي تبين بالتفصيل حدود الدولة الفلسطينية الإقليمية. وبأن مدينة القدس غير معرفة الحدود والمعالم وهل هي مدينة القدس بكاملها، أم فقط مدينة القدس الشرقية التي احتلت عام 1967م. كما يرى الباحث أن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية قد أقدمتا على وضع دستور لدولة فلسطين في خطوة استباقية ورسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أن مؤسسات الدولة الفلسطينية ودستورها الذي يحدد شكل الدولة ونظامها الديمقراطي واقتصادها الحر، باتت جاهزة، وأن على الجانب الإسرائيلي التوقف عن إثارة الحجج، وللخول في عملية تسوية حقيقية لقضايا الحل النهائي.

3.2.4.4 مفهوم الدولة في القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية عام 2003م

حظيت عملية صياغة الدستور في شهري كانون ثاني/ يناير، وشباط/ فبراير عام 2003م بقدر كبير من الاهتمام، وأصبحت تحتل جوهر جهود الإصلاح الفلسطيني، وعلى وجه التحديد، رأى أولئك الذين جادلوا من أجل حكومة لا يطغى عليها الطابع الرئاسي في مسودة الدستور السبيل الممكن لتحقيق رغباتهم، ومع انحصار الطابع الرئاسي عن المسودة مع مرور الوقت، تحول الانتباه في بداية عام 2003م إلى إدخال مجموعة من التعديلات على القانون الأساسي، الذي يعتبر بمثابة الدستور المؤقت للسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد تم استحداث منصب جديد لرئيس الوزراء، بحيث يأخذ قدراً من السلطة التي كان يتمتع بها الرئيس (براون، 2003، ص3).

صدر القانون الأساسي المعدل في مدينة رام الله في 18 آذار / مارس عام 2003م، كقانون مؤقت خلال الفترة الانتقالية وحتى قيام الدولة الفلسطينية فقد جاء في ديباجة القانون "إن كون هذا القانون الأساسي المؤقت قد شرع لفترة انتقالية مؤقتة، فهو يشكل بالبداهة خطوة أساسية على طريق تحقيق الحقوق الوطنية والتاريخية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، ولا يصادر على أي نحو حقه في مواصلة السعي والعمل من أجل العودة وتقرير المصير، بما في ذلك إقامة الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس الشريف، وأن هذا القانون الأساسي المؤقت يستمد قوته من إرادة الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة ونضاله الدؤوب والذي مارس حقه الديمقراطي في انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، إن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن فلسطين، أرض الآباء والأجداد، يأتي الفلسطيني، إن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد" (القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد" (القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطينية أينما وجد" (القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطينية أينما وجد" (القانون الأساسي السلطة الوطنية الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطينية أينما وجد" (القانون الأساسي السلطة الوطنية الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطينية أينما وجد" (القانون الأساسي السلطة الوطنية الفلسطينية الممثل الشرع والوحيد للشعب العربي الفلسطينية أينا وجد" (القانون الأساسي السلطة الوطنية الفلسطينية الممثل الشرع والوحيد للشعب العربي الفلسطينية أينا وحداله المؤلسة المؤ

إن المواد المتعلقة بشكل وحدود الدولة الفلسطينية في القانون الأساسي كانت ثلاثة مواد أساسية، وهي كالتالى:

- حددت المادة الأولى من القانون الأساسي بأن "فلسطين جزء من الوطن العربي الكبير، والشعب العربي الفلسطيني من أجل العربي الفلسطيني جزء من الأمة العربية والوحدة العربية هدف يعمل الشعب الفلسطيني من أجل تحقيقه"، ونلاحظ بأن الانتماء القومي لفلسطين في هذه المادة لم تحدد حدودها الجغرافية بل تركتها مبهمة.
- نصت المادة الثانية على أن "الشعب مصدر السلطات ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي".
- جاءت المادة الخامسة لتحدد شكل النظام بأنه نظام يتخذ من الديمقراطية منهج حياة فقد نصت المادة على أن "نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية وينتخب فيه رئيس السلطة الوطنية انتخاباً مباشراً من قبل الشعب وتكون الحكومة مسئولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطينية" (القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، 2003، ص 10:9).

يرى الباحث أن القانون الأساسي هو بمثابة دستور مؤقت للسلطة الوطنية الفلسطينية يغطي الفراغ القانوني خلال المرحلة الانتقالية حتى ميلاد الدولة الفلسطينية، حيث تتتهي صلاحياته ويتم استبداله بدستور يحدد معالم وشكل الدولة بعدما تكون قد اتضحت معالمها بعد انتهاء مفاوضات المرحلة النهائية التي كان من المفترض أنها انتهت بعد خمس سنوات من توقيع اتفاقية أوسلو أي عام 1999م، وأنهت

بذلك كافة قضايا الوضع النهائي من رسم حدود الدولة الفلسطينية إلى قضية اللاجئين والمياه والقدس والأسرى وغيرها من القضايا، التي لم تنتهي بسبب سياسة المماطلة والتسويف الإسرائيلية.

4.2.4.4 مفهوم الدولة في وثيقة الوفاق الوطني عام 2006م "وثيقة الأسرى"

أصدرت قيادة الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال الإسرائيلية في 9 أيار/ مايو عام 2006م وثيقة تضمنت مرتكزات ومبادئ للعمل الفلسطيني المشترك وصولاً إلى الحقوق المشروعة والخروج من الأزمة التي عصفت بالحياة السياسية بعد الانتخابات التشريعية عام 2006م، والتي أسفرت عن فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي. وقد وجدت الوثيقة ترحيباً من حركة فتح وباقي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وتحفظ على بعض بنودها حركتا حماس والجهاد الإسلامي، وذلك على الرغم من أن أحد قادة حماس في السجون وأحد قادة حركة الجهاد كانا من بين الموقعين عليها. نجحت القوى والفعاليات الفلسطينية بعد مخاض عسير في الوصول إلى اتفاق حول وثيقة نهائية في 28 حزيران/ يونيو عام 2006م، أطلق عليها اسم وثيقة الوفاق الوطني، وهي بالأساس "وثيقة الأسرى" بعد أن أدخلت عليها تعديلات بناء على اقتراح أطراف الحوار (سليمان وآخرون، 2010، ص11). إن أهم ما يميز وثيقة الوفاق الوطني في هذه المرحلة هي أنها استطاعت رسم أهداف الشعب الفلسطيني ونضالاته، وآليات وسبل تحقيق هذه الأهداف، ووحدت الفكر السياسي الفلسطيني حول منهجها ورؤيتها للدولة الفلسطينية، ولحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

جاءت مقدمة الوثيقة المعدلة التي حرصت على إيجاد صيغة توافقية بين جميع فصائل العمل الوطني، مبهمة ومرنة، فالحقوق لا تسقط بالتقادم، وعدم الاعتراف بشرعية الاحتلال الإسرائيلي، فقد جاء في مقدمة الوثيقة "انطلاقاً من الشعور العالي بالمسؤولية الوطنية والتاريخية، ونظراً للمخاطر المحدقة بشعبنا، وانطلاقاً من مبدأ أن الحقوق لا تسقط بالتقادم، وعلى قاعدة عدم الاعتراف بشرعية الاحتلال، وفي سبيل تعزيز الجبهة الفلسطينية الداخلية وصيانة وحماية الوحدة الوطنية ووحدة شعبنا في الوطن والمنافي، ومن أجل مواجهة المشروع الإسرائيلي الهادف لفرض الحل الإسرائيلي، ونسف حلم وحق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، ومن أجل المحافظة على منجزات ومكتسبات شعبنا التي حققها من خلال مسيرة كفاحه الطويل، وانطلاقاً من أننا لازلنا نمر في مرحلة تحرر طابعها الأساسي وطني وديمقراطي مما يفرض إستراتيجية سياسية كفاحية متناسبة مع هذا الطابع، ومن أجل إنجاح الحوار الوطني الفلسطيني يفرض المحافظة بوصف الدولة الفلسطينية موضوع الدراسة، فكانت كما يلي (وثيقة الوفاق الوطني المعدلة، أما الفقرات المتعلقة بوصف الدولة الفلسطينية موضوع الدراسة، فكانت كما يلي (وثيقة الوفاق الوطني المعدلة، 2006):

- جاءت المادة الأولى من الوثيقة أكثر وضوحاً وتحديداً، فقد حددت الدولة الفلسطينية على جميع الأراضي المحتلة عام 1967م، " إن الشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي يسعى ويناضل من أجل تحرير أرضه وإزالة المستوطنات وإجلاء المستوطنين وإزالة جدار الفصل والضم العنصري، وإنجاز حقه في الحرية والعودة والاستقلال وفي سبيل حقه في تقرير مصيره بما في ذلك إقامة دولته المستقلة

كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة عام 1967م وعاصمتها مدينة القدس الشريف وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها وتعويضهم وتحرير جميع الأسرى والمعتقلين بدون استثناء أو تمييز مستندين في كل ذلك إلى حق شعبنا التاريخي في أرض الآباء والأجداد والى ميثاق هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي وما كفلته الشرعية الدولية بما لا ينتقص من حقوق شعبنا".

- كان أهم ما ميز الفكر السياسي الفلسطيني في هذه المرحلة، والتي حددته وثيقة الوفاق الوطني هو طرحها حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكافة الوسائل في المناطق المحتلة عام 1967م، فقد جاء في الفقرة الثالثة من الوثيقة "حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والتمسك بخيار مقاومة الاحتلال بمختلف الوسائل وتركيز المقاومة في الأراضي المحتلة عام 1967م إلي جانب العمل السياسي والتفاوضي والدبلوماسي والاستمرار في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الاحتلال بمختلف أشكاله ووجوده وسياساته، والاهتمام بتوسيع مشاركة مختلف الفئات والجهات والقطاعات وجماهير شعبنا في هذه المقاومة الشعبية"، الأمر الذي عادت وضحته وأكدته الفقرة العاشرة من الوثيقة فقد فسرت المادة المذكورة آلية المقاومة "العمل على تشكيل جبهة مقاومة موحدة باسم جبهة المقاومة الفلسطينية، لقيادة وخوض المقاومة ضد الاحتلال وتوحيد وتنسيق العمل والفعل المقاوم والعمل على تحديد مرجعية سياسية موحدة لها".
- فسرت الوثيقة بشكل واضح توحيد الفكر السياسي الفلسطيني على أساس قرارات الشرعية الدولية والعربية، من أجل تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، فقد نصت المادة الرابعة "وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل وتوحيد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية كما وردت في هذه الوثيقة والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا بما يحفظ حقوقه وثوابته... وفي تقرير المصير والحرية والعودة والاستقلال ولمواجهة خطة إسرائيل في فرض الحل الإسرائيلي على شعبنا ولمواجهة الحصار الظالم"، كما توافقت القوى الفلسطينية على حماية وصيانة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التي تعتبر نواة الدولة الفلسطينية المنشودة، فقد ذكرت المادة الخامسة من الوثيقة "حماية وتعزيز السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها نواة الدولة القادمة"، الأمر الذي أكدته المادة الثالثة عشرة من الوثيقة "دعوة الشعب الفلسطينية رئيساً وحكومة وتعزيز الصمود والمقاومة في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية رئيساً وحكومة وتعزيز الصمود والمقاومة في وجه العدوان والحصار ورفض التدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية".

يرى الباحث بأن هذه الفقرات تستمد شرعيتها من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، والقانون الدولي العام، والشرعية الدولية، وإلى حق الشعب الفلسطيني التاريخي بأرضه، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عليها، وهنا يبرز الخلاف والتباين بين الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية حول مفهومها للدولة الفلسطينية المنشودة، لأن الشرعية الدولية تعني الاعتراف بإسرائيل، وحقها في 78% من أرض فلسطين التاريخية،

ومن هذا التحليل نستنتج أن حرص الأسرى الفلسطينيين وجهدهم كان يهدف للوصول إلى إجماع وطني حول القضايا الجوهرية، والتي تعد ثوابت وطنية وأصول سياسية فلسطينية. وقد خلص الباحث إلى أن وثيقة الوفاق الوطني شكلت رؤية موحدة لفصائل العمل الوطني الفلسطيني، باتجاه مجمل القضايا الفلسطينية، وخاصة رؤيتها للتسوية السياسية والدولة الفلسطينية، وهي بذلك يمكن أن تشكل برنامج سياسي للقوى الفلسطينية مجتمعة يمكن أن يبنى عليه، يقوم على أساس المزاوجة ما بين المفاوضات والمقاومة المشروعة، بهدف الانتقال من السلطة الوطنية الفلسطينية والوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967م، على أساس قرارات الشرعية الدولية.

5.2.4.4 استحقاق الدولة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر عام 2011م

أعلنت الحكومة الفلسطينية برئاسة سلام فياض عن خطتها لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية خلال عامين، ولقيت هذه الخطة ترحيباً أمريكياً وإسرائيلياً وأوروبياً ودولياً (صافي، 2011، ص61). حيث تقوم هذه الخطة على إنشاء دولة فلسطينية عن طريق تمتين الأسس الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للسلطة الفلسطينية كي تصبح السلطة الفلسطينية بحلول منتصف عام 2011م دولة الأمر الواقع. وهذا بدوره سيظهر لإسرائيل والمجتمع الدولي أن السلطة الفلسطينية والفلسطينيين قادرين على تحمل مسئولياتهم عن أرضهم وشعبهم وهذا أيضاً سيمنع إسرائيل من الادعاء بأن الفلسطينيون ليسوا جاهزين لإنشاء دولة ولا هم شركاء في تسوية سياسية يمكن الاعتماد عليها في الإيفاء والحفاظ على التزاماتهم (هليفي، 2011).

أوضح فياض أن السلطة الوطنية الفلسطينية تتطلع إلى استمرار الدعم الإقليمي والدولي لبناء فلسطين دولة عربية مستقلة وديمقراطية وتقدمية وعصرية، تتمتع بالسيادة الكاملة على ترابها الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، مبيناً أن فلسطين ستكون دولة محبة للسلام، ترفض العنف وتلتزم بحسن الجوار والتعايش مع جيرانها، وتقيم جسور التواصل مع المجتمع الدولي، وتمثل شعاراً للسلام والتسامح والرخاء في هذه البقعة المضطربة من العالم، وبتجسيد كل هذه القيم والمعاني السامية ستكون فلسطين فخراً وعزة لجميع مواطنيها، ومرساة استقرار لهذه وبتجسيد كل هذه القيم والمعاني السامية ستكون فلسطين فخراً وعزة لجميع مواطنيها، ومرساة استقرار لهذه المنطقة من العالم (ظاهر، 2011). وقد كان أهم ما صرح به سلام فياض عند تقديم خطته لإقامة الدولة الفلسطينية هو عدم ربط ذلك بأية نتيجة للتسوية السلمية، ولكنه أكد أن انجاز المشروع الوطني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، يتطلب إعادة الوحدة الوطنية بأسرع وقت، وإنهاء الاتقسام بين شطري الوطن، من خلال الاتفاق على صيغة سياسية مشتركة بين كافة فئات وتنظيمات الشعب الفلسطينية بعد أن اتفق الجميع تقريباً على إقامة الدولة الفلسطينية في موعدها، وأكد على الدعم الدولي ومساهمته في العمل من اجل قيام الدولة (أبو شهلا، 2011)، ص35).

أيدت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات المجتمع الدولي هذا البرنامج من منطلق الفهم بأن إنشاء الدولة الفلسطينية يستوجب إنشاء مؤسسات ديمقراطية ونظام اقتصادي يتيح للفلسطينيين حكم أنفسهم بعد إنهاء الاحتلال. وكجزء من البرنامج جرى تطبيق إصلاحات كثيرة وبرامج تتموية، كما أعيد ترميم مؤسسات السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية وبالتوازي مع ذلك عمل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس على تعزيز إنشاء الدولة الفلسطينية على المسار السياسي. فعشية تجدد المفاوضات المباشرة مع إسرائيل في أيلول/ سبتمبر عام 2010م، أعلن كل من الرئيس الأمريكي باراك اوباما ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كل على حدة، انه بالإمكان التوصل إلى تسوية دائمة في غضون عام، كما أعلن اوباما أن إنشاء الدولة الفلسطينية يشكل مصلحة قومية للولايات المتحدة الأمريكية (هليفي، 2011، ص134).

تشير إستراتيجية الرئيس الفلسطيني محمود عباس لدعوة الأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطينية وقبولها كعضو كامل في المنظمة، إلى تحول دراماتيكي في النهج الفلسطيني للصراع مع إسرائيل، انطلق الرئيس محمود عباس والقيادة الفلسطينية بحملة دبلوماسية نضالية تهدف للحصول على اعتراف دولي واسع النطاق بدولة على حدود عام 1967م، كمقدمة للتوجه بطلب الحصول على عضوية رسمية في هيئة الأمم المتحدة عام 2011م (الجندي، 2011، ص200).

نظرت القيادة الفلسطينية إلى هذه الخيارات كجزء من خيارها السياسي في حل القضية الفلسطينية، وسعيها لتوفير مرجعية دولية لعملية السلام من خلال تكريس الحق الفلسطيني في دولة فلسطينية على حدود عام 1967م، وعملت القيادة الفلسطينية على خوض حملة دبلوماسية للحصول على العدد المطلوب من اعتراف دول العالم. ولذلك عقدت القيادة الفلسطينية مؤتمراً للسفراء الفلسطينيين في العالم في تركيا في تموز/ يوليو عام تموز/ يوليو عام المعركة الدبلوماسية دولياً. وفي 28 تموز/ يوليو عام 2011م ، اقر المجلس المركزي الفلسطيني في ختام جلسته التي استمرت على مدار يومين التوجه إلى هيئة الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر عام 2011م لطلب عضوية كاملة لدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م (صافي، 2011، ص6)).

^{*} محمود عباس هو من مواليد عام 1935م، من مدينة صفد في شمال فلسطين، لجئ هو وعائلته إلى سوريا بعد نكبة عام 1948م، التحق بجامعة القاهرة لدراسة القانون. وفي العام 1982م حصل من جامعة صداقة الشعب السوفييتية في موسكو، على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، وهو عضو في اللجنة المركزية لحركة فتح منذ عام 1964م، ترأس فريق التفاوض الفلسطيني لمحادثات أوسلو ووقع على اتفاقية إعلان المبادئ في 13 أيلول سبتمبر عام 1993م نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية، أدى اليمين الدستوري كأول رئيس للوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية في 10 آذار/ مارس عام 2003م، ومن ثم أصبح رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد اغتيال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عام 2005م، ثم انتخب رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية في 9 كانون ثاني/ يناير عام 2005م (Palestinian Personalities, 2006, p1).

أكد محمود عباس أن مراهنته على استحقاق أيلول لا تخرج عن التزامه بنهج السلام وبالشرعية الدولية وأن ذهابه مباشرة للمنتظم الدولي— مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة— هو تغيير في أدوات خيار السلام وليس خروجاً عنه، وهو تصحيح لمسار مفاوضات استمرت لعقدين من الزمن بدون مرجعية واضحة، وبالتالي فاستحقاق أيلول ليس سوى تحديد لمرجعية المفاوضات وليس بديلاً عنها لأن المفاوضات ستعود حتى لو صدر قرار دولي، أو هو جبهة جديدة لمعركة سلام طويلة (أبراش، 2011) ص24). وقد برر محمود عباس خطوة التوجه إلى الأمم المتحدة في مقال كتبه في صحيفة الوطن السعودية تحت عنوان "لماذا نذهب إلى هيئة الأمم المتحدة?"، بتاريخ 15 آب/ أغسطس عام 2011م فقال: "لم نكن لنطلق هذه المبادرة لولا إننا اصطدمنا بحقائق ما عادت خافية على أحد، أولها أن المفاوضات الثنائية قد وصلت إلى طريق مسدود، وثانيها: أن الحكومة الإسرائيلية لم تعط مؤشراً واحداً، ولم تمنحنا بصيص أمل بأنها مستعدة للعودة إلى المفاوضات الجادة التي من شأنها أن تفضي إلى حل عادل ودائم للنزاع في المنطقة، وثالثها: أن القوى الدولية الراعية لعملية السلام بانت عاجزة عن إقناع إسرائيل بتنفيذ ما عليها من التزامات وبالكف عن سياساتها الاستيطانية والتهويدية التي تجعل من عملية السلام أمراً محفوفاً بالمخاطر" (صافي، 2011، ص62).

شنت إسرائيل وقيادتها المختلفة حملة متنوعة، منذ إعلان السلطة الوطنية فلسطينية نيتها التوجه للأمم المتحدة للحصول على مكانة دولة كعضو مراقب في الأمم المتحدة، بدأتها بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، وقد حاولت من خلالها تصويره على انه غير شريك في المفاوضات والحلول، وأنه المعطل لعجلة انطلاقها، وأنه لا يقل إرهاباً عن حركة حماس، ولا يختلف في مواقفه من قضايا الحل النهائي عن ياسر عرفات. ووصلت الحملة ضده حدا طالب فيها وزير الخارجية الإسرائيلي افغدور ليبرمان بإسقاط محمود عباس من قيادة السلطة وانهائها (الهندي، 2013، ص219).

يرى الباحث أن القيادة الفلسطينية قررت الذهاب إلى هيئة الأمم المتحدة، بعدما تباورت لديها القناعة التامة بأن الحكومة الإسرائيلية غير جادة وغير راغبة في الانخراط في مفاوضات جادة تكفل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس وفق حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، وحل عادل لقضية اللاجئين وفق القرار رقم (194) الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. جاء التصويت لصالح قبول فلسطين "كعضو مراقب" عام 2012م في هيئة الأمم المتحدة انجازاً سياسياً ونضالياً يتطلب البناء عليه وتطويره ليشكل إحدى الأدوات النضالية، وبداية لطريق طويلة تؤدي في نهايتها إلى حصول الفلسطينيين على حقوقهم الوطنية والشرعية، وفي مقدمتها حقهم في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وقد خلص الباحث إلى أن الخطوات العملية التي قامت بها السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل سياسة التعنت والتسويف

الإسرائيلية والتهرب من الاستحقاقات الفلسطينية، هي خطوات في الطريق الصحيح رغم تأخرها، وهي بحاجة إلى متابعة واستكمال.

5.4 الخاتمة

اتسمت مرحلة ما بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة بين مصر واسرائيل، بمرحلة انكماش وتراجع مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني، وتحول الفكر السياسي من الراديكالية الثورية إلى البراغماتية السياسية، فالدولة الفلسطينية انتقلت من الدولة الكاملة إلى الدولة على أي جزء من الأرض الفلسطينية إلى التسوية السياسية، التي مهدت لها مشاريع التسوية المقترحة بعد خروج القوات الفلسطينية من لبنان وابعادهم عن خطوط المواجهة، والتي أدت إلى الانتقال من مرحلة الفكر إلى مرحلة الممارسة على الأرض الفلسطينية، التي تمخض عنها قيام سلطة وطنية فلسطينية كنواة للوصول إلى دولة فلسطينية على الأراضى المحتلة عام 1967م، بعد فترة انتقالية لمدة خمس سنوات، انتهت مدتها نتيجة سياسة الأمر الواقع التي تتبعها إسرائيل بفرض وقائع جديدة على الأرض. وقد جاء هذا التدرج والانعطاف في مفهوم الدولة متوازياً مع حالة الانحراف والتراجع العربي، والتي سببته التطورات السياسية التي حدثت على الساحة الدولية والعربية، والتي كان أهمها، اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م داخل الأرض المحتلة، وإعلان الاستقلال عام 1988م وما تلاها من غزو العراق للكويت، ومساندة منظمة التحرير الفلسطينية العراق، الأمر الذي أغضب الدول العربية منها خاصة دول الخليج العربي، وأدي إلى وقف المساعدات لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانشقاق الصف العربي، ليتحول الفكر السياسي للمنظمة نحو التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن الدولي (242) و (338)، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية كبادرة للحل النهائي المتمثل بإقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف. أي ما نسبته 22% (تقريباً) من أرض فلسطين التاريخية، والذي قبلته بعض الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية كحل مرحلي لإقامة الدولة الفلسطينية، وعارضه البعض الآخر، كما سيتم عرضه في الفصل التالي.

الفصل الخامس

مفهوم الدولة في الفكر السياسي للحركات والأحزاب الفلسطينية المعاصرة

1.5 تمهيد

ظل الشعب الفلسطيني يحلم بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة لأكثر من قرن لكنه لم ييأس، وقدم تضحيات كبيرة كي تصبح الدولة الفلسطينية حقيقة بالرغم من أن مراحل النضال الفلسطيني من أجل قيام الدولة الفلسطينية ظل متشابكاً ومتداخلاً بين رؤية الكل الوطني الفلسطيني، وبين الأحزاب والحركات الوطنية والإسلامية الفاعلة على الساحة الفلسطينية، حيث كان لكل تنظيم رؤيته للدولة من منطلق فكره وبرنامجه السياسي الذي عبر عن تلك الرؤية لتحقيق تحرير أرضه وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. فقد توحدت الرؤى في إطار برامج فصائل منظمة التحرير الفلسطينية منذ تولي التنظيمات الفلسطينية قيادتها في عام 1968م، وقد أجمعت الفصائل على أهداف موحدة في إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، ومع تعدّد فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالمنطلقات والاستراتيجيات، وإقرار البرنامج السياسي المرحلي عام 1974م، وحتى بلورة أول وثيقة فلسطينية تعلن الاستقلال عام 1988م، بلورت مواقف التنظيمات السياسية محددات المشروع الوطني الفلسطيني ضمن حراك سياسي بين جبهة القبول وجبهة الرفض. ومع الحضور السياسي الفاعل الذي حظيت به حركة حماس أقوى الحركات الإسلامية، أصبح المشروع الوطني الفلسطيني يواجه طروحات فكرية جديدة تمتد بأصولها إلى مشروع الإخوان المسلمين العالمي.

ركز هذا الفصل على تعدد مواقف وآراء الأحزاب والحركات الفلسطينية، وتتاول الفصل رؤية الفصائل الفلسطينية الأكثر أهمية في منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في حركة فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، والحركات الإسلامية ممثلة في حركة حماس، وحركة الجهاد الإسلامي، وذلك حيال مسألة إقامة الدولة الفلسطينية، ومراحل تطور الفكر السياسي الذي مرت به تلك الحركات والأحزاب السياسية، والعوامل المحلية والإقليمية والدولية المؤثرة في التحولات الفكرية والسياسية لها تجاه مفهوم الدولة. وسنتناول كل ذلك من خلال رصد البرامج السياسية لهذه الأحزاب وأنظمتها الداخلية.

2.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"

عملت حركة فتح منذ تأسيسها على بعث الكيانية الفلسطينية، وواكبت كافة التطورات التي طرأت بشأن الكيان الفلسطيني المزمع إنشاؤه، كما تم ذكره في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وقد اتخذ الخطاب السياسي لحركة فتح – ولأبرز قادتها عدة صور ومراحل، عملت في تحديدها عوامل كثيرة أحاطت بالثورة الفلسطينية وبالقضية الفلسطينية، فكانت فكرة تحرير كامل التراب الفلسطيني، ثم الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، ثم الدولة المرحلية على أي جزء من فلسطين يتم تحريره وفقاً لمقررات البرنامج السياسي المرحلي"، وأخيراً السلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقية أوسلو.

1.2.5 البنية السياسية والفكرية لحركة فتح

بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964م وبالرغم من مشاركة فتح بعدد من كوادرها في المجلس الوطني الفلسطيني الأول، إلا أنها اتخذت موقفاً حذراً، إذ وجّهت الحركة مذكرة إلى الدورة الثانية للمجلس الوطني في 13 أيار / مايو عام 1965م، وطالبت إلى جانب تأكيدها على الكفاح المسلح طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين الاستفادة من الأعمال الثورية لتكون منطلقاً أساسياً في تحقيق الوحدة الوطنية، وفي إبراز الشخصية الفلسطينية على المستوى الدولي، كون الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق في تقرير المصير (علوش، ب. ت، ص52). إضافة إلى هذا فقد حملت أدبيات حركة فتح على ما وصفته برضوخ منظمة التحرير الفلسطينية لإرادة الدول العربية، وقبولها تدخل سلطات هذه الدول في الشأن الفلسطيني، وإلى التمييز بين التضامن والتبعية، وقد حمل انتقاد الحركة إلى الدعوة المبكرة إلى ما سمي بعد ذلك "القرار الوطني الفلسطيني المستقل". ولكنها نبهت إلى أهمية الارتباط المصيري بالثورة العربية، وبضرورة مراعاة الأمن القومي العربي، ودعت إلى ابتعاد الفلسطينيين عن الصراعات الدائرة بين الدول العربية، وحثهم على التكتل في "كيان ثوري مسلح" خاص بهم (حوراني، 2000، 120).

تمت صياغة وثيقة (مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح)، في المؤتمر الثاني للحركة عام 1968م، وهي وثيقة سياسية فكرية تعد دستور حركة فتح الأساسي، وقد أقرها فيما بعد المؤتمر الثالث عام 1971م، والمؤتمر الرابع عام 1980م. غير أن حركة فتح منذ تأسيسها ركزت على فكرة تحرير كامل الأرض الفلسطينية، وتميزت بالتأكيد على الهوية الوطنية، واستقلالية القرار الوطني الفلسطيني، واستبعاد الإيديولوجيات من هوية الحركة، ليتوحد الجميع في معركة التحرر (صالح، 2003، ص384).

يمكن رصد وتلخيص النقاط الأساسية التي ركزت عليها هذه الوثيقة، ومختلف الوثائق الأخرى للحركة، وبياناتها السياسية ونشراتها، كما يلى (كريشان، 1986، ص54):

- أن تحرير فلسطين هو الطريق إلى توحيد الوطن العربي، فهي جزء من هذا الوطن، وشعبها جزء من الأمة العربية، وكفاحه جزء من كفاحها.
 - أن حرب الشعب طويلة الأمد هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين.
 - ضرورة تحرير الإرادة الفلسطينية والمحافظة على استقلاليتها في القرار وفي القتال.
- أن الوحدة الوطنية الفلسطينية هي شرط تحقيق الانتصار، وأن لمعركة التحرير الأولوية على أي تناقضات فكرية وسياسية واجتماعية.
- أن الثورة الفلسطينية هي حركة تحرير وطني عربية، وهي طليعة الأمة العربية في معركة التحرير المصيرية، وأن نضال الشعب الفلسطيني هو جزء من النضال المشترك لشعوب العالم ضد الشعوب الصهيونية والاستعمار والامبريالية العالمية، وأن معركة تحرير فلسطين واجب عربي وديني وأنساني.

- أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، حركة وطنية ثورية مستقلة تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.
- أن اسرائيل مؤسسة عنصرية عسكرية متكاملة دخيلة وغازية، وبقاؤه يشكل عدواناً مستمراً على الأمة العربية، وان قيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق وواجبات متساوية على أنقاضه أمر حتمي.
- أضاف المجلس الثوري لحركة فتح بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، أن للشعب الفلسطيني وحده حق ممارسة السيادة الوطنية على أي جزء من ارض فلسطين يتم تحريره.

وقد أكد المؤتمر الرابع لحركة فتح الذي عقد عام 1980م، أن البرامج السياسية التي قررتها المجالس الوطنية الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي ملزمة للحركة.

إن برامج فتح وخططها السياسية تتصف بالمرونة، وعدم الخوض في التفاصيل، وهي تصرح بأنها تفضل الجوانب العملية على القضايا المجردة، وتدعو إلى تناسي الصراعات النظرية والتنظيمية في سبيل الوحدة الوطنية (الموسوعة الفلسطينية، ج2، 1984، ص206). فقد رفضت حركة فتح أن يكون لها إيديولوجية أو عقيدة سياسية محددة، وفتحت المجال أمام الأفراد من كافة الأطياف الفكرية والسياسية (إسلامية قومية وطنية وطنية بسارية)، للانضمام إليها، ولهؤلاء أن يحتفظوا بفكرهم، ولكن عليهم ترك انتماءاتهم التنظيمية والحزبية السابقة (صالح، 2003، ص285). حيث قال ياسر عرفات بأن "حركة فتح هي حركة تقدمية، وليست جبهة أو حزباً، إنها حركة التحرير الوطني الفلسطيني وتمثل شمولية الشعب الفلسطيني بكل مشكلاته" (كريشان، 1984، ص55)، أي أن حركة فتح أرادت أن تكون حاضنة سياسية وإطاراً جبهوياً يستوعب كافة التناقضات السياسية للمجتمع الفلسطيني.

يتبين للباحث بأن حركة فتح لم تكن حركة عقائدية، وإنما حركة تحرر سياسية شاملة تعتمد على الثورة الشعبية والكفاح المسلح كطريق وحيد لتحرير فلسطين، وأبوابها بقيت مفتوحة أمام كل من أراد القتال بغض النظر عن أيديولوجيته أو عقيدته، وبقيت الحركة تحت نقد الحركات الإسلامية بأنها حركة علمانية، إلا أن هذا النقد لا مكان له بسبب التزامها بهدف محدد. لكن الحركة أخذت تتجاوز ما أعلنت عنه عبر الزمن، إلى حد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية نحو توقيع الاتفاقات مع إسرائيل. لذلك يقول خصومها أنها تخلت عن مبادئها وأهدافها المعلنة، بينما تقول الحركة أنها تناور من أجل تحقيق أهدافها المتمثة في حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الفلسطينية المستقلة.

2.2.5 مراحل تطور مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح

تبنت حركة فتح منذ نشأتها مفهوم الدولة الكاملة على كافة التراب الوطني الفلسطيني، كمفهوم استراتيجي، وأخذت على عاتقها تحرير فلسطين بالكفاح المسلح وإنشاء الدولة الفلسطينية الديمقراطية

التقدمية عليها، ومع تطور مراحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، كانت حركة فتح أكثر التنظيمات البراغماتية، وتعاملت مع الظروف الموضوعية، وكان لها رؤية وقراءة واقعية للتطورات السياسية والدولية، فطرحت الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يعيش فيها كافة المواطنين من جميع الديانات والأطياف متساوين في الحقوق والواجبات. وقد كان لهزيمة حرب حزيران / يونيو عام 1967م، والانتكاسة التي منيت بها الدول العربية، تحول خطير في الصراع الإسرائيلي – العربي، انعكس بشكل سلبي على القضية الفلسطينية، وبالتالي على الفكر السياسي الفلسطيني، الذي تعامل بأكثر واقعية، وبما ينسجم مع الوقائع المحلية والعربية والدولية، فكانت فكرة الدولة المرحلية، التي ترجمت فيما بعد في مشاريع التسوية السياسية.

1.2.2.5 الدولة الفلسطينية الكاملة

آمنت حركة فتح بفكرة اجتثاث إسرائيل منذ نشأتها وحتى حرب حزيران/ يونيو عام 1967م، وهدفت الحركة إلى تدمير إسرائيل ككيان اقتصادي وسياسي وعسكري، وإقامة دولة فلسطين على كامل التراب الفلسطيني، أي إعادة فلسطين إلى وضعها الراسخ في عقول معظم الفلسطينيين، وطنهم كما كان قبل النكبة عام 1948م.

إن فلسطين بالنسبة لحركة فتح لها ثلاث أقانين مقدسة لا يسبقها شيء على الإطلاق مهما كان، وهذه الأقاليم المقدسة هي الوطن، والكيان أي "الدولة"، والهوية أي أن هذه الهوية الوطنية الفلسطينية المبعثرة في شتى دول العالم يجب توحيدها وإدارتها بشكل موحد (رباح، 2013، اتصال شخصي).

جاء في المادة الثانية عشرة من النظام الأساسي لحركة فتح والذي نص على "تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً" (النظام الأساسي لحركة فتح، 1968، ص14). كما جاء في هيكل البناء الثوري لحركة فتح "أن الهدف الرئيسي لثورتنا هو العمل على تحرير أرض فلسطين المحتلة تحريراً كاملاً، وتصفية الغزو الصهيوني الاستعماري لوطننا السليب حتى تعود فلسطين بكاملها جزءً عربياً حراً من الوطن العربي الكبير". وعندما سئل ياسر عرفات إذا ما كان هدف حركة فتح هو تحرير جميع الأراضي المحتلة بعد نكسة الخامس من حزيران فقط، أجاب بأن "ثورتنا كانت قبل الخامس من حزيران عام 1967م، والخامس من حزيران شيء طارئ زاد في مسؤوليتنا والتبعية الملقاة على أكتافنا. ثق أننا نحن حركة وثورة تحرير الأرض بكاملها، بكل شبر فيها"، وكان ذلك في نفس العام التي تبنت فيه فتح هدف إقامة الدولة الديمقراطية (عدوان، 2008، ص7:6).

إن حركة فتح لها رؤية إستراتيجية ثابتة بأن الدولة الفلسطينية يجب أن تكون دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، قادرة على احتواء وتمثيل كل أطياف ومشارب ومعتقدات الشعب الفلسطيني، لان الشعب الفلسطيني به المسلم والمسيحي، أما بالنسبة للمسالة اليهودية فإنه من أراد من

الطوائف اليهودية أن تعيش تحت السيادة السياسية والوطنية الفلسطينية فسيكون لهم كامل الحقوق المدنية مثل أي مواطن فلسطيني، وأن دولة فلسطين الديمقراطية يجب أن تكون خالية من المستوطنين اليهود (اللوح، 2013، اتصال شخصي).

2.2.2.5 الدولة الفلسطينية الديمقراطية

تعود جذور هذا المفهوم إلى ما طرحته الحركة الوطنية الفلسطينية من أفكار ومقترحات سياسية إبان الانتداب البريطاني على فلسطين، وقبل قيام إسرائيل عام 1948م، وإلى تحرر الحركة الوطنية من أفكار التمييز العنصري والتعصب الديني (الكيالي، ج2، 1979، ص720)، فتفحص تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948م، يشير إلى وجود مواقف تعبر عن نزعة إنسانية للتعايش بين جميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو العرق، ففي الشهادة التي قدمها الفلسطينيون إلى "لجنة بيل" عام 1937م، عبر الفلسطينيون عن رغبتهم في إقامة دولة فلسطينية موحدة ديمقراطية متعددة الأديان، يتعايش فيها العرب واليهود بسلام وتضمن الجميع حقوقهم الدستورية والقانونية بغض النظر عن الديانة، إلا أن حرب عام 1948م، والبشاعة الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، ورفض الإسرائيليين لأية إمكانية التعايش مع الفلسطينيين في فلسطين واحدة، كل هذا خلق تراكمات من الأحقاد والآلام النفسية والعقلية عند الشعب الفلسطيني خاصة، والعرب عامة، وهو الأمر الذي تمخض عنه بحكم الواقع والمنطق، ظهور مواقف متشنجة تجاه اليهود عُبِّر عنها بأشكال الرفض المتكررة لأي تفاوض أو تعايش عربي معهم (أبراش، 2001).

تعتبر حركة فتح أول جهة فلسطينية تحدد هدف النصال الفلسطيني بإقامة دولة فلسطين الديمقراطية تتعايش فيها كل الطوائف بتساو (الكيالي، ج2، 1979، ص720)، فقد أرشفت محفوظات حركة فتح منذ عام 1967م، تقريراً سياسياً قدمه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأحد مؤسسي حركة فتح فاروق القدومي، وعرض فيه الإستراتيجية والتكتيك، وما يجب أن تتبناه الحركة بتأييد قيام دويلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، كمرحلة تقود إلى تحقيق إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على كامل تراب فلسطين. وبالرغم من النظرة الواقعية التي تقدم بها القدومي، إلا أنها واجهت معارضة بنيت ليس على الرفض، بل ارتبطت بنقطة مهمة، هي عدم وجود قواعد شعبية تتسع لعرض الوثيقة على كوادر وأطر الحركة. وبعد عام، أُعلنَ عن الهدف الاستراتيجي في مؤتمر صحفي في 10 تشرين الأول/ أكتوبر عام 1968م، بأن طرحت حركة فتح مشروعاً سياسياً أطلقت عليه مسمى "مشروع السلام في فلسطين" ليدل على مغزى الكفاح المسلح، ويتمثل في إقامة دولة ديمقراطية على كامل أرض فلسطين، يعيش فيها العرب واليهود (عودة، 2009، ص86).

طرحت حركة فتح في مشروعها السياسي المتعلق بالدولة الديمقراطية إلى أنها لا تتوي أن "ترمي باليهود إلى البحر"، وهي لا تستهدف "الشعب اليهودي كشعب يهودي عاش الفلسطينيون بانسجام معه عدة قرون في الماضي"، وأن عملياتها العسكرية موجهه فقط ضد النظام العسكري الصهيوني، "وأنه يوم يرفرف علم فلسطين فوق أرضهم المحررة، الديمقراطية المحبة للسلم، ستبدأ حقبة جديدة يعيش فيها الفلسطينيون واليهود مرة ثانية بانسجام وجنباً إلى جنب"، وقد برز شعار الدولة الديمقراطية بروزاً واضحاً في البيان الذي وجهته حركة فتح إلى هيئة الأمم المتحدة في تشرين أول/ أكتوبر عام 1968م، حيث بينت فيه أن هدف حركة المقاومة الفلسطينية يتمثل في "تحرير فلسطين بأكملها من الاحتلال الاسرائيلي، وإنشاء دولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع في ظلها جميع المواطنين الشرعيين بغض النظر عن الدين واللغة، بحقوق متساوية" (الشريف، 1905، ص183).

أعادت حركة فتح تأكيد هذا الهدف بصورة أكثر جلاءً في مؤتمر القاهرة لنصرة الشعب العربي في كانون ثاني/ يناير عام 1969م عندما ألقت خطاب باسم الثورة الفلسطينية أكدت فيه "نحن نقاتل في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي، ويمارسون عباداتهم وأعمالهم مثلما يتمتعون بحقوق متساوية". وتأكيداً من حركة فتح على إنسانية الهدف استطرد نفس البيان قائلاً "إن ثورتنا الفلسطينية لتفتح قلبها وفكرها لكل بني الإنسان الذين يريدون أن يعيشوا في المجتمع الفلسطيني الحر الديمقراطي، وأن يناضلوا في سبيله بصرف النظر عن اللون أو الدين أو العرق" (الكيالي، ج2، 1979، ص720).

أدرجت حركة فتح موضوع إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية في النظام الأساسي للحركة، فقد نصت المادة الثالثة عشرة من النظام على "إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني، وتحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة، وتكون القدس عاصمة لها" (النظام الأساسي لحركة فتح، 1968، ص14).

اشتمل هذا الطرح على عدة قضايا توضيحية لمفهوم الدولة الديمقراطية من أهمها (أحمد، 2007، ص49):

- التأكيد على أن فكرة الدولة الديمقراطية لا تعتبر بديلاً عن تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني.
- التأكيد على أن هذا الطرح لا يحتمل تأويلات بإمكانية القبول بدولة فلسطينية إلى جانب دولة يهودية.
- الإشارة إلى أن فلسطين الديمقراطية لا تعني بأي شكل من الأشكال الابتعاد عن عروبة فلسطين، وامكانية تحولها إلى دولة قوميات.
- التشديد على أن دولة فلسطين الديمقراطية لن تتحقق عن طريق منحة أو هدية، وان الطريق الوحيد للوصول إليها هو الكفاح المسلح.

شرعت فتح في التنظير لهذا الهدف، في محاولة منها لزعزعة الروح المعنوية العنصرية لدى اليهود في فلسطين وإحراجهم دولياً. وشرح صلاح خلف مفهوم فتح من الدولة الديمقراطية الفلسطينية في حديث نشرته مجلة الطليعة المصرية في عددها الصادر في حزيران/ يونيو عام 1969م، جاء فيه "إن الكفاح المسلح وسيلة لهدف إنساني كبير، هذا الهدف هو حل سلمي حقيقي للمشكلة، وليس حلاً سلمياً قائماً على فرض العدوان والعنصرية، ولا يمكن أن يتحقق هذا السلام إلا في إطار دولة ديمقراطية في فلسطين، وأن معنى الدولة الفلسطينية الديمقراطية واضح، وهي أنها تصفي فقط الكيان الصهيوني العنصري داخل فلسطين"، وتابعت منظمة التحرير الفلسطينية الخط الجديد حول الدولة الديمقراطية، فأعلنت المنظمة عام 1969م "أن هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها اليهود والمسيحيون والمسلمون" (حسين، 1993، ص157). أما بخصوص البعد الثاني لشعار الدولة الديمقراطية فتح أنه لن يكون هناك تناقض بين الطبيعة الديمقراطية لدولة فلسطينية، يتعايش فيها العرب واليهود فتح أنه لن يكون هناك تناقض بين الطبيعة الديمقراطية لدولة فلسطينية، يتعايش فيها العرب واليهود المحررين" من الصهيونية على قدم المساواة، وبين عروبتها، باعتبار أن أية دولة فلسطينية "لا تستطيع أن تعزل نفسها عن محيطها الجغرافي"، ولاسيما وأن غالبية سكانها سيكونون من العرب (الشريف، 1995).

أشارت كافة التصريحات الصادرة عن أدبيات حركة فتح بخصوص الدولة الفلسطينية الديمقراطية، على أن المكون الأساسي لمفهوم فلسطين الديمقراطية، هو تأكيد الطابع الإنساني للثورة الفلسطينية، وإبطال دعاوى الحركة الصهيونية التي تسعى لوضع كل اليهود في سلة واحدة؛ ولتبعد حركة فتح أي التباس أو تشويه لهدف دولة فلسطين الديمقراطية، وحتى لا تذهب الظنون أن الدولة الفلسطينية نقيض لعروبة فلسطين، فإنها حذرت من الوقوع في خطأين قد يلصقان بمفهوم الدولة الفلسطينية الديمقراطية، الأول أن دولة فلسطين الديمقراطية اللاطائفية ليست هي الدولة المتعددة الأديان أو المزدوجة القومية، (فالمجتمع الفلسطيني الجديد لن ينشأ حول ثلاث ديانات للدولة أو حول قوميتين). فهو وإن كان يرفض التعصب الديني أو العرقي، وينفتح على جميع الأديان. فإنه "لا ينوي توزيع المناصب السياسية وغيرها من الوظائف وفقاً لنسب دينية معينة". الثاني هو الاعتقاد بأن دولة فلسطين الديمقراطية الجديدة ستكون بديلاً والتحرير، لأن فلسطين هذه هي الهدف النهائي للتحرير، فهي ستأتي تتويجاً للكفاح المسلح وتصفية إسرائيل، وعليه فإنها، دولة فلسطين الديمقراطية، تتنافى مع بعض الطروحات التي يروج لها من يسمون "يهود غير صهاينة" والذين يدعون لإسرائيل مجردة من طابعها الصهيوني أو المعقمة (أبراش، 2001).

حذرت حركة فتح أن هذه الطروحات هدفها تضليل الفلسطينيين، وأن الشرط الأساسي لفلسطين الغد هو القضاء على الجذور والأسس السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة الصهيونية، فالدولة الديمقراطية

لا تعني بأي شكل من الأشكال تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فنظراً لهيمنة الفكر الثوري والمواقف الجذرية فلسطينياً وعربياً واعتبار الحديث عن التسوية السلمية من المحرمات، آنذاك، ولو كانت في إطار قرارات الشرعية الدولية، فقد شددت حركة فتح على أن فلسطين الديمقراطية لن تكن منحة من هذا الطرف أو ذاك، ولن تكون محصلة حلول سلمية أو تسويات سياسية، بل أنها ستأتي تتويجاً للكفاح الفلسطيني المسلح، فهي نتيجة له وهدف في نفس الوقت، ولولا هذا النضال لما كان ممكناً فهم أو بالأحرى تقبل هذا المفهوم، ففلسطين الديمقراطية خطة قتال وتحرير، ولا سبيل لها إلا بحرب الشعب طويلة الأمد (أبراش، 2001، ص19).

تمكنت حركة فتح من حمل اللجنة السياسية والإعلامية في الدورة السادسة للمجلس الوطني التي عقدت في القاهرة في الفترة 1- 6 أيلول/ سبتمبر عام 1969م، على تبني طرحها حول الدولة الديمقراطية، واتخذت اللجنة توصية بهذا الخصوص جاء فيها "يهدف الكفاح المسلح الفلسطيني إلى إنهاء الكيان الصهيوني في فلسطين وإعادة الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني"، حيث شكلت التوصية مخالفة لروح الميثاق الوطني الذي ينص على أن السيادة على فلسطين هي لأهلها العرب الفلسطينيين، ولم يقرها المجلس بسبب رفض اللجنة التنفيذية للمنظمة والفصائل الفدائية الأخرى للتوصية، إلا أنها نجحت بعد الخروج من الأردن وتحديداً في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة في الفترة 28 شباط/ فبراير إلى 5 آذار/ مارس عام 1971م، بوضع بند حول الدولة الديمقراطية في البرنامج السياسي والتنظيمي الذي اقره المجلس، ونص على "أن المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون العيش فيها بنفس المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون العيش فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة، مع التأكيد على الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة، مع التأكيد على وحدة الشعب في كلتا ضفتي الأردن" (حسين، 1939ء).

خفتت الدعوة إلى الدولة الديمقراطية في أوائل سبعينيات القرن العشرين، رغم ثبوتها في مواثيق الحركة، حيث لم تعد حركة فتح تأمل تصفية إسرائيل لصالح إقامة الدولة الديمقراطية، واكتفى ياسر عرفات بالتبشير بها في المناسبات المختلفة، كقوله في احتفال التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني "إن الدولة الديمقراطية الفلسطينية آتية"، وقوله أمام الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر اليونسكو في الفترة 23 أيلول/ سبتمبر إلى 28 تشرين أول/ أكتوبر عام 1980م "شعبنا سينتصر بمسلميه وبمسيحيه وبيهوده، ليرفرف علم دولتنا الديمقراطية على روابي جبال الزيتون في القدس"، إلا أن حركة فتح على ما يبدو تراجعت عملياً عن هذا الخط عندما أعلن ياسر عرفات لجريدة لوموند الفرنسية في 27 آذار/ مارس عام 1980م، "أن فكرة الدولة الديمقراطية قد رفضت واستبعدت وحل محلها قرار بإنشاء دولة فلسطينية على أي جزء من الأرض الفلسطينية ينسحب منه الإسرائيليون" (عدوان، 2008، ص20:12).

يتضح للباحث بأن شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية، لم يرضي جهات كثيرة، وعلى الرغم من تقبل العديد من دول العالم النامي لهذا الهدف، إلا أن الكثير من الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية رفضته وتوجست منه. أما إسرائيل فلم تعطه أي أهمية، وتعاملت معه كأنه لم يكن، لذلك تبنت حركة فتح البرنامج السياسي المرحلي، بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، وتحديداً في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1974م، الذي يفضي إلى قيام دولة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره.

3.2.2.5 الدولة المرحلية

رفضت أدبيات حركة فتح في خلال فترة الستينيات من القرن العشرين، وحتى حرب تشرين/أكتوبر عام 1973م الحديث عن إقامة الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، واعتبرت من يسعى بهذا الاتجاه متهاوناً في حقوق الشعب الفلسطيني يستحق "عقوبة تستهدفه في شخصه وممتلكاته" (صافي، 2011، ص55)، ولم تلق فكرة الدولة الديمقراطية قبولاً وتعاطفاً مع المجتمع الدولي، وخصوصاً إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية (عدوان، 2008، ص21).

ترسخت أهمية إقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين بعد عامي 1970م- 1971م، فقد تكشفت حقيقة غياب الملاذ والقاعدة الآمنة، من قبل أي بلد عربي، التي تحتاجها الثورة الفلسطينية لتنطلق منها بحرب العصابات، خاصة بعد خروج القوات الفلسطينية من الأردن، وطرح الملك حسين لمشروعه "المملكة المتحدة" عام 1972م، لتضم ضفتي نهر الأردن وتتكون من إقليمين متحديين، ترسخ مع رفض المقترح الأردني ضرورة تبني الإستراتيجية غير المباشرة في إدارة الصراع، وبشكل خاص. بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م (عودة، 2009، ص87:86).

تهيأت حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد ترتيبات حرب عام 1973م، لجني بعض المكاسب السياسية. ولكي يكون الخطاب مقبولاً على المستوبين العربي والدولي، تبنت حركة فتح فكرة الحل السياسي المرحلي لإقامة دولة فلسطينية (عدوان، 2008، ص22:21). وطرح هذا المشروع في البداية من قبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتم تبنيه من قبل حركة فتح وبمشاركة كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية مجتمعة عام 1974م، كان ياسر عرفات قد أعلن منذ تشرين أول/ أكتوبر عام 1972م، أن العمل الفدائي، على أهميته المؤكدة، ليس سوى عنصر من عناصر الكفاح الذي تخوضه المقاومة. وتمكن من تمرير قرار في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني، يشير إلى أن الكفاح المسلح ليس هو الطريق الوحيد بل الأداة الرئيسية للتحرير (كابليوك، 2005، ص125).

ربط خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح لجوء حركة فتح إلى تبني الإستراتيجية غير المباشرة بسبب رئيسي مثله غياب التحالفات والاستراتيجيات الدولية لدى الدول الكبرى وهو "خلل فرض تبني الإستراتيجية غير مباشرة التي تعني برمجة النضال بتحديد أهدافه المرحلية، وبالتالي فإننا نقول بإقامة دولة فلسطين على جزء يتحرّر من التراب الفلسطيني كهدف مرحلي ولا يتم القول انه حل مرحلي وليس تسوية مرحلية، لأن التسوية تعني إقفال الملف، والحل يعني إنهاء الخلاف" (الحسن، 1986، ص83).

ارتبطت حالة التحفظ التي أظهرتها حركة فتح لولوج المرحلية النضالية بالحصول على اعتراف جامعة الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، والذي تحقق فعليا في قرار قمة الرباط عام 1974م. حيث نظرت فتح لموضوع المرحلية بأنه يأتي ضمن الواقعية السياسية، كما ثورات العالم جميعاً، باعتبارها أسلوباً ثورياً في العمل، وأن مرحلية الثورة الفلسطينية يجب أن تتمثل بالنضال من أجل انتزاع الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة قاعدة ثورية ووطنية عليهما، شريطة ألا يكون ثمن هذه القاعدة التنازل عن الحق التاريخي، ومع إقرار القمة العربية في الرباط عام 1974م بتأكيد "حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه، وحقه في إقامة سلطة وطنية مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، على كل قطعة محررة من الأراضي الفلسطينية (عودة، 2009).

يرى يحيى رباح بأن حركة فتح والحركة الوطنية الفلسطينية عموماً، جعلت نضالها إلى ما هو مشروع مرحلي، والى ما هو مشروع نهائي، فالمشروع المرحلي يتمثل اليوم في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف أي القدس الشرقية في حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، دولة فلسطينية مستقلة متواصلة جغرافياً وقابلة للحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس، وهذا هو فحوى القرار الذي حصلت عليه السلطة الوطنية الفلسطينية من الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في 20 تشرين ثاني/ نوفمبر عام 2012م، ولهذا فان إقامة الدولة الفلسطينية هي القاعدة الأولى والرئيسية التي تجعل الشعب الفلسطيني منفتح على تحقيق بقية حقوقه الأخرى لأن لدينا حقوق كشعب فلسطيني، ولكن هذه الحقوق تقوى وتصبح ممكنة إذا كان لدينا دولة معترف بها من قبل المجتمع الدولي تدافع عن هذه الحقوق (رباح، 2013، اتصال شخصى).

4.2.2.5 دولة فلسطينية بحدود عام 1967م "مرحلة التسوية السياسية"

زادت وتيرة حركة فتح في الدوران في فلك التسوية السياسي منذ الخروج من لبنان عام 1982م، وتوقيعها الاتفاق الأردني الفلسطيني المشترك "اتفاق عمان"، في 11 شباط/ فبراير عام 1985م، الذي ينطلق من إقامة دولة كونفدرالية مع الأردن (صافي، 2011، ص54). ساهم واقع المتغيرات السياسية التي نجمت عن الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، وما لحقه من فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية،

بالتوجه نحو الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد تحقيق الانسحاب الكامل منها، وتأكيد حق اللاجئين في العودة. عندما أعلن ياسر عرفات أمام المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة التاسعة عشرة في تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1988م، عن قيام دولة فلسطين. وكان ذلك في محاولة منه ليضع فلسطين على الخريطة السياسية التي ستؤهله ليصبح على الخريطة الجغرافية، كما قال عرفات (عدوان، 2008، ص45). وتم الإعلان أيضاً في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني، عن طرح مشروع السلام الفلسطيني، وتأليف حكومة مؤقتة، عبر عرفات عن نظرة حركة فتح إلى الحكومة وذكر أنها أداة ووسيلة تقتضيها المصلحة الوطنية، وليست غاية بحد ذاتها (عودة، 2009، ص97:96).

بين ياسر عرفات معالم هذه الدولة في خطابه قائلاً "هي دولة للفلسطينيين أينما كانوا، قائمة على نظام ديمقراطي، وهي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وهي ملتزمة بمبادئ عدم الانحياز، وهي دولة محبة للسلام وملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، وتهيب بهيئة الأمم المتحدة أن تعينها على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية، وترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي أو سلامة أي دولة أخرى" (عدوان، 2008، ص46:45).

كانت مراهنة حركة فتح بقيادة ياسر عرفات في تلك الفترة على محاولة تحقيق تسوية تضمن للفلسطينيين الحد الأدنى من حقوقهم، والمتمثل في دولة فلسطينية بحدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، واتجهت السياسة الفلسطينية وعلى رأسها سياسة حركة فتح منذ سبعينيات القرن العشرين إلى هذا الاتجاه، حيث تم في دورة المجلس الوطني التاسعة عشرة الاعتراف بالقرارين (242) و (338)، بالإضافة إلى قرار التقسيم رقم (181)، وإعلان الاستقلال (أحمد، 2007، ص54)، وتبع ذلك تحركاً سياسياً فلسطينياً وعربياً ودولياً تمخض عنه مؤتمر مدريد للسلام في تشرين أول/ أكتوبر عام 1991م. وما تبع ذلك من جولات تفاوضية علنية وسرية، انبثق عنها اتفاق إعلان المبادئ " أوسلو" في واشنطن في 13 أيلول/ سبتمبر عام 1993م، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية "سلطة الحكم الذاتي" على بعض أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة (صافي، 2011، ص55).

ارتبطت مواقف حركة فتح من نهج التسوية السياسية رفضاً أو قبولاً بعاملين أساسيي، العامل الأول هو مدى تأثير المتغيرات والمستجدات السياسية عربياً ودولياً على القضية الفلسطينية، وظهرت المواقف تحت عنوان "نجاح أو سقوط الرهان على التسوية"، والعامل الثاني هو مدى قدرة الحركة على الربط بين متطلبات التسوية السياسية من جهة، والنظرة الضمنية للدولة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها هدفاً ممكن التحقيق، ووسيلة للحد من أي دور بديل عن منظمة التحرير من جهة ثانية (الشريف، 1995، ص238).

إن مشروع حركة فتح الذي هو مشروع الإجماع الوطني الفلسطيني المتمثل في حق الشعب الفلسطيني في أرض فلسطين وهو حق غير قابل للجدل وغير قابل للنقاش، وهو حق تاريخي وحق سياسي وحق ديني، ومقرر في قرارات الشرعية الدولية سواء قرار رقم (181) عام 1947، أو قرار اللاجئين والحق في عودتهم إلى بيوتهم وقراهم ومدنهم التي هجروا منها بقوة السلاح وهو القرار رقم (194)، ولذلك فان برنامج حركة فتح الآن هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، وعاصمتها القدس الشريف أي القدس الشرقية، كمشروع مرحلي منبثق عن البرنامج السياسي المرحلي عام 1974م (رباح، 2013، اتصال شخصي).

يرى الباحث أن النضال السياسي لحركة فتح ركز على الخيار السلمي بما يبقي الحركة في إطارها الوطني، فكانت حركة فتح تربط كل خطوة للدخول في نهج الحلول السياسية بهدفها المرحلي المرتبط بمسألة القرار الوطني المستقل، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، كحد أدنى للنضال الوطني الفلسطيني.

5.2.2.5 مفهوم الدولة في المؤتمر السادس لحركة فتح

أعادت حركة فتح في مؤتمرها السادس الذي عقد في مدينة بيت لحم في الفترة 4– 8 آب/ أغسطس عام 2009م، صياغة برنامجها السياسي، الذي يمكن تسميته بأنه برنامج الخيارات المفتوحة لكن أهمها يبقى خيار مفاوضات للوصول إلى حل مع الجانب الإسرائيلي. وتناول البرنامج معظم القضايا بما في ذلك الكفاح المسلح، لكنه، بالمقابل أبقى الباب مفتوحاً لاعتماد الخيار المعين وبديله. لذلك بقي خيار الكفاح المسلح أحد أساليب النضال وأشكاله بينما جرى تركيز في أكثر من بند على العملية التفاوضية وشروطها.

توصل مؤتمر فتح السادس إلى أن حل الدولتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي لا يزال الخيار الاستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية، رافضاً الاعتراف بإسرائيل "كدولة يهودية"، ورافضاً الاقتراح بإقامة دولة فلسطينية في حدود مؤقتة، مشدداً على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية المتواصلة على أساس حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، ومؤكداً على ضرورة حل عادل ومتفق عليه مع إسرائيل لمشكلة اللاجئين على قرار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة رقم (194). وأكد برنامج الحركة الالتزام بالسلام والعملية السلمية، ولكن في ظل انعدام التقدم الحقيقي في حل الدولتين، أكد المؤتمر السادس لفتح على خيار استئناف الكفاح المسلح ضد إسرائيل في سبيل حرية الشعب الفلسطيني بوسائل مشروعة، بينها الكفاح ضد المستوطنين والقوات التي تحميهم وكذلك العصيان المدني غير المسلح لإقامة دولة ثنائية القومية بين البحر والنهر، أو بإعلان من جانب واحد عن دولة مستقلة في حدود عام 1967م (الحسيني، 1908/8/12).

جاء في وثيقة المؤتمر السادس لحركة فتح أن تصورها لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يقوم على "أننا نعيد تأكيدنا على حل الدولتين على أساس حدود 1967م، ويعني هذا بالضرورة أن تكون القدس عاصمة دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، ويجب أن يكون هناك اتصال بري تحت السيادة الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، باعتبار ذلك شرطاً لوجود دولة حقيقية. ونحن لا نرفض إمكانية إدخال تعديلات متفق عليها على الحدود، ولكن التفاوض على ذلك يقتضي أولاً قبول إسرائيل بخط الحدود كأساس للدولتين، كما إننا لا نرفض البحث في ترتيبات مشتركة للقدس الشرقية والغربية" (صافي، 2011).

أكدت حركة فتح دعمها الكامل لاستحقاق الدولة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر 2011م وطالبت الفصائل بتوحيد موقفها منه، ودعت الجميع إلى الالتفاف حوله، باعتباره محطة نضالية هامة ومنعطفا تاريخيا في مسار القضية. وقال المتحدث باسم الحركة فايز أبو عيطة في تصريح صحفي صادر عن مفوضية الإعلام والثقافة، في 3 آب/ أغسطس عام 2011م "إن استحقاق أيلول القاضي بالتوجه إلى الأمم المتحدة للمطالبة بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م يعد معركة نضالية حقيقية، ومنعطفاً تاريخياً هاماً، ستحدد نتائجه الاستراتيجيات الوطنية للمرحلة القادمة". ودعا أبو عيطة جميع القوى والفصائل والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والفعاليات الوطنية والشعبية إلى الالتفاف حول هذا الاستحقاق، لتحقيق أوسع إجماع وطني يعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني في تمسكه بحقه في الحصول على الاعتراف العالمي بحدود الدولة الفلسطينية المستقلة (مركز المعلومات الفلسطيني – وفا، 2011).

جاء قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة صادماً لإسرائيل، لأنه أقر بأن هذه الأرض للشعب الفلسطيني وأن الشعب الفلسطيني لديه اليوم دولة تحت الاحتلال وعاصمتها القدس، وبالتالي فالسلطة الوطنية الفلسطينية على استعداد أن تخوض غمار أي مفاوضات ولكن إذا تحققت في هذه المفاوضات المرجعيات التالية:

- تسليم إسرائيل بأن هذه الأرض في حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م هي أرض فلسطينية.
- أن تكون هذه المفاوضات محدودة الأجل، أي لديها برنامج زمني وليست مفاوضات مفتوحة إلى ما لا نهاية.
 - أن يكون هدف هذه المفاوضات هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
 - وقف الاستيطان غير الشرعي وقفاً كاملاً وشاملاً.

فإذا قبلت إسرائيل بهذه الشروط، فالسلطة الوطنية الفلسطينية على استعداد للعودة إلى المفاوضات معها، فنحن لدينا حقوق كبيرة اكبر من مجرد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وهذه الحقوق محمية بقرارات الشرعية الدولية، متمثلة في قرار التقسيم رقم (181)، وقرار (194) وهو عودة اللاجئين إلى قراهم ومدنهم

والتعويض لهم، فعندما تكون لنا دولة فلسطينية، فهذه الدولة سوف تساعدنا إلى الوصول إلى تطبيق قرار التقسيم رقم (181)، وقرار التقسيم يساعدنا إلى الوصول إلى تطبيق القرار (194) وحقوق اللاجئين، معنى ذلك أن لدينا حقوق كبيرة وان هذه الحقوق تتحقق عبر برنامج نضالي في برنامج مرحلي يبدأ بإقامة الدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م (رباح، 2013، اتصال شخصي).

يستنتج الباحث إلى أن حركة فتح قامت بهدف تحرير الجزء المغتصب من فلسطين عام 1948م، واقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، ولكن سقوط الجزء المتبقى من فلسطين عام 1967م تحت الاحتلال الإسرائيلي في ظل ضعف عربي مهين، دفع باتجاه فكرة الدولة الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية، وهو حل لم تلق له إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تأبيداً، وأدى خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن عام 1970م، وحرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م إلى تطور فكر حركة فتح باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية وفق البرنامج السياسي المرحلي على جزء من أرض فلسطين، وخطت في هذا خطوات حثيثة، فقد كان لتبني خطاب سياسي أمام العالم في العام 1974م، الأثر الكبير في تفنيد مزاعم إسرائيل التي أطلقتها حول طبيعة الثورة الفلسطينية وأهدافها التي وصفتها "بالإرهابية"، والتي تشكل تهديداً للأمن العالمي وأمن إسرائيل، لذا جاء خاطب ياسر عرفات أمام هيئة الأمم المتحدة ليظهر بعداً واقعياً للثورة وهو السعي لتحقيق السلام وإقامة دولة فلسطينية تتعم بالحرية، تشارك العالم التطور والتقدم، وتسهم في الأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي أسهم في حصول الثورة الفلسطينية على التأييد العالمي والعربي الواسع والداعم لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وقد خلص الباحث بأن الرؤية المرحلية في أدبيات حركة فتح بعد إعلان الاستقلال عام 1988م، ودخول منظمة التحرير الفلسطينية لمرحلة التسوية السياسية وتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ "أوسلو" مع الجانب الإسرائيلي، واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، كمشروع مرحلي منبثق عن البرنامج السياسي المرحلي، أما الرؤية الإستراتيجية الثابتة للحركة فهي إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الوطنى الفلسطيني، دولة تمثل كافة أطياف ومشارب ومعتقدات الشعب الفلسطيني.

3.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي للتيار اليساري داخل منظمة التحرير الفلسطينية

جاء مفهوم الدولة في الفكر السياسي للتيار اليساري الفلسطيني الذي تمثله الجبهتين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين متناقضاً، رغم اشتراك الجبهتين في الفكر الاشتراكي وتبنيهم للنظرية الماركسية، والتقاءهم في الكثير من الأفكار السياسية، ففي الوقت الذي رفعت فيه الجبهة الديمقراطية المشروع المرحلي "الدولة المرحلية"، رفضت الجبهة الشعبية المشروع واعتبرته مشروعاً (استسلامياً)، وشكلت على أثره جبهة الرفض ضد أي حل لا يقوم على تحرير فلسطين وإقامة الدولة

الكاملة على كافة التراب الوطني الفلسطيني، وعلى الرغم انه قد طرأ تحول في الفكر السياسي للجبهة الشعبية إلا أنها اعتبرت أن البرنامج السياسي المرحلي هو خطة تكتيكية باتجاه الهدف الاستراتيجي المتمثل بقيام الدولة الكاملة على جميع الأراضى الفلسطينية.

1.3.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

ظل الشعب الفلسطيني يحلم بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة لأكثر من قرن، وقدم تضحيات كبيرة كي تصبح الدولة الفلسطينية حقيقة بالرغم من أن مراحل النضال الفلسطيني من اجل الدولة الفلسطينية ظل متشابكاً ومتداخلاً بين رؤية الكل الوطني الفلسطيني وبين الأحزاب والحركات الوطنية الفلسطينية، حيث كان لكل تنظيم رؤيته للدولة من منطلق فكره وبرنامجه السياسي الذي عبر عن تلك الرؤية لتحقيق الدولة، فكان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رؤيتها كباقي الأحزاب والحركات الفلسطينية الفاعلة على الساحة الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية بين الاستراتيجي والمرحلي، ومن هذه الزاوية سنتناول رؤية الجبهة الشعبية للدولة الفلسطينية.

1.1.3.5 مرتكزات الفكر السياسي للجبهة الشعبية

تعتبر الجبهة الشعبية حزباً ماركسياً لينينياً ينشط حسب مبادئ المركزية الديمقراطية (كريشان، 1986، و66)، واعتبرت الجبهة بان وسيلة وإستراتيجية حل الصراع، هو الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية الفلسطينية، متأثرة بالتجارب التي خاضتها الثورات الشعبية المسلحة في فيتنام، وكوبا، والجزائر، والانتصارات التي حققتها ضد الاستعمار والامبريالية؛ حيث شكلت هذه الإستراتيجية القاسم المشترك بين جميع الفصائل الفلسطينية في حينه (الفقعاوي، 2011، ص39:04). وقد كانت أولى مشاركة للجبهة الشعبية بعضوية منظمة التحرير عام 1971م، إذ شاركت بعضوية اللجنة التنفيذية بعد إعلان البرنامج السياسي للجبهة الشعبية عن تبني فكرة الحفاظ على جبهة وطنية تكون أداة إستراتيجية أساسية وضرورية في إنجاز المهام الوطنية، ومنذ ذلك الوقت والجبهة الشعبية تلعب دوراً في الساحة السياسية الفلسطينية، وتحديداً عندما برزت بتصدّرها للمعارضة وقيادتها جبهة الرفض (عودة، 2009، ص98).

عقد المؤتمر الوطني الثاني للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 19 شباط/ فبراير عام 1969م بالأردن، ليكرس هوية الجبهة الشعبية الطبقية والأيديولوجية، وليعالج آثار الانشقاق الذي حصل في صفوف الجبهة، ويحدد هيئات قيادية جديدة، وصدر عن المؤتمر وثيقة أساسية عرفت بالإستراتيجية السياسية التنظيمية، وقد احتلت هذه الوثيقة مكانة هامة في نشاط الجبهة، وقد طرحت الإستراتيجية السياسية والتنظيمية أهمية الفكر السياسي الذي يقود الثورة، وقد حددت ماهية هذا الفكر السياسي الثوري. ولكي يقوم الفكر السياسي بهذا الدور الثوري لابد أن يكون فكراً علمياً أولاً، وواضحاً بحيث يكون في

متناول الجماهير ثانياً، ومتجاوزاً للعموميات وموغلاً قدر الإمكان في الرؤية الإستراتيجية والتكتيكية لمعركة تحرير فلسطين (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 2011/12/1).

يمكن رصد أهم مرتكزات الفكر السياسي للجبهة الشعبية بما يلي (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني-وفا، 2011):

- تحرير كامل التراب الفلسطيني، واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.
 - تطوير وتعزيز كفاح الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل.
 - النضال ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة.
 - وضع خطة شاملة لتصعيد وتطوير أشكال العنف الثوري ضد العدو الإسرائيلي.
 - العمل على ضمان الحقوق المدنية والسياسية والنضالية للاجئين الفلسطينيين.
 - مقاومة كافة المخططات والمشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية.
 - انتزاع حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة.
 - العمل على تعزيز دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية.
 - رفض اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو".

أكدت الجبهة الشعبية على أن فلسطين المحررة ستكون جزءاً من الوطن العربي الاشتراكي الموحد، وإن الثورة الفلسطينية ستتحول إلى ثورة عربية حتى تصل إلى أهدافها. حيث ترى الجبهة الشعبية وجوب التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية لتحرير فلسطين (Quandt, 1974, p100). وبأن الأردن يشكل ساحة خاصة وأساسية وقاعدة ارتكاز للثورة الفلسطينية بسبب طبيعة وحجم الوجود الفلسطيني في الأردن وفلسطين. كما ترى الجبهة الشعبية أن حرب الشعب الطويلة هي الطريق الوحيد من اجل تحرير فلسطين، وأن هدف النضال الوطني الفلسطيني هو تحرير الأرض الفلسطينية من الوجود الصهيوني الاستيطاني التوسعي، وليس الصراع مع العدو الصهيوني قائماً على أساس التعصب القومي أو الديني. ولذلك تهدف الثورة الفلسطينية إلى تشييد دولة ديمقراطية شعبية يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق وواجبات متساوية (حمدان وآخرون، 2007، ص456).

2.1.3.5 رؤية الجبهة الشعبية لمفهوم الدولة

توجد للجبهة الشعبية هدفان، أولهما، إستراتيجي، وهو تحرير فلسطين من الاحتلال الاسرائيلي، وإقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، وعاصمتها القدس، تكفل الحقوق المشروعة لجميع مواطنيها، على أساس المساواة وتكافؤ الفرص، دون تمييز بسبب الدين أو الجنس أو العقيدة أو اللون، وتكون معادية للصهيونية والإمبريالية، وذات أفق وحدوي ديمقراطي مع سائر الأقطار العربية. أما الهدف الثاني، فهو الهدف المرحلي للنضال، الذي تخوضه الجبهة الشعبية، جنباً إلى جنب مع سائر قوى الثورة

الفلسطينية، وهو "انتزاع حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني، وعاصمتها القدس (فروانة، 2009). فقد جاء مفهوم الدولة في الفكر السياسي الاشتراكي للجبهة الشعبية في رؤيتين متلازمتين، الرؤية الإستراتيجية، أو الهدف الاستراتيجي القائم على الدولة الكاملة السيادة على كامل الأرض الفلسطينية، والرؤية التكتيكية التي جاءت نتيجة الظروف الدولية والسياسية المنحازة إلى إسرائيل، بحيث تكون هذه الرؤية هي خطوة في اتجاه تحقيق الهدف الاستراتيجي.

1.2.1.3.5 الرؤية الإستراتيجية للدولة الفلسطينية

كان جورج حبش الأمين العام للجبهة الشعبية يرفض بشدة فكرة قيام سلطة وطنية فلسطينية على أي أرض يقع الانسحاب منها أو تحريرها حيث أنه كان يرى في ذلك ضرورة الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية والعيش معها في سلام ضمن حدود آمنه ومعترف بها إلى جانب أن الجبهة الشعبية ترى أن قيام دولة فلسطينية في ظل ميزان قوى مختل لصالح العدو لا يمكن أن يجعل من هذه الدولة إلا تابعة وذات نفس استسلامي وانهزامي خاصة مع طبيعة الأنظمة القائمة في المنطقة (كريشان، 1986، ص65). كما ترى الجبهة أن الحل النهائي كما تفهمه يقوم على "ضمان حقوق شعبنا الكاملة في العودة والاستقلال والسيادة، وبالتالي فان أي مساس بحق العودة، أو عروبة القدس، أو بقاء المستوطنات، أو منح الاحتلال حرية التحرك واستخدام الأراضي لإغراض أمنية وعسكرية يمس مفهوم ومعايير السيادة والتحرر، وبالتالي فإنه حل يستدعي المقاومة والنضال بمختلف الأشكال (صافي، 2011، ص55).

عبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن رؤيتها الإستراتيجية لإقامة الدولة الفلسطينية في برنامجها السياسي الذي أقره مؤتمرها الثاني الذي عقد في الأردن عام 1969م، ووضع الأسس العلمية في تفسير طبيعة الصراع الإسرائيلي – العربي، على اعتبار قضية تحرير فلسطين مهمة وطنية قومية عربية، وأكد البرنامج السياسي على أن الهدف الاستراتيجي للكفاح الذي تخوضه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جنباً إلى جنب مع سائر قوى الثورة الفلسطينية، هو تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني، وإقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس، تكفل الحقوق المشروعة لجميع مواطنيها على أساس المساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز بسبب الدين أو الجنس وان تحقيق هذا الهدف وإيجاد حل جذري للقضية الوطنية الفلسطينية يستوجب الاستعداد لخوض نضال صعب ومعقد وطويل وإيجاد حل جذري للقسطيني رأس حربته وتشارك فيه الجماهير العربية بقيادة قواها الطليعية، بهدف الأمد يشكل الشعب الفلسطيني العنصري التوسعي والذي يشكل قاعدة متقدمة للدول الامبريالية ويعمل في خدمة إستراتيجيتها وهيمنتها الكاملة على المنطقة العربية بمجموعها، وهذا الأمر يستوجب توفير شروط فلسطينية وعربية ودولية جديدة (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين المتحدة المتحدة المتحددة المتحددة المتحددة الشعبية المتحدد المتحددة المتحددة المتحددة المتحددة المتحددة المتحددة المتحدد المتحددة المتحددة المتحددة المتحددة المتحددة المتحدد المتحددة المتحدد المتحددة ال

رفضت الجبهة الشعبية أن يكون شعار "الدولة الديمقراطية" مدخلاً لبناء دولة "ثنائية القومية" دون هوية عربية، وذلك باسم الديمقراطية، وقدرت أن إطار الدولة الديمقراطية الفلسطينية لن يكون في وسعه أن يحل مشكلة التجمع اليهودي القائم في فلسطين، وأن تحرير فلسطين ستنجزه حركة تحرير وطني تقدمي اشتراكي عريضة، قاعدتها أوسع بكثير من جماهير الشعب الفلسطيني، ورقعة عملها الجغرافي أوسع من فلسطين، وأن شكل الدولة التي ستقوم أثر التحرير، سيكون محكوماً جغرافياً لا بحدود فلسطين كما خططها الانتداب البريطاني، بل بحدود حركة النضال الشعبي التقدمي الاشتراكي التي ستنجز التحرير، فالجبهة الشعبية تتطلع نحو دولة الجماهير الكادحة العربية، الاشتراكية الموحدة، حيث تتحقق الديمقراطية الحقيقية وتزول كل أشكال الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي وكل أنواع الاضطهاد القومي والعرقي والديني (الشريف، 1905، ص186:185).

يؤكد ذلك إبراهيم أبراش بأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ترى بأن الدولة الفلسطينية الديمقراطية بعد التحرير تعني حرية العيش للمواطنين فيها بغض النظر عن الدين أو العرق، لأن كل يهودي يعيش في فلسطين مع وصول المعركة إلى نهايتها له حقوقه المتساوية والكاملة مع بقية سكان فلسطين من الأخرى، إلا أن الجبهة الشعبية في نفس الوقت تؤكد على ضرورة أن يأخذ شعار فلسطين كجزء من الوطن العربي ووحدته وحياته الاشتراكية مداه، وحذرت من إظهار فلسطين الديمقراطية وكأنها انتزاع الفلسطين من الوطن العربي، أو بناء كيان خاص ومنفصل ومزدوج القومية دون هوية عربية وذلك باسم الديمقراطية. وأن هدفها تحرير فلسطين من الصهيونية، كما أكدت الجبهة على المضمون الأيديولوجي لفلسطين الغد التي ستحكمها المبادئ الماركسية اللينينية التي لا خيار عنها في مرحلة التحرير والنضال وفي مرحلة ما بعد التحرير، وهي "أن فلسطين المحررة ستكون جزءاً من مجتمع عربي ثوري جديد، وبأن المجتمع العربي الجديد الديمقراطي الاشتراكي سيكون قادراً بالاستناد إلى مبادئ الماركسية اللينينية على انهجتمع العربي الجديد الديمقراطي الاشتراكي سيكون قادراً بالاستناد إلى مبادئ الماركسية اللينينية على اليهود في فلسطين بعد التحرير سيمارسون شأنهم شأن غيرهم كافة حقوقهم الديمقراطية كمواطنين في اليهود في فلسطين بعد التحرير الشعبية بدورها على أن الوصول إلى فلسطين الديمقراطية لن يتم إلا بالكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية ضد الصهيونية والإمبريالية والرجعية (أبراش، 2001).

2.2.1.3.5 الرؤية المرحلية للدولة الفلسطينية

رفضت الجبهة الشعبية البرنامج، وشكلت هي وعدد من القوى الفلسطينية الرافضة للبرنامج السياسي المرحلي ما سمي بجبهة الرفض، كما ذكرنا سابقاً (أحمد،2011، ص 18)، وقد تزعمت الجبهة الشعبية جبهة الرفض الفلسطيني، وتنطلق الجبهة في رفضها لمشروع السلطة الوطنية من تحليل علمي لنتائج حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م، وطبيعة القوى الفاعلة وتصوراتها للتسوية، فترى أن موضوع التسوية بعد

الحرب ليس حتمياً، وحتى لو كان هناك تسوية، تتساءل الجبهة ألا يمكن للعامل الذاتي المحلي الفلسطيني العربي أن يوقف قطار التسوية المتناقضة مع مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة؟ وهي ترى أن هذا ممكن والحل الثوري في ظل وجود تسوية هو محاربة وإجهاض هذه التسوية. وبأن قرار (242) لن يسمح بالوصول إلى هدف السلطة الوطنية وانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية بدون اعتراف أو صلح مع العدو أو الإقرار بحدود آمنة ومناطق مجردة من السلاح (أبراش، 2001، ص34:33).

وافقت الجبهة الشعبية بعد ذلك على مشروع البرنامج السياسي المرحلي في العام 1979م، حيث وصلت لقناعة انه ليس بالإمكان تحرير كامل التراب الفلسطيني مرة واحدة، في ظل حالة التراجع العربي والدعم الغربي لإسرائيل، ولكن مع بعض الشروط التي تمثلت في إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره أو تتسحب منه إسرائيل (أحمد،2011، ص 18). واعترفت الجبهة بجدوى تبني الهدف المرحلي وهذا ما أكده الأمين العام الأسبق للجبهة الشعبية جورج حبش في كلمته أمام المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشر في الجزائر في الفترة 14- 22 شباط/ فبراير عام 1983م، حيث جاء فيها "نحن نقول نعم لبرنامجنا الوطني المرحلي، الذي أقر في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ونقول نعم كذلك لميثاقنا الفلسطيني الذي آمل من مجلسنا هذا أن يعلن تشبثه به وببرنامجنا المرحلي" (أبراش، 2001، ص35).

إن الموقف الاستراتيجي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هو تحرير كامل التراب الفلسطيني إلا انه تغير مع المتغيرات العربية والدولية التي حالت دون إمكانية تحقيقه وعبر مرحلة واحدة ، الذي استوجب من الجبهة الشعبية التفكير والتوفيق بين الشعار الاستراتيجي والمرحلي، حيث يؤكد تقرير المؤتمر الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي انعقد في الفترة 28 نيسان/ ابريل - 3 أيار مايو عام 1981م، أن معركة تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، وتدمير الكيان الصهيوني أصبح معقداً بسبب التطور العسكري الذي أصبحت عليه إسرائيل، وبسبب الشرعية الدولية التي أكسبتها في هيئة الأمم المتحدة، وبالتالي عدم توفر التأييد الأممي لتحقيق تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، وعليه رأت الجبهة الشعبية أن الشعار المرحلي هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية دون قيد أو شرط، وان هذا الشعار يرسم أمام الثورة هدفاً مرحلياً محدداً، يرشد نضالها من ناحية، ويشكل حلقة وصل بين مرحلة الصمود وبين مرحلة التحرير الكامل وإقامة الدولة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين، 2010، 2010:123:120).

وافقت الجبهة الشعبية على الرؤية المرحلية بشرطين، الأول هو حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها عام 1948م، وعدم الاعتراف بإسرائيل، وبأن الجبهة الشعبية تتاضل من أجل تحقيق هذا الهدف المرحلي في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتتمسك بهدفها الاستراتيجي في إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني،

وأن هدفها النهائي هو إقامة الدولة الاشتراكية الديمقراطية في فلسطين. وهي جزء من الوطن العربي الكبير، أما بالنسبة لليهود المقيمون في إسرائيل، فهذا وضع سيتم المناقشة فيه بعد تحرير فلسطين، فالجبهة الشعبية لا تؤيد دولة فلسطينية ثنائية القومية، أما بخصوص الوحدة العربية فالجبهة الشعبية تدعو لها، ولكنها تركز على الوطنية الفلسطينية في إطار رؤية الجبهة الوحدوية في مواجهة المحاولات الإسرائيلية والغربية لطمس الوطنية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية، ولكن الأساس لدى الجبهة الشعبية هي الوحدة العربية ولكن لخصوصية الوضع الفلسطيني فقد أكدت الجبهة على الوطنية الفلسطينية في إطار الوحدة العربية (مهنا، 2013، مقابلة).

رأت الجبهة الشعبية بوجوب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن كل الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967م، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة التامة على كل هذه الأرض بما في ذلك القدس، وضمان حق الشعب الفلسطينية في العودة إلى دياره التي شرد منها عام 1948م (خبرات الحركة السياسية الفلسطينية، 2000، ص541). لذا لا يوجد انفصام بين الرؤية الإستراتيجية والرؤية المرحلية في الفكر السياسي للجبهة الشعبية، فكلاهما متلازمان، وقد أيدت الجبهة الحل المرحلي لإقامة الدولة الفلسطينية، ولكن دون الاعتراف بإسرائيل، وأن الحل المرحلي لا يلغي حق الشعب الفلسطيني بتحرير كامل الأرض الفلسطينية وإقامة دولته الديمقراطية لكل سكانها، وأن تحل المسالة اليهودية من خلالها (الصوراني، 2013).

3.1.3.5 رؤية الجبهة الشعبية من موضوع التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية

رفضت الجبهة الشعبية في البداية كل المشاريع المطروحة، لكنها صوتت عام 1974م إلى جانب البرنامج السياسي المرحلي الذي يؤيد قيام سلطة وطنية على أي جزء يتم تحريره أو ينسحب منه الصهاينة، والذي يعد الكفاح المسلح وسيلة رئيسية التحرير (وليس الطريق الوحيد). غير أنها سرعان ما شكلت جبهة الرفض، المشار إليها سابقاً، لأن البرنامج السياسي المرحلي يتطلب الاعتراف بإسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية معها، والعيش معها ضمن حدود آمنة. ثم تخلت عن جبهة الرفض بعد ذلك بنحو أربع سنوات، وعدلت موقفها معتبرة أن قيام الدولة الفلسطينية هو خطوة تكتيكية نحو تحرير كامل فلسطين. وفي عام 1985م رفضت الجبهة اتفاق عمان الذي وقعته قيادة المنظمة مع الأردن بإقامة كونفدرالية أردنية—فلسطينية. كما وافقت في المجلس الوطني التاسع عشر في تشرين ثاني/ نوفمبر عام 1988م على مشروع إعلان الدولة الفلسطينية الذي استند إلى قرار هيئة الأمم المتحدة رقم (181) بتقسيم فلسطين، لكنها صوتت إلى جانب رفض قرار الأمم المتحدة رقم (242) القاضي بالتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين. وفي عام 1991م رفضت مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلام بمدريد، كما رفضت اتفاق أوسلو عام 1993م (المركز الفلسطيني للإعلام).

تدعو الجبهة إلى "اعتبار اتفاقيات أوسلو وما ترتب عليها من ترجمات قد انتهى عمرها الزمني، وبالتالي فليس هناك علاقة بين أوسلو ومفهوم الحل النهائي". وترى "أن مرجعية الحل المرحلي للقضية الفلسطينية يجب أن يقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية، وتنفيذها بالكامل من قبل الكيان الصهيوني (صافي، 2011، ص55). حيث عرفت الجبهة الشعبية الحل السلمي بأنه "اصطلاح يتضمن المساومة وأنصاف الحلول"، معربة عن إيمانها بأن الحل السياسي والتسوية السلمية "بكل أشكالها ومشاريعها"، ما هي سوى "مؤامرة استعمارية تهدف إلى تطويق الكفاح الشعبي المسلح"، والى إجهاض هذا الكفاح قبل أن ينمو ويتصاعد (الشريف، 1995، ص181).

إن موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تجاه الدولة الفلسطينية المستقلة قد طرأ عليه بعض التغيرات التكتيكية، دون أن يتأثر موقفها هذا على الصعيد الإستراتيجي، حيث ترى الجبهة بإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية هو الحل الأمثل لنهاية الصراع مع إسرائيل، وتنطلق الجبهة الشعبية اليوم في موقفها من إقامة الدولة الفلسطينية، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية باعتبارها السند القانوني والسياسي لإقامة الدولة، وترى الجبهة الشعبية في إسرائيل كياناً استيطانياً عنصرياً توسعياً يهدف إلى منع قيام أي شكل من أشكال الوحدة العربية، وعلى الرغم من الموقف الواضح للجبهة من إسرائيل، إلا أن الجبهة لا تمانع من إجراء مفاوضات برعاية دولية، أو من خلال مؤتمر دولي للسلام يفضي إلى إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967م مع القدس عاصمة للدولة الفلسطينية وبرحيل المستوطنين وإزالة المستوطنات، وبعودة اللاجئين (الدولة الفلسطينية من منظور فلسطيني، ب. ت. ص17).

أكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على لسان عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية ومسئولها في قطاع غزة، رباح مهنا، على تأييدها الكامل للتوجه للأمم المتحدة، لاستحقاق الدولة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر 2011م، ولكن من منطلق أن يكون هذا التوجه بديلاً لمسيرة التفاوض العبثية والضارة مع الاحتلال برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وأن تكون في إطار معركة دبلوماسية سياسية، وجزءاً من نضال الشعب الفلسطيني المتعدد على الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية والشعبية. وعلى ضرورة تنفيذ الأمم المتحدة كل القرارات التي تنصف شعبنا الفلسطيني، وبشكل خاص قرار (194) الخاص بعودة اللاجئين (قاعود، 194/1/19).

بتبين للباحث بأن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد رفضت البرنامج السياسي المرحلي في إقامة الدولة الفلسطينية في البداية، كما رفضت جميع الحلول السلمية ومشاريع التسوية السياسية، وذلك انسجاماً مع فكرها السياسي الإيديولوجي الاشتراكي القائم على المبدأ الثوري ورفض الامبريالية العالمية بمجملها باعتبارها مشروع استعماري احتلالي قائم على استغلال الشعوب، ومع أن هذا الموقف لا يتفق وموقف الجبهة التاريخي الذي ينادي بإقامة دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، ولكن ومنذ عام 1978م، أصبحت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤمن بالحل المرحلي المنبثق عن البرنامج السياسي المرحلي

لمنظمة التحرير الفلسطينية، أي بإقامة الدولة الفلسطينية ضمن حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م كحل مرحلي، بشرط التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وعدم الاعتراف بإسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من فلسطين يتم تحريره، وصولاً إلى الهدف الاستراتيجي وهو تحرير كامل الأرض الفلسطينية واقامة الدولة الفلسطينية الاشتراكية الديمقراطية عليها.

2.3.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

جاء مفهوم الدولة في الفكر السياسي للفصائل والتنظيمات الفلسطينية متطوراً ومنسجماً مع الظروف والمعطيات الذاتية والموضوعية، بمعنى انه لم يأتي على وتيرة واحدة وإنما انتقل تدريجياً حسب العوامل المحلية والدولية، إلا أن مفهوم الدولة في الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية جاء على عكس ذلك فكان أكثر جرأة وموضوعية حين تبني المرحلية واعتبر أن قيام الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من ارض فلسطين هو بمثابة نقطة ارتكاز لتحرير باقي الأرض الفلسطينية، وإقامة الدولة الفلسطينية الدولة الفلسطينية الدولة الفلسطينية الدولة عليها.

1.2.3.5 الدولة الفلسطينية في البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية

أسهمت الجبهة الديمقراطية منذ تأسيسها، في الحوار الفكري، الذي شمل حركة المقاومة الفلسطينية كلها، في الموضوعات الرئيسية، مثل الوحدة الفلسطينية، والتصدي للمؤامرات، ومصادمة الأردن. وشاركت في اللجنة النتفيذية، وفي اللجنة المركزية لحركة المقاومة، وفي القيادة الموحدة، وفي دورتي المجلس الوطني الثامنة والتاسعة (فروانة، 2009). ورأت الجبهة الديمقراطية أنها هي الجسم الذي ينبغي أن يتحول حزباً يسترشد بالاشتراكية العلمية، يتحدد دوره الطليعي في الجبهة الوطنية المتحدة وفقاً لحجم نفوذه الجماهيري وعلى أساس التمثيل النسبي. وبشفافية عالية في رؤية عيوب ونواقص الذات، جرى الإقرار بأن الجبهة بتكوينها الفعلي القائم ليست حزباً يسارياً ثورياً بعد، بل هي تنظيم ديمقراطي ثوري يسعى للتحول إلى حزب طليعي يسترشد بالإشتراكية العلمية. وبروح بعيدة عن الادعاء الثوري جرى أيضاً التأكيد على أن هذا الحزب ليس سوى فصيلاً من فصائل الحزب الطليعي الموحد المنشود للطبقة العاملة الفلسطينية، ولكن آخذين بعين الاعتبار ضمور القاعدة الاجتماعية "البروليتارية" لحزب كهذا في مجتمعات الشتات (عبد الكريم وسليمان، 2001، ص4).

وضعت الجبهة توجهاتها السياسية العامة بشكل مفصل في برنامجها السياسي للعام1975م، وفي التقرير النظري والسياسي والتنظيمي للمؤتمر الوطني العام الثاني المنعقد في الفترة بين 24- 27 أيار/ مايو عام 1981م، الذي يعتبر بحق مساهمة بارزة في تحليل وتشخيص أعمق للقضية القومية الفلسطينية ولمعضلات حركة التحرير الوطني العربية، وفي طرح الحلول الثورية الواقعية على طريق توفير الشروط

الذاتية بجانب الشروط الموضوعية لانجاز مهام التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية على المستويات القطرية والقومية (الموسوعة الفلسطينية، ج2، 1984، ص12).

عبرت الجبهة الديمقراطية عن أهم مبادئها وأهدافها في برنامجها السياسي كالتالي (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 2011):

- المسألة الوطنية الفلسطينية هي في جوهرها مسألة التبديد القومي لشعب فلسطين، واقتلاعه من وطنه، وتقسيم واحتلال بلاده فلسطين، وحرمانه من حقه الطبيعي في تقرير مصيره.
- الحركة الوطنية الفلسطينية هي حركة وطنية تحررية، مهمتها التاريخية في إنجاز حل ديمقراطي جذري للمسألة الوطنية الفلسطينية بكل أبعادها.
- إن تصاعد النضال الوطني التحرري للشعب الفلسطيني والشعوب العربية يؤدي إلى فضح الطبيعة الوهمية للحل الصهيوني، وينمي القناعة بأن الطريق الوحيد إلى السلام هو التعايش بين الشعبين في فلسطين ديمقراطية موحدة.
- يتحدد الهدف المرحلي في انتزاع حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وهي الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف.
- إعلان دولة فلسطين، وربط سياستها الكاملة على الأراضي المعترف بها دولياً كأراضي فلسطينية محتلة، وهي أراضي الضفة الفلسطينية بما فيها القدس وقطاع غزة حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م.
- الانسحاب الإسرائيلي الكامل إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، وتطبيق قراري مجلس الأمن (242) و (338).
- الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما يعني الاستقلال والسيادة الكاملة على أرضه الوطنية في الضفة الفلسطينية بما فيها القدس وقطاع غزة.

2.2.3.5 الدولة الفلسطينية الديمقراطية

أيدت الجبهة الديمقراطية حركة فتح وانطلاق الكفاح المسلح الفلسطيني عام 1965م، وتبنت إستراتيجية الحرب الشعبية الطويلة الأمد، المستندة إلى ثلاثة أعمدة، هي الكفاح المسلح، والنضال السياسي، والنضال الجماهيري. كذلك، دعت إلى توحيد منظمات المقاومة الفلسطينية، بارتباطها ببناء الجبهة الأردنية – الفلسطينية؛ وذلك من أجل مواجهة الدعوات إلى الحل السلمي، ومحاولات القضاء على المقاومة. وأكدت الجبهة أن الحقوق القومية لشعب فلسطين لن تُستَوْفي كاملة، إلا عند إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحرير كامل التراب الوطني. كذلك، استنكرت، في بيان لها في 26 آب/ أغسطس عام 1971م، مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية، الذي طالب به بعض سياسيي الضفة؛ متهمة إياه

بإشاعة التفريط في حقوق الشعب الفلسطيني، في العودة وحق تقرير المصير وتحرير الأرض الفلسطينية كاملةً (فروانة، 2009). وإذا كانت حركة فتح هي التي بادرت إلى طرح شعار "الدولة الديمقراطية" فان الجبهة الديمقراطية هي التي سعت، أكثر من غيرها، إلى إعطاء هذا الشعار مضامين ملموسة (الشريف، 1995، ص188).

ساهمت الجبهة الديمقراطية في صياغة مفهوم القضية الفلسطينية نظرياً، عندما تبنت فكرة قيام دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية يتساوى فيها المسلمون، واليهود، والمسيحيون، الذي طرحته حركة فتح، في الوقت الذي كانت الجبهة الديمقراطية تدعو فيه إلى ضرورة عَلمنة هذا الشعار وتسعى إلى تطويره وجعله قراراً رسمياً من قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية (كريشان، 1986، ص72).

أكد النظام الداخلي للجبهة الديمقراطية المصادق عليه من المؤتمر الوطني العام الخامس للجبهة في آب/ أغسطس عام 2007م، في المادة السادسة من أهداف الجبهة "بأن تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة يفتح الطريق للنضال من اجل حل ديمقراطي جذري للمسألة الوطنية الفلسطينية يلبي كامل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في وطنه في ظل فلسطين ديمقراطية موحدة، متحررة من الصهيونية والنفوذ الامبريالي، يتعايش فيها الشعبان على أساس من المساواة القومية، وبعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز والاضطهاد القومي والعنصري والديني" (النظام الداخلي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، 2007، ص6:5).

جاء ما قاله قيس عبد الكريم منسجماً مع تلك المادة من النظام الداخلي بقوله أن البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية يؤكد بأنه لا يمكن الوصول إلى حل جذري للصراع القومي الإسرائيلي الفلسطيني إلا من خلال قيام دولة ديمقراطية موحدة يتمتع بها كلا الشعبين بالمساواة القومية الكاملة، وهذا يتطلب بالضرورة التحرر من المشروع الصهيوني ومن الهيمنة الامبريالية في فلسطين، ولكن برأينا أن الطريق إلى هذا الهدف النهائي يجب أن يمر عبر نيل الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته الوطنية الفلسطينية المستقلة في حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، وانتزاع حق اللاجئين في العودة كخطوة تاريخية على طريق الوصول إلى حل نهائي كامل وجذري للصراع (عبد الكريم، 2013، اتصال شخصي).

لعبت الجبهة دوراً مهما من أجل تثبيت هذا الشعار في مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية، فقبيل انعقاد الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في الفترة 1-6 أيلول/ سبتمبر عام 1969م، قدمت الجبهة مشروع قرار للمجلس تحت عنوان "حل ديمقراطي للقضية الفلسطينية"، دعت فيه إلى إقامة دولة فلسطينية موحدة بعد القضاء بالكفاح المسلح على الكيان الصهيوني، واعتبر المشروع أن هذه الدولة تمثل حلاً ديمقراطياً للتناحر القائم (بين الشعبين العربي واليهودي) كما تطرق المشروع إلى إعطاء الحق لليهود والعرب بتطوير ثقافتهم القومية، والجبهة الديمقراطية بذلك اختلف طرحها عن طرح حركة فتح الذي

يجعل التعاون بين اليهود والعرب على أساس المواطنة دون الإقرار بأي حقوق قومية لليهود. وفي كانون ثاني/ يناير عام 1970م، أعادت الجبهة الديمقراطية تحديد مفهومها للحل الديمقراطي مؤكدة أن الحل الديمقراطي "يرفض كل الحلول الشوفونية سواء تعلق الأمر بالتوسع الإسرائيلي أو بذبح اليهود ورميهم في البحر" (أبراش، 2003، ص29:28)، مع إقرار نظام اجتماعي يتمتع فيه العرب واليهود بالمساواة الكاملة في الحقوق والواجبات، وينزع عن اليهود النهج العنصري والرجعي ممثلاً بالثقافة الصهيونية.

يرى ماهر الشريف أن الجبهة الديمقراطية اعتبرت أن طبيعة الحركة الصهيونية وإسرائيل "المرتبطة بالاستعمار والامبريالية" تجعل من الصعوبة إمكانيات الوصول إلى هذه الدولة بالوسائل الديمقراطية، الأمر الذي يفرض اللجوء إلى الكفاح المسلح الفلسطيني "من أجل تصفية إسرائيل"، أما بخصوص الشكل الدستوري الذي ستتخذه الدولة الفلسطينية الديمقراطية، فقد عارضت الجبهة فكرة أن تكون هذه الدولة "دولة تنائية القومية" باعتبار أن هذا الشكل "يتعارض مع النهج التقدمي البروليتاري في حل المسألة الإسرائيلية والمسألة الفلسطينية (الشريف، 1995، ص289:288).

تفصل الجبهة الديمقراطية في برنامجها السياسي بين مرحلتين (صافي، 2011، ص56):

- المرحلة التاريخية الراهنة، وهي مرحلة التحرر الوطني حيث تناضل الطبقة العاملة الفلسطينية في طليعة الحركة الوطنية الفلسطينية من اجل تحقيق أهدافها الوطنية المتمثلة في إقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م".
- المرحلة المستقبلية، حيث ترى الجبهة الديمقراطية أن تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة يفتح الطريق للنضال من اجل حل ديمقراطي جذري للمسألة الوطنية الفلسطينية يلبي كامل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في وطنه في ظل فلسطين ديمقراطية، موحدة، متحررة من الصهيونية والنفوذ الامبريالي، يتعايش فيها الشعبان على أساس من المساواة القومية وبعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز والاضطهاد القومي والعنصري والديني.

يرى صالح زيدان بأن الدولة الفلسطينية الديمقراطية تعمل على حل شامل وجذري للمسالة اليهودية، لذا طرحت الجبهة الديمقراطية قيام الدولة الفلسطينية الديمقراطية المكونة من شعبين، يعيشان جنبا إلى جنب في هذه الدولة الديمقراطية، لأن الشعب الإسرائيلي هو موجود بالفعل، وأن يشترط في هذه الدولة إنهاء المؤسسات الصهيونية، وتطبيق العدالة والمساواة وعودة اللاجئين الفلسطينيين ضمن القرار رقم (194) (زيدان، 2013)، مقابلة).

3.2.3.5 البرنامج السياسي المرحلي في الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية

كان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين منذ نشأتها خط سياسي وفكري ومحاور ثابتة، وكان لها جذور ومناحي عميقة وثوابت على مدار أكثر من أربعة عقود في مجريات العملية الوطنية وكان من أهم هذه الثوابت (المقاربة المرحلية "البرنامج السياسي المرحلي"، قضية الوحدة الوطنية، العلاقة الوثيقة بين الخط السياسي والحلول التنظيمية) والكثير من الثوابت التي آمن بها مؤسسو هذه الجبهة وأيضاً من تبعهم حتى يومنا هذا (غانم، 2010/2/22).

رأت الجبهة الديمقراطية بعد حرب حزيران/ يونيو عام 1967م، أن يكون هناك فكر سياسي فلسطيني على موحد في الكيفية التي يجب أن تحل فيها المسالة الفلسطينية، وأن يكون هناك تمثيل فلسطيني على مستوى العالم، فكان البرنامج السياسي المرحلي الذي طرحته الجبهة الديمقراطية والذي اعتبر برنامج إجماع وطني لمنظمة التحرير الفلسطينية بكافة فصائلها فيما بعد (زيدان، 2013، مقابلة).

دعت الجبهة لتبني البرنامج السياسي المرحلي لحل القضية الوطنية تحت شعار "العودة وتقرير المصير وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية"، الذي أصبح بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر عام 1973م شعاراً عاماً لجميع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، عدا فصائل جبهة الرفض آنذاك. وقد طورت الجبهة الديمقراطية هذا البرنامج المرحلي باتجاه أوضح، الذي اعتبرته الجبهة "برنامج العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة" بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وأصبح هذا البرنامج السياسي المرحلي في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة في حزيران/ يونيو عام 1974م، برنامجاً وطنياً عاماً لمنظمة التحرير، ثم أصبح برنامجاً رسمياً عربياً في القمة العربية السابعة في الرباط عام 1974م، ثم تبنته جميع فصائل الثورة الفلسطينية في المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في كانون ثاني/ يناير عام 1979م، فأصبح بذلك البرنامج السياسي المرحلي لكل الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية (حمدان وآخرون، 2007، ص455.45).

4.2.3.5 رؤية الجبهة الديمقراطية من موضوع التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية

رفضت الجبهة الديمقراطية أية تسويات تقوم على مبدأي الصلح والاعتراف بإسرائيل؛ لأن الدول العربية من وجهة نظر الجبهة ليست بحاجة إلى الصلح. والاعتراف مقابل التسوية السياسية التي تضمن الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م (عودة، 2009، ص102). لذا عارضت الجبهة جميع الحلول السلمية، وقرارَي مجلس الأمن (242) و (338). واتهمت كلَّ الدول العربية، التي تسير في ركب الحلول السلمية، بالتواطؤ والعمالة. وكان رأي الأمين العام للجبهة الديمقراطية نايف حواتمة، في أحداث الأردن، في السبعينيات "أن حل المشكلة في الأردن، يتمثّل في إقامة جبهة وطنية فلسطينية. أردنية، تسترد،

بالكفاح الشعبي المسلح، حقوق شعب فلسطين، وحقوق سكان الضفة الغربية للأردن. ونقيم حكومة وطنية ديمقراطية، في عمّان (فروانة، 2009).

أكد طلال أبو ظريفة عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية في تصريح صحفي ضرورة الذهاب إلى هيئة الأمم المتحدة. وأكد نايف حواتمة في ألبول/ سبتمبر عام 2011م على الضرورة الفلسطينية والعربية الأمم المتحدة. وأكد نايف حواتمة في ألبول/ سبتمبر عام 2011م بمشروع قرار "الاعتراف بدولة والدولية للذهاب إلى هيئة الأمم المتحدة في ألبول/ سبتمبر عام 2011م بمشروع قرار "الاعتراف بدولة فلسطين بحدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م وعاصمتها القدس، وحق عودة اللاجئين وفق القرار رقم (194)، وقبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية". كما أكد حواتمة أن الطرق سالكة لقرار هيئة الأمم المتحدة بإصدار بيان يعترف بحدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، حدوداً لدولة فلسطين وعاصمتها القدس المحتلة، وبعد قرار لجنة المتابعة لمبادرة السلام العربية بالإجماع للذهاب إلى مجلس التابع لهيئة الأمن والأمم المتحدة في ألبول/ سبتمبر عام 2011م صافي، 2011، ص65).

يتبين للباحث أن مفهوم الدولة في الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية قد تجلى في "برنامج النقاط العشرة" التي مثلت المشروع المرحلي القائم على إقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء يتم تحريره من ارض فلسطين، وهي بذلك تناقضت مع الفكر السياسي الاشتراكي الراديكالي، حينما بلورت المشروع المرحلي في مرحلة مبكرة من النضال الوطني، حيث لم يكن حينها في أدبيات الفصائل والتنظيمات الفلسطينية مشروع آخر غير مشروع الكفاح المسلح وتحرير كامل فلسطين، فقد اعتبرت الجبهة الديمقراطية بأن متطلبات المرحلة الان هو إقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، وذلك للوصول إلى الهدف الاستراتيجي وهو قيام دولة فلسطينية ديمقراطية موحدة ومتحررة من الصهيونية، يتعايش فيها الشعبان على أساس المساواة القومية الكاملة، وبعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز والاضطهاد القومي والعنصري والديني.

خلص الباحث إلى أن البرنامج السياسي المرحلي الذي طرحته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين شكل فيما بعد القاسم المشترك لجميع الفصائل الفلسطينية، رغم ما شهده البرنامج السياسي المرحلي من سجالاً فكرياً وسياسياً بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية صاحبة البرنامج، شكلت على أثره الجبهة الشعبية جبهة الرفض إلا انه سرعان ما أصبح مشروع الإجماع الوطني الفلسطيني في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني عام 1979م، والتي رأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن البرنامج السياسي المرحلي يعد خطوة مرحلية على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية. لذا فقد أقرت الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بوحدانية

التمثيل الفلسطيني عبر منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بصفتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وناطق بلسانه في أي بحث يتناول حل قضيته الوطنية، والعمل على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في السيادة على أرضه الوطنية في الضفة الغربية كما في غزة، وحقه في إقامة دولته المستقلة على أي جزء يتم تحريره من ارض فلسطين، حتى الوصول إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بتحرير أرض فلسطين غير المنقوصة، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية عليها.

4.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي للحركات الإسلامية الفلسطينية

تعود أصول الحركات الإسلامية الفلسطينية إلى جماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر عام 7927م، على يدي الإمام حسن البنا. والموقف من فلسطين حسب وجهة نظر الحركات الإسلامية الفلسطينية لا يرتكز على مفاهيم وطنية فقط، لان مفهوم الوطنية له حدود جغرافية. والالتزام بفلسطين يجب أن لا يقوم على أساس جغرافي أو وطني، لان الالتزام بالأرض فقط هو مبدأ خطير. فالمسألة الفلسطينية من وجهة نظر الحركة الإسلامية هي مسألة دينية، لان فلسطين كلها أرض إسلامية ولأنه لا يحق لأحد التفريط بأي جزء منها، وان الفشل في جعلها جزء من الدولة الإسلامية الأشمل يرتقي إلى مرتبة الخيانة ويستثني الملايين من المسلمين من الصراع ضد إسرائيل (أبو عمرو، 1989، ص49). إلا أن هذا الموقف وإن ثبتت عليه حركة الجهاد الإسلامي مع عدم خروجها عن الإجماع الوطني الفلسطيني، نجد بالمقابل أن حركة حماس التي أصبحت جزء من النظام السياسي الفلسطيني، أصبح لها رؤى جديدة ومشاريع سياسية جديدة تنسجم مع الوضع السياسي الراهن، كما سيتطرق له هذا الجزء من الدراسة.

1.4.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة حماس

تعتبر حركة المقاومة الإسلامية حماس، جناح من أجنحة حركة الأخوان المسلمين، التي أسسها حسن البنا في مصر عام 1928م، حيث تعود جذورها إلى الجماعة الإسلامية التي تكونت عام 1946م في قطاع غزة والضفة الغربية، هدفها الأساسي هو تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في الوجود وفي تقرير مصيره وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة (Akhtar, 2008, p22)، وقد ظهرت حركة حماس ضمن تنامي ظاهرة المد الإسلامي وازدياد نفوذ الاتجاهات الإسلامية في مصر وسوريا ولبنان والأردن وإيران، لأن التيار الإسلامي في فلسطين أولاً وأخيراً هو جزء من ظاهرة عربية إسلامية عامة (حجازي، 1999، ص49:48).

لم تعترف حركة الإخوان المسلمين بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تتبنى رسمياً الكفاح المسلح، حيث أحجمت عن ممارسة الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، فقد تشددت حركة الإخوان المسلمين فيما يتعلق بالقضايا المسلكية والشخصية لأفراد المجتمع،

وتركز الاهتمام على القضايا الشخصية أكثر من القضايا الوطنية، وقد كانت الانتفاضة الفلسطينية بمثابة نقطة التحول في تطور حركة الإخوان المسلمين في فلسطين، إذ قررت حركة الإخوان المسلمين المشاركة فيها، غداة اندلاعها في 8 كانون الأول/ ديسمبر عام 1987م، فأعلنت يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر عام 1987م عن ولادة حركة حماس، وقامت الحركة بإصدار بيانها التأسيسي الأول في اليوم نفسه، باسم حركة المقاومة الإسلامية حماس، واعتبر هذا البيان بمثابة النداء الأول الصادر عن حركة حماس، وأول بيان يصدر لها في الانتفاضة (ثابت، 2008، ص137).

1.1.4.5 مفهوم الدولة في أهداف حركة حماس

ترأس حركة حماس شخصيه متميزة هي الشيخ احمد إسماعيل ياسين* من قطاع غزة، الذي بدأ تأثيره من خلال النشاط المتزايد للإسلام في قطاع غزة بنجاحه بالسيطرة في الجامعة الإسلامية بغزة، وإبعاد القوى والفصائل المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية على الجامعة، وقام بتوسيع قاعدته في الضفة الغربية، ولم ينضم للقيادة الموحدة إبان الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، حيث كانت حركة حماس تقوم بتوزيع البيانات المستقلة الخاصة بها (كمرلنغ ومغدال، 2001، ص344).

مرت حركة حماس في نشأتها الأولى بمرحلتين، بدأت المرحلة الأولى منذ اندلاع الانتفاضة وحتى انطلاق العمل العسكري عام 1992م، حيث عملت الحركة في مرحلتها الأولى عبر ثلاثة أجنحة، كان الجناح الأول اسمه "الجناح الجماهيري" ويختص بإصدار البيانات والنشرات وتنفيذ الإضرابات والمواجهات والمظاهرات، وكان الجناح الثاني واسمه الجناح الأمني "مجد" وتأسس عام 1993م، ومهمته جمع البيانات الأمنية عن العدو والمتعاونين مع إسرائيل، ودراسة أمور قطاع غزة الأمنية المخالفة لتعاليم الإسلام، والجناح الثالث وهو الجناح العسكري ومهمته التدريب والقيام بالنشاطات العسكرية (ثابت، 2008، ص139) فالجناح العسكري لحركة حماس المعروف باسم كتائب الشهيد عز الدين القسام الذي قام بالعديد من العمليات العسكرية داخل إسرائيل، والتي تعتبرها الحركة وسيلة أساسية للنضال ضد إسرائيل (, Saleh Saleh)، أما المرحلة الثانية فتمثلت في إنشاء المكتب السياسي لحركة حماس الذي يعتبر الفرع المسئول عن رسم الشكل السياسي للحركة وعن علاقاتها الخارجية (ثابت، 2008، ص139).

.

^{*} الشيخ احمد ياسين هو عضو في جماعة الأخوان المسلمين وواعظ أسلامي من غزة، ولد عام 1937م، في قرية الجورة قرب مدينة عسقلان. وهو لاجئ في غزة منذ عام 1948م. عمل كمعلّم وواعظ وعامل مجتمع. شلّ بالكامل بعد حادث في شبابه. مؤسس المركز الإسلامي في غزة في عام 1973م، يعتبر المؤسس والقائد الروحي والشخصية الرئيسية لحركة حماس، حكمت عليه المحكمة العسكرية الإسرائيلية بالسجن ثلاثة عشرة سنة عام 1984م، ليخرج عام 1985م، في صفقة تبادل الأسرى، وفي العام 1989م أعتقل من قبل القوات الإسرائيلية وحكم علية بالسجن مدى الحياة، وأطلق سراحه في 1 تشرين أول/ أكتوبر عام 1997م، في مبادلة أسرى مع الأردن بمقابل اثنان من عملاء الاستخبارات الإسرائيليين (سعيد، 2003، ص 39).

صدر ميثاق حركة حماس في 18 آب/ أغسطس عام 1988م، الذي أوضح أن حركة حماس هي جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين، وبين أهدافها وبرنامجها وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وبالحق الإسلامي في فلسطين الكاملة مبيناً طبيعة الحل التاريخي المرتقب للصراع مع اليهود في فلسطين من جهة أخرى، وينسجم هذا الموقف مع نظرة حركة الإخوان المسلمين في الأردن إلى حماس، إذ ترى حركة الإخوان المسلمين "أن حركة حماس جديدة باسمها فقط، لكنها ليست جديدة بفكرها أو بقيادتها، فالحركة التي تتنمي إليها حماس، جماعة الإخوان المسلمين، تمتد جذورها في الساحة الفلسطينية منذ عقود طويلة تسبق قيام الكيان الصهيوني" (المبحوح، 2010، ص31). وميثاق حركة حماس يوضح صورتها وتصوراتها ويكشف انتمائها وهويتها، ويبين مواقفها وتطلعاتها ويتحدث عن آمالها وأمانيها، ويدعو إلى دعمها والالتحاق بها والالتزام بفكرها والسير وفق منهجها وحفظ أسرارها (حجازي، 1999، ص49).

يمكن رسم الصورة العامة لأهداف حركة حماس في إقامة الدولة من خلال ميثاق وأدبيات الحركة ومتابعة حركتها السياسية ومناقشة رموزها وقادتها في هذا الموضوع لتشمل الهدف العام، والهدف الاستراتيجي، والأهداف المرحلية، وأخيراً الأهداف الظرفية.

يكمن الهدف العام لحركة حماس في "إقامة الدولة الإسلامية"، وهو هدف تجتمع حوله الحركات الإسلامية بكل ألوانها المختلفة، إلا أن حركة حماس في طرحها لموضوع الدولة ترى أن ثمة علاقة عضوية بين إنجاز هدف التحرير، وهدف إقامة الدولة، فقيام الدولة في فهم حركة حماس يعد ثمرة للتحرير، وهو أمر يشير إلى أن ثمة علاقة جدلية وتداخل محكم بين هدف التحرير، وهدف إقامة الدولة، وكأنما أدركت الحركة أن الوصول إلى الدولة ينطلق من دخول باب التحرير، فالتحرير والدولة "خطان متلازمان يفضي الأول بالضرورة إلى الثاني". أما الهدف الاستراتيجي، فهو في فكر حركة حماس، تحرير كامل فلسطينية (المبحوح، 2010، ص49).

2.1.4.5 الدولة في الفكر السياسي لحركة حماس

جاء مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة حماس في بداية نشأتها منسجم مع الأفكار الإسلامية في إقامة دولة فلسطين الإسلامية على كامل التراب الفلسطيني، ومع توسع القاعدة الجماهيرية للحركة، صدر عن قيادتها بعض المشاريع التي تحدثت عن الحل المرحلي، وعن الهدنة كوثائق إضافية للميثاق، وتكون بذلك حركة حماس قد قدمت منذ انطلاقها ثلاثة مواقف متزامنة لتحرير فلسطين؛ حل تاريخي يتحدث عن تحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وحل مرحلي يتحدث عن دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وحل مرحلي ثابت يرتبط بالهدنة (أبو عمرو، 1989، ص93)، أما الحل التاريخي الذي

تحدد في نص ميثاق الحركة، فهو متمثل بالهدف الاستراتيجي في تحرير فلسطين من البحر إلى النهر باعتبارها أرض وقف إسلامي كما أسلفنا.

1.2.1.4.5 الهدف الاستراتيجي المتمثل في إقامة دولة فلسطين الإسلامية

أوضحت حركة حماس في ميثاقها وأدبياتها موقفها من القضية الفلسطينية وحددت هدفها العام والاستراتيجي بتحرير كامل فلسطين من البحر إلى النهر (ثابت، 2008، ص138). وقد حدد الميثاق أهداف الحركة في المادة التاسعة، حيث هدفت الحركة إلى "منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان، معلنا قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح، والله المستعان" (ميثاق حركة حماس، 1988، ص10). ومن هنا يمكن الحديث عن الهدف العام والاستراتيجي لحركة حماس في ميثاقها الذي يتمثل بإقامة الدولة الإسلامية وتحرير كامل التراب الفلسطيني. فالهدف الاستراتيجي للحركة هو تحرير فلسطين كلها، وإقامة الدولة الإسلامية عليها.

تستقي حماس مبادئها وتصوراتها وسلوكها فيما يخص القضية الفلسطينية من المنظور الإسلامي، فهي ترى أن الصراع يدور بين قوتين، قوة الحق الفلسطيني، وقوة الباطل الإسرائيلي الصهيوني، وترى حركة حماس وفقاً للمادة الحادية عشرة من ميثاقها بأن "أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة". أما المادة السابعة والمادة الثانية عشرة من الميثاق فتؤكدان على أن حل قضية فلسطين هو حل إسلامي يتمثل بالجهاد الذي هو فرض عين على كافة المسلمين عندما تنتهك حرمات ديار الإسلام، وتعتبر بأن الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية هي جزء من العقيدة الدينية، وأن جبهة التصدي لإسرائيل وحلفائها إضافة إلى الفلسطينيين تتمثل في العالمين العربي والإسلامي (ياسين، وأن جبهة التصدي والإسلامية أوساط الجماهير والفلسطينية والعربية والعربية والإسلامية.

ترفض حركة حماس الحل السلمي لتحرير فلسطين لأنه يعني التنازل والتفريط، فترى المادة الثالثة عشر من ميثاقها بأن "تتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تغريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها، على ذلك تربى أفرادها، ولرفع راية الله فوق وطنهم يجاهدون" (ميثاق حركة حماس، 1988، ص14). وإنها ترى أيضاً "أن تلك المؤتمرات لا يمكن أن تحقق المطالب أو تعيد الحقوق، أو تنصف المظلوم. وما تلك المؤتمرات إلا نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر في

أرض فلسطين" (صافي، 2011، ص58)، وأنه لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبث من العبث. والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله، وحقه ومصيره (ياسين، 2011، ص99). لذا فالحركة ترفض الحلول السلمية والمبادرات الدولية التي تتعارض مع الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

ترى حركة حماس سلوك طريق الحلول السلمية مسألة تتضمن الاعتراف بإسرائيل على أرض فلسطين، وهنا تكمن الخطورة وبخاصة وأن الاعتراف لا يخضع حسب وجهة نظر الحركة لاجتهاد شخص أو منظمة أو دولة، بل إنها مسالة تمس الدين وتمس العقيدة فهي من الكبائر، والمحرمات، وسلوك تلك الطريق يعني مؤامرة (بن يوسف، 1989، ص40). لذا قامت الحركة بالاعتراض على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة، واعتبرت الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية سابقاً لأوانه، فقد قال الشيخ احمد ياسين "إننا لم نحرر أي جزء من وطننا، ونحن مازلنا تحت الاحتلال، ولم يزل عنا بعد، فأين تقام الدولة، في أي مكان؟ لابد أن يكون لنا أرض نقف عليها بحريتنا، ونقيم دولتنا عليها دون شروط مسبقة ودون تقديم تنازلات" (المصري، 2008، ص301:300).

يؤكد ذلك خالد مشعل رئيس المكتب السياسي الحالي لحركة حماس بقوله "إن هدف حركة حماس هو التخلص من الاحتلال واستعادة الأرض الفلسطينية. إن مشروع حركة حماس هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحرير فلسطين وتحرير المقدسات واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه وعودة اللاجئين إلى أرضهم ووطنهم وديارهم واستعادة القدس، فالأولوية هي التحرير، وعندما نمتلك السيادة على الأرض نتحدث عن الدولة. حين نصبح أصحاب سيادة على أرض الوطن وننشئ الدولة نتباحث كفلسطينيين في هوية الدولة. والحكم بيننا هو اللعبة الديمقراطية" (رباني، 2008، ص68).

إن حركة حماس مع إقامة دولة فلسطينية تكون كاملة السيادة على أي جزء من ارض فلسطيني دون الاعتراف بإسرائيل، وان هدف حماس النهائي هو دولة فلسطينية على كامل التراب الفلسطيني، فالمهم هو أن نعيد الأرض الفلسطينية الكاملة ثم يقرر الشعب الفلسطيني ما سوف تكون عليه هوية هذه الدولة. وبالنسبة للمسألة اليهودية فالذين كانوا مقيمين في فلسطين قبل احتلال فلسطين ولم يأتوا كمستوطنين، والذين كانوا يعيشون في فلسطين فترة الخلافة العثمانية فلا مانع للحركة من أن يعيشوا في فلسطين، أما اليهود المنتمين للحركة الصهيونية والذين جاؤوا واستوطنوا ارض فلسطين وطردوا الشعب الفلسطيني من أرضه هذا ليس لهم مكان داخل دولة فلسطين، فهم محتلين ويجب مقاتلتهم وعدم القبول بهم (نوفل، 2013، مقابلة).

2.2.1.4.5 رؤية حركة حماس للحل المرجلي للدولة الفلسطينية

ربط ميثاق حركة حماس تحرير فلسطين بالواجب الديني، فأرض فلسطين هي أرض إسلامية، وتحريرها من الاحتلال واجب ديني، باعتبارها أرض وقف إسلامي، ودعت إلى الجهاد، واختارت حماس لنفسها سلوك طريق معارض للتطورات السياسية التي سلكتها منظمة التحرير وبشكل خاص فكرة الحل المرحلي.

أكدت حركة حماس مراراً أنها ليست ضد مبدأ السلام فهي مع السلام وتدعو له وتسعى لتحقيقه، ولكنها مع السلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني ويمكنه من ممارسة حقه في الحرية والعودة والاستقلال وتقرير المصير. والحركة ترى أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن، لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني ولا تستجيب للحد الأدنى من تطلعاته. فهي اتفاقات غير عادلة، وتلحق الظلم والضرر بشعبنا، وتكافئ الجانب المعتدي على اعتدائه وتعترف له بحقه فيما استلبه من الآخرين، وهي محاولة لإملاء وفرض شروط الطرف المنتصر ومطالبة المظلوم بالتنازل عن حقوقه. كما أن مبدأ التسوية السياسية أياً كان مصدرها، أو أياً كانت بنودها، فإنها تنطوي على التسليم لإسرائيل بحق الوجود في معظم أرض فلسطين، وما يترتب عليه من حرمان الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني، من حق العودة، وتقرير المصير، وبناء الدولة المستقلة. على كامل الأرض الفلسطينية، وإقامة المؤسسات الوطنية. وهو أمر لا ينافي فقط القيم والمواثيق والأعراف الدولية والإنسانية، بل يدخل في دائرة المحظور في الفقه الإسلامي، ولا يجوز القبول به. فأرض فلسطين أرض إسلامية مباركة احتلها الصهاينة عنوة، ومن واجب المسلمين الجهاد من أجل استرجاعها وطرد المحتل منها (المركز الفلسطيني للإعلام).

تقدم محمود الزهار عضو المكتب السياسي لحركة حماس واحد ابرز قيادييها في آذار/ مارس عام 1988م بمشروع عرف باسمه لاحقاً، تحت عنوانين للحل هما، الحل المعجّل، والحل المؤجّل. وقد تضمن "مشروع الزهار" للحل المعجّل ثلاث مراحل لحل القضية الفلسطينية، وهي (المصري، 2008، ص305:304):

أولاً: المرحلة التمهيدية، وتشمل:

- إعلان إسرائيل عن نيتها الانسحاب من الأراضي المحتلة، وإطلاق سراح المعتقلين، ثم الانسحاب الفعلى في غضون أشهر قليلة.
- تودع المناطق المحتلة كوديعة في أيدي طرف محايد كهيئة الأمم المتحدة، أو السوق الأوروبية المشتركة، أو الجامعة العربية، أو منظمة الوحدة الإفريقية.

ثانياً: المرحلة الثانية، يسمِّي الشعب الفلسطيني ممثليه بالطرق التي ترضي الجميع دون أن يكون لإسرائيل أدنى حق في هذا الأمر، إلا إذا أعطى الشعب الفلسطيني الحق في تسمية ممثلين إسرائيليين.

ثالثاً: مرحلة الحل النهائي، تتم عن طريق مفاوضات بين الأطراف المعنية لتحديد طبيعة العلاقة معها.

كما يشمل الحل المؤجل الخاص ربط القضية الفلسطينية بالشعوب الإسلامية (شاش، 1999، ص204). غير أن إسماعيل هنية – احد قادة حركة حماس – اعتبر مبادرة الزهار مبادرة شخصية، ولا تعبر عن موقف الحركة وقال هنية "أن للحركة مؤسسات، فيها يتم اتخاذ القرار، وأن الزهار في ذلك الوقت لم يكن قائداً أو ممثلاً لحماس"، ولم يستبعد إسماعيل هنية قضية التفاوض مع إسرائيل، ولكن بالشروط التي تخدم أهداف الشعب الفلسطيني ومصالحه (المصري، 2008، ص305).

بالرغم من كون مشروع الزهار للحل المرحلي قد بقي في دائرة طرح إسلامي فضفاض إلا أن محمد نزال عضو المكتب السياسي لحركة حماس والمتحدث الرسمي لها أكد في كانون ثاني/ يناير عام 1993م في إحدى تصريحاته لجريدة الرأي الأردنية عن استعداد حركة حماس لقبول الحل السلمي، مقابل انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967م، ومن دون الاعتراف بإسرائيل (الحروب، 1997، ص81).

قبل الشيخ أحمد ياسين بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة أو على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره كمرحلة أولى، وجاء ذلك في رسالة بعث بها من داخل السجن في أواخر عام 1993 (شاش، 1999، ص205:204)، ووافقه الرأي إسماعيل أبو شنب احد قادة حركة حماس بالقول "بأن الحركة مع إقامة دولة فلسطينية على أي جزء محرر من أرض الوطن، ولكن دون النتازل عن أي جزء من كامل حقوقنا" (ثابت، 2008، ص145). أما محمود الزهار فأكد في سؤال له عن موافقة حركة حماس على إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967م، بقوله "لم نوافق على حدود عام 1967م كأرض فلسطينية فقط، بل نقول أن فلسطين على كامل ترابها، والحل المؤقت لا يعني النتازل عن حقنا في أرض فلسطين، وإذا طرد الاحتلال من الضفة فهذا لا يعني تنازلنا عن باقي الأرض الفلسطينية. هناك فرق بين الحلول السياسية المؤقتة لكن دون التنازل عن الأرض أو حق العودة أو المساس بالمقدسات أو العقيدة. في هذا الحل نقبل بها ولن نقبل بدولة أقل من كل فلسطين" (موقع نقطة وأول السطر، 2013/3/14).

تعتبر حركة حماس بأن إسرائيل دولة احتلالية قامت على أرض فلسطين، لكن الحركة تقبل بدولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، ولكن دون الاعتراف بإسرائيل وحقها في الوجود على أرض فلسطين، كما أن الحركة لا تعترف بأي قرار من قرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية التي تقر بوجود إسرائيل، وتقر كذلك بحدود لهذه الدولة التي اقتطعت من الأرض الفلسطينية، سواء قرار رقم (181) "قرار التقسيم" أو أي قرار ينقص من حق الشعب الفلسطيني في كامل الأرض الفلسطينية، كما لا تعترف الحركة بحل الدولتين، لان هذا الحل يؤدي إلى الاعتراف بإسرائيل، وهذا ما ترفضه حركة حماس رفضاً قاطعاً، لان فلسطين هي للشعب الفلسطيني، ولمن كان يعيش قبل احتلال فلسطين عام 1948م بجميع دياناته، فحركة حماس لا تقاتل الديانة اليهودية، وإنما تقاتل الاحتلال الإسرائيلي، ويجب على الجميع أن يفرق بينهما (نوفل، 2013، مقابلة).

يرى الباحث بأن حركة حماس قبلت للحل المرحلي للدولة الفلسطينية، أي بإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، كحق من حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن دون الاعتراف بإسرائيل، وان هذا الحل المرحلي لا يعني التنازل عن الأرض الفلسطينية الكاملة، وإنما هو حل مؤقت حتى يتم التحرير الكامل وإقامة دولة فلسطين المستقلة على كامل التراب الوطني الفلسطيني.

3.2.1.4.5 الحل المرحلي (الهدنة) في الفكر السياسي لحركة حماس

قدَّمت حركة حماس مفهومها الخاص للحلّ المرحلي، وهو مفهوم الهدنة ، حين قدّم المكتب السياسي للحركة النقاط الآتية (الحروب، 1997، ص87:86):

- حركة حماس لا ترفض الحلّ المرحلي بل تختلف مع استحقاقات تلك المرحلة.
- الاستحقاق الرئيس الذي ترفضه هو الاعتراف بإسرائيل ووجودها على الأرض.
 - ربط الحل المرحلي بوسيلة الجهاد والمقاومة المسلحة.
- قبول المرحلية من خلال المدخل الشرعي الديني، وهو الهدنة التي تختلف واتفاقيات السلام.
- ربط الخيار الاستراتيجي والمصيري بخيار الشعب عن طريق الاستفتاء الحرّ، سواء من ناحية التسويات السياسية، أو من ناحية اختيار القيادة المنتخبة، وتلتزم حماس إذا ساد هذا الوضع بالخيار الشعبي.

كان الشيخ أحمد ياسين قد أكد في تصريح له استعداد حماس الدخول في هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل حين صرح بان حركته قد تقبل بقيام دولة فلسطينية على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وفق حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م مقابل هدنة مع إسرائيل دون الاعتراف بالدولة اليهودية على بقية ارض فلسطين التاريخية، الأمر الذي أكده عبد العزيز الرنتيسي أحد قادة حماس حين قال بأن "حماس تقبل قيام دولة في الضفة الغربية بما في ذلك القدس وقطاع غزة، وان الحركة تقترح مقابل ذلك هدنة تستمر عشرة سنوات مقابل انسحاب إسرائيل، وإقامة الدولة الفلسطينية، وهو الموقف الذي لازالت حماس تعبر عنه (ثابت، 2008، ص145). وقد أكد على هذا القبول خالد مشعل في أكثر من مقابلة صحفية ويرى خالد مشعل إلى أن "لا طريق لتحرير الأرض إلا بالمقاومة ومع هذه المقاومة نلجأ حتماً إلى السياسة والدبلوماسية، وكل أشكال العمل الإعلامي والشعبي ولكن العمود الفقري يبقى المقاومة لأنه ليس هناك احتلال في التاريخ خرج من الأرض التي يحتلها إلا تحت الضغط" (صافي، 2011، ص60).

بدأت حركة حماس تبلور أهدافها بلغة سياسية أكثر ملموسية مع تزايد انخراطها في الحقل السياسي الوطني فباتت تنظر إلى الكفاح المسلح كطريق للتحرير الموصلة للدولة، وباتت أدبياتها السياسية تتضمن تعبير "الدولة الفلسطينية المستقلة"، بل وبات قادة الحركة يتحدثون عن "نظام سياسي ديمقراطي شوري يقوم على التعددية السياسية"، وعن "دولة متعددة الأحزاب والسلطة فيها لمن يفوز بالانتخابات"، كما

اعتبرت الحركة نفسها رأس حربة لحركة تحرر عربية إسلامية، وأن برنامج حركة حماس لا زال يقوم على تحرير كامل فلسطين إلا أن الحركة باتت تضع، وتحديداً بعد اتفاق أوسلو، هدف تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال على رأس قائمة أهدافها المرحلية كخطوة على طريق الهدف الاستراتيجي، بل يعتبر بعض قادتها ذلك هدفاً استراتيجياً على المدى المتوسط، ولا يعارض مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين توقيع اتفاق هدنة مع إسرائيل بشرط أن تتسحب من الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس، أي إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م بدون شروط (هلال، 2007، ص97).

كان موقف حركة حماس ضبابياً ومتناقضاً بعض الشيء تجاه استحقاق الدولة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر 2011م، حيث تم التعاطي بما يشبه التجاهل مع لغة عامة تفيد بأن حماس لن تكون ضد أي خطوة تمثل مصلحة للشعب والقضية الفلسطينية، وبعد أن وصل خالد مشعل إلى حد الاستعداد للتعاون والتنسيق مع الرئيس محمود عباس بما يصب في المصلحة العامة تغيّرت الأجواء بعد خطاب الرئيس محمود عباس في نيويورك وإصراره على المضي قدماً في هذا الخيار، رغم الضغوط والتهديدات الإسرائيلية والأمريكية ما أدى إلى تحسين صورته وازدياد شعبيته في الشارع الفلسطيني، حيث مال خطاب حماس أكثر إلى انتقاد الخطوة والتقليل من أهميتها وجدواها (عزام، 2012/2/9).

يلاحظ للباحث أن ما ظهر أنه تناقض في مواقف حركة حماس من الاستحقاق عائد أساساً إلى عوامل سياسية وتنظيمية، كون الحركة تعي حتماً أنه من الصعب رفض هذا الخيار والبقاء في نفس الوقت ضمن المسار الذي تعتبر السلطة أحد أهم تجلياته، وأن الرفض القاطع ينبغي أن يكون ضمن إستراتيجية بديلة متماسكة وصلبة، تلحظ التخلي عن المسار كله بما في ذلك مسارات اتفاقية أوسلو، وهو أمر لا تبدو حركة حماس مستعدة له سياسياً أو قانونياً أو حتى نفسياً.

يستتتج الباحث بأن مفهوم الهدنة لدى حركة حماس قد وًفر لها نوعًا من التمايز عن معاهدة السلام، حيث ربطت حركة حماس معاهدة السلام بالتفريط بالحقوق والتسليم بذلك، بينما ربطت الهدنة بمفهوم تجميد الوضع الحقوقي لمدة من الزمن تنتظر تغير ميزان القوى، وتهدف إلى تعديل الوضع الحقوقي بعد نهاية المدة. فقد برزت قدرت حماس على المراوغة السياسية في خطابها السياسي الذي كان موجه باتجاهين الاتجاه الأول وهو جمهور حركة حماس الذي تربى على الفكر الراديكالي المتشدد والرافض لتقبل أي تنازلات محتملة، والاتجاه الآخر هو المجتمع الدولي التي أرادت أن تقول له حماس بأنها تنظيم براغماتي واقعي يقبل الحلول السلمية في حال توفر المناخ المناسب لذلك، وقد عملت حماس خلال الفترة الماضية على أن تتقبل الجماهير الفلسطينية عامة وجماهير حركة حماس خاصة رؤيتها الجديدة، كما يخلص الباحث بأن فكر حركة حماس السياسي قد تطور بعد أن كانت ترفض الهدنة مع إسرائيل، وبرغم يخلص الباحث بأن فكر حركة حماس السياسي قد تطور بعد أن كانت ترفض الهدنة مع إسرائيل، وبرغم تمسك حركة حماس بمبدأ الدولة الإسلامية وتعتبره في ميثاقها وأدبياتها احد أهم أهدافها، ورفضها لقرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، إلا أنها تقبل بالحل المرحلي في إقامة دولة فلسطينية

على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، كما أنها توافق على هدنة مع إسرائيل طويلة الأمد، بشرط انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967م، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على عليها كحل مرحلي يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على كامل التراب الوطنى الفلسطيني، ثم يقرر الشعب الفلسطيني ما سوف تكون عليه هذه الدولة.

2.4.5 مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي

تستمد حركة الجهاد الإسلامي فكرها السياسي من التراث الإسلامي بوجه عام، وتمتزج أيديولوجية الجهاد الإسلامي بشكل واضح بين الدين والوطنية وتتطلع إلى إقامة دولة إسلامية ومحاربة الصهيونية باعتبار ذلك جزء من الجهاد. وقد نأت الحركة بنفسها عن المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني وهي بذلك آثرت الجهاد والموت في سبيل الله عن السلطة والعمل السياسي، فهو أمر ثانوي يأتي بعد تحرير فلسطين وإقامة الدولة الإسلامية.

1.2.4.5 المبادئ العامة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين

تأثر المؤسسون لحركة الجهاد الإسلامي، في وقت مبكر في قطاع غزة، من قبل حركة الإخوان المسلمين في مصر، والثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، والمجاهدين في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي السابق (Budeiri, 1995, p91)، حيث كانت نشأة حركة الجهاد الإسلامي ثمرة حوار فكري وتدافع سياسي شهدته الحركة الإسلامية الفلسطينية أواخر السبعينات، قادته مجموعه من الشباب الفلسطيني أثناء وجوده للدراسة الجامعية في مصر، كان على رأسها مؤسس حركة الجهاد الإسلامي الدكتور فتحي الشقاقي*، تم بناء القاعدة التنظيمية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين أوائل الثمانينيات بعد عودة الشقاقي وعدد من زملائه إلى فلسطين، وبدأ التنظيم يخوض غمار التعبئة الشعبية والسياسية في الشارع الفلسطيني بجانب الجهاد المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي كحل وحيد لتحرير فلسطين (عمر، 2008، ص39).

جمعت حركة الجهاد الإسلامي بين الشعارات التي رفعتها بعض الحركات والفصائل الوطنية الفلسطينية، من حيث ضرورة تحرير فلسطين بالكفاح المسلح، وبين شعار تبني الإسلام الذي تبنته حركة الإخوان المسلمين، حيث أن الأولوية لتنظيم الجهاد هو مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وازالته، إذ يعتبر

^{*} ولد فتحي الشقاقي في مخيم رفح في قطاع غزة عام 1951 ، تلقى تعليمه الجامعي في جامعة بيرزيت وأكمل تعليمه في مجال الطب في مصر، تأثر بفكر الإخوان المسلمين أثناء وجوده في مصر، لكنه تأثر أيضا، بالثورة الإيرانية وكان من أبرز الفلسطيني بن الذين دعا إلى تبنيها كنموذج حيث ألف كتاب بعنوان "الخميني...الحل الإسلامي والبديل "، اعتقل على اثر ذلك في مصر، واعتقل لاحقاً في فلسطين عام 1983م، ثم أبعد في آب/ أغسطس عام 1988م إلى لبنان أثناء الانتفاضة. اغتيل من قبل الموساد الإسرائيلي عام 1995م (عوده، 2009، ص105).

التناقض مع الاحتلال تناقضاً رئيسياً، أما القضايا الشرعية فلا تركز الحركة كثيراً على ضرورة التمسك بها قبل قيام الدولة الإسلامية، لان ذلك من مهمات تلك الدولة (المصري، 2008، ص274).

أعلنت حركة الجهاد الإسلامي عن عدة مبادئ التزمت بها في قواعدها التنظيمية وأسلوب عملها على الساحة السياسية والعسكرية، منها:

- تلتزم حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بالإسلام عقيدة وشريعة ونظام حياة، وكأداة لتحليل وفهم طبيعة الصراع الذي تخوضه الأمة الإسلامية ضد أعدائها، وكمرجع أساسي في صياغة برنامج العمل الإسلامي للتعبئة والمواجهة.
- الالتزام بأن فلسطين من النهر إلى البحر أرض إسلامية عربية، يحرم شرعاً التفريط في أي شبر منها، وبأن وجود إسرائيل باطل، يحرم شرعاً الاعتراف به على أي جزء منها (موقع سرايا القدس، 2011/4/24).
- تمثل إسرائيل رأس الحربة للمشروع الاستعماري الغربي المعاصر في معركته الحضارية الشاملة ضد الأمة الإسلامية، واستمرار وجود هذا الكيان على أرض فلسطين وفي القلب من الوطن الإسلامي، يعنى استمرار وهيمنة واقع التجزئة والتبعية والتخلف الذي فرضته قوى التحدي الغربي الحديث على الأمة الإسلامية.
- لفلسطين من الخصوصية المؤيدة بالبراهين القرآنية والتاريخية والواقعية، ما يجعلها القضية المركزية للأمة الإسلامية التي بإجماعها على تحرير فلسطين، ومواجهتها لإسرائيل، تؤكد وحدتها وانطلاقها نحو النهضة.
- الجماهير الإسلامية والعربية هي العمق الحقيقي لشعبنا في جهاده ضد إسرائيل، ومعركة تحرير فلسطين وتطهير كامل ترابها ومقدساتها هي معركة الأمة الإسلامية بأسرها، ويجب أن تسهم فيها بكامل إمكاناتها وطاقاتها المادية والمعنوية، والشعب الفلسطيني والمجاهدون على طريق فلسطين هم طليعة الأمة في معركة التحرير، وعليهم يقع العبء الأكبر في الإبقاء على الصراع مستمراً حتى نتهض الأمة كلها للقيام بدورها التاريخي في خوض المعركة الشاملة والفاصلة على أرض فلسطيني.
- كافة مشاريع التسوية التي تقر الاعتراف بالوجود الصهيوني في فلسطين أو التنازل عن أي حق من حقوق الأمة فيها، باطلة ومرفوضة (موقع القضية الفلسطينية، 2004/8/20).

2.2.4.5 الدولة الإسلامية في الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي

تنادي حركة الجهاد الإسلامي بالنظرية الثورية للإسلام حيث تدعو لقيام الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية (الخزندار، 2009/9/19). وتنظر حركة الجهاد إلى تحرير كل فلسطين باعتبارها ارض وقف إسلامي. وهي تركز في عملها على العمل العسكري ولا تعطي اهتماماً للجانب السياسي. فلم تشارك في أي انتخابات سياسية سواء على صعيد الانتخابات الرئاسية أو التشريعية. ولا تعطى اهتمامات في

أدبياتها للمؤسسات الدولية أو قرارات الشرعية الدولية. وقد رفضت حركة الجهاد الإسلامي التوقيع على وثيقة الوفاق الوطني عام 2006م، لتضمنها الموافقة على دولة فلسطينية على حدود عام 1967م. فيبدو أن موقف حركة الجهاد يقوم على رفض المرحلية في تحرير فلسطين مع عدم رفضها ومقاومتها لأي توافق وطني بشأن ذلك (صافي، 2011، ص60).

لم تدخل حركة الجهاد الإسلامي منظمة التحرير الفلسطينية، فتشير برامجها السياسية إلى تعارض طروحاتها السياسية مع طروحات منظمة التحرير الفلسطينية، فترفض حركة الجهاد فكرة إنشاء الدولة الفلسطينية العلمانية الديمقراطية وترفض المفاوضات مع اسرائيل (الخزندار، 2009/9/19). وفي بيان وزعته حركة الجهاد الإسلامي في 20 آذار/ مارس عام 1989م، أوضحت فيه أنها "تبرأ إلى الله من كل مساومة على حقنا في كل وطننا، أو الاستعداد في التفريط في أي شبر من أرضنا المقدسة، إننا نبرأ إلى الله من كل دعوة تطالب بما يسمى بالانتخابات، أو ما يسمى بالمؤتمر الدولي، أو أية صيغة تجر على أصحاب الحق لعنة التنازل عن حقهم" (المصري، 2008، ص315).

شكلت الإجابة عن الإشكالية التي سادت في سبعينيات القرن العشرين بين الوطنيين بلا إسلام والإسلاميين بلا وطن هوية حركة الجهاد الإسلامي. فقد تبنت الحركة الإسلام كعقيدة وشريعة ونظام حياة، ورفضت رؤية التيار الإسلامي التقليدي لفلسطين على أنها مسألة فرعية مثلها مثل كل مشاكل الوطن الإسلامي في أفغانستان أو كشمير أو غيرها، واعتبرت أن قضية فلسطين قضية جوهرية للمسلمين لا تقارن بأية قضية أخرى، ورفضت الحركة ربط تحرير فلسطين وتأجيلها إلى ما بعد قيام الدولة الإسلامية، لأن خطر القضية الفلسطينية يتجاوز أهل فلسطين إلى كل عربي ومسلم وكل مستضعف في الأرض، كما اعتبرت الحركة ربط القضية الفلسطينية بقيام الدولة الإسلامية من الأخطاء الكبيرة بحق القضية وحق الأمة الإسلامية، وعدم قيام الدولة الإسلامية لا يبرر تأجيل المقاومة والجهاد من أجل التحرير، بل رأت أن هناك علاقة جدلية بين عودة الخلافة الإسلامية وإعلاء كلمة الله في الأرض، وبين الجهاد في فلسطين واسترداد الأرض السليبة. وأنه بقدر ما يتوجه الإسلاميون نحو فلسطين ويجاهدون فيها، يزداد صعودهم وتتسع وشعبيتهم، ويتمكنون من الحصول على الشرعية التي تقودهم لإحداث عملية التغيير والنهوض بالأمة (عمر، 2008، ص162).

إن حركة الجهاد الإسلامي تعتبر أن أرض فلسطين كلها أرض عربية إسلامية، وأن الذي أشرف على إقامة إسرائيل هو ما يسمى اليوم باسم مجلس الأمن والشرعية الدولية عملت اغتصاب حق فلسطين وإعطائه لليهود، ومن ثم شرَّعت قوانين تحفظ بالمقام الأول أمن إسرائيل، وتصدر بعضاً من القرارات لا تدفع باتجاه تنفيذها على أرض الواقع، وإنما قرارات للمجاملة فقط، لذلك فالحركة لا تثق في قراراتها ولا تعترف بحلولها التي تريد أن تفرضها على أرض الواقع، ففلسطين أرض عربية إسلامية يجب أن تحرر،

وبالتالي لا تقبل الحركة بأي شبر أو جزء مستوطن من قبل على أرض فلسطين كاملة (الشامي، 2013، مقابلة).

3.2.4.5 ثوابت الدولة في فكر حركة الجهاد الإسلامي

حركة الجهاد الإسلامي لا تتبنى أية برامج سياسية تتعلق بالدولة الفلسطينية أسوة بالتنظيمات الأخرى، وهذه أهم الثوابت والأهداف التي تؤمن بها حركة الجهاد الإسلامي حول إقامة الدولة الفلسطينية وتسعى لتحقيقها (الخزندار، 9/1/2009):

- فلسطين أرض عربية إسلامية مباركة ومقدسة.
- فلسطین، کل فلسطین لنا ولا یجوز التنازل عن أی جزء منها.
- تحرير كامل فلسطين، وتصفية إسرائيل، وإقامة حكم الإسلام على أرض فلسطين، والذي يكفل تحقيق العدل والحرية والمساواة والشوري.
 - إقامة شرع الله في الأرض عن طريق الخلافة الإسلامية بعد تحرير فلسطين.
 - الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين كيان غريب وباطل.
- الجهاد لتحرير فلسطين واجب شرعي، بل "فرض عين" على أهل فلسطين، ثم الذين يولونهم من العرب والمسلمين.
- لا يجوز الاعتراف والصلح والمفاوضات مع إسرائيل، لأنه اعتراف بالظلم وإقرار بهيمنة الباطل على الحق والكفر والإيمان.
 - الاتفاقات والمعاهدات المبرمة مع إسرائيل باطلة وغير شرعية؛ لأنها بنيت على باطل.
- الجهاد المسلح هو الطريق الوحيد لدفع العدوان والقتل المتواصل لشعبنا ومجاهدين على يد عدو لا يفهم إلا لغة القوة.
 - المشروع الصهيوني لا يستهدف فلسطين فقط، بل يهدد حاضر ومستقبل الأمة كلها.
- الصراع مع إسرائيل ليس صراع حدود، بل هو صراع وجود، فإما أن نكون نحن على هذه الأرض أو يكونوا هم.

ربما يكون عدم تتاول شكل وطبيعة الدولة الفلسطينية بعد الخلاص من الاحتلال من حيث شكل الدولة، ونظامها السياسي، والموقف من الحريات المختلفة، والديمقراطية، وحقوق المرأة وغيرها جاء لخدمة الوسيلة الوحيدة التي تؤمن بها الحركة لطرد الاحتلال وهي الكفاح المسلح، حيث تريد الحركة عدم الدخول في خلافات جانبية لا تخدم الهدف الرئيسي، خصوصاً أنه لا يوجد اتفاق بين المسلمين حول طبيعة النظام الإسلامي، وما يطرحه الكثير من الكتاب المسلمين هو عبارة عن مفاهيم عامة، معالمها ليست واضحة، وفروعها ليست محددة. والمعظم يتحدث عن خواطر، وأفكار بدل الحديث عن قواعد، ومبادئ

متشابكة (قاسم، 1998، ص21)، الأمر الذي يدخل حركة الجهاد الإسلامي في إشكالية مع التيارات الإسلامية إلى جانب الفصائل الوطنية الفلسطينية.

رفضت حركة الجهاد الإسلامي بشكلٍ قاطع كل مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية إلى الإقرار بشرعية الاحتلال الإسرائيلي على 78% من أرض فلسطين، والاستعداد لقبول نوع من الحكم الذاتي على الخمس الباقي (22%) من أرض فلسطين في قطاع غزة والضفة الغربية، إضافة إلى هذا التراجع السياسي فقد سادت فوضى الايدولوجيا صفوف منظمة التحرير وكذلك كان الفساد الإداري والفشل التنظيمي هو القاسم المشترك الذي تشترك فيه جميع التنظيمات والفصائل التنظيمية. وقد اختلفت حركة الجهاد الإسلامي مع منظمة التحرير في المحتوى والمضمون، فقوة ومصداقية وشرعية منظمة التحرير كإطار سياسي أو تنظيمي جامع لا يأتي من عدد السفارات والمحافل الدبلوماسية بل من التصعيد للكفاح المسلح واستنفار قوة الشعب الفلسطيني وتجسيد الوحدة وتعبئة الطاقات والقوى المجاهدة لرد المشروع الاستعماري الإسرائيلي في ارض فلسطين الإسلامية (الخزندار، 2009/9/19).

إن حركة الجهاد الإسلامي وفي ظل وجود الدول القطرية المستقلة الحالية كدول العالم، ترى بأنه ممكن إقامة دولة مستقلة وكاملة السيادة في فلسطين على كامل الأرض الفلسطينية، كباقي دول العالم، ولكن هذا لا يشكل نهاية المطاف، فحركة الجهاد الإسلامي تنظر بالرؤية الشاملة لما ما يعرف تاريخياً باسم دولة الخلافة وهي توحيد المنطقة بكاملها في ظل دولة إسلامية واحدة، كما أن حركة الجهاد الإسلامي لا يمكن بالمطلق أن تقبل بوجود ولو مستوطنة صغيرة على أرض فلسطين باسم دولة إسرائيل. أما بالنسبة للمسالة اليهودية فالذين كانوا متواجدين سابقاً ولم يمارسوا الإجرام والقتل بحق الشعب الفلسطيني لهم أن يعيشوا بأمن وأمان هم والنصاري على أرض فلسطين على اعتبار أنهم أهل الذمة، لكن من مارس القتل والدمار والإجرام للشعب الفلسطيني عليه أن يدفع ثمن جرائمه (الشامي، 2013)، مقابلة).

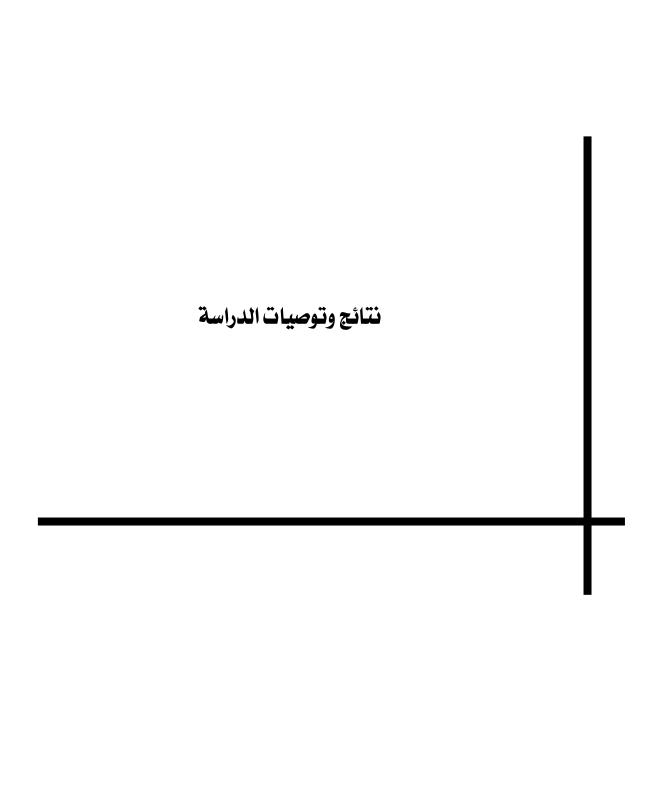
أكدت حركة الجهاد الإسلامي أن مشروع استحقاق الدولة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر عام 2011م، يأتي ضمن سياق التسوية وفق فهم السلطة الوطنية الفلسطينية، ويتماشى مع المسار التفاوضي العبثي، ولا ينفك عنه، واعتبرته تسويقًا له، وليس تمردًا عليه. فتصريحات قادة الحركة أكدت الاتجاه السلبي من التوجه في عدة مواقف، ففي ندوة عقدتها دائرة شؤون اللاجئين، حول تداعيات "استحقاق أيلول" على حق العودة، قال الدكتور محمد الهندي، عضو المكتب السياسي للجهاد الإسلامي، أنه "أمام كل المعطيات، فإن هناك معنى واحدًا، وهو أن توجه السلطة إلى إعلان الدولة الفلسطينية من خلال هيئة الأمم المتحدة سيكون ضمن سياق عملية التسوية، وليس تمردًا عليها"، مؤكدًا أن تصريحات محمود عباس بشأن عودته للمفاوضات بعد هذا التوجه "دليل على انخراطه بعملية التسوية، وأنه لا يريد الخروج منها" (قاعود، 14/9/14).

يتبين للباحث أن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين تعتمد على الفكر الإسلامي في أدبياتها وثوابتها وأهدافها، وبأن أهم تلك الثوابت والأهداف هي أن أرض فلسطين من النهر إلى البحر أرض عربية إسلامية مباركة ومقدسة، يحرم شرعاً التنازل أو التفريط عن أي جزء منها، بل المطلوب هو تحرير كامل فلسطين، وإقامة حكم الإسلام على أرض فلسطين، الذي يضمن إقامة شرع الله في الأرض عن طريق دولة الخلافة الإسلامية بعد تحرير فلسطين، وتوحيد المنطقة بكاملها في ظل دولة إسلامية واحدة، والذي يكفل تحقيق العدل والحرية والمساواة والشورى لذا نجد أن الحركة لم تشارك في أي انتخابات سياسية فلسطينية سواء على صعيد الانتخابات الرئاسية أو التشريعية، فهي تركز في عملها على العمل العسكري والكفاحي ضد إسرائيل ولا تعطى اهتماماً للجانب السياسي.

5.5 الخاتمة

جاءت الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لجميع فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ضمن رؤية موحدة وهدف أساسي وهي دولة فلسطينية كاملة على جميع التراب الوطني الفلسطيني، ولكن هذه الرؤية لم تستمر على وتيرة واحدة. عوامل كثيرة أدت إلى تحولات في الفكر السياسي للفصائل جعلتها تتبنى رؤية مرحلية باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية، أهمها هزيمة حزيران/ يونيو عام 1967م وخروج المنظمة من الأردن عام 1970م، ومن لبنان عام 1982م، وقيام الانتفاضة الفلسطينية عام 1987م، كلها عوامل غيرت من الفكر السياسي وجعلته أكثر مرونة وواقعية سياسية، ورغم اختلاف الفصائل وتباينها في رؤاها الجديدة للدولة الفلسطينية إلا أنها أجمعت في النهاية على الرؤية المرحلية للحل، عدا حركة الجهاد الإسلامي.

اختلف مفهوم الدولة في الفكر السياسي لدى الحركات والأحزاب الفلسطينية، حيث رأت حركة فتح في الدولة الفلسطينية بأنها دولة ديمقراطية، ورأت الجبهة الشعبية بأنها دولة اشتراكية ديمقراطية، أما الجبهة الديمقراطية فقد رأت في الدولة الفلسطينية بأنها دولة ديمقراطية موحدة يتمتع بها كلا الشعبين بالمساواة القومية الكاملة، بينما جاءت رؤية حركة حماس للدولة في بادئ الأمر أنها دولة إسلامية، وبعد قبولها للحل المرحلي كمرحلة أولى، فقد رأت في الدولة الفلسطينية بأنها دولة إسلامية حضارية ديمقراطية تواكب روح العصر. أما حركة الجهاد الإسلامي والتي نأت بنفسها عن العمل في النظام السياسي الفلسطيني، وآثرت أن تبقى في العمل الدعوي والجهادي، فان رؤيتها تقوم على أساس وجوب إقامة دولة الخلافة وآثرت أن تبقى في العمل الدعوي والجهادي، فان رؤيتها تقوم على أساس وجوب الفكر السياسي الإسلامية عليها بعد تحرير فلسطين، مما يوضح بأن هناك تعدد لمفهوم الدولة في الفكر السياسي للحركات والأحزاب الفلسطينية، ما بين دولة ديمقراطية، ودولة اشتراكية ديمقراطية، ودولة الإسلامية.



نتائج الدراسة

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، ويمكن الإشارة إليها على النحو التالى:

- 1. في النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، حدث تغير في الفكر السياسي الفلسطيني، فاسترد الفلسطينيون وعيهم الذاتي، الذي اعتبروه المدخل الأساسي لتحرير الأرض الفلسطينية، حيث اتخذ الفلسطينيين على مدى المرحلة في الفترة 1947م- 1964م، أشكالاً كفاحية بسيطة محدودة التأثير، بانتظار دور عربي حاسم، وزاد الانتماء الفلسطيني للقوى والحركات التي ترفع شعارات التحرير، سواء كانت قوى فلسطينية وطنية، أو قومية.
- 2. إن مرحلة تبلور مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني، بدأت في فكرة إنشاء الكيان الفلسطيني، التي احتضنتها التربة السياسية الفلسطينية الخصبة وتولاها النظام العربي بالرعاية، أدت إلى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في موعدها تماماً. فقد كان للدور المصري أثراً واضحاً على إنشاء الكيان الفلسطيني، حيث أكدت مصر على أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين، له أن يعمل لاسترداد وطنه، بمؤازرة ومشاركة الدول والشعوب العربية، وقد رأى فيها الشعب الفلسطيني الوطن المعنوي والسياسي لهم، والذي من خلالها يستطيع تحقيق أهدافه في نيل الحرية والاستقلال، وصولاً لتحرير كامل التراب الفلسطيني واقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة.
- 3. تم صياغة الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية تماشياً مع الظروف العربية، وذلك لأنه تم التأكيد فيه على قومية القضية الفلسطينية على حساب الشخصية الفلسطينية واستقلاليتها، وأن مفهوم الدولة في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ميثاقها القومي قبل حرب حزيران/ يونيو عام 1967م، يقوم على أساس الدولة الكاملة على كافة التراب الوطني الفلسطيني، وقد أكدت تفسيرات مواد الميثاق الوطني الفلسطيني الذي تم تعديله عام 1968م، "بعد حرب عام 1967م"، على حدود الأرض الفلسطينية وشكلها، وأن حدود فلسطين هي الحدود نفسها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني، أما شكل الدولة فهي دولة ديمقراطية تحترم المواثيق الدولية يعيش السكان فيها بأمان وسلام مع اختلاف عقائدهم ومشاربهم الفكرية.
- 4. حدث الانعطاف الأكبر بقبول منظمة التحرير الفلسطينية بالبرنامج السياسي المرحلي "برنامج النقاط العشر" عام 1974م، والذي يعتبر تحول نوعي في الفكر السياسي الفلسطيني من الدولة الكاملة إلى دولة على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريرها أو تتسحب إسرائيل منها، أي القبول بالممكن

والنضال من اجل تحقيق الهدف الاستراتيجي، مع استمرار رفض أي مشروع كيان فلسطيني يكون ثمنه الاعتراف بإسرائيل والصلح معها والحدود الآمنة، الأمر الذي أدى إلى انقسام الفكر السياسي الفلسطيني بين مؤيد ومعارض له.

- 5. إن مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني لم يبق على وتيرة واحدة طوال سنوات النضال الفلسطيني، بل شهد تطورات وتحولات سياسية مختلفة عبر مسيرة نضاله الوطني، وأن هذه التحولات السياسية التي حدثت على الساحة الدولية والعربية والفلسطينية، قد لعبت دوراً مباشراً في تطور الفكر السياسي للمنظمة تجاه التسوية السياسية لإقامة الدولة الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن (242) و (338)، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى توقيع اتفاقية إعلان المبادئ (أوسلو) وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، تمهيداً لإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م.
- 6. من خلال الدراسة نستتج بأن هناك علاقة بين تعدد الأحزاب والحركات الفلسطينية وبرامجها السياسية، من جهة، وبين تعدد مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني، من جهة أخرى، والتي جاءت تلك البرامج السياسية برؤى مختلفة أهمها الرؤية الإستراتيجية، وهي إقامة الدولة الفلسطينية على كامل الأرض الفلسطينية، والرؤية المرحلية المتمثلة في إقامة الدولة على أي جزء يتم تحريره من أرض فلسطين، ويأتى هذا من خلال التالى:
- تمثل مفهوم الدولة لدى حركة فتح عام 1969م بطرح فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية، والتي لم تلق تأبيداً من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وقد تبنت الحركة بعدها البرنامج السياسي المرحلي عام 1974م الذي يقر بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريرها أو تتسحب إسرائيل منها، أما برنامج الحركة بعد التسوية السياسية وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، كمشروع مرحلي منبثق عن البرنامج السياسي المرحلي، أما الرؤية الإستراتيجية الثابتة للحركة فهي إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني، القادرة على احتواء وتمثيل كل أطياف ومعتقدات الشعب الفلسطيني، مسلمين، ومسيحيين، ويهود.
- رفضت الجبهة الشعبية البرنامج السياسي المرحلي عام 1974م، ثم أقرته في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1979م، وفي برنامجها السياسي، فقد رأت الجبهة الشعبية أن الشعار المرحلي هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية دون قيد

أو شرط، وعدم الاعتراف بإسرائيل، وبأن الجبهة الشعبية تناضل من أجل تحقيق هذا الهدف المرحلي في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وتتمسك بهدفها الاستراتيجي في إقامة الدولة الفلسطينية الاشتراكية الديمقراطية على كامل الأرض الفلسطينية.

- تفصل الجبهة الديمقراطية في برنامجها السياسي بين مرحلتين، وهما، مرحلة إقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس حتى حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، أما المرحلة المستقبلية، فترى الجبهة الديمقراطية أن تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني المتمثلة في حق العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة يفتح الطريق للنضال من اجل حل ديمقراطي جذري للمسألة الوطنية الفلسطينية يلبي كامل الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في وطنه في ظل دولة فلسطين الديمقراطية، الموحدة، والمتحررة من الصهيونية والنفوذ الامبريالي، يتعايش فيها الشعبان على أساس من المساواة القومية الكاملة، وبعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز والاضطهاد القومي والعنصري والديني.
- إن مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة حماس عبرت عنه في ميثاقها بقولها أن الحركة تسعى إلى تحرير فلسطين كاملة من البحر إلى النهر، تستند في فكرها ووسائلها وسياساتها ومواقفها إلى تعاليم الإسلام وتراثه الفقهي، وتضم في صفوفها كل من آمن بفكرها، واستعد لتحمل تبعات الجهاد والكفاح من أجل تحرير فلسطين، وإقامة دولة إسلامية مستقلة فيها، وبأن أرض فلسطين كاملة غير منقوصة هي حق للشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية كلها، وقد قبلت الحركة إقامة دولة فلسطينية تكون كاملة السيادة على أي جزء من أرض فلسطين وهي حدود الرابع من حزيران/ يونيو عام 1967م، كمرحلة أولى، ولكن دون الاعتراف بإسرائيل، وأن هذا الحل لا يعني التنازل عن الأرض الفلسطينية الكاملة، وإنما هو حل مؤقت حتى يتم تحقيق هدف حركة حماس الأساسي وهو تحرير كامل الأرض الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وكاملة السيادة عليها، ثم يقرر الشعب الفلسطيني ما سوف تكون عليه هذه الدولة.
- مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي يعبر عن إقامة دولة مستقلة وكاملة السيادة في فلسطين على كامل الأرض الفلسطينية، وغير منقوصة، ففلسطين أرض عربية إسلامية مباركة ومقدسة ولا يجوز التتازل عن أي جزء منها، والمطلوب هو تحرير كامل فلسطين، وتصفية إسرائيل، وإقامة حكم الإسلام على أرض فلسطين، والذي يكفل تحقيق العدل والحرية والمساواة والشورى. فالحركة تنظر بالرؤية الشاملة لما يعرف تاريخياً باسم دولة الخلافة الإسلامية بعد تحرير فلسطين وتوحيد المنطقة بكاملها في ظل دولة إسلامية واحدة.

توصيات الدراسة

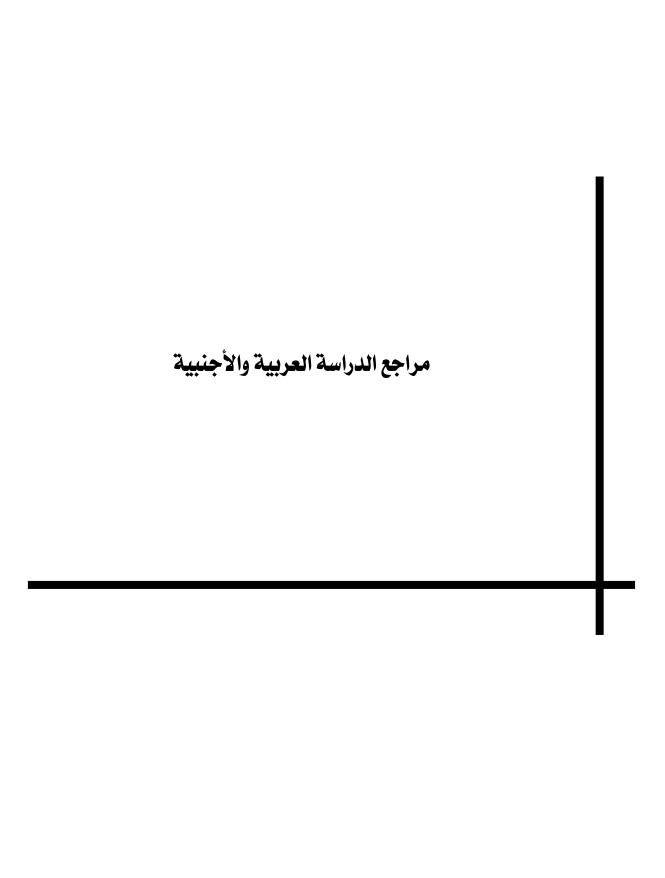
توصى الدراسة بالأمور التالية:

- 1. يوصي الباحث بوجوب الترابط بين بناء الدولة وهياكلها، وبين البناء الفلسطيني الأشمل الذي يعبر عن وحدة الشعب في الوطن والشتات بما يعنيه ذلك من إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، على أسس ديمقراطية ووطنية جديدة تتسع لكل الطاقات والقوى على اختلاف طيفها الاجتماعي والفكري والسياسي.
- 2. الاتفاق على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لإزالة العوائق التي تحول بين صفة المنظمة التمثيلية لجميع قطاعات الشعب الفلسطيني، واعتماد الانتخابات أساساً لإعادة بناء المجلس الوطني، وكافة المؤسسات، والهيئات، الأخرى، وتجاوز الصيغة التمثيلية الفصائلية، التي حكمت تشكيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والتي باتت عائقاً أمام تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت سببا في تجميد بنيتها التنظيمية، بحيث أصبحت عائقاً أمام التغيير والتجديد.
- 3. يوصي بالباحث بضرورة وضع ميثاق وطني فلسطيني جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية، ليتم إظهار المرجعيات السياسية والتاريخية والقانونية والوطنية للقضية الفلسطينية، وللدولة الفلسطينية مجدداً، من خلال نص جامع جديد تتوحد من خلاله الجهود بصفته نصاً مرجعياً غير قابل للنقض والتغيير، بحيث يكون أكثر انسجاماً مع ثوابت ومتطلبات وحاجات الشعب الفلسطيني، وحقوقه في الأرض، وعودة اللاجئين، إذ أن بقاء المنظمة دون ميثاق يوجه حركتها، يجعلها أشبه بباخرة تبحر في بحر هائج، دون بوصلة تحدد اتجاه حركتها.
- 4. إن رفع وضع فلسطين في هيئة الأمم المتحدة لصفة "عضو مراقب" لن يغير حقيقة الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي في هذه الحالة سيتم النظر إليه من قبل هيئة الأمم هيئة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على انه احتلال لدولة من قبل دولة أخرى عضو في هيئة الأمم المتحدة، مما سيخلق ديناميكية سياسية وخطاب سياسي مختلفين بين إسرائيل وباقي الدول الأعضاء، لذا يوصي الباحث بأن على القيادة الفلسطينية إلزام إسرائيل بتحمل مسئولياتها وواجباتها كقوة احتلال باستخدام أدوات وآليات قانونية جديدة تصبح متوفرة أمام دولة فلسطين.

5. إن توحيد اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني هو أمر بالغ الصعوبة في ظل التناقضات الفكرية للحركات والأحزاب الفلسطينية، ولكن هذا لا يمنع على توحيد الرؤى ووجهات النظر فيما يخص مفهوم الدولة الفلسطينية لدى كافة القوى السياسية الفلسطينية، لذا يوصي الباحث بوضع خطة فلسطينية موحدة للتحرك السياسي الشامل، وتوحيد الخطاب السياسي بين جميع الفصائل الفلسطينية حول الدولة الفلسطينية، والأهداف الوطنية، وان تكون خطة العمل المشترك هذه مرجعيتها وثيقة الوفاق الوطني "وثيقة الأسرى"، من اجل مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والتصدي لمخططاته الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية وطمس حقوق الشعب الفلسطيني الذي يسعى إلى تحقيق تطلعاته في بناء إستراتيجية نضالية موحدة تشارك فيها جميع الحركات والأحزاب الفصائل الفلسطينية كافة، ضمن رؤية متكاملة لاستعادة الوحدة الوطنية، خاصة وأن الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات لا يزال يعيش مرحلة تحرر وطني، ويسعى ويناضل من اجل تحرير أرضه، وإقامة دولته الفلسطينية عليها.

وفي الختام لا يسع الباحث إلا أن يسير على خطى من سبقه، فهذا ما أمكن من دراسته وجمعه وكتابته، في النه ومن الله وإن كان من قصورٍ فمن نفسه ومن الشيطان...

والله أسأل الرضا والتوفيق والقبول . إنه نعم المولى ونعم النصير.



أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المقابلات

- 1. رباح، يحيى. "عضو الهيئة القيادية العليا لحركة فتح في قطاع غزة"، الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة فتح، نيسان/ ابريل 2013، اتصال شخصى.
- 2. زيدان، صالح. "عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي للجبهة الديمقراطية، آذار / مارس 2013، مقابلة.
- 3. الشامي، عبدالله. "القيادي في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين"، الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي، آذار/ مارس 2013، مقابلة.
- 4. الصوراني، غازي. "مسئول الدائرة الثقافية المركزية للجبهة الشعبية"، الرؤية الإستراتيجية والرؤية المرحلية في الفكر السياسي للجبهة الشعبية، آذار/مارس 2013، مقابلة.
- 5. عبد الكريم، قيس. "نائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، الرؤية الإستراتيجية للدولة الفلسطينية"، آذار/ مارس 2013، اتصال شخصي.
- 6. اللوح، دياب. "عضو الهيئة القيادية العليا لحركة فتح في قطاع غزة"، مفهوم الدولة في الفكر السياسي لحركة فتح، نيسان/ ابريل 2013، اتصال شخصي.
- 7. مهنا، رباح. "عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي للجبهة الشعبية، نيسان/ ابريل 2013، مقابلة.
- 8. نوفل، خليل. "مسئول لجنة المتابعة الوطنية والإسلامية الفلسطينية عن حركة المقاومة الإسلامية حماس"، رؤية حركة حماس للحل المرحلي للدولة الفلسطينية، آذار/مارس 2013، مقابلة.

ثالثاً: المراجع العربية

أ. المعاجم والموسوعات

- 1. باور، أحمد. المصطلحات السياسية والاقتصادية، (بدون دار نشر)، 2008.
- 2. خليل، أحمد. معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1999.
- 3. سعيفان، أحمد. قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت، 2004.
- 4. الطاهري، حمدي. الموسوعة العربية مشكلات العالم العربي، الجزء 2، دار الكتب القومية، القاهرة، 1995.
 - 5. عبد الكافى، إسماعيل. الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، قويسنا، مصر، 2005.
- 6. الكيالي، عبد الوهاب، وآخرون. موسوعة السياسة، الأجزاء 1، 2، 3، 4، 5، 6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1979.
- 7. محمودي، عادل. مصطلحات وشخصيات وتواريخ معلميه وخرائط، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
 - 8. المرعشلي، أحمد، وآخرون، الموسوعة الفلسطينية، الأجزاء 1، 2، 4، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984.

9. منصور، جوني. معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، 2009.

ب. الوثائق المنشورة

- 1. دستور حزب البعث العربي الاشتراكي، منشورات الحزب، ب. ت.
- 2. القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، المجلس التشريعي الفلسطيني، 2003.
- 3. قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي 1947- 1974، المجلد الأول، (مراجعة وتحقيق جورج طعمه)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مركز الوثائق والدراسات، أبو ظبى، ط 2، 1975.
- 4. قرارات مجلس جامعة الدول العربية، المجلد الثالث، الدورات 35- 43، مكتب الأمين العام، مركز التوثيق والمعلومات، القاهرة، 1988.
 - 5. مشروع مسودة دستور دولة فلسطين عام 2003م "المسودة الثالثة"، 17 آذار/ مارس 2003.
 - 6. الميثاق القومي الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1964.
 - 7. الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1968.
 - 8. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس، 1988.
 - 9. النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، مكتب الشئون الفكرية والدراسات، 1968.
 - 10. النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1968.
 - 11. النظام الداخلي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين المصادق عليه من المؤتمر الوطني العام الخامس، 2007.
 - 12. وثائق فلسطين، مائتان وثمانون وثيقة مختارة 1839- 1987، دائرة الثقافة، منظمة التحرير الفلسطينية، 1987.
 - 13. وثيقة إعلان الاستقلال، 1988.
 - 14. وثيقة الوفاق الوطنى (وثيقة الأسرى المعدلة)، 2006.

ت. الكتب العربية

- 1. أبراش، إبراهيم. البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
- 2. أبو زايدة، حاتم. جهاد الإخوان المسلمين في فلسطين حتى عام 1970، بدون دار نشر، 2009.
 - أبو سعدة، مخيمر. مقدمة في علم السياسة، مطبعة دار المنارة، غزة، ط3، 2009.
- 4. أبو عفيفة، طلال. الدبلوماسية والإستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1897- 1997، (بدون دار نشر)، 1998.
 - 5. أبو عمرو، زياد. الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا، 1989.
- 6. أبو غربية، بهجت. من النكبة إلى الانتفاضة 1949- 2000، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004.
 - 7. أحمد، سامي. القوميون العرب والقضية الفلسطينية 1949- 1967، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
 - 8. الأحمد، نجيب. فلسطين تاريخاً ونضالاً، دار الجليل للنشر، عمان، 1985.
 - 9. الأسطل، رياض. الفلسطينيون الهوية السياسية والانتماء الحضاري، (بدون دار نشر)، غزة، ط2، 1999.
- 10. الأزعر ، محمد. حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، (تقديم محمد حسنين هيكل)، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 1998.
 - 11. إسماعيل، فضل الله محمد. من أصول الفكر السياسي، مكتبة بستان المعرفة، القاهرة، 2002.

- 12. الاصبحي، أحمد؛ وآخرون. الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر، (تحرير أحمد البرصان)، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2001.
- 13. بدوان، علي. صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة النشأة والمصائر، دار صفحات، دمشق، 2008.
- 14. بن يوسف، أحمد. الحركة الإسلامية خلفيات النشأة وآفاق المصير، المركز العلمي للبحوث والدراسات، عمان، ط2، 1989.
- 15. توما، ايميل. منظمة التحرير الفلسطينية، إصدار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، دار الاتحاد للطباعة والنشر، 1986.
 - 16. جبارة، تيسير. تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
 - 17. حجازي، يوسف. أيام فلسطينية في القرن العشرين، سلسلة دراسات المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، 1999.
 - 18. الحروب، خالد. حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط2، 1997.
 - 19. الحسن، خالد. السلام في الشرق الأوسط من وجهة نظر فلسطينية، أوراق سياسية "1"، دار الكرمل، عمان، 1986.
 - 20. حسين، غازي. الفكر السياسي الفلسطيني 1963-1988، دار دانية للطباعة والنشر، دمشق، 1993.
 - 21. الحمد، جواد، وآخرون. المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ط3، 1998.
 - 22. حمدان، سعيد؛ وآخرون. فلسطين والقضية الفلسطينية، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، ط2، 2007.
- 23. حميد، راشد. مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964- 1974، سلسلة كتب فلسطينية "64"، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1975.
- 24. حواتمة، نايف؛ عبد الكريم، قيس. البرنامج السياسي المرحلي 1973- 1974 صراع- وحدة في المقاومة، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، والدار الوطنية الجديدة، دمشق، 2002.
 - 25. حوراني، فيصل. جذور الرفض الفلسطيني 1918- 1948، شرق برس، قبرص، 1990.
- 26. حوراني، فيصل "أ". الفكر السياسي الفلسطيني 1964- 1974، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1980.
- 27. خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، الندوة الفكرية السياسية، (تحرير ومراجعة ناهض زقوت)، المركز القومي للدراسات والتوثيق، مطبعة منصور، غزة، 2000.
 - 28. الخطيب، سعاد. منظومة التحرير الفلسطينية وحركة عدم الانحياز، دار الكرمل، عمان، 1989م.
 - 29. الخولي، لطفي. الانتفاضة والدولة الفلسطينية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1988.
 - 30. الدجاني، احمد. الانتفاضة الفلسطينية والتحرير، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1989.
- 31. دروزة، محمد. القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، الأجزاء "3،2"، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الإعلام، 1983.
 - 32. الدقاق، محمد. النتظيم الدولي، الدار الجامعية، مطابع الأمل، بيروت، ب. ت.
 - 33. الديك، احمد. سوسيولوجيا الانتفاضة، مطابع شركة البحر والهيئة الخيرية، غزة، ط2، 1999.
- 34. الريماوي، احمد، المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين، منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين بالسعودية، مكتبة فهد الوطنية، مكة المكرمة، 2005.
- 35. سخنيني، عصام. فلسطين الدولة جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص، 1985.
 - 36. سرحان، عبد العزيز . مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.

- 37. سعيد، سمير. حركة المقاومة الإسلامية حماس جهاد نصر أو استشهاد، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ط2، 2003.
 - 38. سليمان، عصام، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1989.
- 39. سليمان، فهد؛ وآخرون. وثيقة الوفاق الوطني، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات "ملف"، سلسلة الطريق إلى الاستقلال "22"، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، والدار الوطنية الجديدة، دمشق، 2010.
 - 40. السويدان، طارق. فلسطين التاريخ المصور، الإبداع الفكري، الكويت، ط1، 2004.
- 41. السيد حسين، عدنان. عصر التسوية سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1990.
 - 42. شاش، طاهر. مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، دار الشروق، القاهرة، 1999.
 - 43. الشاعري، صالح. تسوية النزاعات السلمية دولياً. مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.
 - 44. الشريف، كامل. الإخوان المسلمون في حرب فلسطين، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط 3، 1984.
- 45. الشريف، ماهر. البحث عن كيان دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908–1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا، قبرص، 1995.
- 46. الشعيبي، عيسى. الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947- 1977، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، 1979.
 - 47. صالح، محسن أ". الإمام حسن البنا والقضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.
- 48. صالح، محسن. فلسطين دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية (1)، مركز الإعلام العربي، الجيزة، 2003.
- 49. صالح، محسن "ب". القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، طبعة مزيدة ومنقحة، 2012.
- 50. صايغ، يزيد. الكفاح المسلح والبحث عن الدولة الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.
 - 51. طالب، محمد سعيد. الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 52. طنوس، عزت. الفلسطينيون ماضي مجيد ومستقبل باهر، ج2، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ب. ت.
 - 53. عباس، محمود. المسيرة السياسية في الشرق الأوسط، بيلسان، رام الله، ط2، 2011.
- 54. عبد الرحمن، أسعد؛ وآخرون. (إشراف وتحرير أسعد عبد الرحمن)، منظمة التحرير الفلسطينية جذورها تأسيسها مساراتها، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، نيقوسيا، قبرص، 1987.
- 55. عبد السلام، جعفر؛ داود، محمود. الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، دراسة تأصيلية على ضوء القانون الدولي والفقه الإسلامي، سلسلة فكر المواجهة (15)، رابطة الجامعات الإسلامية، المركز العلمي للطباعة، القاهرة، 2006.
- 56. عبد الكريم، قيس؛ وآخرون. في النظام السياسي الفلسطيني، سلسلة الطريق إلى الاستقلال "12"، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، والدار الوطنية الجديدة، دمشق، 2004.
- 57. عبد الكريم، قيس؛ سليمان، فهد. الجبهة الديمقراطية النشأة والمسار، مكتب التثقيف المركزي، دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، والدار الوطنية الجديدة، دمشق، 2001.

- 58. عبد المجيد، وحيد. الانحدار القضية الفلسطينية من الكفاح المسلح إلى غزة- أريحا، دار القارئ العربي، القاهرة، 1994.
 - 59. عبد الوهاب، علاء. الشرق الأوسط الجديد سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، سينا للنشر، القاهرة، 1995.
 - 60. عثمان، حسين. النظم السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008.
- 61. عدوان، عصام. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح 1958- 1968، دائرة المطبوعات والنشر، وزارة الإعلام، غزة، 2005.
 - .62 الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات، (بدون دار نشر)، غزة، 2008.
 - 63. علوش، ناجي. "فكر حركة المقاومة 1948-1987 نظرة عامة، الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، ب. ت.
 - 64. على، جمال. السياسة بين الأمم النظرية السياسية وقضايا الفكر السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، 2005.
 - 65. العيلة، رياض. تطور القضية الفلسطينية "التاريخي والاجتماعي والسياسي"، بدون دار نشر، ط2، 1998.
 - .66 مبادئ علم السياسة، جامعة الأزهر، غزة، ط2، 1997.
 - 67. غالي، بطرس؛ عيسى، محمود. المدخل في علم السياسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط10، 1998.
 - 68. الغول، عمر. التحولات الفلسطينية 1967- 1987، دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق، 1992.
 - 69. الفتلاوي، سهيل. القانون الدولي العام في السلم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 70. فرج، عصام الدين. منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1998.
- 71. فلسطين تاريخها وقضيتها المرحلة الثانوية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شركة الخدمات النشرية المستقلة المحدودة، نيقوسيا، قبرص، 1983.
 - 72. قاسم، عبد الستار، حرية الفرد والجماعة في الإسلام، دار المستقبل، الخليل، 1998.
 - 73. قاسمية، خيرية. أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً، لجنة تخليد المجاهد أحمد الشقيري، الكويت، 1987.
- 74. الكبيسي، باسل. حركة القوميين العرب، منشورات الاتحاد العام رقم 12، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دار الطليعة، بيروت، 1974.
 - 75. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1964، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1966.
 - 76. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1967، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1968.
 - 77. كريشان، محمد. منظمة التحرير الفلسطينية التاريخ والهياكل الفصائل والايديولوجيا، المطابع الموحدة، تونس، 1986.
- 78. المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قراءة وعرض لوثائق مؤتمراتها، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الدائرة الثقافية المركزية، غزة، 2010.
 - 79. المسيري، عبد الوهاب. في الخطاب والمصطلح الصهيوني دراسة نظرية وتطبيقية، دار الشروق، القاهرة، 2003.
 - 80. المصري، زهير. اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، مكتبة اليازجي، غزة، 2008.
 - 81. نافع، بشير. الامبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية، دار الشروق، القاهرة، 1999.
 - 82. النشاش، عبد الهادي. الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994.
- 83. نوفل، ممدوح. البحث عن الدولة، سلسلة التجربة الفلسطينية، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، سلسلة التجربة الفلسطينية، مؤسسة ناديا للطباعة والنشر، رام الله، 2000.
- 84. هلال، جميل. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن"، رام الله، ط2، مزيدة، 2007.

- 85. الهور، منير؛ الموسى، طارق. مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947- 1985، دار الجليل للنشر، عمان، ط2، 1986.
- 86. ياسين، عبد القادر (محرراً)، وآخرون. أربعون عاماً من حياة م.ت.ف، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات "ملف"، دمشق، 2006.
 - 87. ياسين، عبد القادر. الحركة الوطنية الفلسطينية المحطات الرئيسية الدروس المستفادة، دار الكلمة، القاهرة، 2000.
- - 90. ياغي، إسماعيل. فلسطين والقضية الفلسطينية جذور القضية الفلسطينية، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، 2005.

ث. الكتب المترجمة

- براون، ناثان. مسودة دستور دولة فلسطين المسودة الثالثة، المركز الفلسطينية للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2003.
- 2. روبنبرغ، تشريل. منظمة التحرير الفلسطينية المؤسسات المدنية، سلسلة دراسات صامد الاقتصادي (5)، دار صامد للدراسات والنشر، عمان، 1985.
- 3. غريفيثس، مارتن؛ أوكالاهان، تيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (ترجمة مركز الخليج للأبحاث)، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.
 - 4. كابليوك، اكنون. عرفات الذي لايقهر، (ترجمة عصام البطران)، وزارة الثقافة الفلسطينية، رام الله، 2005.
 - كتن، هنري. قضية فلسطين، (ترجمة رشدي الأشهب)، مطبوعات وزارة الثقافة، السلطة الوطنية الفلسطينية، 1999.
- 6. كمرلنغ، باروخ؛ مغدال، يوئل. الفلسطينيون صيرورة شعب، (ترجمة محمد غنايم)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، رام الله، 2001.
- 7. هرميه، غي، وآخرون.(ترجمة هيثم اللمع)، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2005.

ج. الدوريات والمجلات

- 1. أبراش، إبراهيم. استحقاق الدولة الأسباب والمتطلبات الجاهزية السياسية، منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، (بدون عدد)، 2011م.
- 2. _______. الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية الميثاق الوطني ومقررات المجالس الوطنية الفلسطينية، مجلة رؤية، العدد 5، 2001.
 - 3. الهوية في مشروع الدستور الفلسطيني، مجلة رؤية، العدد 25، 2003.
- 4. أبو شهلا، علي. استحقاقات الدولة وقضايا الوضع النهائي المحور الأول استحقاقات الدولة الجاهزية المؤسساتية،
 منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، (بدون عدد) 2011م.

- أبو عياش، رائد. الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة تسامح، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، العدد 25، السنة السابعة، حزيران/ يونيو، 2009.
- 6. أحمد، سامي. المواقف السياسية الفلسطينية المتباينة وأثرها على مشاريع الدولة الفلسطينية المقترحة في إطار التسوية
 7967 1993، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1 (C)، غزة، 2011.
- 7. الجندي، خالد. الفلسطينيون ذاهبون للأمم المتحدة فهم الإستراتيجية الجديدة للدولة، نقلاً عن مجلة: " Foreign"، (ترجمة زهير عكاشة)، في مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، العدد 30-31، 2011م.
- 8. الحسن، بـ لال. تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني رحلة الميثاق من الشقيري إلى عرفات، مجلة المجلس، المجلس التشريعي الفلسطيني، المجلس الوطني الفلسطيني، عمان، نيسان/ ابريل 1996.
 - 9. حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني أهم المحطات، مجلة رؤية، العدد 1، 2000.
- 11. حوراني، فيصل "ب". منظمة التحرير الفلسطينية والاتجاه نحو التسوية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 99، شباط/ فبراير 1980.
- 12. خليل، عاصم. إشكاليات السلطة الدستورية في ضوء الواقع الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 63، 2005.
- 13. رباني، معين. خالد مشعل في حوار شامل "موقف حماس تجاه القضايا الراهنة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 76، 2008.
 - 14. سخنيني، عصام. تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد15، 1972.
- 15. س، ش. الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 223- 224، تشرين أول/ أكتوبر تشرين ثاني/ نوفمبر 1991.
- 16. شاهين، احمد. منظمة التحرير الفلسطينية من الوصاية إلى الاستقلال 1964- 1974، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 142- 143، 1985.
- 17. الشيخ خليل، نهاد. البناء الداخلي لحركة الإخوان المسلمين في قطاع غزة 1967- 1987، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرين، العدد 1، كانون ثاني/ يناير 2012.
- 18. شراب، ناجي. الدولة الفلسطينية والتداعيات والمكانة الإقليمية رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 147، 2002.
- 19. صافي، خالد. موقف الفصائل الفلسطينية من استحقاق الدولة، منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، (بدون عدد)، 2011.
- 20. عبد الرحمن، ماهر. رحلة المجلس الوطني الفلسطيني خلال 35 عاماً من هدف التحرير الكامل إلى السلطة وإسقاط الميثاق، مجلة فلسطين، مركز فلسطين للدراسات والبحوث، غزة، العدد 7، أغسطس أيلول أكتوبر، 1999.
- 21. الغول، عبد الحليم، دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة، مجلة الهدف، العدد 940، دمشق، كانون أول/ ديسمبر 1988.
- 22. فاخوري، صلاح. قصة الميثاق القومي الفلسطيني، مجلة فلسطين السفير العربي، دار العروة الوثقى، بيروت، العدد 22، شباط/ فبراير 2012.
- 23. فياض، على. الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي الفلسطيني، مجلة صامد الاقتصادي، عمان، الأردن، العدد 117، تموز آب أيلول 1999.

- 24. مجلة الدراسات الفلسطينية. البيان السياسي الصادر عن الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، بيروت، العدد 2، 1991.
- 25. مجلة الدراسات الفلسطينية. قرار المجلس الوطني الفلسطيني بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، بيروت، العدد 27، 1996.
- 26. مسلم، سامي. البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 166- 167، 1987.
- 27. المصري، رفيق. المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية والعشرين قراءة في الدلالات والقرارات، مجلة البيان، العدد7، مركز البيان للثقافة والإعلام، غزة، 1996.
- 28. هليفي، افرايم. الدولة الفلسطينية من النظرية إلى التطبيق: التحديات التي تواجه الفلسطينيين وإسرائيل، (ترجمة زهير عكاشة)، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، العدد 30-31، 2011م.
- 29. الهندي، عليان. الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة مواقف إسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 251، 2013.

ح. الرسائل العلمية غير المنشورة

- 1. أحمد، محمد. حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين "1993-2006"، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2007، رسالة ماجستير غير منشورة.
- البابا، رجب. جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة الفلسطينية 1987- 1994، قسم التاريخ والآثار،
 كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.
- 3. ثابت، هيثم. التحولات الإستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني"1993-2000"، برنامج الدراسات الإقليمية، جامعة القدس، أبو ديس، 2008، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 4. حمودة، ناصر. منظمة التحرير الفلسطينية 1964– 1973، قسم الدراسات التاريخية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1999، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 5. عرار، عبد العزيز. حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية "1948-1982"، قسم التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 6. عمر، ناظم. الفكر السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وانعكاسه على التنمية السياسية، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2008، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 7. عودة، كفاح. أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني "استراتيجياً وتكتيكياً"، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2009، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 8. الفقعاوي، وسام. إشكالية الوطني والقومي في الفكر السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "1967- 2000"، برنامج الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2011، رسالة ماجستير غير منشورة.
- 9. المبحوح، وائل. المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" 1994- 2006 "دراسة تحليلية، برنامج الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2010، رسالة ماجستير غير منشورة.

رابعاً: المراجع الأجنبية

- 1. Akhtar, Rajnaara. The Palestinian Nakba 1948 -2008, 60 Years Of Catastrophe, Puplished by Friends of Al-Aqsa, Leicester, United Kingdom, 2008.
- 2. Avner, Yaniv. Dilemmas Of Security Politics, Strategy And Israeli Experience In Lebanon, Oxford, United Kingdom, 1987.
- 3. Budeiri, Musa. The Nationalist Dimension Of Islamic Movements in Palestinian Politics, Published by University Of California Press On Behalf Of The Institute For Palestine Studies Stable, United States, California, 1995.
- 4. Hart, Alan. Arafat Terrorist Or Peacemaker, Sidgwick And Jokson, London, United Kingdom, 1984.
- 5. McDowall, David. The Palestinians The Road To Nationhood, Minority Rights Group, London, United Kingdom, 1994.
- 6. Palestinian Personalities A Biographic Dictionary, Edited By Abdul Hadi, Mahdi. Palestinian Academic Society For The Study Of International Affairs (PASSIA), PASSIA Publications, Second, Revised And Updated Edition, July 2006.
- 7. Quandt, William. The Politics Of Palestainian Natinalism, University Of California, London, United Kingdom, second edition, 1994.
- 8. Saleh, Mohsen. History Of Palestine A Methodical Study Of The Palestinian Straggle, Al-Falah Foungation, Cairo, Egypt, 2005.
- 9. Shemesh, Moshe. The Palestinian Entity 1959- 1974, Politics And The P.L.O, Frank Cass, 1988.

خامساً: المواقع الالكترونية

1. أبو بكر، بكر. الاتحاد العام لطابة فلسطين، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: الكاتب بكر أبو بكر، تاريخ الاقتباس: 22 نيسان/ ابريل 2012.

(http://www.bakerabubaker.info/index.php?action=show&pageID=251)

 البرنامج السياسي، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تاريخ الاقتباس: 2 آذار/ مارس 2013.

(http://www.pflp.ps/news.php?id=534)

3. بسيسو، احمد. منظمة التحرير الفلسطينية بين مراحل الكفاح ودروب التسوية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: الملتقى الفتحاوي، تاريخ الاقتباس: 20 حزيران/ يونيو 2012.

(http://fatehforums.com/showthread.php?t=5905)

4. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ الاقتباس:
 25 آذار / مارس 2013.

(http://www.palestineinfo.com/arabic/books/almoqawamah/moqawamah5)

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح 1957 وحتى اليوم، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، مفوضية التعبئة والتنظيم، تاريخ الاقتباس: 17 آب/ أغسطس 2012.

(http://www.fatehorg.ps/?action=show_page&ID=651&lang=ar)

6. حركة الجهاد الإسلامي، النشأة والأهداف والمبادئ، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: سرايا القدس، تاريخ
 الاقتباس: 4 آذار / مارس 2012.

(http://www.saraya.ps/forum/showthread.php?t=42256)

7. حسن، شاكر. من تاريخ الحركات الوطنية في الداخل الفلسطيني - حركة الأرض، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: الاتجاه الديمقراطي، تاريخ الاقتباس: 15 آب/ أغسطس 2012.

(http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=13908)

8. حسين، غازي. المجلس الوطني الفلسطيني والبرنامج المرحلي، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: الوسط اليوم، تاريخ الاقتباس: 3 كانون أول/ ديسمبر 2012.

(http://www.alwasattoday.com/ar/news/826.html)

9. حسين، غازي. المجلس الوطني الفلسطيني والتمسك بالميثاق، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: الوسط اليوم،
 تاريخ الاقتباس: 10 كانون ثاني/ يناير 2013.

(http://www.alwasattoday.com/ar/news/1686.html)

10. الحسيني، سنية. قراءة في نتائج مؤتمر فتح السادس، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: دنيا الرأي، تاريخ الاقتباس: 6 شباط/ فبراير 2013.

(http://www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/08/12/171633.html)

11. الخزندار، محسن. حركة الجهاد الإسلامي، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: دنيا الرأي، تاريخ الاقتباس: 27 شباط/ فبراير 2013.

(http://www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/09/19/174713.html)

12. الخزندار، محسن. مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية بعد حرب اكتوبر 1973، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: دنيا الرأي، تاريخ الاقتباس: 12 تشرين ثاني/ نوفمبر 2012.

(http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/11/08/179232.html)

13. دورات المجلس الوطني الفلسطيني 1964- 1996، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: المجلس الوطني الفلسطيني، تاريخ الاقتباس: 22 كانون أول/ ديسمبر 2012.

(http://www.palestinepnc.org/index.php?option=com)

14. الدولة الفلسطينية من منظور فلسطيني (دراسة الكترونية)، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: شمس فلسطين، تاريخ الاقتباس: 29 كانون ثاني/ يناير 2013.

(http://www.shams-pal.org/pages/arabic/researches/palestineCountry.pdf)

15. الزهار مدافعاً عن كامب ديفيد والاعتقالات في غزة، "مقابلة"، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: نقطة وأول السطر، تاريخ الاقتباس: 25 آذار/مارس 2013.

(http://www.noqta.info/page-52457-ar.html)

16. شلايل، عمر. الدولة الفلسطينية في فكر الحركة الوطنية الفلسطينية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: دنيا الرأي، تاريخ الاقتباس: 19 كانون أول/ ديسمبر 2012. (http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2006/01/23/35714.html)

17. الطيراوي، توفيق. المجلس الوطني الفلسطيني، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: اللواء توفيق الطيراوي، تاريخ الاقتباس: 26 شباط/ فبراير 2013.

(http://www.tirawi.ps/ar/palestine/803.html)

18. ظاهر، فارس. خطة سلام فياض لبناء الدولة الفلسطينية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: شبكة أمين الإعلامية، تاريخ الاقتباس: 15 آذار/مارس 2013.

(http://blog.amin.org/faresdahaher/2010/06/26)

19. عزام، ماجد. استحقاق أيلول الخلفيات الأهداف الآفاق، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تاريخ الاقتباس: 19 آذار/مارس 2013.

(http://www.alzaytouna.net/permalink/9160.html#.UU11Dzes8r4)

20. غانم، عبد الرحمن. الجبهة الديمقراطية الخط الفكري السياسي- الحلقة الثانية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: الحوار المتمدن تاريخ الاقتباس: 12شباط/ فبراير 2013م.

(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204806#)

21. فروانه، ايهاب. منظمة التحرير الفلسطينية الأحزاب والفصائل الفلسطينية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، تاريخ الاقتباس: 29 تشرين أول/ أكتوبر 2012.

(http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4321)

22. الفصائل الفلسطينية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: القضية الفلسطينية، تاريخ الاقتباس: 15 آذار/ مارس 2013.

(http://www.palissue.com/vb/showthread.php?10628)

23. فصائل منظمة التحرير، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، تاريخ الاقتباس: 27 شباط/ فبراير 2013.

(http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3539)

24. القاسم، أنيس. الدورة العشرين الجزائر 23- 28 أيلول 1991م، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، تاريخ الاقتباس: 15 شباط/ فبراير 2013.

(http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3253)

25. قاعود، حلمي. استحقاق أيلول واتجاهات الفصائل الفلسطينية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: القدس اون لاين، تاريخ الاقتباس: 20 آذار / مارس 2013.

(http://www.algudsonline.com/contentdetails.asp?ContentId=3437)

26. قرارات مهمة صادرة عن دورات المجلس الوطني الفلسطيني، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: المجلس الوطني الفلسطيني، تاريخ الاقتباس: 20 تشرين أول/ أكتوبر 2012.

(http://www.palestinepnc.org/index.php?option)

27. قرارات المجلس الوطني، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: الهيئة العامة للاستعلامات، مركز المعلومات الوطنى الفلسطيني، تاريخ الاقتباس: 15 كانون أول/ ديسمبر 2012.

(http://www.idsc.gov.ps/arabic/palestine/semester5.html)

28. المؤتمر الوطني الثاني، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تاريخ الاقتباس: 18 شباط/ فبراير 2013.

(http://www.pflp.ps/print.php?Id=421)

29. مسلم، سامي. ليلة انتخاب الرئيس التكتيك والإستراتيجية في اختيار أول رئيس لدولة فلسطين، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: صحيفة الأيام، تاريخ الاقتباس: 20 كانون ثاني/ يناير 2013.

(http://www.al-ayyam.com/printpreview.aspx?did=27763)

30. المطري، عبد القادر. حكومة عموم فلسطين وسعي الفلسطينيين لتمثيل الذات، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: دنيا الرأي، تاريخ الاقتباس: 2 آب/ أغسطس 2012.

(http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/07/23/205091.html)

31. مقدمة دستور حزب البعث العربي الاشتراكي، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: حزب البعث العربي الاشتراكي، تاريخ الاقتباس: 2 أيلول/ سبتمبر 2012.

(http://www.baathparty.org/index.php?option=com)

32. منظمة التحرير الفلسطينية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: البريج، تاريخ الاقتباس: 7 كانون أول/ ديسمبر 2012.

(http://www.alburayj.com/doc%20plo.htm)

33. الميثاق الوطني الفلسطيني، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: جامعة الاستقلال، تاريخ الاقتباس: 12 تشرين ثاني/ نوفمبر 2012.

(http://www.pass.ps/vb4/showthread.php?1646)

34. نبذة عن حركة حماس، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ الاقتباس: 20 آذار/ مارس 2013.

(http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who.htm#top)

35. نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، تاريخ الاقتباس: 27 نيسان/ ابريل 2012.

(http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3748)

36. هلال، عاطف. قراءة في مذكرات كيسنجر، معلومات نشرت على الموقع الالكتروني: منتدى ابناء مصر، تاريخ الاقتباس: 17 كانون ثاني/ ديسمبر 2012.

(http://www.egyptsons.com/misr/showthread.php?t=158632#post)